


شرح صغیر صاحب  
در این مقام  
شرح بر مختصر نافع است

بازدید شد  
۱۳۸۴

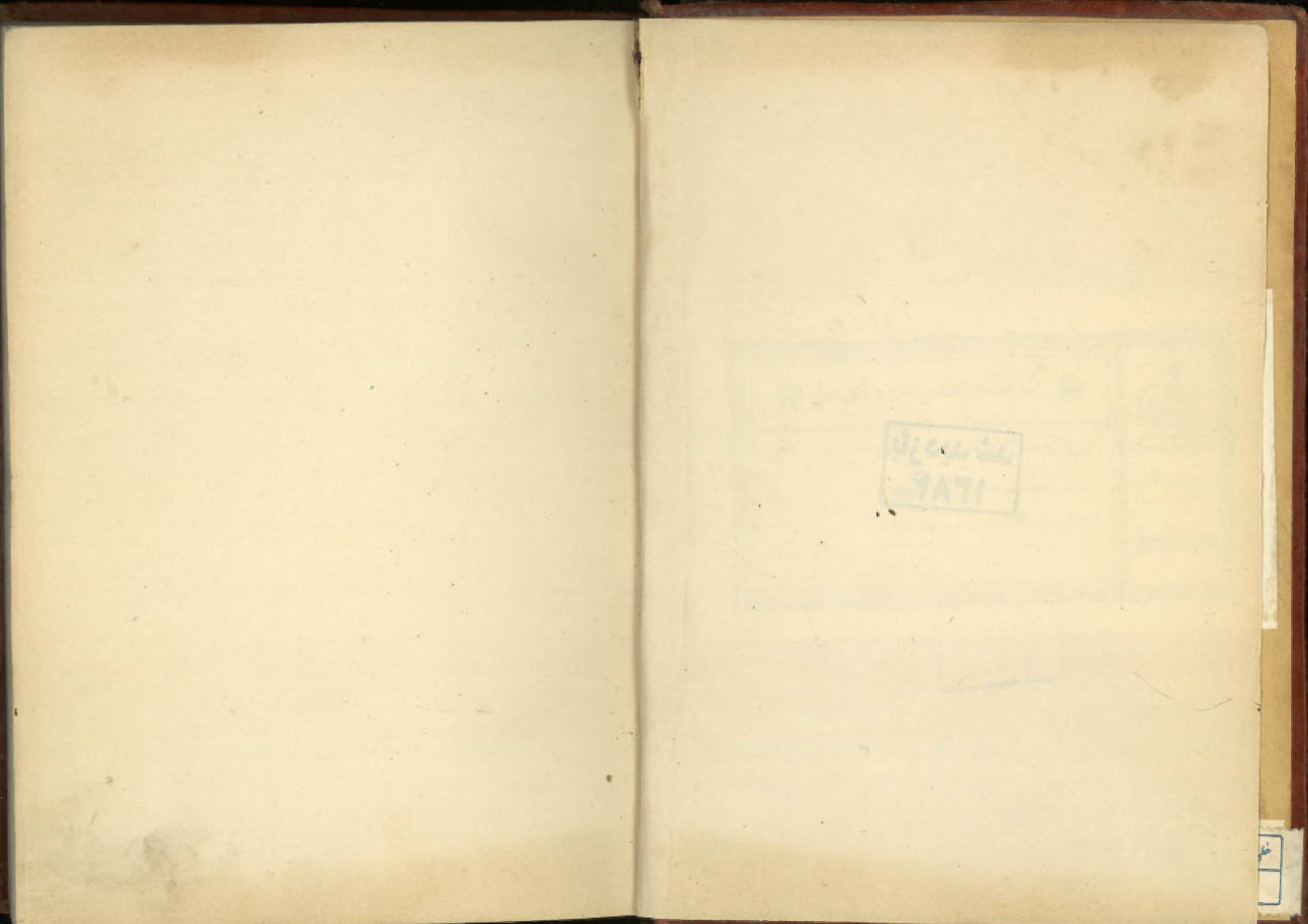
بازرسی شد  
۶ - ۳۷

۹۵۹۱-ن

کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتاب شرح صغیر (شرح مختصر جامع) ناص		
مؤلف صاحب ریاض		شماره ثبت کتاب
موضوع		۱۶۰۲۹
شماره قفسه ۴۵-۸		

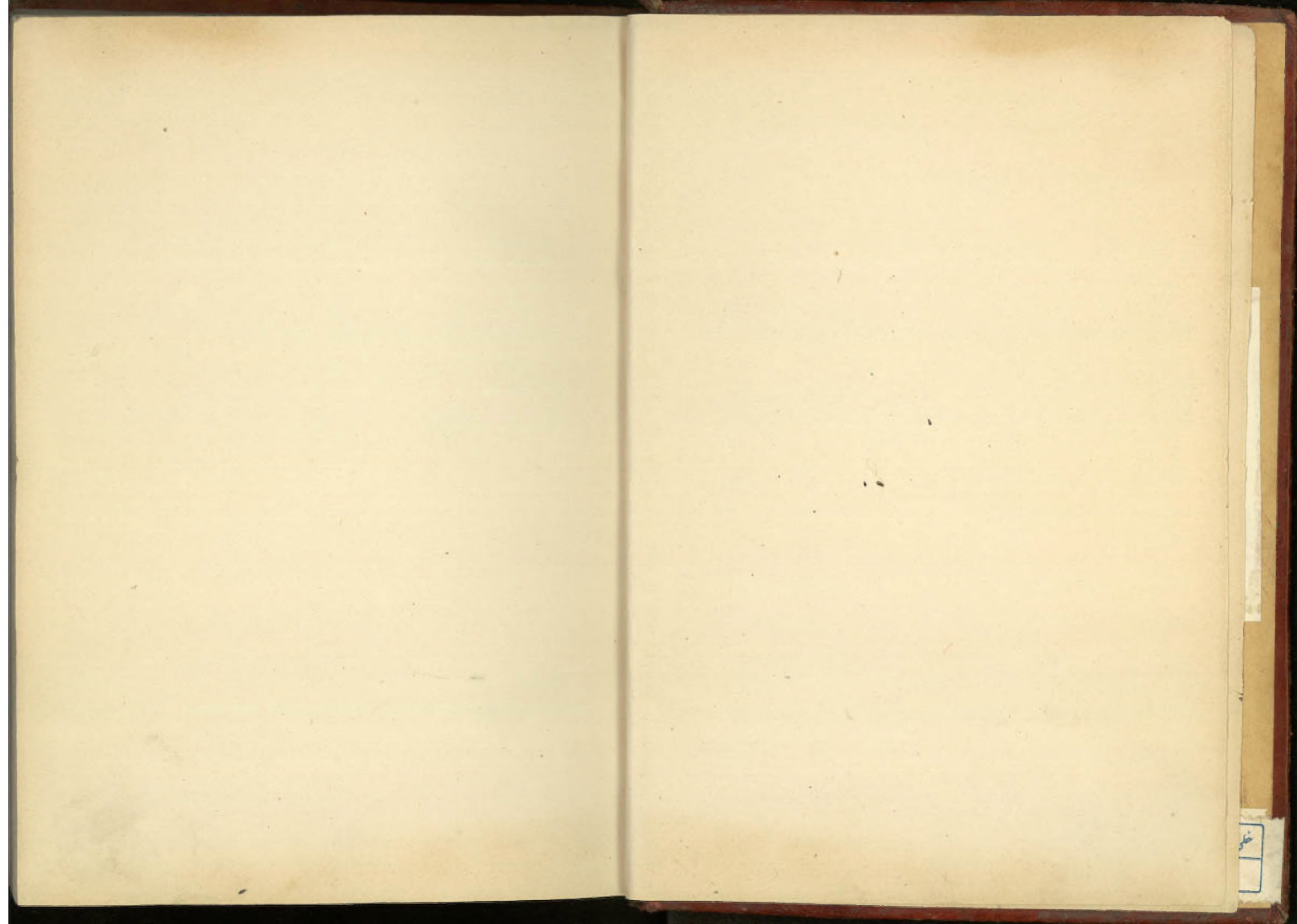
۴۶۰۸  
۱۳۰۲

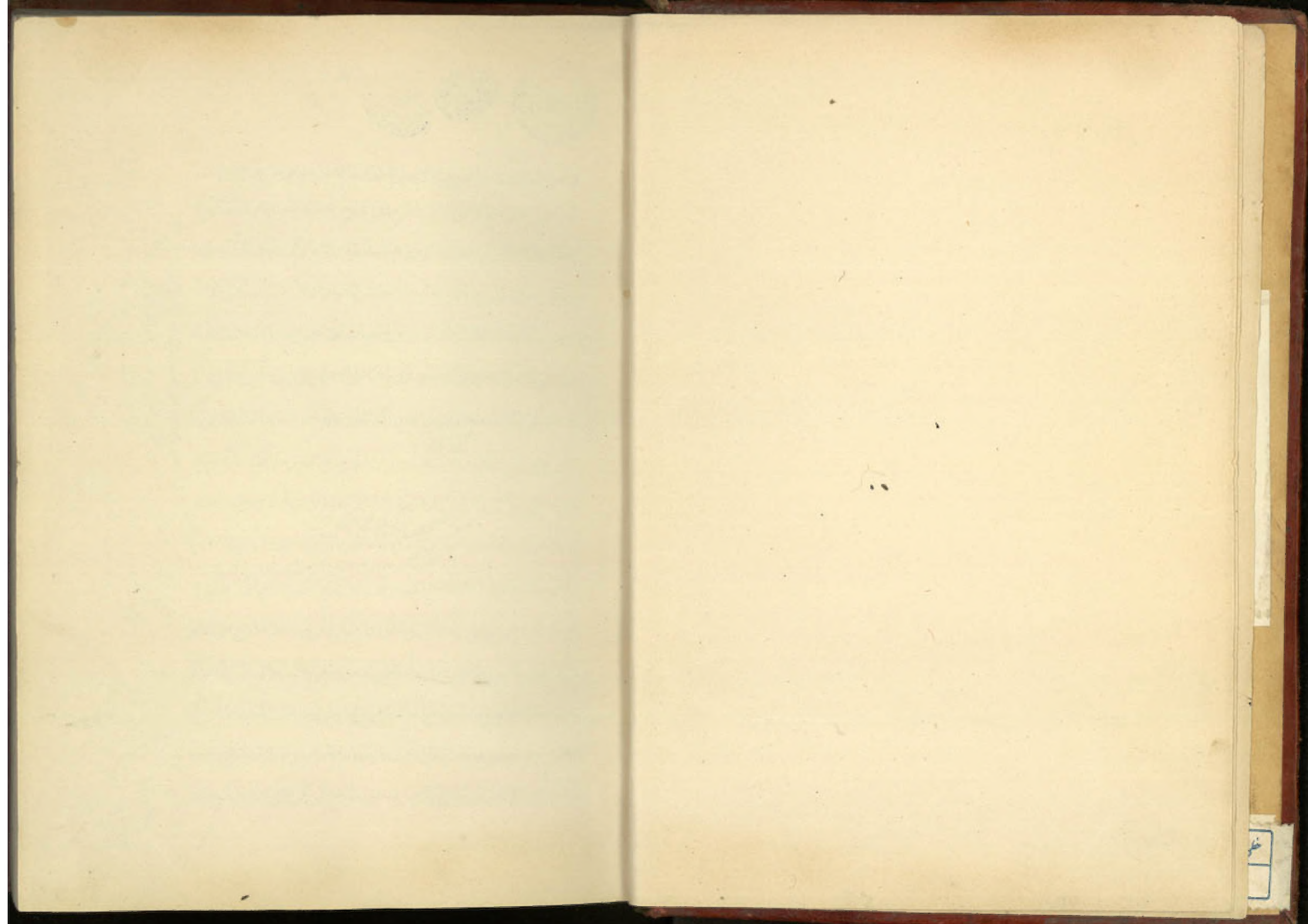
خطی - فهرست شده  
۹۶۰۸



مسجد جامع  
۹۸۷۱









فقطعة من الشرح الصغير للمناع  
لصاحبها الشيخ محمد بن

لها حين الملاقات فلا ينبغي لها ولا يعتبر في المادة الكثرية نعم يعتبر بلوغها مع ما في  
الحياض كمن اعل اصح الاقوال ولو تجر ما في الحياض اعتبر في تطهيرها بالمادة كرمها  
قطعا وهل تعتبر الزيادة بقدر ما يحصل به المتنازعة ام لا قولان اظهرها الثاني مطلقا  
ولو قلنا باعتبار المخرج في تطهير القليل بالكثير كما هو الاحوط الاطمان لم يقل بكونه  
اقوى وكذا لعلم ماء الغيث حال نزوله من السحاب فلا ينبغي القليل منه بالملاقات  
اجماعا فيما اذ جرى من غير ان يشبهه ومطلقا على الاشهر لا اقوى بخير القليل من الاكث  
بالملاقات للمجاسة مطلقا ولو فيها لا يدركه الطرف منها حتى الدم والغسل على الا  
الاظهر في تقدير الكوزان ومساحة روايات اسمها في الاول ثلثة حبات وثلث  
متره الشيخ ولا اكثر بالعراقي واما اظهر في الثاني ما يبلغ كل من طوله وعرضه وعمقه  
ثلثة اشبار ونصف وهو احوط ان لم يقل بكونه اظهر للموقوف وغيره في الغينة الاجماع  
وفي مجاسة ماء البر بالملاقات قولان مشهور ان اظهرها لعدم واحوطها بالنجس و  
ينزح استحبابا على الاقوى موت البعير والقور واضراب الخنزير فيها ما وها جمع على الاظهر  
حتى في القور للصح ولا خلاف فيما عداه للصحين ومورد هكا العبارة في الترمذ اما هو الا  
دون القطرة فلا ينزح لها سيما مع وجود رواية فيها بعثت واخرى فلا ينزح خلاف الاكث  
فلا هنق بينهما وهو احوط وكذا قال الثلثة الشخان والمريض وعيهم في المتكرات فيزج  
هالماء اجمع وفي الغينة والسرائر الاجماع وبعضه اطلاق المحر عليهم في الاخبار ولعلمه

Handwritten marginal notes in Arabic script, likely commentary or corrections, written diagonally along the left edge of the page.

Small handwritten notes or a stamp in the bottom right corner of the page.



التي هي في الحقيقة كذا

الغنية الاجماع وفقر باكل الطعام مطلقا عند الاكثر ومن كان غاليا عند بعض  
 ومن خرج عن الحولين مطلقا في رتبة رضوية ثلث عمل بها الرضى والصدق  
 وهو ضعيف لو كان رضيا فدلوا واحدا على الاشهر لاظهر وقيل ثلث بالاجماع وهو  
 وكذا في موت العصفور فدلوا واحدا على الاشهر لاظهر في الغنية الاجماع ويحقق البعض  
 شبهة في المشهور ولو غيرت الجائز ما هي فيه اختلاف شديد بين الاحمال لا خلا  
 الانظار في الجمع بين الاخبار الذي اختاره المصنف هو ان يخرج الماء كله مع الامكان ولو  
 طلب الماء فالأولى عنده ان يخرج حتى يزول الغيرة ويسوي المقدار ان كان فالأولى  
 الاكتفاء بما يزول معه الغيرة وان كان الا حوط نزع الجميع مع الامكان ثم التراجع  
 مع عدم الرضى في طهرها بزوال الغيرة بنفسه ام لا قولان اقول بما الثاني وعليه  
 ففي الوجوب نزع الجميع والا الاكتفاء بما يزول معه الغيرة لو كان قولان في طهرها الثاني  
 مع حصول العلم به ومع عدمه فالأول ولا يخبر البئر بالبلوعة وان تقارب مكانا فاما  
 لم يقبل نجاستها بما بلا خلاف مع الاتصال ببنى على الخلاف في التجسس بالملقات  
 وليست تباعد مما قد رخص اذع ان كانت الاض التي بينهما صلبة مطلقا او كانت  
 رخوا مع كون البئر فوقها قرارا لا تكن فوقها متباعدة اذع على الاشهر منه قول آخر  
 واضح المستند وخبر اخر العامل بهام يظهر انما القضاة فهو ما لا ينأوله الاسم اي سلم  
 باطلافة بل يتوقف على القرينة من محو الاضافة ويصح سلبه عرفا لغة كالمعترض من الآ  
 ان كانت الارض رخوا او شربة ان لم يكن  
 سند انما يثبت وزاد وان كان شربة ان لم يكن  
 كانت البئر فوق البئر فليس سند اسع عند ذلك

سند انما يثبت وزاد وان كان شربة ان لم يكن  
 كانت البئر فوق البئر فليس سند اسع عند ذلك

والمتعدد المزوج مما سلبه الاطلاق دون المزوج على وجه لا يئلبه وان تغير له  
 كالمزوج بالتراب وطعمه كالمزوج بالمخ وان اضيف اليها وكله طاهر في نفسه نظ  
 طهارة اصله لكن لا يبرح حله مطلقا بلا خلاف الا من اصدق في ماء الورد ومن التمس  
 في الاضطراد وها نادرا بل استغاض نفل الاجماع على خلافها في طهارة محل الخبز به  
 قولان بل اقول اصحهما واستمرها المنع مطلقا خلافا للمنفذ والرضي فقالا بطهارة به  
 مطلقا ولا سكا في الصباغ والمعا في الاضطراد وكل هذه الاقوال نادرة الان في  
 سيما الاخيرين مع عدم وضوح مستندنا فيهما ويخبر بالملاقات النجاسة مطلقا وان  
 كان كثيرا اجماعا وكلما اجماع الماء المطلق ولم يسلبه الاطلاق عرفا لا يخرج عن اقا  
 التطهير مطلقا وان غيرا حدا وصافه خالفه المخايخ فيها او فقه على الاقوى  
 الاحكام مدار الاسماء وهل الممانحة المذكورة واجبة على فاق الماء ام لا قولان  
 والاول اقوى مع ذلك احوط واولى ما يرفع الحدث الاضطرار ومطهر من الحدث  
 والخبث بلا خلاف ولا كراهة على الاقوى ما يرفع به الحدث الاكبر مع خلوه  
 النجاسة طاهر اجماعا ومطهر عن الخبث بلا خلاف في كلام جماعة وعن المنهوق ذلك  
 الاجماع وفي رفع الحدث به ثانيا قولان والرد في الصحيح وغيره المنع وعليه حقا  
 من القدماء وهو احوط وان كان القول بالجواز مع الكراهة كما هو المشهور في المان  
 اظهر ينبغي القطع بعدم المنع فيما ينص من الضلالة منه في لسانه كالمفضل وكذا  
 طاهر من بعض المان

سند انما يثبت وزاد وان كان شربة ان لم يكن  
 كانت البئر فوق البئر فليس سند اسع عند ذلك

منزل الحجاب ١٩

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God) and "والصلاة والسلام على من لا نبي بعده" (And the prayer and peace be upon the one after whom there is no prophet).

في الطهارة للماشية وهي وضوء وغسل والوضوء يستدعي بيان أمور **الاول** في بيان وجوبه <sup>حاجته</sup>  
وهي خروج البول والغائط والرجح من الموضع المتأخر وجعلها متدا تاسر ان يحصل <sup>الطبعي</sup>

نصفه من الرقيق  
 نصفه من الرقيق  
 من الرقيق  
 خالصه من الرقيق  
 او النور  
 اخر منها

والا فخطبته الى الظلمات بختتم  
 (ع) عبد المظفر الموسوي

اشتهى لطف الطيف الجليل  
فروى فشرطت في صفاء  
ادله وان حشرته قبل الطيف

والاخرى...  
والاخرى...  
والاخرى...

الاعتماد على الاجماع والفتاح وفي حكمه الحق في غير خلقه والمصلحة في الطبيعة  
وعليه الاجماع في المنفى وظاهر عدم اعتبار الاهلية في الطبيعة وفيه مع عدم الاستدلال  
اقوال اقواها لعدم وحوطها مع الخروج من تحت المعنى ولا سيما مع الاعيان وفي اعتبارها  
الاهلية في نفس الخروج اسكال والاخرين مع والاحوط لعدم والمتبادر للرجح هو الدبر ولا غيره  
بالحاج من غيره ولو قيل المرة على الاظهر خلاف المعتبر فيه وهو احوط واليوم الغالب على النما  
السمع والبصر حقيقة او قد برامطلقا اجماعا وهو سفيه موجب كباير الموجبات الحسن  
وبه صرح جمع وفي حكمه الاغناء والجنون والمزك للعقل بالقر والاجماع والاستحاضه  
القليلة على الاستمرار الاظهر كما يأتي في من الجفن الدبر وابطر الاحليل والمذني القليل  
قولان والاستمرار الاظهر لعدم وان كان الاحوط نعم ولا سيما في المذني شهوة **ان**  
في بيان اداب الخلوة من واجباتها ومستحباتها فالواجب من العودين الدبر والقبل

الاعتماد على الاجماع...  
الاعتماد على الاجماع...

الاعتماد على الاجماع...  
الاعتماد على الاجماع...

التأخر المحرم ويحرم حال الفتى وحال الاستحشاء ايضا على الاحوط استقبال القبلة  
مما ديم البدن كلها او الفرج خاصة ايضا على الاحوط واستدبارها بالماخير مطلقا  
ولو كان في الابنية على الاشبه الاستمرار في الغنة وفي الاجماع ويحب غسل خرج البول  
ويقين الماء لان التده لا يجزى غير مط اجماعا واقا لا يجزى منه هنا مثل الماء على الخفة  
على الاستمرار الاظهر والمراد بها الكناية عن الخلوة الواحدة والاحوط الخلتان والثلث كل

الاعتماد على الاجماع...  
الاعتماد على الاجماع...

الاعتماد على الاجماع...  
الاعتماد على الاجماع...

غالبه ولا يصدق على ذلك اسم الاستحشاء اجماعا وهذه الالتقاء وتحصيل باللعين  
والاثر والمراد بها الاجزاء الصغار التي لا تزول بالاجار لا اللون كما تقوم وان لم  
مقيد الخرج غير من الماء والاجار اجماعا ولا يجزى اقل من ثلثة اجار اذا لم يحصل به  
اللقاء اجماعا ولو نفي جبار منها اعتبر لا كمال ثلثة على الاستمرار الاظهر ولا يكفي في ذلك  
الثلث عنها على الاقوى يجوز ان يستعمل الخرق وغيره من الاجسام الطاهرة المزيلية  
بدل الاجار وفاقا للمعظم ويجب ان يكون من الثلث على مجموع الحل فلا يكفي التوزيع على  
الاخرين ولو نفي بالثلثة وجب ما يحصل به اللقاء ويستحب الاستدبار وان حصل به وفيه ولا  
يجوز ان يستعمل العظم ولا الرق ولا المطعوم ولا الحجر المستعمل ولا الحجر مطلقا بلا ملأه  
الامن كره في الاولين فاحتمل الكراهة فيه فهو ضعيف وفي الاجزاء مع الاستعمال المذكور  
اشكال والاحوط لعدم **ومنها** ستر التبدن ولو يتبعه من هذه ارباب موضع متباين  
البلول بالجلوس موضع مرتفع او ذي تراب كثير والقتع وتعطية الرأس عند الدخول  
للاجماع المنقول والتسمية دخولا وخروجا ولا سيما عند الكشف وتقديم الرجل اليسرى  
عند الدخول والاستبراء للرجل على المشهور وقيل بالوجوب هو احوط والدعا بالماء  
عند الدخول والخروج والقطر الى الماء وعند الاستحشاء ولو بالاجار وعند الفرج  
منه والجمع بين الاجار والماء مقدما الاقل على الثاني والاقصا على الماء ان لم  
يحصيه ولم يجمع فانه افضل من الاجار واخرن لما بالشرط الوارد في فانه يكون

الاعتماد على الاجماع...  
الاعتماد على الاجماع...

انصلح

الاثر السن وتهدم الرجل اليمنى عند الخروج لما مر بالبداة في الاستنجاء بالماء قبل  
 الاحليل ويكره الجلوس في الشارع جمع مشرعة وهي موارد المياه كطوط الامار وروى  
 الابار والشارع جميع شارع والماء به من مطلق الطريق ومواضع اللعن المفسر في الصحيح ما روي  
 القدور ويحتمل ان يراد العموم لاجل خروج القير يخرج التمثيل ومحت الاشارة للمرة بالاعمال  
 او بطريق آخر الى المواضع للعدة لنزول القوافل والمقربين واستقبال فرج الشمس  
 القمر مطلقا حتى الهلال بفرجه دون مقادير بدنه واخيره مطلقا على الاشهر الاقوى وقيل  
 في البول خاصة وهو ضيق ولا يكره الاستدبار عند البول والاستقبال عند الفأط  
 لنقل الاجماع والبول في الارض الصلبة وفي مواطن الهواء وفي الماء جارية وساكنة على  
 الاشهر الاقوى وقيل بالمنع في الاخير وهو احوط وظاهر العبارة اختصاص البول بالكره  
 خلافا للاكثر فالحقوا به الغايط وهو احوط واستقبال الريح به في البول والابو  
 الحاق الغايط به هنا ايضا والاكل والشراب في النخل بل في الحلاء مطلقا وكذا السوء  
 والاستنجاء ومنه الاستنجاء باليمين وباليار وفيها خاتم عليه اسم الله تعالى <sup>نقط</sup>  
 عدم التلوث ومعه يمر قطعا وقيل بالمنع مطلق وهو احوط ويلحق باسم الله اسم الامهات  
 والائمة عليهم السلام الكلام حال النخل مطلقا وقيل حال الغوط خاصة الا بذكر  
 الله تعالى فانه حسن في كل حال والاولى ان يشرع به ومنه حكاية الاذان ولا  
 يحتاج الى تبديل المحلات بالمحولات والضرورة في طلب الحاجة ان لم يمكن بخلاف

التحقيق والاشارة ولورد السلم ومحمد العاظم تسهية كما في المنهج في نهاية الاحكام  
 للعوامات **الثاني** في بيان الكيفية اي كيفية الوضوء والفرد منهن سبعة **الاول**  
 السية وهي القصد الى فعله مقارنة لاول جزء من اعل <sup>الوجه</sup> الحزب مشتملة على قصد الوجه من لفصل  
 وجوب وندب والقرب الى الله سبحانه وتعالى والاستباحة والرفع حيث يمكن ولا ريب  
 في اجزاء السية المشتملة على ما ذكر وان كان في وجوب ما عدا القربة بغير اعدام دليل عليه  
 بعيد به ويجوز تقديم ما عند غسل اليدين المسخبة عند الاكثر بل في عدة يستحب الاول  
 فاجزها عند غسل الوجه فاقام جمع ويجب استدامته حكمها حتى الفراغ وفرت عند الاكثر  
 بان لا يستقل من تلك السية الى سية ثالثة لها وعند آخرين بان يكون ذا كرا لها غيرا  
 سية ثالثة لها وهذا **الاولى الثاني** غسل الوجه وطوله من مفاصل شعر الراس الى منتهى  
 عند الناصية وهي عند انتهاء استدارة الراس ابتداء لسطح الجبهة فالزغمان من الراس  
 الى محاذ شعر الذقن اي المواضع التي يجرد عنهما الشعر عنه وليس يرسل وعرضه ما شمل  
 عليه الانهما والوسطى عرضا ويراعى في ذلك مستوى الحلقة في الوجه واليدين يرفع  
 فاقدر شعر الناصية واستمر الجبهة المعبر عن الاول بالانهم مخرج وعن الثاني بالانهم  
 الاصابع وطولها بالنسبة الى حجمه الى مستوى الحلقة ولا يجزئ غسل ما استرسل  
 الحية وزاد عنها طول وعرضا ولا الصدغ مجبوعه ان فتر بها فوق العذارا وبعضه  
 تمامه يصل اليه الاصابع ان فتر مجموع ما بين العين والاذن ولا ما يخرج من العذ

عن احاطة الاصبعين لا ما خرج من العارض عن احاطتهما وقبل اوجوه في اليد  
وهو احوط سيماني الثاني لدعوى الاجماع على الوجوب فيه ويجوز ان لا يثبت  
الاصبعان من مواضع التعديف على الاقوى ولا يجب تحليلها الى الحية ولو كانت  
خفيفة على الاشهر الاقوى المراد تحليلها ادخال الماء محلها غسل البثرة المستوية  
فيها اما الفأرة فلا بد من غسلها بالاعلان وغسل جزء مما جاورها من باب المقدمة  
ليست الام لا قولان والثاني اقوى ويستوى في ذلك شعر الحية والتأرب المحذو  
العذار والحاجب العنقفة والحدب ولو من غير الرجل وعرق الاجماع عليه والآن  
غسل اليدين مع للرفيقين وهما مجمع على الذراع والعصا لا تغسل المفصل كما يتفاد من  
الفتحاح وعليه يجب غسلها امالة الا من باب المقدمة بمسببها بما ولو تكسر فقولا ان  
استبهما واشهرهما ان لا يجوز وكذا في الوجه فيجب الاستبراء من اعلاه خلافا للثقة  
وغيره في المقامين وهو ضعيف اقل الغسل هنا وفي الغسل ما حصل به مقاه بالقطر  
كل جزء من الماء من عله الى غيره ولو بمطاون ولو كان بهما ولا يجوز من دونه  
ولو اضطر ادا على الاشهر الاقوى بل كاد ان يكون اجاعا خلافا للثقة في كفاية  
الضريقة وهو ضعيف ان كان احوط مع التيمم والرابع مسح بشرة مقدم الراس وشعره  
لغير المجاوز من مبداء عن حده والمراد بالمقدم ما قبل المؤخر لا خصوص ما بين الرغبتين  
المعبر عنه بالناسية ولكن عدم العدول عنه الى غيره احوط ويجب ان يكون بقبية

المنقصة  
الشعر البشري في الشعر الظاهر  
فصل في غسل الرأس من شعره  
الذي في الرأس من شعره

ولو بالاختار من مظاهرها من أعضاء الوضوء مطلقا على قول او اذا سبق في اليد  
شيء على اخر هو احوط واولى باقل الواجب منه الايمان بما يتيقن به مسح ولو مجزئ  
من الاصبع من اليد على المسحوق على الاشهر الاظهر وقيل بواجب وهو احوط وقيل  
افله ثلث اصابع مضمومة وهو افضل ولا يثبت في المرأة ولو استقبل الشعر في مسحة ففكر  
فلا يثبت الجواز مع الكراهة وعليه الاكثر وقيل بالمنع وهو احوط ويجوز الممسح على الشعر  
او البثرة ولا يجزئ اذا كان على حائل كما لعامة اختيارا ويجوز اضطرابه او الخامس  
ظاهر الرجليين حده طولا من راس الاصابع الى الكعبين فلا يجزئ منه للمسح  
على الاشهر الاقوى وعرض استماه كذلك ويستقي ثلث بل قيل بوجوبه والاضل بك  
الكف وهما الى الكعبان فيتا القدم امام الساقين ما بين المفصل والمشط عند  
صلتا اجمع كما استفاض نقله حتى بين النامة كما قيل والقول بان المفصل بين الساق  
والقدم نادر ضعيف ان كان احوط ويجوز المسح هنا كما ان من كوسا على الاشهر  
الاقوى وقيل لا وهو احوط ولا يجوز على حائل من تحت وغيره ومنه الشعر المختص  
الاحوط الاخرية من برد او نقيه او نحوها فيجوز اتفاقا وفي حكمه الغسل للنعبة  
ولو ازال امرئ به دين للمسح على الخف في الرجح اشكال وكذا في وجوب اعادة الوضوء  
عند زوال السبب تردد والاحوط الوجوب خلافا للمشهور وهو غير بعيد والسالك  
الترتيب بين الاعضاء يبدأ بالوجه ثم باليد اليمنى ثم باليسرى ثم بالراس ثم بالرجلين

ويكفي صدق حيث لا يمكن دركه والمنهورة لانه لا ترتيب بينهما بل عن المحل في بعض آياته  
 ففي الخلاف عنه فان تم اجماعا والا فالوجوب مطاوع مع انه لو طرأ واصل فيقدم  
 البني على التبرع والتابع للموالاة وهو ان يحمل الموقفي عليها من قبل حصول الجفت  
 فلا يجب المتابعة الحقيقية ولا العرقية مطلقا على الاظهر لاسيما وان كانتا احوط  
 وعليه فكل المراد بالجماع جفاف جميع ما سبق او لبعض مطلقا او الاقرب بقول  
 الاول اسما واظهرا وان كان الثاني احوط ثم الجفاف المبطل ما كان لظهوره التام  
 حصل بعينه لستة الحرم ونحوه لم يبطل على الاقوى لصريح الرضوي وعن كرى كونه <sup>عليها</sup> بني  
 والاصح اعتبار الجفاف الحق فلا يكفي التقدير في تقييد الاصحاب الجفاف بالجواز للعدل  
 لاخراج طرف الاطراف في الحرابة لا مطلقا صرح به في كرى الفرض في العتلات تروعا  
والثانية سنة والثالثة بدعة على الاسماء الاقوى فيهما بل على الاول الاجماع في كلام  
جميع ولا تكرار في المسح عندنا ولا وجوبا ولا استحبابا ولا كراهة في فعله ان لم  
 يقصد الشرعية ولو استحبابا ومع صدقها فقد ابدع ولكن وضوءه صحيح بلا خلاف  
 كما من الترائد وكري ويجوز ما يمنع وصول الماء الى البثرة كما تامة والرد على  
 نحوها ومنه الوسخ تحت الاظفار الخارج عن العادة قطعا وغيره احتياطا وجوبا  
لو لم يمنع منه حركة استحبابا ولم اعرف وجهه الا ان يكون تعبدا وهو من التبرع  
 والجبا نراى لا لوائح والخزق التي تشد على العظام المكسرة وفي حكمه ما يبذل على

البني  
 اورد

الجروح والفروج او يطلى عليها او على المكسور من الذوات تترفع او يكره الماء  
 او غير المعصوم فيه حتى يصل البثرة ان امكن شئ منها غير انبها وان كان الترتيب  
 بينها كما ذكرنا احوط واصل هذا اذا كانت في محل الغسل واذا كانت في محل المسح  
 تترفع الترفع مع الامكان ولا مسح عليها وقيل بوجوب التكرار هنا ايضا والا فاما  
 به عن المسح على الجيرة بشكل والاحوط الجمع بينهما الا يمكن الترتيع وما في فضايل  
عليها ولو كانت في موضع الغسل اتفاقا كما في عبار جماعة واحتمال الاكتفاء بجزء  
 ما حوطا ضعيفا اذا اظهر كفاية المسح <sup>عليها</sup> قال قسما وقيل بل يزعم ان عات قل الغسل  
 وهو احوط وهل جواز المسح عليها مطلق او مشروط بعدم مكانه على التفرع وان  
 والاحوط الجمع بينهما مع الامكان ولا بد من استيعاب الجيرة بالمسح فلا يكفي المسح  
 نعم لا يجب الاستيعاب حقيقة بحيث يشمل التحلل والفرج ولو كانت الجيرة بحسبه  
 وضع ظاهر عليها وصح والاحوط تقليل الجباير مع التعدد كما في الجرح وكذا الجرح  
 والفرج يجب مسحه مع الامكان نعم عدمه فالاحوط بل اللازم وضع جيرة عليه في  
وفاء للعلامة بل قيل لا خلاف فيه ما لم يتبين انما الصحيح والجمع بينه وبين التيمم  
 احوط ولا يجوز ان يولى واجبات افعال وضوءه كغسل الغسل والمسخ لا غيرهما غيره  
اختيارا ويجوز اضطرارا اجماعا ومن ادعى به السلس وقطير البول بحيث لا يكون ربه  
 فترة تنزع الصلوة بصل على كراهي من دون تجديد الوضوء الا عند حدثه الاختيار

ووفقا للبسوط وقيل بوقتها لكل صلاة والاقبال الأكثر وهو الاحوط وكذا الكلام  
 المتطوعين الغير اقاد على الحفظ من الغايضا والترح بقدر الصلوة فيكون بوضوئه بعد  
 الحدث الاختياري على الاظهر ويجوز لكل صلاة على الاحوط والقادر على ذلك لو  
 غباه الحدث في ثناء الصلوة نوحا وبني على ما يصل على الاشهر استئناف على الاحوط  
 بل الاظهر **الاستئناف** امور وضع الاناء على التميز مطلقا كما يفيد اطلاق العبارة وغيرها  
 اذا كان واسع الرأس الأفعلى اليسار كما قبل ولا بأس به والاضراف بها ولو غسلها والتيمم عند  
 وضع اليد في الماء او على الجبين والجمع اولى لاخر في تركها اجماعا والموجب على  
 التاكيد وترك التيمم عند غسل اليدين من الزين للوضوء البول مرة ومرتين للعايط مطلقا ولو  
 كان الماء كثيرا وقليلا والثناء ضيق الرأس على الاقوى والوارد بالمرة في كل من البول و  
 العايط محمول على ما اذا اتى بهما معا والمضمة الاستئناف مع تقديم الأول على الثاني والآ  
 بتبليغ الغرقات في كل منهما وان بيد الرجل في العمل بظاهره اعية والمرة بباطنه ولو في  
 الغسل الثانية على الاشهر وقيل باختصاص ذلك بالصلة الاولى ليجب العكس في الثانية و  
 اجماع في الغسل وكرة ويحتر الخنثى بين البداية بظاهره او البطن على الاول وبين الوضوء على  
 الثاني والبقاء عند غسل الاعضاء وصحها بالانور والوضوء تمجد وهو ربح من تبرزي  
 وان والاستياك ولو بالاصبع والعود افضل عند علة اي قبل الوضوء فان لم يفعل بعد  
 والاولى تقديمه عند غسل اليدين وهو من سنن الوضوء وان استحب مطلقا فانه هذا الك

ويكرو الاستئناف في اي طلب الاعانة من الغير من مقدماته كصب الماء دون احضاره واستنائه  
 والتسدي لا يخفف ماء الوضوء عن الاعضاء المستنيلة بالماء **الاستئناف** في بيان الاحكام  
 من تيقن الحدث وشك في الطهارة بعد اذ تيقن بها وجعل المتأخر منهما الطهر ولا فرق بين  
 العلم بالماله السابقة على الامرين وقدمها على الاشهر الاقوى المراد بالنك هنا وفيها  
 سباني طابع الطن على الاقرب ورثها الحق من بابا اليقين وهو ضعيف ولو تيقن الطهارة  
 وشك في الحدث بعدها او شك في شيء من افعال الوضوء بعد انصرافه عنه وان لم يقم  
 عمله على الاقرب بني على الطهارة ولا يعيدها الاتجديد الا اذا كان الشك في الحدث  
 بخروج البذر بعد البول من غير استبراء فيظهر اجماعا كما قيل وللصحيح ومجمل الانصراف بالمر  
 من الخبر الاخر لو شك فيه في بطلان مطلقا على الاحوط وقيل ما لم يطل الزمان ولو كان الشك  
 في الاصال قبل انصرافه عنه بان شك فيها وهو مشغول بالوضوء اقبه اي بالمشكوك بهما  
 الم عصيل الخفاف الخلل بالمولات لا والا يعيد تحصيلها ويخص الحكم بغير كثر الشك وانما  
 هو فكما تقدم على الاظهر ولو تيقن ترك عضو من اعضاء الوضوء ما عساه او مسحه الى  
 اي بالمترك على الحائض اي حال الوضوء وبعد وبما عساه ان كان ولو كان سحبا ولو لم يكن  
 على اعضا من اعضاء او احد من جهة الغير المسترسلة على الاحوط وان كان الاطلاق اقوى وكو  
 لويق ندوة اصلا وجب عليه ان يستأنف الوضوء قطعا مع امكان المصحح بالبلية بالوضوء  
 ثانيا لكثرة الماء واعتدال الهواء وامامه في وجوب استئنافه جديدا للمصحح **والاستئناف**

الى القيمة قولان الثاني ان في الجمع بينهما العوط وبعبارة الصلح وجوبا لو ترك غسل الحزب  
 وصلاها في تلك الحال مطلقا لا يجب ان يغسل الوضوء كذلك على الاستبراء في الاقوى في المعاي  
 ولكن يجب الامانة في ثابتهما بامتناع البول ولو كان الخارج لحد الحزب من غسل حزبه  
 يخرج الاخر قطعا وذكر هذا المحرك في ادب الخلو كانا في اول وفي جواز من كتاب المصنف  
 قولان احدهما المنع وهو اسمها وحوطها **اما الثاني** في الوجوب الذي لو اجب غسله على الا  
 الاستبراء **القول** غسل الخبايا والظفر في وجوبه وكيفية احكامه **الموجب** من انزال  
 وغرغها في خارج الحسد بجمع او غيره في يوم او ليلة من رجل وامرأة من الحسد المعاد وغيره  
 من قبل باحضار الماء في معناه كالحديث الا انه لم يعلل طهر وان كان الاول احوط و  
 لو استبرأ فغيره اعتبر في الرجل الصبي بالدفق والشهوة وقود البدن اذا خرج دون غيرها من  
 الاوصاف كغيره من راحة الطلع على الظفر وان كان الى الاعتبار بها ايم احوط ويكنى  
 في المريض الشوق خاصة قطعا وكذا في المرأة على الاقوى وجبان يغسل المستيقظ اذا وجد منيا  
 على حيد او ثوبه الذي يرد به سواء قطع يكون منه او ظن ولا اشكال في الاول وانما اذا  
 فيقضي اطلاق الفرض فكل عليه الاجتماع وينبغي ان يضاح على موده وهو من المصنف  
 الاصل وحرمة القياس احرز بالقياس من الثوب المشترك على حيد او وجد فيه مع عدم  
 بانقضاء سواء ظن يكون منه او شك كان في نوبتهام لا على الاقوى ان كان الاحوط وجوب  
 اذا اومده في نوبته وحش لا يجب غسل علمهما في الظاهر جواز اتمام احدهما بالآخر فان كان المراد

في الاستبراء  
 في الاستبراء

والجمع في القبل ولو من الميتة وحده في صحيح الذكر عينوية الحشفة وفي مقطوعة مقدارها  
 يجب غسله وان اكسل من الانزال والانتشار وكذا في دبر المرأة على الاستبراء  
 وجوب غسل بوط الحلام والبهيمة ترد من الاصل وطولها السيد عليه الاحكام وهو لو  
 بل واطهر **المعنى** كونه فواجبها حاشية امور التي مقارنة لغسل او يجر من الرأس ان كان تحت  
 وان كان من تحتها حتى اعتبارا للمقارنة لاول جزء من البدن مطلقا بحيث يتبعه الباقي بغير حيلة  
 عرفية او لا تمامها كما لا يخفى في بيان انما من جميع البدن افعال الوسطا من المجمع بيده وبني  
 احوط او مقدره عند غسل اليدين وفيه ما قرئ في الوضوء والاحوط الاول ولست ادركه  
 حرمة وتخليل ما لا يصل اليه الماء الا بقا الشعر لو كان كيفما اوتير نعم لا يجب غسله وان كان  
 احوط والترتيب وان يبدوا براسه ومنه الرقبته يغسل بياضه ومباشره ولا ضمها من اصل  
 الى تمام القدم ولا يجب الاستبراء بالاعلى في الاعضاء الثلاثة كما قالوا ولكنه احوط وينبغي الترتيب  
 والعورة الجانبين موزع كل من يضيها على كل منهما مع زيادة شئ ما من باب المقدمة في كل منها  
 وليقطا الترتيب بين الاعضاء كلها بالارتماس الا انما من رفعة واحدة تحت الماء ولا يسقط  
 بالوقوف تحت المطر ونحوه على الاقوى ولو اغفل لمعة وجب الاستبراء على الاقوى **مما سجد**  
 الاستبراء للشر اذا كان رجلا لا مطلقا على الاقوى بالبول مع امكانه وبالاجتهاد مع عدمه  
 الاكثر ومطلقا كما هو ظاهر المتن وهو الى الاستبراء بالاجتهاد ان عجز ذكره من اصل المصنف  
 الى طرفه اي الاثنين باصبعه الوسطى بقوة وبشرة يجذب القصب من اصله الى الحشفة بالاصبع المذكورة

في الاستبراء  
 في الاستبراء  
 في الاستبراء

في الاستبراء  
 في الاستبراء

قبل ادخالها الى الماء

وبالابهام ملأ في كل من العصر والشر فكون المسحات متساوية متعاقبة ولا يخرج روثها على الا  
الا قوى غسل اليدين من الزندين على المشهور فيها او ما دون الرقيقين ومنهما كافي في الوضوء  
والمنضضة والاستسقاء كما مر في الوضوء واما راد اليدين على الجيد وليس واجب في جرد يدين  
مفهوم غسل وتحليل ما يصل اليه الماء للوضوء ترتيبا استفيد منها الاستسقاء في الوضوء  
الغسل بصبغ لا الزبد فاما احكامه فيخرج عليه الغرام <sup>تيمم</sup> الا بوجع وباضها حتى البتة وبعضها  
تصدقها الاحاديث وكتابنا في الغر ان وهي كماله وحروف المفردة وما قام مقامها كالاستسقاء  
والخمر مجزئ من بده تحلة الحيوة وترفعها بالعدم احتمالها غيره وبالسنة ولا حصة مع نقائها  
ويعمل المساجد للجنائز انما هي فخر خاصة لا مطلق التي والمرور فيها على الاحوط الا قوى  
عدا مسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه واله وسلم فيخرج من الدخول فيها ولو اجاز اولو العلم  
او حصل منها بما يجزيهم كجزء منهما وجوب على الاستسقاء الا قوى وضع حتى يمتلأ مطلقا وان لم  
اللبت بل لو طرحت من الخارج ويجوز ان لا يخذ منها ويكره قراءة ما زاد على سبع ايات على السبعين  
تأكد منها وصل المصحف وحمله والوقوف حتى يوصف تخفيف الكراهية ولا تردد على الاصح وان لم  
يمكن من الوضوء يتم وتنجيز البدلية عن احدهما وعن غسل احدى اليدين والاكل والشرع لم يقض  
ويستوفى الكراهية بما في المشهور وقيل بهما مع غسل اليدين وقيل اوبى الوضوء وقيل غسلهما وبها  
لمنضضة وفيه غير ذلك من الاقوال والوضوء من الكل حسن ونزل الاختلاف على رتب الفضل  
ظاهر من انشاء الكراهية بذلك والاولى الحق كائن عليه بيع والخصاب هو ما يتلون به

رجاء

زوجه

جاء وغيره ويجعل الاخصاص بالاول كما يكره الخطاب جدا بما يتكفل العكس الا اذا اخذ الخياطة  
كافي روايته ولوراء الجنب بالانزال بلا مشتها بالمعنى بعد غسل عادة الامع البول قبله قليلا  
بلاعلان كذا مع الاعتياد ومطلقا كافي للمتن في وجوبه طهارة البول كما هو المشهور ولا دليل عليه  
هنا من اصله بل للاق الضم بالاعادة مع عدم البول يدغف ولا ريب انه لحوط ولو احدث الا  
في انشاء غسله فنية اقول لثمة اصحتها واستنهاج البول وجوب الاتمام والوضوء ولكن الاعادة  
مشهورة وضوء الاحوط الجمع بين القولين بالاعادة والاتمام والوضوء ويجزئ غسل الجنب بغير  
باجامنا ولا ينبغي ان يعزى الى الاصح المشهور وفي اجزاء غيره من الاعمال عند ترددها انه لا يخرج  
بل يجب الوضوء وعليه المشهور وبه صرح الرضوي في القوال لابن جهم فاما غسل الجنين  
والظهير وفي احكامه وهو يصح في الاعلى م اسود او احمر غليظا ر عبط له دفع وقوة عند جرحه  
وهذه الاوصاف مما يعزى دم الاستحاضة حيث شبه به فان اصابه بطرف الضد من الاوصاف  
المذكورة فان اشبهه بالعدوى بل دم البكارة حكمها بطوق القطعة التي تدخلها والحض بها  
فان اشبهه بالفرجة حكمها ان يخرج من الجانب الايمن والحض ان يخرج من اليسرى على الاصح المشهور  
فيتد بالاعلى ليدرج فيه ما امكن كونه حيا فان تدحيمه ولو لم يكن كذلك كما ساقى ولا حض  
مع دونه بعد من الباس وساقى ما ينافى انما الله تعالى في بحث العذر ولا مع الصغرى بل كل  
لست سنين اجماعا فيها وهل يجمع الحيض مع الحمل فيه روايات في اقول جماعة لان احصائها اشهرها الجمع  
واشهرها بين العامة لا يجمع ومع ذلك ففي سنده ودلالته ضعفه اكثر الحيض عشرة ايام وقلة

ثلاثة أيام فلو رأت يوما ويومين ثم لم تر إلى انقضاء العشرة من قبل الرؤية فليس لك الدم حصيا  
اجماعا ولو كانت ثلثة في حيلة العشرة فلا ترى في المراسل انه يحضر عليه النجس وغيره ولا يخرج عن قوة  
الاصول الا ان خلافة هو المشهور ودليله غير معلوم عند الرضوي ولولا البهرة لا يمكن دفعه  
فيجب عليه استمرار الدم في الثلثة بل ياب لها بحيث صفت الكرسف لوث ولو قليلا على الاقوى  
اعتبار الثلثة الاولى والاكتفاء بما عدلها الشك في الثاني اقوى ان لم يكن خلافا لاجماعا كما فهم من  
والمشهور ما تراه المرأة بين الثلثة اي عيها الى تمام العشرة من قبل الرؤية بهرحي ان اختلف  
وكان بصفة الاستحاضة ما لم يعلم انه عذرة او ترجح او طرح ولا فرق في ذلك بين غير انت الحادة  
وصاحيتها ولو عذرية يكون العشر يحكم على ما زاد على ايام العادة بكونه حصيا ايضا لو كان بعد  
الاستظهار على الاقوى هذا اذ لم يجاوز الدم عن العشر وصح مجاوزته عن العشرة ترجع ذات العادة  
اليها فعملها حصيا وقبلة كانت او عذرية او هما معا لكنها في الاولين ترجع فيما لم ينفذ الى احكام  
المبتدأة والمضطربة والمبتدأة النجس الدال وكسرها وهي من لم يستقر لها عادة لا ابتداء لها بالدم كما ينشأ  
من المعتبرة والمضطربة وهي من ذبت عاداتها او تكررها الدم من غير استقرار عادة ترجع الى التيمم  
فجعلان ما بصفة الحيض بشرطه حصيا وما عداه استحاضة ومع فقه اي التيمم باقيا في الدم في  
او خلافا لما يجمع كون ما بالصفة اقل من ثلثة واكثر من عشرة او كون الحكم بكونه طهرها ليس بالصفة  
ادمع الفقه اقل من عشرة ترجع المبتدأة الى عادة اهلها واقاربها من الطرفين او احدهما كما لا يخفى في  
والحالة ونحوها من ولا يجزئ اتحاد البلد على الاقرب والمشهور وجوبها الى اقربها وذواتها سنا

الركن الثاني في معرفة  
او غير متصلة

اذا قصدت الاقرب واختلف كما عليه جماعة او مطلقا كما هنا ولم اعرف له مستدا واضحا ان لم يكن  
اجماعا فان لم يكن الا هذا الامر ان امكن تخالفات وان غلب بعضهم على الاصح رجعت هي المضطربة  
الى الروايات وهي اخذت في كل شهر وسبعة كذلك بحجة بينهما الا ان الاخير احوط والى الثلثة  
من شهر وعشرة من آخره في الاستدعاء بما شئت من هذا الحد الاقوى في الثلثة ومستند الجمع  
الروايات المتخلفة ولا يخرج عن مناقشة والاحوط تعين السبعة مطلقا ونحوه وصحها حيث شاء  
وان كان الاول اولى والاخر من الترجيح في ذلك عليها وهذا اذا نيت المضطربة الوقت العدم  
اقا لو نيت حلها فان كان الوقت اخذت العدد كالروايات او العدة جعلت ما بقيت من الوقت  
او لا واخر او ما بينهما والكلية بما فيها على وجهين فان ذكرت اولا كانت ثلثة متينة والكلية  
او اخره تحييت بيومين قبله متينة وقبلها ايام او وسطه المحفوظ بمساو بين وانه يوم حقة  
بيومين واخارت السبعة قطعاً في الوسط او يومان حقتها بمساو ما بقيت اربعه  
واختارت هنا السبعة مع احتمال التمانية بل والعشرة بنه على تعين السبعة وامكان كون الثنا  
والعاشرة حصيا فقبل قبل التيمم يوما او يومين او ثلثة وسبعة كذلك او الوسط المطلق بغير  
الاستحاضة فاحتمل بيومين متينة واكل السبعة او احدى الروايات متقدمة ومتأخرة او  
بالقرين ولا فرق هنا بين يومين او ازيد ولو ذكرت عدة في الحيلة كما لو ذكرت ثلثة مثلا  
في وقت لم يجز مكنونها جميع العادة او لا بعضها او اقلها او غيرها فهو المتيقن بخاصة والكلية  
في الروايات قبلها وبعده او بالقرين او اما نيت العادة باقسامها عندنا باستواء شهرين

او غيرهما مع عدم التعيين بينهما في ايام رؤية الدم اخذوا انقطاعا سواء كان في وقت واحد  
 رات في اول شهر من سبعة مثلام في وقتين كان ملت السبعة في اول شهر ولحقه فان السبعة  
 نصية عادة ووقته وعدد في الاول وعاد في الثاني كما ان الوقت المفقود في الشهر من غير  
 العد فيهما بصيرة عادة وقية خاصة ولا فرق بين الثلثة في صورة الجوارح والعترة في موجب  
 الرجوع في الشهر الثالث كذا في التحيز بغير الروية فيه الا في الثانية نصية في الخلاف فيه ولا  
 يشترط استقرار الظاهر بذكره مرتين متساويتين في استقرار العادة الاولى على الاقوى ولا يثبت  
 مرة في الشهر الواحد باجماعا في اثنين المتساويتين خلافا لسكالك ولوراث في ايام العادة صغر  
 او كبره وقبلها او بعدها ايضا لكن صفة التحيز في طهه وعجازه الجوع العشرة في الرجوع  
 وعلى الاشهر الاظهر وفيه قول اخر يوجب التميز هو مترد ولا فرق في العادة بين الحاصلة بالا  
 والانقطاع او بالتميز على الاقرب ثم ان محل الخلاف في المتن اتصال التميز وانفصالهما مع  
 تعلق الظاهر بهما اما مع الانفصال والتخلل فيه خلاف من وجها اخر والا قوى جعل العادة  
 حضا وقيل مع التميز وهو ضعيف وتترك ذات العادة لوقته مطلقا الصلوة والصوم بغير  
 روية الدم اجماعا اذا كانت ايامها مطلقا على الاشهر الاقوى في تحيز المبتدأة والمضمر  
 وقتا بذلك تردد واختلاف بين الامامية الاشهر الاظهر في ذلك ولكن الاحتياط في العادة الى  
 حتى يتيقن التحيز بمعنى ثلثة ايام كما عليه المرتضى واعلم ان من لم يستقر لها عادة اذا انقطع ولها  
 لدون العشرة تستبرأ وجوبا بوضع العقيقة كيف شئت على الاقوى فان خرجت نية فذلك

فلتقتل من غير استظهار وكذا ذات العادة اذا انقطع رويها عليها ومع الاستمرار والجوارح  
 لتظهره محتلا بترك العادة استحبابا على الاشهر الاقوى وقيل وجوبا وهو احوط واولى  
 بعد عاداتها يوم او يومين او ثلثة ثم هي خاصة بفعل عمل المسخاضة ونصير الى العشرة ان التحيز  
 فان استمر وعجازه كان ما كلف بعد ايام الاستظهار مطلقا استخاضة قطعا واما في  
 النقص والعجازه وجاؤه كونه حاضرا ولكن المشهور كونه استخاضة ومستندة غير واضح الا انه  
 لحوط فيقتضي ما ذكره فيهما من العادة والا يستمر بل انقطع على العاشرة فما دون قضت القصة الذي  
 به فيما بعد ايام الاستظهار ايضا فمن ان ما تراه للمرة مطلقا من ثلثة الى العشرة مع عدم الجوارح  
 حيز دون الصلوة التي است بها فيه لظنه وكون الايام الاستظهار مع ما بعده ان كان حيزا  
 على الاظهر لا شهر بل قبل اجماعا واقل الظاهر عشرة ايام اجماعا واحد لا كثره بلا خلاف الا ان  
 الجلب ثلثة واسم وهو ناد **في الامام** الاحكام فلا تستعند ولا تضع لها صلوة ولا صوم ولا طهرا  
 ويحرم عليها واجبة كانت الثلثة او عند روية مشغولة بالتحيز كانت فيها ام فارغة ولما اقتتل  
 ولا يرتفع لها حديث مطلقا لو نظرت قبل انقضاء ايامها وان كان في الفتاة المتخلل مع الحكم  
 يكونه حضا ويحرم عليها دخول المساجد الا اجبا لا يفحل خاصة فيما بعد المسجد من فحير فيها  
 وكذا يحرم عليها وضع ثيبي فيها الا اخذ منها كالحجب قراءة الغرائم وابعا منها ومس كساية  
 ويحرم على زوجها ومنه معتادها على الاظهر او مطلقا على الاحوط اذا كان عالما به  
 بالتحريم عاندا اجماعا وليحق بالعلم به الطعن المستفاد من اخبارها بذا الممكن تهمة وليحق ايام

الاستظهار بأيام الحيف وجوبا على المولى بوجوبه واستحبابا على تقديره والاحوط اعتبار الحيف  
العاشر مطلقا وعلى الثاني لاحتمال المحيضية بالانقطاع <sup>عن الصلاة</sup> كما ذكرنا في بلوغنا الوجب  
كما قيل نظر ولا يصح إطلاقه مع دعوى الرزق بها وحضوره وعينها مما ياتي في حكمه ويجوز  
الفضل لمزوطا بطهارة مع القيام او ما في حكمه وضما الصوم الواجب المقتضى في أيامها في الجملة او  
مطلقا حتى المنذور على قول دون الصلوة فلا يجب عليها قضاءها والفاوق النص لا يشترط <sup>نوعا</sup>  
ولا يميز ذلك فيلزم ان السجدة لو سمعت في السجدة اوليتها واستغفرت اليها فيه قولان ولا  
نعم لها ذلك وهو الاشهر في وجوب الكفارة على الرزق بوطيها واما ان يقول ان احوطهما  
الوجوب وهو الاشهر من المتقدمين حتى ادعى جماعة منهم الاجماع عليه فلا يترك الاحتياط <sup>اسكن</sup>  
وهي اى الكفارة دين اى شقال ذهبوا الى ضرورة ولا يجزئ السجدة لا القيمة على الاصح في ذلك  
اي الحيف نصفه وسطه وربع في اخره ويختلف باختلاف الحيف الذي وطئ فيه فالثاني اول  
لذات الستة والاوسط لذات الثلاثة وهكذا ذات عادية كانت ام لا كانت العاقبة عرفا لم  
على الاقوى بمصرضا عند الاحتياط مستحق الزكوة ولا يعتبر فيه العذر ولا الكفارة على المولود  
ولو كانت مظاهرة وليست على الوضوء المنوي به القدر بدون الاستباحة لوقت كل صلوة من  
صلواتها اليومية وذكر الله تعالى بعد مستقبل القبلة في مصليها بل حيث شئت لاطلاق  
النص وان كان اختيار المصلين ان كان احوط وفيكن الذكر بعد صلواتها كما في المجلس ويكره لها  
المختار كالحجبة قراءة ما عدا الغزائم الاربع حتى السبع والسبعين هنا علم ما يقتضيه اطلاق النص

وكلام الأكثر وقيل باستثناءها كما يجب لا يخرج من وجبه ولكن الاطلاق لحوط وحمل المصنف  
هاسته وبين سطوره والمزويج ومن في معناه الاستمتاع منها بما بين السرة والركبة حتى الذكر  
ولا يكره ما خرج وطوها قبل الغسل وتساكد اذا لم يكن شيقا ولا يجرى ان علمه مطلقا على الاشهر  
الاقوى والاحوط ان يامرها بغسل فرجها ثم لباسها ان شاء واذا طأنت بعد دخول الوقت <sup>بشد</sup>  
ولم تقص مع الامكان بان مضي من الوقت مقدار رطلها ولو حصة بعد ما يجب فعله ما يوقف عليه  
تاما ليس يحصل لها ظهارة فقت اجامها ومع عدم الامكان لم يجز القضاء ولو ادرت بمقدار الرزق  
على الاشهر الاقوى وكذا لو ادرت من اخر الوقت قد الطهارة وغيرها من المقدمات المفقودة  
واذا اقل الواجب من كفة من الصلوة يجب لها وجوب اداء مطلقا حتى في الظاهر والمغرب ومع  
الاهمال بها وجب قضاءها وغسل كغسل الجنبة كغسله وواجب انقضاءه وان كان لا بد  
معه من الوجوه كما ذكرنا <sup>في</sup> غسل الاستحاضة ودمها في الاغلب يارد وقت يخرج منها في وقت  
وعيد بالاعتكاف ليدرج فيه استدركه بقوله لعلكن ما تراه بعد عاداتها واياك الاستظهار  
ايضا كالمضي مستمر الى تجاوز العشرة وبعد غاية النقاس بعد سن الياس قبل البلوغ الى  
كما ان السبع ومع الحمل مطلقا على الاشهر الاضطران اجتمع شرائط الحيف كما هو استحاضة مطلقا  
ولو كان مسلوبا لصفات كان عيبا حادا اسود لعدم امكان الحيف في جميع ذلك <sup>عليها</sup>  
بعد رتبته اعتباره وملاحظة فان الاستحاضة تنقسم لاقليلة وسوسطة وكثيرة لانها  
امان لا تنقض العظيمة اجمع ظاهرا وباطنا او بعضها كذا ولا يسيل عنها بنفسه الى غير ذلك

اسفر

الى الحرفة فان لم يغيرها لم يغيرها او يغيرها لغيرها او يغيرها لغيرها او يغيرها لغيرها  
 ولو كان قليلا وعليه الاجماع عن التا صريه والمنه لا يجيب بغير الحرفة نعم يجب غسل ما ظهر  
 من الفرج عند الجلوس على القديسين والوضوء لكل صلوة على الاستمرار الاظهره عن التا صريه <sup>عليا</sup>  
 ولا فرق في الصلوة بين العزم والتدب وان منها ولم يزل منهما مع ذلك من ابدال القطعة  
 الوضوء لكل صلوة بغير الحرفة وفاقا لاكثر فالمسح بالجماع ويجوز للعدة بلا خلاف كما قيل  
 عن التا صريه وفي الاجماع وجوبه لها مشروط بالجنس قبلها ولو اضر العزم عن الصلوة فكلا ذلك  
 وان سال منهما مع ذلك غسل المظهر والعصر جمع بينهما به وغسل المظهر والعصر بجمع بينهما  
 وكذا يجمع بين صلوة الليل والصبح لغسل واحد ان كانت متصلة والا فليصح خاصة بلا خلاف  
 ولا اشكال فيما عدا الوضوء واقامه فاشكال وخلاف في المشهور على المتن وهو لو طهر  
 لكن مع كل غسل لكل صلوة كما هو خيرة جمع وانما يجب الغسل في هذه الاحوال مع وجوب الد  
 للموجب له قبل فعل الصلوة وان كان في غير وقتها اذا لم تكن قد اغتسلت له بعد كما لا يقدح في الصحيح  
 وربما قيل باعتبار وقت نما الصلوة ولا شاهد له والاجوب بل الاظهر وجوبه بعبادة الصلوة للو  
 والغسل وكذا يجمع بين كل صلوتين يغسل واذا اغتسلت المستحاضة ذلك اي جميع ما يجب عليها <sup>واحد</sup>  
 صارت طاهرة بباح لها كل شرط بالطهارة ومع الاختلاف لم يجمعها الصلوة ولو تعلق بما عدا  
 الغسل والوضوء ولا الصوم لو تعلق بالاول ولا تشر كناية القرآن لو تعلق بشئ منها ويجوزها  
 اللبس في المساجد مطلقا على الاخرى في توقف جماعها على الاعمال في الجملة او مطلقا <sup>اولا</sup>

والاصح التوقف عليها اجمع وفاقا لاكثر والاستيماء في الاختصاص كله يجمع بين صلوتين بوجوه  
 واحدة مطلقا الا في الكثرة فيجمع بل على الاظهر كما لا ينبغي عليها الاستظهار والاحتياط في منع الا  
 عن العتدي بقدر الامكان بعد غسل الفرج وتغير القطعة بعد العفو عن هذا الدم والمعتبره  
 مقتضاها كون حمله قبل الغسل او وضوء القليلة وتقبل الغسل في المتوسطه والكثرة وكذا يلزم  
 من به التسلسل والطلب فيظهر بقدر الامكان بعد تطهير المحل الرابع غسل الثناس بكثير  
 النون وهو دم الولادة <sup>وذلك</sup> سببها انفاسا الجمع رؤيه الدم ولو ولدت ولدا تاما في الحلقه  
 ثم الله لا يكون الدم اي نفاسا حتى يرى بعد الولادة بان يخرج بعد خروج تمام ما عدا ما  
 او مبدا نشوه وان كان مضغده او معها بان يقارن من وجع جرمه من ان كان منفصلا فلو  
 قبلها كان استحاضا لا مع امكان كونه حيا فخص كالمضي ولو تعدد الولد فلكل نفاس وان  
 انصلا ويندخل منه ما اتفقوا على جميع ذلك الاجماع محققا او حكيا الا علم الخلاف فيه ولا  
 لانه بل اقله سماء ويحصل وجوده في لحظة فيجب الغسل بانقطاعه بعد ما وفي تحديد الكثرة  
 وافعال اشهرها اظهرها الله لا يبر من العشرة اكثر الحيض بل هي اكثرها الغزوات المعادة مطلقا  
 واضاحتها مع انقطاع الدم عليها واما مع الحياء وفادتها ويجب على النفساء مطلقا ان تغتسل  
 حالها بالاستبراء عند انقطاعه اي الدم قبل العشرة كما لا يخفى فضع قطعه في فرجها ثم خرجها  
 فان خرجت القطعة نفية اغتسلت للقاس الا توقفت القاء وانقضت العشرة ولو رأت ما  
 بعد ما فهو استحاضة على ما اختلف به وظاهر الميم كون العشرة مع الحياء ونفاسا مطلقا ولو لم يكن

على الاشهر الاكثرم

دونها والاعمال ما قد منها عزان نفاسها ج عادتها وانما يحكم بالدم نفاسا في أيام العادة وفي  
 مجموع العشرة اذ اريد منها ان في طرقيها انما الوارد في احد الطرفين خاصة اذ فيه وفي الوسط فلا  
 نفاس لها في الحال عنه متقدما ايضا اخر ابل في وقت الدم او الدين فضا عدله باينها ولو لم  
 زه الاسباب العشر فليس نفاسا بناء على ما قد منها والنفاس كالحايش فيما يحرم عليها ويجب  
 يكون في حقها ويستحب غسلها في الوجوب والكيفية وفي استحباب تقديم الوضوء على  
 الغسل وجوان تأخير عنه مع وجوب غسله كما تر ذلك فانه حينئذ في الموضع حكمه حكمه الا في  
 معدود وظاهر حمله منها صريحان في بعض تلويحها في الحاشية غسل الاحوال والطرفين  
 امورا اربع في بيان ما يعمل عند الاحتضار وبعد وفاته والفرق فيه كفاية استقبال الميت  
 مطلقا بالقبلة مع عدم الاشتباه على احوط القولين واسمها واسبقا له عند بيان ما على  
 ظهره ويجعل وجهه وياخذ رجليه اليها بحيث لو طير كان مستقبلا ولا يجب بعد الموت لا الخضوع  
 للوجه بالة السون والمسون فقله المصلاة الذي يصل فيه او عليه اذا اتم على الترتيب فليق  
 اى تعهده السهادين والاقراء الائمة عليهم السلام ينبغي للمريض ما يقبضه قلبا ولسانا وان  
 قلبا وكلما ان الله لم يفرج وينبغي ان يجعل خاتمة نطقه لا اله الا الله من كان اخر كلامه لا اله الا الله  
 وحل الجنة وان يعرض عنها بعد الموت محمدا ويطبق فيه كذلك ويشد ثيابه ويغسله بالرجنية  
 ساقاه ان كانتا منقبضتين ويغسل يديه وان بقى عند القرآن قبل الموت وبعد وخصوصا  
 يس والصافات قبله والاسراج عنه ان ملك ليل الى الصباح في الشهود ولا شاهد له باب

مع

بالنبوة

والموتى متيقنا دوام الاسراج ويعلم الموتون بموتهم ليس شهدوا خاتمته وصلىوا عليه باب  
 في كسب ثم الاجر والليت الاستغفار والمعلم الاجر فيه وفيه ان يحل بغيره وانما عدله  
 فانه من اكرمه الامم الاشياء في مؤنة قد يجوز فضلا عن جهالة بل يصير عليه ثلثة ايام لا يعلم  
 قبلها تغيره او غيره من اعداد الموت وان كان الميت حصلوا لا يجوز ان يترك على خشية ان يكون  
 ثلثة ايام اجماعا كما عرفت ويكره ان يحضر حين السون جبا وما عرفت فان الملك لا يترك من ثلثة  
 فان حضر ولم يجد امرئ لك بدا فليخرج اذا قرب جرح فيه ولا بأس ان يلبس عليه ويغسله عليه  
 كما في الرصوى وقيل يكره ان يجعل على رقبته حديد والقائل الصحيح حديثا عليه في وقت الاجماع وفي  
 انه سمعه من الشيخ ولا يكره غيره للاصل وحرمة القياس باب في بيان الغسل وفرضه ان  
 الجاسة الحارضة عند قبل غسله فلا يجوز في الانشاء مطلقا ولو مرتين الغسل ولا ان التماس  
 غسله بما مضى من ثلثي من السرد مطبوخا او مرسا اقله ما يصدق عليه اسم واكثره ان لا  
 يخرج للماء عن الاطلاق في الغسل الا في ثلثي مما مضى من الكافر كذلك ثم يغسل ثلثي  
 بما اقرح اى الحارص عن الخلط مطلقا بحيث لا يمتحي غلامه السرد والكافرون وان  
 اشتمل على شيء منهما فان كان الاحوط غسله الى اتمته عنهما مطلقا للاجربة في المرسى ويجوز ان  
 يكون كل من هذه الاعمال مرتبا كغسل الحياية من قبل باسده الرقبته ثم ميا من ثم ميا  
 وفي جواز الانقاس هنا من الترتيب بها احوطهما لعدم وان كان الاجود نعم ويعبر فيها  
 السية معارضة لا دل كل منهما على الاتصاف الاقوال وعن الخلاف الاجماع ويقولها الصا فظلمها

والزنى

لانه العاسل لا يعلب لو غدا السدر والكافور كفت مرة بالفراج عند المص ومما خلا  
 لاخرين فثقت وهو الاظهر لحوط في الوضوء هذا او استحبابه قولان والاستحباب من قوله  
 عند المص والاكث لا يخرج عن نظر بل الزك الحوطان فثقت لظهورها كموخرة جمع وانما الوجوب فثقت  
 الضعيف لو خفف من اعتياده سائر جلد او غير يتم كالحج العاجز فثقت ان يوضع على رقبته من  
 ونحوه موثقا الى القبلة نحو توجهه حال النزول ولا يجب كنه الحوط مطلقا بما يشتره عن الاشياء  
 وان يفتق جنبه بالان الوارث ونحوه من تحت للفرق فيه نصريح بان محله عبد العزل وهو  
 ايضا ظاهر تغليظهم الحكم بانه مظنة التماسه فيلحق به افعال البدن وعلى تقدير نزول ستره  
 به عن الناظر الحرمة به او بحجة وجوبه ان كان والا فيستحب الاستظهار بارتدئ اصابعه فثقت  
 والا فيترد ان يعزل راسه وحده امام العسل بقوة السدر وان يعزل فرجه بالحجر الى الاشياء  
 محيرة اصدا جماعة ومحبوا عبد العزل وان سبب العزل يد به بماء السدر من راس الاصابع الى  
 نصف الزرع ثلثا ثم ينق راسه الايمن وان يعزل كل عضوه ثلثا ثلثا في كل عمل من الاعمال  
 الثلاثة وان يمسح طيه في العسلتين الاولتين قبلهما الا انهما فلا يمسح بهما ولا في الثالثة يركب  
 فيهما وان يقف العاسل على يمينه وان يحرق الذي يحيد عنه حقيقة تجاه القبلة وان يشق بعد الفرج  
 من العسلات فثقت فثقت اقارده وقصر سيق من اطرافه ورجليه سحره وهو ستره ولو فعل ذلك  
 دخلها ما يفضل منها معه وجوب الامر به في التمسح وحمله بين رجل العاسل وارسل الماء الذي يعزل  
 في الكيف المعد للتمسح وفي معناه على الحوط بالوعة اذا كانت عليها مشتملة ولا بأس بالتمسح

اذا كانت

اذا كانت معها غايته بل مطلقا لاطلاق الرتبة فثقت في بيان الكفن فالواجب منه ثلث قطع  
 من ثوب كبير الميم بغير الخمرة الساكنة لستر ما بين السرة والركبة والى الصدر والقدم افضل مع رضى  
 الوترقة والوصية في غير صل الى نصف الباقي والى القدم افضل بشرط طاعرة وان اركب الخمرة بغير  
 جميع البدن طول وعرضا ولو بالخطاطة كما قيل ولكن الحوط الزيادة طولها بما يمكن ستره  
 راسه ورجليه وعرضا بحيث يمكن جعل احد جانبيه على الاخر ويرأى في جنبها العسل بحيث خال  
 جعل احد جانبيه على الاخر ويرأى في جنبها العسل بحيث خال الميت ولا يجب الاقتصار على الارض وان  
 ما كثر الوارث او كان غير مكلف ويعتبر في كل واحد منهما ان يكون مما اى من جنس يجوز الصلوة فيه  
 للرجال حال الاختيار فلا يجوز الحر المحض ولا للبعول من ذمير وشعره الا بؤكل لحمه وحلقه فثقت  
 على الحوط هذا مع العتق ومع العتق في غير من العتق الفاقة الوالدة التامة لجميع النكاح  
 الامكان والامانة لستر ولو ما لستر العورتين خاصة ويجب اجماعا على التحريم في كل ما لا يمكن قبل  
 الحبل على الحرمة ما عداه وفي الوجوب اشكال لا يجب تحيطه وامساك مساجدة العبد بالكافور وان  
 قل ان لم يكن محررا ولا يضر لجماعا فثقت ان يغسل العاسل قبل الاخذ في كفيه او يتوضا على ما  
 ذكره جماعة ولم اصف علم على رتبة والموجود في الصحيحين غسل اليدين الى الميكين ثلثا وفي غيره الى  
 المرفقين والرجلين الى الكعبين وان مراد الرجل خاصة جرة بكسر الجاء ونحو البناء الموحدة بمسحة غير  
 بكسر العين ونحوها اجماعا كما عن المعتبر ذكره وكفى والمنفعة من كثرة الاخبار كونه من الثلثة وهو  
 الحوط وينبغي ان تكون غير مطرقة بالزغب بل يجب اخذ من صناعة المال من غير رخصته فثقت

فذلك بطولها ثلثة اذرع ونصف ثم عرض نصف ذراع فصاعدا الى نصفه ينقسم بها الميت ذكر الوافق  
 ويلقى بالباقي معقوده ومحمد بن الحارث ينقسم في يدخل طرفها الى الجزء الذي ينقسم اليه وعامة قوتها  
 عرضها يصيدت معها سمها وطولا ما يورد في هيشها المطلوب بترتها بان ينقل على ما ينبغي به صحتها  
 طرفاء العامة من تحت الحلق ويلقيان على صدره وقد وردت بالكمية اجزاء اخر الا ان ما ذكره الشهر  
 وان يكون الكفن قطنا وايضا لا الحجرة فراء للعتيق وان يطيب بالذريون وان يكتب بالتراب الحديدة  
 من رضاء المصلوة وسلام ونحية فان ضدت فالتراب لا يبين ان امكن والافا الاجمع وعلى الحجرة  
 القتيص واللخافة والجريدتين فلان يصير باسمه يسهل ان لا اله الا الله ومن ادب جاعة ومعد لا يترك  
 له وان محمد رسول الله والاقربا لا يمتدحهم المسلم واحد بعد واحد ولا باس به كما لا باس بغير ذلك  
 من القران والادعية وان يجعل بين اليدين قطن صغيره على فرجه وان خيف خروج شيء منها او من  
 جان الحشوة عندنا وان تراد المرأة لفافة اخرى لتدبرها لفان بها وثلاث الى ظهرها وتغطها على قول  
 او لفافة مختارة بينهما على اخر او من غير اختيار على ثالث ولما التحجج وتبدل بالعامة فاعادوا ان يسحق الكفا  
 بالثياب المشهورة ان فضل من المساجد التي على صدره وان يكون اقل كافر الحوطا ومطلقا ورجعا  
 في المشهور وقيل ثقالا او من اولى به من بعضها او اخر ثلثا والكل حسن انشاء الله تعالى من رتبته خلا  
 او اربعة دراهم على قول ومما قيل على اخر وكل خير وهو وسطه واكمل ثلثة عشر دهما وثلاث نفع  
 وان يجعل عند جريدته ان يحيا في عند المذاب طول كل منهما في المشهور وقد عظم الذراع ثم شتر  
 اصليج ويجعل احدهما من جاسه الابير بين يمينه وازاره والاخرى مع ترقوة جاسه لا بين يمينها

مجلده ويكونان من الخلق كما هو ظاهر الاخبار وقيل القائل الاكثر كما قيل فان فقد من السرد  
 والامن الخلف والامن عيزه من الشجر الوط ولا باس به بالخز وقيل بالنعكس فلم اضربه على اثره وكبر  
 بل الخوط بالربق ماء الغم والايكة بغيره وان يعمل لما يتبدل به من الاكفان الاكلام ولا باس به في تحيه  
 اذ اريد تكفينه به وان يكفن في الكفان ولا يجوز على الاشهر الاظهر وان كان التراب الحوطا لا في التراب  
 بل في اهل طلق الصبح وان يجعل في سمع الميت وبعرة شيء من الكافور على الاظهر وقيل يستحب وبعده نصف  
 وقيل يكره ان يقطع الكفن الجديده والقائل الشيطان قال في سمعها من ذكره من الشيوخ وكان  
 عليه علم وعن المتبر يستحب متابعتهم فخلصوا من الوقوع في ايكة ولا باس به **الراعي** في بيان الدفن  
 القرض فيه كفاية امران مواسرته في الارض على وجهه من رتبة من السباع ويكتم راحته عن الانسا  
 واحذر بالارض من وضعه في بناء ومخوه وان حصل الوصفان وان يوضع على جباة اليمن **حجبا**  
 الى القبلة بوجهه ومعاذهم بدنه ولو كان للميت في سفر الحج وتعدرت نقله الى البيت فقل بعد  
 وتكفينه وتحيطه والصلوة عليه والحق فيه ويجعل في خابية وعاء وارسل اليه والاحوط ان  
 لا يعيد عن هذا الاسبقه مع الامكان ولا يجوز دفن الكافر في مقابر المسلمين مطلقا ولو كان  
 دنيته حاملا من مسلم بوطي صحيح او مطلقا على احوال قيل دفنت في مقبرة المسلمين يستدبرها اليك  
 اكرام المولود والقائل المشهور بل عرف بركة الاحياء فلا باس به وفي حكم الدقية غيرهما مطلقا  
 كما يفيد التعليل **مسألة** اتباع الخبازة وتشييعها او ينبغي المشي خلفها او مع جانبها ويكره امامها **مسألة**  
 اي حالها من جوانبها الا ببيع كيف اتفق ولحق فيه دناءة ولا سقوط عرقه والا فضل ان يبدأ بغير

في حقه

مقدم السير الامين على عاقبة الايسر ثم تموزه الايسر على عاقبة الامين ثم تبدوا حوله  
ان يرجع الى المقدم وحضر القبر قد قد منه عقيدته الى الترفوة وان يجعل له مدى حقيقه واسعه  
عبد وما يجلس على القبله وان يحق النازل الى الساي ينزل الى القبر طافا ويجعل اذنه وكيف ناسه  
مرجع الضيق النازل ويدهو القبله عند نزوله بالماء فلو ان لا يكون النازل حيا ولا ميتا اذا كان  
ابا الا في المرة الميتة فالجادم كالزوج اولي النازل وان يجعل الميت عند جلي القبر ان كان رجلا ليس في  
القبر سلا وقد امد على القبله ان كان امراة لتؤخذ اليه عرضا وينقل الميت مطلقا الى القبر ثم ينزل  
على الارض تحك مرة ويصير عليه هيئة ليأخذ اهليه وينزل في المرة الثالثة الى القبر ثم يرفعها بقا  
براسة ان كان رجلا فخرجه الى الدنيا وتؤخذ المرة عرضا ويجعل عند كفته بعد وضوءه ويطهه او  
او من ياره قبل شرح القبر اصول دينه ويجعل معه ثوبه الحسين عليه السلام وينزع وسيد الخدا النبي  
على وجهه ويغسل التراب اليه ويخرج من قبل حبله مطلقا وان كان الميت امراة حيا في الاشكال فيرغد  
راسها ويجعل الماخذون التراب يمشونه في قبره بطهونه الا كمال الا حاله تكونهم مسترخين في  
قالين انا لله وانا اليه راجعون ولا يجلين ورجع لابرارة العسوة ثم يعظم القبر ولا يوضع فيه من  
ترابها فانه نقل على الميت ويرفع بعد اصابع مفرجاته بعد اذ ايدى الباع قائمة لاسما وصيته  
الماء ليحيا في عنه العذاب ادام الذي في التراب والافضل ان ييد بالحب من راسه مستقبل  
وينتهي اليه به ودوا وان وضع الحاضرون الايدي مفرجات الاصابع عليه بتأثيره في مستقبل  
القبله مسترخين طاب بيت الرحمة له من الله سبحانه وبلغنا الاولى ومن ياذن له بعد اضرافهم عنه

واذ فسرناه سبطه

ويكره من قبر القبر الساج الى اللوح من الخشب الامع الحاقه اليه لندوة القبر وتخصيصها مطلقا الا  
بقول الانبياء والاولياء والصلوات والعلماء نطقا شعائرا الاسلام وتخصيلا لكثير من الصالحين الذين  
مع اتفاق المسلمين عليه سلفا وخلفا وتجدد بعد الاندلس دفن ميتين في قبر واحد اختيارا ولا  
باس مع الاضطراب ونقل الميت قبل الدفن الى غير بلد منه الا الى احد المشاهد المشرفة فستحب اجماعا  
فتوى ومجلا ويجوز بعد ما يرضى ما يمكن معه من غير على الاظهر خلافا للاكثر وهو حوط ويطحن هذا الباب  
مسائل **الاول** كفن المرأة الواجب على زوجها مطلقا ولو كان طامنا لاجتماعه الا اذا كان من مسر الامم  
ما ينه عن حوة بوعده وليسته والمستنات في دينه فتكفن من تركها ان كان والا وقت حايته  
ولا يجب على المسلمين بذلها ولا غيرها ولا يلحق به باقي المون وقيل نعم وهو حوط ولا يجاب في  
النفقة عند المملوك يلحق بها مطلقا **الثاني** كفن الميت الواجب بحسب حاله كما تخرج من احد تركته  
قبل الدين والوصية وفي تقديمه على حق المريض وضره المعسر بحق المحتج عليه **الثالث**  
لا يجوز دفن القبر اجماعا ولا نقل الموتي الى المشاهد المشرفة قالوا في الجواز **الرابع** الشهيد وهو  
المسلم المقتول في معركة قال امره النبي صلى الله عليه واله اولاها م عليه السلام على قول **الرابع**  
في اخر اوبانها وقيل في كل جهاد حق وفيه اشكال لا حوط الا في اوقات في المعركة ولم يذكر  
المسلمون وبموتهم لا فيقتل ولا تكفن الا اذ جرد في كفنهم كاد كره جماعة واصغر به البعض  
بل يقتل عليه ويدفن بغيره وجوبا وينزع عنه الحفان قطعاً وان اصابها الدم على شكل  
والزعر على الاظهر **الخامس** الاموات ولذا لما حمل في بطنها فان امكن الوصول الى سقاطه يحيى العبالج

بعد دفنهم ولزم

فعل ولا يقطع وأخرج بالافق فالافق ويتولى لك الشئ من واحد والافق رجل الحارم والافق  
ولو كانت هي وندى مع جوبها ومن الجنب لا يبرح مط ولو كان من لا يبرح عادة وفيه  
مرسله لا يبرح غير صحيحة اليد أو حسنة أنه بعد ذلك يحاط بطنها والعمل بها سحر فاعدهم من السبل  
كالسائل ومع ذلك هو الحوط واسهل لتبليها إذا وجد بعض اللب وفيه صدأ كما والصدأ فهو كالحوط  
يجب تبليها وتكفينه والصلوة عليه وإن لم يوجد الصد ففعل لكن مضى عظم وخطأ إذا كان محله  
يجب الصلوة عليه مطلقا خلافا لما لا يسكن في فاصحها عليه إذا كان عضوا تاما وهو الحوط وهو النقص  
والعبارة العضو الملبس من الميت فلا يجب فيه إلا الصلوة خلافا لما يجاء فيه وهو الحوط وفي الحاق العظم  
المبرح يقولون أن الحوط هو ما ذلك وقت في حرفة ودفع محلا عن عظم كما في كلام جماعة ولا يخرج من  
ومع ذلك فهو الحوط وأعلم أن الأحكام المقدمة عامة لكل ميت إجماعا إلا الشط فيه تفصيل أسا  
اليد بقله لا يتفان وأكثر الأصحاب بل قيل لا يعرف فيه بينا خلافا أنه لا يستل السقط إلا  
استكمل في بطن أمه سهوا ربعة فيفعل حج بل وتكفين ويلجأ في التوق وغيره وفيه يحيط وهو  
الحوط ولو كان لدنهما الف في حرفة ودفع ظاهر المصا التوقف فيما ذكر وهو صفيق في الغلو لا  
في الف في الحرفة فلم تعرف مستندة وإنما هو شئ ذكره جماعة ولكنه الحوط <sup>المراد</sup> لا يستل الرجل ولا  
تيممه حيث ميّز لا تبليها إلا رجل أو ذم حرمه وكذا المرأة لا تبليها ولا تيممها إلا أو ذم حرمها  
فقد فنان حيث بعيد المائل والرحم بياها على الأثر الأثري وقيل عتيلان من مراءياها  
هو الحوط حيث لا يستلزم محرما ولا فتره العتيل مستعين <sup>بالحائط</sup> لا يستل الرجل بثلاث سنين محرمة قد

لو اختار أو كذا المرأة تفصل بقباله إن ثلث سنين مطلقا على الظاهر واشترط الشيخ نقلها  
وهو الحوط وفي أن لا يدخل المدة إلى جنس سنين خلافا واشكال ولا يبرح التيمم مع إمكان التيمم  
الحوط ويجوز أن تفصل الرجل بمحاصرة المحرمات عليه مؤثرا بسبب دفعه أو مضاهاة من رآه  
الشئ في حال الاضطراب بلا خلافا وفي الاختيار ويجوز خلافا والاحوط العدم وهو  
اشهر ولكن الجواز لعلة الظاهر هذا فيما عدا الرزحين وأما فيه ما قاله الجوز مطلقا اشهر وأقوى أنه لا  
أن الاختياط هنا أيقم ما ذكرنا **الشافعي** من مات محرما كان كالحل في الأحكام حتى تستر الرأس <sup>الحنبل</sup>  
لكن لا يقرب الكافر بتبليها بآثاره ويحيط به **الشافعي** لا يجوز أن يغسل الكافر بأشائه  
الذي من عنده حكمه ولا يكفن ولا يدفن من بين المسلمين وفي المخالف خلافا واشكال والاحوط  
الالتحاق بالسلم كما هو المشهور إلا أن يكون معاندا فهو كافر **حاشي** ولو لم يكن الميت متخاضة  
خارجة عنه غسلت عالم بطرح في القبر وضرب بجعله فيه كما عليه الصدوق والحلي <sup>الحنبل</sup>  
وقيل بالفرض مطلقا لإطلاق الحديث ويجوز غسلها عن بدن الميت أيضا إن بدت منه قبل التكفين  
أو لم تلجأ عادة الغسل مطلقا إلا إذا ثبت من تلق الأنشاء والاحوط الاعادة حج بل مطلقا كما  
المرأى **الشافعي** غسل المس عن ضره ميتا وأما يجب الغسل غير الأذى إذا كان بعد بره الموت قبل  
تطهيره بالغسل فلا يجب قبل البرد ولا بعد الغسل وإن استخضره ولا يجب قبل التطهير في حوته  
كل عضو كل غلته قبل تمام غسل الجميع ومجان والاحوط الوجوب وكذا يجب الغسل من طهارة  
عظم سواء أتيت من حي أو ميت وفي الحاق العظم المحرق بها اشكال والاحوط ذلك وهو على <sup>الحنبل</sup>

كمثل الحائض والكبيبة وجوب الوضوء قبلها وبعدها واقفا المندوب عن الاحتفال بالمشقة والتمنا  
 ثمانية وعشرون مثلاً وقيل خمسون وهو غسل يوم الجمعة لرجال النساء وللرجال أكثر وقتاً  
 بين طلوع الفجر الثاني إلى الزوال فلا يجوز التحدث في اليوم الخميس مع خوف عود الماء ولا خيراً لاحتضاره  
 وكلما قرب إلى الزوال هو أفضل كما طعن به الأصحاب به صريح الرضوي فصل في المني من شهوة  
 والاضطرار فانه في ما روي لئلا يستحب فيها الغسل فيها ولبية الضميمة وليست مع عرق منة لينة  
 تسع عشرة واحداً وعشرين وثلاث وعشرين منه ولبية الفطر ويوم العيد في الفطر والاضطرار  
 وعند وفاة الزوال كما في كرمي من طاهر الأصحاب وفيه الرضوي يوم عرفة والاضطرار عند الزوال  
 ولبية الضميمة من حيث المشهور وقيل اليوم منة أيضاً ولا بأس به يوم الجمعة هو السابع والعشرون  
 من رجب في المشهور ولبية الفطر من شعبان ويوم العذرة يوم الباهلة وهو الرابع والعشرون من ذي الحجة  
 المشهور وقيل الخامس والعشرون منه وقيل فيه غير ذلك وغسل الأحرام طلج والعرة ولا يجزئ على الأظفار  
 ولكن الاضطراب عند النزك وغسل الزيادة النبي صلى الله عليه واله والائمة عليهم السلام والغضاء مقل  
 الكسوف والخسوف بشرط الاختراق وتعد التركة لا مطلقاً بل بوجوبه كما هو ظاهر الأخبار الواردة  
 وهو لو طهر كان في تعينه نظر والفتنة عن الكثرة فقل من الذنوب مطلقاً لا بأس به واصلون  
 والاستقارة والدخول الحرم والكعبة والمدنية شرها الله تعالى مسجد النبي صلى الله عليه واله  
 ولو وجب بول أو قيل بحجبه هو الطهارة في الطهارة الترابية والاضطرار فيه هو التيمم  
 النظر فيه يقع في أمور أربعة الأول شرطها أن التيمم وجهه عدم الماء مع طلبه على الوجه المبصر

أو عدم الوصلة اليه مع وجود جميع أسبابه ومنها حفظ الماء عن المصروف قبل شيق الوقت بحيث لا  
 يدرك منه مع تحصيله بعد الطهارة وكعد على الأظفار لئلا يتغير حصولها مع مناسمها المكالمة  
 السد يد الذي يلقح بخلة وان لم يخش معه من سوء الطائفة والمريض الحاصل بحاف زيارته أو يطوئ  
 أو عسر علاجه أو للموقع باستعماله ولو لم يوجد الماء إلا ابتداء واجب لو كثر التيمم و زاد عن المثل  
 وقيل والقائل المشهور أنما يجزئ في حال حال المكلف هو أشد وافق ما لا يوافق في حال  
 الاجماع وكذا لو احتاج إليه للنفقة إذا كان يحفظها المالكين ما لا يجمع من المنفق العارفين في وجوب  
 الا بقاء بالتمسك ولو كثر وجوب حفظه عن التيمم ان قل هو الفصل الأخير ولو كان معه ماء وخشى  
 باستعماله الحاصل للموقع في زمان لا يحصل منه الماء عادة أو بقرائن الأحوال النفس صحتها  
 ولو حيواناً أو مطلقاً مع ضرورة عقارها تيمم ان لم يكن فيه سعة من قدر الضرورة في الطهارة  
 كذا لو كان على جبهه وثوبه التيمم لا يتم له الصلوة الآية نجاسة غير معقوها ومعه ماء لا  
 إلا الطهارة من وضوء أو غسل أو تيمم ولا يجزئ صرفه إلى بعض أعضائها ولو كانت غسلاً على الأقوال  
 عزاه في كرمي العلماء إذا لم يوجد للميت ماء أو خيف عليه في استعماله أن يتيمم تركه تيمم كما في النجاسة  
 عن استعماله الثاني في بيان ما يجوز ان تيمم به وهو التراب كما لا يجوز التيمم على الخسوف  
 مطلق وجده الأرض كما هو من المتأخرين أشهر فلعلم الطهارة من ما سوا من الأشياء المقتضية للاستسقاء  
 والذوق والمعادن كاللؤلؤ والزرنيخ ونحو ذلك مما هو خارج عن معنى الأرض بالاجماع ولا بأس  
 بأرض التوراة والحجر قبل الاحراق ولو اختار على الأظفار لئلا يتغير حصولها مع مناسمها المكالمة

(١٤٥)

فقيم فيها بما يعيد الصلوة احتياطاً وما بعده من الأكثر المنع مطلقاً وهو الحوط الآ في الضرورة  
 فيحاط فيها بما مضى ويكره اليتيم بالبحر في الأرض المملوكة للناس في القول فان جار على الأثر  
 الاظهر ومن اعتبر الاجتماع وقيل بالمنع في الأول وهو الحوط الآ في الضرورة كما ذكر في جواب اليتيم  
 بالبحر على أن التراب احتياطاً ومن الاختلاف في تفسير الصعيد بالتراب كما هو مطلق وحده الآ  
 وبالمجوز وغيره من الترخا في غيرها إلا أنها في حصة من الحبال الضرورية ولا خلاف في منع كل  
 الاجتماع عن لفت روضه مع هذا الصعيد حتى لا يخرج من بقائه صلوات من الأرض على التراب واللبس  
 الذي به يخرج من التربة ولا يجوز رفع يديه إذا خرج منها تراب إلى مستوعب حال المخرج وينبغي  
 اليتيم به حمل ولا ينقص مما هو فيه ثم استعماله فلا يكون في اليد عليه استراوة مع قدره إلى الغبا  
 يتيم بالوجه كبقية بالارض وقيل يعتبر بعد ضرب اليدين مع احدهما بالآخرى وقوله بينهما  
 زيد فحتم التخصيف ثم الغرض اليتيم به وهما الحوط الامع خوف قنات الوقت فيتم به كيف اتفق  
 فقدره ينقطع من الصلوة وان وجد الخ الذي لا يمكن معه على الوضوء والغسل ولو باطل جاز  
 مطلقاً على الأقوى فمن دخل على محل الوضوء أو الغسل بحيث يحصل شتمه أو قيل شتمه على الترتيب  
 اذا غسل بحيث يحصل شتمه أو قيل شتمه على حال المخرج في اليتيم وهما الحوط مع عدم دخول الضرورة ومع  
 خصوصاً ان وجبا على قدر الطهارة مطلقاً الثاني في بيان كيفية شتمه باليد لا يفتح قبل دخول  
 ويخرج مع تصديق لوطنا الجاهل بها وفي صحته مع السعة ولأن القول الحوط لها الترخا لغير الترتيب  
 وان كان الجواز عدم وجب زوال العذر بل مطلقاً لا يخرج عن تركه لكن الالتزام بالاحتياط في مثل الغبا

مع المكان ما لا ينبغي تركه وهو الجلب استعجال الوجه والارتعاب بالمخرج المأمور به وان وقطع لا  
 استمرها والفرق الخاص بالمخرج بالجملة المستفاد من الجلبان فظاهر الكهين من الزنزين خاصة ولا يجب  
 على ذلك حتى يجنب ولكن الحوط معهما بل وصح الحجابين سيما العدا الذي يوقف العلم بمنع  
 عليه فيؤثر به من باب المقتضى ولو احتياطاً في ذمها ووقد انقضت أقوال الجوهري عن المصداق  
 أنه للوضوء وضوء الغسل ان جلابين المضموم للحنكة والشاهد ضعيف الدلالة ودعوى الاجتماع  
 سلمت وهو ته واجاز المرتين محمول على التقية والقول بالمرة مطلقاً في غاية وإن كان الحوط الثقيل  
 كما في العبارة واحوط منه الجمع بين يمينين وضرباً والوجه في السعة المستمدة على الفرع جازعاً والرب  
 والذرب والاستباحة عند معتبرها في الماشية دون دفع المذات لعدم نهاله باليتيم اتفاقاً والبرائة  
 عن الوضوء والغسل ان كان اليتيم بلا عن احدهما مطلقاً على الحوط الأول الا اذا اشغل نفسه  
 معاً وقدر الماشية منها ما يجزئ البرائة عن احدهما قطعاً واستدانة حكمها كحكمها والترتيب  
 بان يبدأ بوضع اليدين معا اعتماداً على الصعيد بمعنى الجبهة من اعلاها مستوعبة عند بابها  
 معاً ولو تعدد البطن منها فطهرتها او من احدها فطهرها مع ركن الاخرى على الحوط الاول واعداً  
 المختبر في وضعهما شرطاً لا مكان ومع الحجر بالقطع او الرقبة اقصر على الميسر منهما ومع الجمجمة وسطه  
 صريح اليد ويحمل قوتاً سمياً بالارض كما في الجبهة بالوكاشة مقطوعتين ثم يمسح ظهر اليد اليمنى من الزن  
 بطن اليسرى ثم يظهر الذي كان لك بطن اليمنى مبتدئاً منها بالاعلى مستوعباً لها الرابع في الحكمة  
 فماسة الاولى لا يعيد الميت ما صلى بيمينه الصحيح شرعاً مطلقاً ولو في الحضر ومع سعة الوقتان حوزاً

معها ولو اتخذ الجناية لم يجز له التيمم مع وجود الماء بالمحيط الصلوة او القصر قطعا فان خشي منه ما من  
 احد ما فتم بسزايته وصلى حاد وصح على الصحيح الا شهره القول بوجوب الطهارة الماشية وان اصابه  
 ما اصابه بضعف في الغاية وعلى المختار في وجوب الاعادة زود من عموم الأدلة بفني الايمان وابنا  
 في الصحيح وغيره والاستدلال بالصلوة انه لا يعيد وجوبا بل استباحا وهو المشهور ويجوز عن الخبر بانها  
 من المذمومة ان ليس فيها ذكر التيمم صلا فينبغي عليها على الاستحباب كذا من أحدث في الجامع من غير  
 من الطهارة الماشية يوم الجمعة فيتم وضوءه فصل في لزوم الاعادة قولان من نحو ما رواه  
 العدم ويجوز عن الوجوب نحو ما سبق من زيادة عدم صحة السند الثاني يجب من فقد الماء الطلوع  
 الامكان وانقضاء الضرورة مطلقا في الارض الحرة بسكون الزاء للبحر بخلاف ذلك في بلدته وهي السهلة  
 على نحو الاشجار والاحجار والعلو والحيوط للمانع من ذلك ما خلفه بخلوة سمع في غير موضع  
 وصيه من الراعي بالاعتدالين كالهواء وغلوة سمينة السهلة في الجهات الاربع مع لفحال  
 وجوده فيها الجمع والافحيت يحتمل وجوده فيه منها ويحيط في غيره مع العلم بالعدم فيه قطعا كما انزل  
 وجوده في ان يصح الضارب بجنب قصد مع المكان فالحال يخرج الوقت من انزل بالطلب للاداء عليه  
 فقيم وصلى ثم وجب الماء فظهر اعادة الصلوة ان انما في سعة الوقت اجماعا وكذا في الصلوة على  
 يقضيها اطلاق العبارة وغيرها وهو لوط وان كان عدم وجوب الاعادة اظهر اشهر الثالث وجب  
 التيمم للماء قبل نزول في شرطه بالطهارة نظيره وان لم يكن وجوبا لانه بعد فاعده فيها فلا  
 اعادة كما مضى لو كان في الاشياء قولان بل اقوال اصحها البناء ولو على كبر الاحتمال ان لا يكون

الا تمام ثم انقضاء او الاعادة قلنا بخلافه في السعة او اتفق في قرن الصلوة المخالفة الرابع لو يتم  
 الحب ومنه حكمه بدلا من الصلوة ثم أحدث ما يوجب الوضوء اعادة التيمم بدلا من الصلوة قطعا  
 وجب ماء الوضوء تام لا على الاشهر الاقوى خلافا للمرضى فيوضا اذا وجب له ماء وهو ضعيف  
 وان كان لا يحوط الجمع بينهما الثاني لا ينقص التيمم الا ما ينقص الطهارة الماشية من العذر و  
 الماء مع التمكن من استعماله لا مطلقا على الاقوى فلو وجب له ولو يمكن من استعماله كان قيمة فصل  
الثاني يجوز التيمم لصلوة الجنازة مطلقا ولو مع وجود الماء وعدم خوف فوت الصلوة ويكون  
 لعدم اشراط الطهارة في هذه الصلوة اجماعا الثاني اذا اجمع ميتة تحدث بالاضطرار وجب  
 ماء يكفي احدهم خاصة اخضره الكذب بول ليس له بدلة لغيره مع غاطبة باستعماله او جوبه  
 في طهارة ولو كان مكانا كجمعا او مالكا يبيع ببدله لكل منهم تيمم الجنازة بالاضطرار ولا اولوية  
 للماء له بل خلافه وهل الاول للمالك ان يخضع بماليت او الجنب فيه روايتان مختلفتان باختلاف  
 اختلفت العبارة الا ان اسمها واظهرها انه يخضع به الثاني روى صحيحا من صلى التيمم وحده  
 في اثناء الصلوة ثم وجب الماء قطع الصلوة وخرج منها ونظيره انما من موضع القطع وحده  
 ظاهرها التناول لصورة العمدة والبيان الخالف للاجماع نزلها الشرحان على صورة البيان  
 وعلاهما في دسما الله في غير الكتاب وظهرنا المرتدة من صحة الرواية مع علمها بما رواه  
 بالسناد المصنفه بالشمرة والامامات المتولية العمل بها اقوى لقصور الرواية عن الحالة لها  
 مع صورها ولا لغيره ولخال وددها فيه الركن الرابع في بيان الجنازة ان احكامها وهي عشرة

البول والغاطع لا يוכל أحد منهما بالاصل والمعارض لو كان طيرا على الاشهر الاقوى واما ذكرنا  
العارض ليدلج فيه الجلال والمخفى بالميت ولو ما اكل لحمه واما بحكم نجاسته هذه الاربعة اذا كانت  
عما لا يفسد سائلا ادم قوي يخرج من العرق عند قطعه فكذا الدم بحسن اذا كان منه وان اكل لحمه  
ادميا او غيره ميتا او حيا والكل في الحذر برباين واخر فيهما وان لم تعلم الحيوة والكافر اصليا او ميتا  
وان اكل لا يلام مع حبه لبعض ضرر ذوات وضابطة من كبر الالهية والرسالة او بعض ما علم منه  
من الظهور في ضرورة وكل مسكون بالاصل في حكمه العسير العيني اذا غلب واستدرك في السموة والارض  
فكل عليه اجماع الامامة والتعاقب بغير الفناء وفي نجاسته عرق الجحش من العمل به مطلقا اذا كان من  
وعرق الابل يوطئ الحيوانات المحللة ولعلنا المسوخ عند الحشر في ذرق الوجاح غير المحلل والبق  
والارنب والغارة والوزغة لملأ من الاجسام ولكن الظهارة مع الكراهة في الجمع لظهور عدلها  
فالنجاسة الظاهرة فاقا لا كذا القدماء بل بظاهر عبارة بن زهرة الاجماع كما صرح به في الاول في  
**واما احكامها فمشتقة** **الاول** كل النجاسات بحيل النجاسة لها وكثيرها من النجاسة البدن للصلوة  
الطواف الواجبين وهي شرط في صحتها مطلقا عند الدم ضد عني عما دون الدم منه سعة **الثاني**  
وقد روي المشهور كما قيل لسبعة حصص الرأب وما انخفض تغير ثاره بعد الانجم الا في اخره عند  
السبابة وهو ضعيف جدا والثاني لحوط واول وان كان الاول لعله اقوى من بعض مما روي  
اجماعا وفي الصلوة ما بلغ قد لا يذهب خال كونه مجتمعا روايان اسمها وظهرها وحوطها  
الا ان الله ولو كان في سائر عالم بحيل الله مطلقا وان زاد الجمع عن فقد الله وتعاخر عند جماعة

بيل الله المشهور وقيل بحيل الله مطلقا الا ان الله لم يرد منه او ما دونه على الاختلاف في الغا  
سللا روايانا هرة والبراج وعليه اكثر المتأخرين وقيل بحيل الله بشرط النجاسة وهو ضعيف  
الفاعل غير هرة ان عرقى الى النهاية فان عبارته غير صحيحة في بل بظاهرة نعم مكى عن المصنف  
المعروف في المسئلة اشكال فلا ريب ان القول الثاني لحوط وان كان الاول لا يجمع غير **الثاني**  
دم الحشر بحيل الله وان قل ونقص عن سبعة للدم الحي النجس وغيره بدم الاستحاضة والتقاء  
ولا بأس به في صريح الغنية وظاهر الاجماع ومن الجلي في الخلاف عندنا لحوط بل الاظهر لحوط  
دم الحشر في الكلب يوطئ الجحش العيين تحت الكافر الميت بدم الحشر وعفي بدم الفروج والجروح  
الذي لا يربح ولا ينقطع في التوركان وفي البدن قليلا كان وكثيرا فاذا وفيه انقطع لم يبعث  
اصبر في سعة الدم فان نقص عنها او كان يدرها عفي عنه والاملا ومثل يعني عندنا مطلقا  
والاول لحوط واول وان لم يقل بكونه اقوى هذا ان لم يوجب الا ان المستغنى والافاق لغيره  
يدندان مدارها وجودا وعدمها والاقوى عدم وجوب الا ان البعض فلا ابدال التوبة **الثاني**  
الا انها مبرورة واولان لم يوجب خراجا **الثاني** يجوز الصلوة فيما لا يتم الصلوة منه لرجاء ضعفه  
ولو كان مع نجاسته مطلقا ولا مؤخر في بن الملايس وغيره كانت في محلها ام لا كما نكته والنجاسة  
والفلسفة والمزبل والعامته الصغيرة لا مطلقا وفيها **الرابع** تغسل التورب البدن من البول فربما  
في سائر اقره واحدة كما في سائر النجاسات لو كان لها حرم ونحو وان لم يستل بالعليل على الاقوى  
في الحاق الكثير الى كذا بما راى اشكاله لحوط بل الا في الجحش المبرقان لا بول العبي الذي

أكل استند إلى شئ منه وأراد منه كما في المصحة الممنوعة وتحمل مطلقا في ذلك يعني فيه حمله عليه ولا يثبت  
فيه القدر ولا العزم إن اعتبر في إعادة من الجاسات على الأقوى لا يلحق به الجارية على الأظهر لا نحو  
ويكنى إذا لم يثبت الجاسة وان يحق اللون والرائحة فلا يجزئ الله مطلقا ولو مع إمكان من غير شقة  
أن كان الاحوط مع الإزالة **السادس** إذا علم موضع الجاسة غسل خاصه وان جهل مكانه غسل كل ما  
يحصل فيه الاشتباه وجوبا في الغسل الاصل في الباقي من باب الاحتياط ولو غسل أحد التوبين مثلا وضد  
غيرها واعتذر الظاهر على الصلوة الواحدة في كل واحد منهما مرة واحدة الواجب في كل منهما على الأشهر لا  
يقبل طهرهما وصلى عريانا والقائل الحق وهو ضعيف **السابع** إذا لاقى الكلب الخنزير والكلاب فربا أو جمل  
وهو يطع قبل موضع الملائكة وجوبا ولا فرق بين كلب الصيد وغيره وان كان كلب من الكلبة والملائكة  
الملائكات يابسا وشئ التوبين كان هو الملائكة وهذا البدن بالماء استحبابا لا وجوبا على الأشهر لا نحو  
**السادس** من علم الجاسة غير المحققة بها في توبه أو بدنه وصلى معها فامدا إذا كرهها من الصلوة لها  
في الوقت وتعبه ولا يعتد بها هل الحكم هنا قطعاً ولو يثبتها حال الصلوة بعد أن علم بطلانها في وجوب  
الإعادة مطلقاً أم في الوقت خاصة أم لا مطلقاً روايتان بل روايات وأقوال مختلفة إلا أن  
أظهرها وأحوطها أن عليه الإعادة وقتاً وخارجاً ولو لم يعلم بالجاسة إلى زحى وخرج الوقت  
فتأ على قطعاً وهل عليه أن يعيد مع بقائه الوقت إذا علم بها بعد الفراغ فيه قولان لأن فيهما  
أنه الإعادة ككتمان الحوط وأولى لو لم يزل الجاسة في أثناء الصلوة مع عدم علمه بها قبلها أعاد  
إذا علم سقمها مطلقاً أمكنه أن التمسها أم لا وان لم يعلم باليقين إلحاقاً وأتم الصلوة أو طهره

ما هو فيه أي التوبين الذي فيه الجاسة إلا أن يفتر ذلك في كل من الإزالة والطرخ إلا ما ياتي  
الصلوة من غير كثير أو استند إليها قبل أو تكلم ونحو ذلك فيطلبها ج وتليتها عنها وما اختاره  
من التفصيل بين صورته العلم باليقين وعدمه جزء خاصة خلافاً لطلاق العبارة وغيرها بل بما  
حصل مشهوراً فلا فرق بينهما في التفصيل الموجود فيها والحجج بينهما في الغالب القاء التوبين  
أو تطهير مع عدم الشك في إتمام الصلوة ثم أعادتها الحوط وأولى إذا علم بها قبل الصلوة ثم نكس  
لها في أثناءها أعادها مطلقاً ثم غير تفصيلها وبين تفصيل الإعادة حيث وجبها العلم بها بما  
إذا أوسع الوقتها ولو بعد ذلك كما هذه الأجزاء والأصناف الأولى من أوقات الوقت على  
مراعات كثير من الشرائط والأجزاء كما في بعضها من السج والاعتكاف **السادس** المربة للصبي إذا لم يكن  
لها توبه أحد وتجس فيه اجزأت بعد في التوبه والنية مرة فلا يجزئ الزيادة ولا يلحق بالنية  
المربي ولا العتية بالغير ولا غير البول به ولا بالتوب البدين وغيره ولا بالولاء الواحد المختار  
جميع ذلك عن موطن النص ولا موجب عتري القدر مع كون الحوط إلا أن يستلزم الجرح فيه وفي  
الكلف مداره قول واحد والأفضل شيئا بما بالعلم الوجه على في آخرها مقدمة على الظاهر  
بعده بالصلوة الأربع بل قبلها بالوجوب وهو الحوط **السابع** ما لم يمكن من تطهيره أو تبدل القاء  
وصلى عريانا وجوبا عتياً على الأشهر الأقوى ولو منع من السج من بدنه صلي فحوله  
واحد ولكن في وجوب الإعادة بعد التمكن من الطهارة قولان استشهدوا بغيرها أنه لا إعادة خلافاً  
لجائزها وجوبها وهو الحوط وأولى إذا حجب يمكن السج لا لشرق البول وغيره من الجائز

التي تميزها عن غيرها من الارض والبراري والخضر بكل ما ينقل على الاقوى جارات الصلوة عليه  
مع اليوسفة الملائكة السرايا كما عاد كذا مع الرطوبة بناء على طهارتها بذلك كما هو المشهور  
ونظيرها في حقيقتها بغيره ولو باستغنائها ويمكن نظيرها في حاجتها بالشمس بان تزيل الجمل بالماء مثلاً  
يعرض عليها الشمس تحفها وهل يظهر لنا ما احاطت به اودحانا الاستدعاء وهو المشهور  
لو استحال الشيء بغيرها ولو بغيره كالعند ودوا الكلب طحاوا بالخرجل واضطربها بغيره  
عرفنا قطعاً في طهارة الارض المستعملة بها الجرا او خرافا او نوب او حصا والعن الجبر في نحو  
ذلك مما لا يقطع معه بغير الاسم عرفنا اشكاله والاصل يقتضي العدم فيظهر وقطع الارض بالمشي عليها  
اولئك مما يقتضي بغيره الملائكة او اسفل القدم مع نخل عين الجاسد منها ان كانت ذاتين  
والا فيمكن مطلق المشي عليها في حكم المحقق كل ما يجبل للوجوب في على الاقوى الا ان الاشكال  
حضورها في العجلة وزيادة العقل خاصة وهو احوط واولى في اعتبارها في الارض وطهارتها  
والاحوط اعتبارها وان كان العدم لعدم قوتها اعلم ان اكثر المتأخر على عدم طهارة الارض نجاسة  
بالقاء ما دون الكبريت المعظم بقاءه فيها بل هذا يحتاج الى ان يفضل الماء منها على الارض  
وقيل في الذنوب بفتح الدال المبني وهو الدلو العظيم المصنوع من الماء يلقى على الارض نجاسة بالو  
انها تظهر بذلك مع بقاء ذلك الماء على طهارته والتمثل الشئ والى رواية ضعيف السند مختلفة  
فلا يمكن ان يميز بينها الاصول الشرعية **ملحق** بذلك النظر في احكام الاواني استعمالها في تطهير  
وبحريتها من جهة الاستعمال او في الذهب والفضة في الاكل وغيره من الشرب غير بل يجرم استعمالها

والا فيمكن

ولومن غير استعمال وهو احوط وفي نحو المكحلة ونظيرها العاليية وغيرها ما لا يسفر في اليه الاطلاق  
عرفنا عادة اشكاله والاحوط المبح في جواز استعمال المنقش منها قولان الا ان اسمها واسمها  
المجوز استعمال الكراهة والاحوط وجوبه من العلم عن عقل العضة كما هو المشهور خلافه للمعبر فيفتح واولى  
المشركين بل مطلق الا نجاس كل يستعملونه بعد الجلود البنية المعلوم تركها طاهرة لا يجب التوكيد  
منها ما لم يعلم نجاستها بما شرعتم وعلاقاتها لا يمكن ان يكون باحد الامرين ولو كان غاليا  
الا ان يستدل بالثبوت العديلين فيجب الاجتناب على الاشهر الاقوى كذا الكلام في كل ما شك في  
نجاستها انه لا يصح العلم والظن الشرعي بنجاسته ولا يجوز ان يستعمل من الجلود الا ما كان طاهراً  
وفيما جوده ومذكراً فلا يستعمل جلوده بغير العين طلقاً ولا لو كانت مذكراً في مشربها الطهارة كما  
ام لا وكن التيمم ولو من طاهر العين في شئ ويستعمل طاهر الاصل مع العلم بكونه بلا خلاف في الشبهة  
قولان والاحوط بل المظهر وجوب الاجتناب الا ان يؤخذ من موق السيلين وبلدهم ولو من غير شئ  
الحال ولو كان منهم غيرهم اعتبر اقليمهم ويكره استعمالها فيما عدا الصلوة اذا كانت مالا يؤكل بحمد الله  
يقتضي عليه الزكوة كالسباع والسمك ونحوها حتى تدبغ ولا يكره ولا يجرى قبله على الشب لا شهرها  
في الصلوة فيجوز مطلقاً وكذا يكره ان يستعمل من اواني الخمر ما كان نجساً او قرعاً او غير ذلك من بعد  
تطهيرها وانما لا يكره وقيل التطهير بغير عدم جلودها وهو احوط فيجب ان يغسل اليدين من الوضوء  
اي شربه بعد الحق به لظنه له باطلاق وقوعه لعاب فيه وفي الرضوى وقوعه فيه وهو احوط  
فيجب ان يكون بالشراب الياسر على الاظهر الاشهر والاحوط المبح بينه وبين المزيج والبيع فقد

بشيء نعين المربع ولا يلحق بها الحزب بل بحسب خبره البيع من غير قصر ومن الحزب العدة ثلث والبيع  
افضل بل الاسم لم ينعينها في المربع وبعضهما الاصل والسمرة في المربع من تكا الحوطان لم ينعينها  
الطهر واما الفارة فلم ينعينها على قصر طلقا والاصل فيقضي بعين الثلث بل البيع فيها البيع فهو الحوط  
واصل ومن عز ذلك من سائر النجاسات مرة واحدة كالحول الاسهر وعن السمر بالاجماع والثلث  
ان لم ينعينها الطهر لو رددت الاخر بها الموقوف للمقصد بالاصل **في بيان الاعداد** ما ينعينها على تعيين واجبه صديقه  
المعدومات والمقاصد والمعدومات **سبع الاول** في بيان الاعداد ما ينعينها على تعيين واجبه صديقه  
فالواجبات سبع صلوات وقيل سبع بدينج الكسوف والزلزلة في الايات الصلوة الخمس **الثاني**  
اداء قضاء صلوة بالمعتمد والعبد والكسوف ويدخل فيه الحروف والزلزلة في الايات الطلوع  
والاموات وما يلزمه الانسان بشدة يشبهه من العهد واليمين ويدخل فيه للمسلم بالاجابة  
وصلوة الاحتياط وجبه وفي اخر يدخل في الاولى وفي احوال الثانية اختيار اطلاق الصلوة عليها  
بطريق الحقيقة الشرعية كما هو ظاهر جماعة وقبله على الجواز وكل واحد ما سواه سوى ما  
ذكرت تدب وكل منهما اما باصل الشرع كاليومية فربما فيها ونوافلها والمعدة والعبد والطلوع  
او السبب من المكلف كالمقرنات وصلوات الاستحاضات والاحتجاب اوله في الايات والكسوف  
الاستسقاء ويمكن ادخاله في الحاجات ومنها ما يجب تأخره ويجب تأخره كالعبد والطلوع فيهما  
ما يجب عينا تارة وتحسين اخرى يجب تأخره وتحسين اخرى كالحج على الخلاف والصلوات الخمس عشر  
ركعة في الحزب احدى عشرة ركعة في السفر ونوافلها اربع وثلاثون ركعة على الاسهر في الروايات فلو

الجميع احدى وخمسين ركعة وعليها المقتضى المتساوي كما قيل واما الاجزاء الثلاثة على بعضها  
من العدد بالقطر الوتر خمسة كما في بعض اصبع السبع من نوافل العصر كما في اربع اصبع منها كما في  
غيرها في ليرة على خلاف مراتب الفضل والحزب فيقول في الحزب من السفر نقصان العدم في كاي في  
النوافل موزعة على الاوقات كالفرق في ان من نوافل الظهر قبله لو كان العصر ثم نوافلها اربع للبر  
بعدها وبعد العصر ركعتان من جلوس بعد ان بركة واحدة وقمان الليل بعد انضاضه وبعد  
ركعتان الشفق وبعد ركعة الوتر وبعد ركعتان العداة وتسقط منها في السفر نوافل الظهر  
دون نوافل المغرب والليل وما بعدهما لجماعا في سقوط الوتر فينبغي قولان والاسهر يتم ونوافل  
وان كان الاظهر من الروايات العدم وكل ركعتين من بعد النوافل باطلاق الاصلوة الاخر  
تتهد وتسليم بعد ثابتهما ولو تبتدئ وتسليم بانفراد عندنا فلا يجوز صلواتها بالشفع فلا  
بالشهاد والتسليم بعد الثالث ولا الاثنيان لهما بعد كل ركعة من سائر النوافل ولا زيادة ركعة  
بعد الركعتين منها فاعلم **الثاني** في بيان المواقيت المتعلقة بالصلوة الخمس ونوافلها **الاول**  
فيها يكون تارة في تقديرها ويعينها واخرى في نوافلها اما الاول فالروايات في كل صلاة واحدة  
بعدها نوافلها على ان الزوال اول وقت الظهر والعرب اخر وقتها واول وقت المغرب البقي  
الثاني اول وقت صلوة وطلوع الشمس اخر وقتها ومصلحتها الذي عليه القوي هو اختصاص الغداة  
عند الزوال بمقدار اداها تاما الا في الشك والاضطراب والاحتياط ما يجب حال الكلف باعتبار  
كونه مقيما ومسا فر صحت ارضاء مسير الغداة والحركات وبطونها مسجدا بعد دخول الوقت

الصلوة او فادها من المعبر قد راد انما مسجعة الشرايط ثم بعد مضي هذا المقدار من الزوال <sup>فشر</sup>  
 الفرضان في الوقت ولكن الظهر ممتدة على العصر الا مع النسيان فيصير العصر ويطيلها قبل الظهر <sup>س</sup>  
 مطلقا وهذا فائدة الاشتراك وفائدة الاختصاص فادها لوانها في الوقت المختص لهما  
 والاشتراك ثابت حتى يفي بالشرع بمقدار اداء العصر خاصة على الوجه المتقدم فيخص الظهر  
 ثم يدخل وقت المغرب فاما مضي مقدار اداها على الوجه الذي مضى لشرع الفرضان ولكن <sup>تقدم</sup>  
 على العشاء الا مع النسيان فكما مضى حتى لا يضاف الليل مقدار اداء العشاء بالحق الذي مضى  
 فيخص به العشاء واذا طلع الفجر الثاني وهو المخرج من المستطير في الاقوى ولي في الصادق ويسمى <sup>ال</sup>  
 الكاذب خل وقت صلوته عند اخير طلوع الشمس على هذا الملة كثير من القدماء وقاطبة الدنيا  
 وعليه الاجماع في الشرع وقت نافلة الظهر حتى الزوال فلا ينبغي التقديم الا اذا اضطررنا فله  
 مبتدأ بعد ما مكثنا اذ انما وقته انبسط خوف فواتها فيه ويجعل مطلقا ولا تاخير التمسك  
 القضاء وعندها حتى يصير الشمس الى الظل الزايد بعد القضاء على قدم من اي سبق الشاخص  
 وقت نافلة العصر بعد الظهر الى ان يزيد الى اربعة اقدام على الاظهر الا شهر الاحوط في الظهر <sup>ثانيا</sup>  
 ووقت نافلة المغرب بعدها حتى تذهب الحمرة المغربية فيمنع من قهها عند احياها فيخرج الجبر  
 والممنوع ظاهر غيرها كونه لاجل احوال وكذا الوشيق منقذ وقته باسناد وقت العشاء ووقت صلوة  
 الليل بعد استناده واجامعا وكما اخرج من الفجر الثاني كان افضل للاختلاف في التبادر من الليل  
 في القرن العاشر هو ما بين عينيه الشمس الى طلوع الفجر وقيل الى طلوع الشمس وهو لحوط <sup>النب</sup>

يتوابع الصلوة اليومية على اوقاتها وكذا الفجر وقتهما بعد الفرج من الزوال وتأخيرها حتى يطلى  
 الفجر الا قبل افضل حر بها من شبهة الخلاف ولغيرها ذلك على استحباب اعادة ما بعده لو  
 صليا قبله من الصحيح ويمتنع وقتهما حتى يطلع لمرقة المشرقية على الاستمرار قبل حتى يطلى  
 الفجر الثاني وهو لحوط <sup>ثانيا</sup> اللواحق فاما <sup>الاول</sup> يعلم الزوال وهو ميل الشمس عن وسط السماء  
 واخرها عند اذرة نصف النهار بزيادة الظل بعد مضي غايها او حذوته بعد مضي كافي <sup>فك</sup>  
 وصفا احياها وميل الشمس بعد استقبالها الى الحاجب الا من لم يستقبل القبلة وهو في طرف المرا  
 الغربية التي قبلها نقطة الجنوب ويعبر ذلك وضابطها ما يحصل العلم او الظن بالزوال ويعبر  
 الغرب من والها البحر المشرقية ويصلها من سمت الزوال جهة الغرب <sup>ثانيا</sup> قيل والقائل ان  
 وجاعة انه لا يدخل وقت العشاء حتى يذهب الحمرة المغربية الا مع العذر فيجوز عند بعضهم  
 واطلق بعضهم المنع من غير استثناء والاظهر الاستمرار لكونه مع الكراهية خرجها عن سجنه <sup>الخلاف</sup>  
 فتوى رواية وان كان الاظهر جعل المانع منها على التنبه <sup>ثانيا</sup> لا يجوز ان يقدم صلوة الليل  
 على الاضطرار لا تصداؤه الا لثابت منع من فعلها في وقته وطوبه وما في روايه او <sup>ثانيا</sup>  
 ومنه ما من وى الاعذار لتحمل منها طم عن فعلها في الوقت على الاظهر الا شهر وفي <sup>ثانيا</sup>  
 وقضاؤها افضل من تقديمها انما والمراد بصلوة الليل مجموع عشرة ركعة وظاهر الاخبار  
 قدمها في فعلها بعد العشاء ولا يجوز قبلها مطلقا ويؤى بها العجيل دون الاداء وفي جواز الايام  
 لها ثانيا في وقتها اذ البتة فيه وجهان <sup>الرابع</sup> اذا لم تكن نافلة الظهر ولو ركعة ثم خرج وقتها انما

في وقتها انما

الى النافلة على ركعات مقدمة على الظهر من جهة القبلة وكذا لو تلبس بالنافلة العصر ولو ركعة ثم رجع  
 وقتها انما مقدمة عليها والاحوط الاقتصار على اقل ما يجزئ فيها من قراءة الحمد وحدها في سجدة  
 واحدة في محلها بل يتركها ولو بالحق الخفيف بالصلوة جائزا كان منها والاحوط لتأخر الحكم بها  
 عند المحبة وصلواتها فلا يزاها بها بالنافلة ولو ادرك ركعة منها ولا يحتاج هذا الى ما قل  
 القرية بل يكفي مطلقا وهذا الحكم يحققه موافق الظهر من اما موافق المغرب في وقت عصر المغرب  
 ولم يكملها اربعا بداربا لاعتداء مطلقا ولو صل منها ركعة بل يكفي في صلها على الاحوط والاولى  
**الثاني** اذا طلع الفجر الثاني فندجات وقت النافلة الميكلة على الظهر الا في الشهر الاخير من رمضان بعد ركعة  
 الفجر في وقتها الا في شهر المحرم المشرقة على الاسم كالحزب الاحوط عدم استثناءها ولو تلبس من صلوة  
 الليل في وقتها باربعة ركعات ثم طلع الفجر زاحم بها مخففة الافعال صلوة الصبح ما يحسن فوات الفجر  
 من وقت فضيلة ولو تلبس بها دون الاربع ثم طلع الفجر لم يكملها اربعا بداربا بالفريضة ونقض في الليل  
 واذا صلى الاربع ثم خشي ان يفجأ الفجر او رجع الركعات حتى يقضيها في صدد النهار كما في الجزاء  
 يجوز ان يفتل الفرائض كالكوثر من مخوفاء اداء وقضاء في كل وقت حاله يتحقق وقت الحاضرة  
 فتقدم وجوبا وكذا صلى التوافل مطلقا امام يدخل وقت الفريضة فقدم عليها الا اذا كانت  
 لم يخرج وقتها المغرب فها ولا تقدم عليها ايضا وجوبا على الشهر الاخير من سنة في المعسر  
 صلواتا والمزاد بالفريضة ما يعجز الحاضرة والفاشقة فان لها ايضا وقتا وهو حين الذكر لها في الفجر  
 تاخيرها عنه ولا تزاها بالنافلة مطلقا على الشهر الاخير من السنة **السادس** يكون استثناء التوافل في خمسة

موطن ثلثة يتعلق اليهم فيها بالزمان وهي عند طلوع الشمس حتى ترتفع وتذهب الحمرة وينتهي  
 سلطانها بظهور اشعتها فان في استبدالها ضعف عند غروبها اي ميلها الى المغرب هو الضرب  
 حتى يكمل بدارب الحزب المشرقة وعند قيامها في وسط السماء ووصولها الى اربعة اضعاف نصف النهار  
 بانتهاء نقصان الظل الى ان تزدل واثان يتعلق التي فيها بالفضل وهما بعد صلوة في الصبح  
 طلوع الشمس والعصر حتى تغرب كل ذلك على الشهر ونقوى روايته في الثلثة الاولى الخامس  
 بالحرية وهو ضعيف قبل عدم الكراهة مطلقا وهو غير بعيد لكن لا يزوج عما عليه الاحكام  
 فيها الصلوة النافلة عند قضاء التوافل اليومية وما له سبب كصلوة الطويل والارحام والزبارة  
 الحاجية والاستخارة والاستسقاء والتكبر والحقبة ونحو ذلك على الشهر الاخير من سنة  
 وهو ضعيف وينبغي استثناء التوافل يوم الجمعة ايضا كما هو المشهور بل عليها الجماع في المناصرة  
 للمعتمر ويمكن ادراجها في التوافل اليومية للاستثناء في العبارة لكونها مضافة على الجمعة مع  
**الثامن** الافضل في كل صلوة تقدم بها في اول وقتها الا ما قد مناه عن اخير العشاء الى اهاب الحرة  
 والظهرين الا ان يتيم لها من التوافل وتأخير الحاجة الظهر والمغرب الى اخر وقت فضيلة التيميم  
 التيميم الى اخر الوقت بقدر ما يصل الى الفرض والمرتبة البتة في ذلك التوبيل والاحد الظهرين الى اخر الوقت  
 لتصل التوبيل في بعد الصلوة طارعا بربع وتأخير صلوات الليل الى الثلث الاخير منه وما يقرب  
 الفجر الثاني ركعة الى الفجر الاول وتأخير فضيلة من ادرك من صلوة الليل اربع ركعات الى ثلثها  
 والوتر ركعة الفجر تستثنى فيها بعد من تأخير ما في الاجئين الى الاخير الى والصائم المغرب

بعد الاطعام لم ينع ما ذقت العسل لا انظار لبعض من عرفات الشايعين الى الجمع ويريد الاحرام فتمت  
 الحائز حتى يصلي فاعلموا الاحرام وينبغي استثناء صلوة ذوق الاعذار الرابطين بالتأخير والها ووقفا  
 على الوجه الاكمل فان التأخير فيها يجب بل اوجب السيد وجماعة ولا يخرج عن وجه **الشيخ** **الاجاز**  
 صلوة الفريضة قبل وقتها الجليل ويجب العلم بدخوله مع الامكان فيكون الظن مع العدم فان كان  
 الاحوط التأخير الى ثبوتين وحيث لم يتيسر اذ اضطرنا دخول الوقت ثم تبين الوهم ووقوع  
 الصلوة خارجة لها اذا انقضى الا ان يدخل الوقت وهو في صلوة وما بينهما ان كان قبل السلام  
 فيتمها ولا اغاث مطلقا على الشهر الاقوى وفيه قول اخر بوجوب الاعادة اذا وقع في المضيعة  
 وجماعة وهو لو طرد اذا حصل قبله غامدا بطل قطعا مطلقا وكذا اناسيا او جاهلا اذ لم يضاف  
 الصلوة من الوقت شيئا ومنها لو ما ذقت بعضا او كلاً اشكال والوجه الحاق الجاهل بالعامد  
 مطلقا باي معنى فترجى اهل الحكم بدخول الوقت والثاني به في صراحة البعض بالظان في صراحة **الكامل**  
 باي معنى فترجى باي من غايات الوقت او من حجب عند الصلوة حال عدم ظهور الوقت **بالثالث**  
 في القبله وهي الكعبة مع الامكان اي امكان استقبالها لغيره كان في مكة شرفها الله تعالى فتمكنا  
 ولو بمشقة يمكن مخالفا عاده والامكان بعد او مرض او جرح او نحوها فتمكنا وان بعد على الشهر من  
 المتأخرين على الاقوى في قوله لاهل المسجد والمجهد قبله لم يسل في المع والحرارة قبله اهل الدنيا  
 والاعمال الشيخ وجماعة ومنه ضعف فيمنع المصوم الذي عليه مع مرجعنا بقول الاول الاشياء **الاجاز**  
 الى الثاني بعد انقضاءها على جوعه على الامارات المستوفى عليها بانيها وكذا بالاضافة الى القرية المتكلم

شاهدة الكعبة ومنه حكمه على ما صرح به جماعة من هؤلاء من عدم جواز استقبال الجن من المسجد  
 من غير قاضها وانما انما يجوز مع تعدد العام باستقبالها نعم يظهر المرة في الأخيرة على المحكي عن  
 بعضهم من جواز استقبال جزء المسجد كذلك مع التمكن من شهادة الكعبة بغير ولو صلى في ظلها  
 استقبال اي جهة شاء بالاخلاف والاضطراب استقبال الركن الذي منه الحجر على ما ذكره الصدوق  
 ولو صلى على سطحه احصل قائما او برزبين يديه شيئا منها ولو كان قليلا ليكون توجهه اليه مرغبا  
 في جميع احواله حتى الركوع والسجود فلو خرج بعض بدنه منها او ساقيه ما في بعض الحالات كما لو كان  
 راسه نهائيه حال السجود فطلبت الصلوة هذا هو المشهور وقيل يجب ان يتلفق فيصل موميا الى البيت **المعتمد**  
 والاعمال الشيخ والفاضل وهو ضعيف والواجب توجه اهل كل اقليم وناحية الى سمت الركن الذي عليهم  
 فاهل المشرق وهم اهل العراق ومنهم من يوجهون الى الركن العراقي فذل صلوة بغير مصحح ونحو  
 والاعمالون المشرق الى المنكب وهو جميع العمد والكفت الاسير **المعتمد** لا يمين وهذا معلوم **الاجاز**  
 الجدي خلف المنكب لا يمين وهذا خري السهم عند الزوال حماد بن بطون والاحاجي لا يمين تمام الى **الاف**  
 وهذه ثالثة وهذه العلامات تحذف الف والواو في القبله الى هذا الحد بعيدة سيقام مع عدم  
 شيء منها الى راية معتبرة تصديها كناية فينبغي الرجوع فيها الى قوانين الهيئة ومقتضاها على  
 ما ذكره جماعة جعل الاولى والثالثة لاطراف المشرق الغربية كقولهم بلاد الجرم قد الثانية  
 لاوطى كبردار وكوفه والمثل هذا المقدسه وخلق لكثرة احوال الخلق نحو المباداة **الاجاز**  
 ومقتضى القول عدم جواز الاخراف عن سمت حيث تحضن بالكلية ولكن قبل استقبال الركن



بغيره او مرضا او قلعا او تقاعدا او منع الاتصال خاصة مع الامتنان ومع المشقة مع الاتزان  
 استعمل ويكفي العمل ولو في المشقة الا اذا احسن بافضل شئ من الجمل والتم ولم يفضل بين  
 فيهما انما يفرق اوله ويجوز الصلوة في غير الحضر كما لا يفرق فيه الصلوة بالاجل ولا  
 في جملته عند الاكثر بالمنع منه لحوط ولا يجوز في المستوفى منه بغير الارباب الثقات بل لا  
 خلاف ظاهر الا من الصدوق وهو نادر في جوازها في غير الجبابرة ولا في غيرهم وان كان  
 اظهرها واستمرها الجوز لكن مع كراهة شديدة ومع ذلك فالمرجع عنه لحوط في جوازها في  
 الارباب روايتان اسمها المنع بل الاخرى محمولة كاصح به جماعة ولا يجوز ولا تنفع في الحضر  
 او المتخرج على وجه يستهلك المصلحة لعلها لاجل خاصة لا فرق فيه بين كونها سائر المصالح  
 فيضع له عنه مطلقا الا مع الضرورة اليه وفي حال الحرب فيجوز فيه مطلقا بخلاف الحضر  
 المتخرج على غير الوجه الذي سبق لجواز الصلوة فيه مطلقا لاجلها ليجوز الصلوة في الحضر  
 للنساء قولان اظهرها للبيان وهو اسمها بل لا خلاف فيه ظاهر الا من الصدوق والمنع  
 نادرا ان جعلت حتى ادعى الاتي بنفسه في لفت على الجواز الاجماع كما هو ظاهر التمهيد في غيرها  
 وفي غير ذلك في التكه والتكسوة كما لا يتم فيه الصلوة من غير الرجال حرمة ولا خلاف شديد بين  
 الاصحاب اظهرها عند الماتن وجماعة الجواز مع الكراهة لطلب الاظهر للمنع وفاقا لغيره  
 يجوز الركوب عليه والافتراش به المرقية الصبيح وغيره نعم يجوز وهو المعروف من ذلك  
 ويلحق بالافتراش التوسل بالانفاق ون التذوق على الاحوط ولا بأس بتوب مكشوف به على

في جملته عند الاكثر بالمنع منه لحوط ولا يجوز في المستوفى منه بغير الارباب الثقات بل لا  
 خلاف ظاهر الا من الصدوق وهو نادر في جوازها في غير الجبابرة ولا في غيرهم وان كان  
 اظهرها واستمرها الجوز لكن مع كراهة شديدة ومع ذلك فالمرجع عنه لحوط في جوازها في  
 الارباب روايتان اسمها المنع بل الاخرى محمولة كاصح به جماعة ولا يجوز ولا تنفع في الحضر  
 او المتخرج على وجه يستهلك المصلحة لعلها لاجل خاصة لا فرق فيه بين كونها سائر المصالح

ومنه ان الجوز لا يكون في حال الحرب فيجوز فيه مطلقا بخلاف الحضر  
 المتخرج على غير الوجه الذي سبق لجواز الصلوة فيه مطلقا لاجلها ليجوز الصلوة في الحضر  
 للنساء قولان اظهرها للبيان وهو اسمها بل لا خلاف فيه ظاهر الا من الصدوق والمنع

بل الاظهر ولكن المنع عنه احوط والمراد به جملته في رسل الاحكام والذيل وحول الرق وذك  
 عند جماعة باربع اصابع ولا يجوز ان يادة عنها والاحوط اعتبارها مضمومة ولا يجوز الصلوة  
 لا تنفع في توب مضمومة سائر كان ام لا بل الغضوب مطلقا ولو خيلا على الاموى مع العلم بالحيثية  
 وفتح مع الجهل بها اتفاقا وان الحكم على قول ولا على آخر وهو لحوط في الانسان مطلقا على الاموى لا ينفع  
 ظهر القدم مالم يكن له من ان يجتنب شيئا منه فوق المفضل على المشهور ومثل المنع ضعيف فاقول  
 اقوى يجوز في حاله شأن كلف والجزم من ان الفرس والاجماع ونجبت في الغل العربية للتحاج وليس  
 القيد وكذا بالاطلاق في جماعته وتكره في الثياب السود عند العامة والحناء والكحل فلا يكره لصلو  
 فيها سودا فان كان لا ضل الياس مطلقا ويستفاد من بعض النصوص كراهتها في الثوب المصنوع  
 المصنوع لعدم وبه افي جماعة ولا يخص كراهة السود بالصلوة بل بغيرها وان كانت فيها الكراهة  
 في الثوب الذي يكون تحت ويراى الارباب الثقات لا ياب فوقه ولا يحرم رفاق الاكثر وقيل نعم وهو  
 احوط وفي توب واحد من ريق الرجل اذ لم يحسك ما تحته لو حكي ما تحته من العورة لم يجز قول  
 واحدا اذ امكن لغيرها ولو خفا وكذا لو حكي حريمها على قول والاكثر على الجواز لعلها الا  
 وان كان المنع احوط واولى وان يتردد فوق القميص على الاشهر الاظهر وقيل لا يكره وهو ضعيف  
 وان يستعمل الصماء وهو لا يخاف بالازار وادخال طرفه تحت يده وجميعها على تركه لعدم  
 عامة لا تحل لها ولا تخص الكراهة بالصلوة بل بغيرها وان تراكمت فيها وان يصحبه  
 حديثا ظاهرا ويحتمل مطلقا ولو كان مستورا ولكن القيد اولى وفي توب ياتم صاحبها بالحق

ان من منعه القبح

وان يواتم بغيره

او كل محذور ولو غير حاصل ما ذكره جماعة وان يصلح له قضاء بل مطلق الثوب اذا كان فيه عذر  
 او خاتم فيه صورة ولا يحرم على الاظهر الا شمره على غير ما بين الصورة والمثل ما كان منها الحيوان  
 وفيه ام يخفان بالاول الاستمرار الاقل وهو احوط وترفع الكراهة بتغير الصوت والفرقة  
 ويكره للمرأة ان تصل في خلخالها صوته او تنقبه على وجهها الا ان يمنع مجورها على ما صح عليه  
 فيجوز ويكره للرجل اللثام ولا يحرم الا اذا منع عن القراءة بل سائر ما قيل بكونه الصلوة في ثياب  
 مشدود الا في حال الحرب والقائلا المشهور بل قيل يحرم وهو ضعيف لعدم وضوح دليله  
 ولو كراهة فكيف بالحكمة نعم في السنوي لا يصلح احكام وهو معتبر وهو كناية عن شذو الوط فلو  
 له تحمل العزم كما هو صريح جميع من ذكره في وقت وفيه الاجماع **وهنا مسائل**  
**الاول** ما يصح فيه الصلوة بشرط فيه الطهارة من نجاسته على تفصيل تقدم ذكره في كتاب الطهارة  
 وان يكون مملوكا للمصلي ولو مفعلة او ما ذواته للصلاة فيه ولو عموما بحيث يسلم ما ولو  
 لشاهد حاله ولو في اذا افاض على الجوز في الثوب المصنوع الفضيل حتى يانه قريب  
**الثاني** ستر العورة ولجبة الصلوة مطلقا وفي غير ما عرفت ان طهر المحترمة شرط فيها الجماعا الا  
 اذا اكتسفت منها وهو لا يعلم ضعيفا جلا فافاق لاكثر ويجزى للرجل ستر قبله ودبرها  
 ولكن ستر ما بين السرة والركبة افضل والمراد بالقبض الضيق البضبان وبالذبر نفس الخرج  
 الا لبيان ستر حبله مع الرداء وما يقوم مقامه يجعل على الكفين اكل ولا يجوز ان يصل  
 الحرة بالمائة الا في روع وخادوعها سائرة بما جميع حبلها يملحن شرها وعنفها والمجمل جماع

على الوجه والكفين فلا يجب عليها سترها على الاستمرار الا في وقت جواز كشف احد من طرفي  
 اختلاف الا ان يشهد الجواز عليه عامة متاخرا في الاصحاب لا فرق بين طاهرها وباطنها على الا  
 ما كان الحوط ستر الباطن بل الطاهر ستره والامنة مطلقا ولو كانت بالفتحة تشبهت بالخلع والعبية  
 الغزاة بالغة تحزن فان ستر للبدن فلا يجب عليها ستر الرقبة فما فوقها وستر الرأس فلو زعم  
 افضل وفاق للاكثر وقيل بالمنع وهو ضعيف **الثاني** يجوز الاسترا في الصلوة بكل ما يستر العورة  
 كالحشيش وورق النخيل والطين بشرط فقد الثوب ومراعات الترتيب بين الاخيرين ما يفيد او  
 على الاختلاف ولكن الاول احوط واولو لم يجد سائر لطلا لوجهه نجسا صلى على ياموسا **قائمة**  
 براسه للركوع والسجود جاعلا الامياء فيه لخص منه الركوع وقوله اذا من المطلق يعني  
 المحترمة بشرط لقوله فانما لا لا لقوله ومع وجوده اي المطلق يصلح لما موسيا للركوع والسجود  
 ولا يقطع عن الصلوة اجماعا **الثاني** في بيان مكان المصلي علم انه يجوز ان يصل في كل مكان خال  
 نجاسته معتد به اذا كان مملوكا له او ما ذواته على البهيم الشايق في البسة فلا يجوز ان يلبس  
 في نحو الخمار والبساتين فيجوز الصلوة فيها مع عدم العلم بكونه المالك في طاهر الاصحاب بل في  
 جماعة منهم عند الخلاف ولكن الاحوط التورع عنه مع الامكان ولا يصح الصلوة ولو ناطلة في المكان البصر  
 ولو ضعفه مع العلم بالخشية كما في المجل بما لا نسا لا كما مضى في اللباس وتقع فيه مع ان المالك و  
 لو الغاصب في جواز صلوة المرأة لا جانب الرجل فصلا وامامه قولان مشهوران احدهما المنع مطلقا  
 صلت عقد به صلواته او منفردة محرما كانت له او اجنبية وعليه اكثر الفقهاء حتى ادعى عليه في الخبيثة

اختيار الا اصطرا

الاجماع والقول الآخر لما ذكره في كراهية شديده فبهذا الموضع المذكور للمختارين ولا يخفى قوة  
 وان كان المنع لحوط وتخياف مراتب لكرهه على القول بميل في الضعف الشدة بحسب مراتب العبد فيها  
 فاشد بها عدم الفصل أصلاً ثم الشتر ثم الثاني وهكذا ولو كان بينهما حال من محوستره وزعمه وقد  
 صبر على الاطهر أو تباعد عشرة أذرع ضاعداً بين موقعها كما هو للبدار وكانت متافرة ولو عميقاً  
 بحيث لا يحدى من بعضها جزء منه ارتفع المنع وصح صلواتها ما لا واحد ولو كان كل منهما في مكان لا  
 يمكن فيها التباعد فلا يلزم ولا يفيدان على غير ما على الرجل أو لا ثم المرة استحباباً وان قلنا بالمنع على  
 الاقوى هذا مع سعة الوقت واشتركا في المكان عينا أو منفعة والآفة الضيق بعيداً عن معاصر غيره  
 ولو كرهه انفاً ما وقع إخصاص بل حدهما يكون هو المحدث ولو كان امرأة تكره الأولى فما تقدم الرجل  
 كان الوقت واسعاً ولا يشترط طهارته <sup>لجميع</sup> الصلوة مطلقاً ولو لم يمسك البدن اذ لم يتعد الجاستد اليه وهو  
 الذي يشترط طهارته على وجه يمنع من الصلوة ولا طهارة مواقع للساجد البعد كذلك عند مواقع المحبة  
 فتباعد طهارة القدم بالمعبر عنها في الجود ويجوز صلوة الفريضة في المسجد الا في جوف الكعبة فمكره بل  
 مكره محرم وهو حوط في النافذة في المنزل في المشهور فيقال كالفريضة ولو لم يضر من هناك لان آخر اتصال  
 بين صلوة الليل فالمنزل عجزها فلنجد كما في أحدهما وبين جهة اقتداء الناس بما يمتنع من منعه  
 الرضا على نفسه فالشأن الأول ولكل وجه إلا أنه عن طاهر المعبر والمنه عن دعوى الاجماع على  
 الأول ويكره الصلوة في بيت الحمام دون المسجد والسج وبيعوا الغائط أي المواضع للعداء ومباركة  
 الأبل ومساكن النمل وخرائط الميناء البغال والحرير بطون لا وديه وجري المياه وارض السجدة والنجس

إذا كان من غير من الحيض عليها كما لا يمكن وبين المقدر والها ولو قبل الأخير والائمة عليهم السلام  
 فيكون الصلوة فيها من غير كراهة عام تحذ قبله وفي المنع من الصلوة انما هو ما يوجب صحة عملها من  
 ما هو من آخر من جوارحه وهو لحوط وان كان في عقبه نظراً نحو الكلام في الصلوة كما إذا طهرها  
 أو شال إلا أن رواية المنع هنا ضعيفة معارضة لما فيهما فالمنع هنا الضعف منه سابقاً وان كان  
 احوط الامتناع حاشا لبعده عشرة أذرع فتزعم بالاختلاف بين الأصحاب ان اختلفت عباراتهم في التعبير عنها  
 بالاطلاق فمنها كما هنا في المثال وتسمى مثل غيره وبشأنها كما في عبارة اويزار وقد رتبة او ثوب  
 موضوع على أخرى تسمى الاربع من كل جانب كما في عبارة والموقوف وما سوى الخلف كما في غير هذا  
 بيوت الجوس وبيت حيد مجوسى كافي النضر وفيه ولا بأس ان يصلي فيه يهودى وخرافى وبيوت النصارى  
 وهو المحدث لا خير فيها كما لا تون لاهما وجمية فاشيع عدم اعتدالها كما لا يمكن اذ الوقت فيه  
 كثيرة ابيوت المومنين المسكرات وفي جوارها الطريق بل مطلقاً وان تأكدت في جوارها وهي المخطى منها إلى  
 سلوة كما اذا كانت نائمة أو مرفوعة وما ذن أو ما بها إلا في غير مطلقاً كافي المرفوعة وشغلها  
 عنها وعطائها وان يكون من يديه نازعة بار مطلقاً أو مضمضة مغسوخ بل كل مكروه فان ذلك يقع  
 في الصلوة كافي النصارى وخطايش من بالوصة لبول والغائط ولا بأس بالسج والكتاين من اجزاء النظم  
 الا شتم الطاهر ان يقل بالمنع الأخير والكرهية في الاولين اضعف دليلها ولا بأس بالمكره من  
 باب المناجدة في قوله الساتر قبل مكره على باب مضموح او انسان موالجه والغائل الحلي وكما سببه  
**فإن** بيان ما يجوز ان يسجد عليه وما لا يجوز اعلم انه لا يجوز السجود على ما ليس بارض كما لا يشك

والأشجار باسما من الأرض قطعاً كالمعادن من الذهب الفضة والبرص وما أشبه  
عن ستمها بالحرق ونحوه كالحقير والوقود والحرق قولان والأحوط للمنع وإن كان جازماً كالحقير الأكثر  
عن وجهه ويجوز أن لا يجوز على الأرض ما يثبت من فسادها لا يمكن مأكولاً ولا ملبوساً إلا ما هو من القوة  
الغريبة منه فلا يفتح في المنع توقف المأكول على طهر وجزء الملبوس على طهر ويصح غير هذا ولو قيل  
في بعض البلاد دون بعض الأحوط عموم المنع نعم لا بأس بالتأديك كالحقير والعقار المحترق للقاء  
من نبات لا يغلب كهم في نحو الرخيل والرفشان والدارج وغيره من جبال والأقوى المنع وفي نحو غرض  
القطر الكتان روايتان اسمها وأطرها المنع الأصح من بعد ما يصح التجوز عليه وعدم  
منه تنقية ونحوها فيجوز قول واحد ولا يجوز أن يوجب على شيء من ذلك اختياراً فإن منع  
البدن ونحوها من التجوز على الأرض مما أنبته ولم يتمكن من دفع المانع ولو بالبريد والتعدي  
يجد على ثوبه مطلقاً فإن لم يتمكن من دفعه على ظهره كغيره راعياً الترتيب بما على الأحوط والاولى سيما إذا  
التوب قطعاً أو كتماناً بل يقدمان على غيرها ولا كان ثوباً ويجوز التجوز على النجس البصر وغيره من المعادن  
ونحوها أصح عدم الأرض وما يثبت منها وإن لم يكن شيء من ذلك موجوداً على ظهره ولا بأس  
على الغرض ما يمس به حتى المخذ من الحر على الأقوى إن كان التوقع عنه لوطاً واولى بكونه  
ما كان ذلك لا لا في الحقيقة من مباح عليه اسم التجوز إلا من الكتاب والافلاحي كما ذكره  
إذا كانت الكتان من طين وشبهه مما يصح التجوز عليه ولا بأس بكونه ملوكاً للمصلح كمنه  
خالفها من الجاهل بطلانها **في بيان الاذان والاقامة والظن بها يفتح في أمور أربعة**

المؤذن وما يؤذن له كهيئة الاذان ولو اختلف ما المؤذن في غير وجهه والاعتدال والعمل  
حال الاذان والاقامة كذلك بلا خلاف ولا ايمان على الاقرب وفقاً للجميع ولا يفتح اذان الجوز  
ووضعهما الصبي غير المميز ولا اذان الكافر باو اعره من حال الحق ولا يصح فيه البلوغ ولا المربية  
فان الصبي المميز يجوز ان يؤذن كونه العبد ويجوز ان يؤذن المرأة للشاء والحارم خاصة ويقين إذا  
دون الاعباب ويحتمل ان يكون عدلاً صلياً أي شديد الصوت بغير الاوقات التي يؤذن لها منظر  
للمؤذن قائماً على من يصح مستقبل القبلة ويستأفي الشهادتين بأفعال بصوتها إذا كان جازلاً وصلياً  
وقد للمرأة عن الاجاب بل بطلاناً فانه انبأ بالجماعة ويكفي الاوقات بمعية أو سماعاً أو لعل  
بالاذان والاقامة معاً ساهايا صلى ثم ذكر ذلك استجاءاً بالمرجع واستقبل صلواته ولو عد  
الاحتلال بها لم يجز ان يرجع وكذا لو نسي الاذان خاصة ما اقامه في جميعها إذا استجاءها وأما  
يؤذن له فالصلوات الخمس اليومية ومنها الجمعة لا يحضرها من الصلوة وإن كانت واجبة بل يقول  
القول المؤذن فيها للشارع الأقول ان يرضيها وبالقرين ويستحان فيها أداءاً وقصداً استجاءاً  
مؤكداً وحضواً الاقامة بل الأقدم تركها اختياراً للرجال والاعلانة للمرضى بها والجامع وقبل أو اقل  
الاستحان واجبة جبان في الجماعة مطلقاً أو للرجل الخاصة على اختلاف بينهم لا يجمعوا بشرطها في العدة  
بل في الثواب الجماعة كاعتدال عن سن النفي شرعهم مطلقاً فثبت كذا الاستحباب فيما يحضر فيه بالاول  
وأكد العدة والمغزى بل المستفاد من الصلوة من تساوى العشاء مع الظهور من حاله في المنع من  
فأصحها من يؤذن ويقسم لأداء صلوة من مرده ثم يقيم لكل صلوة فاعادة واحدة ولو جمع بين الاذان

بها

الصالح

الخمس

والا فانه لكل فرضية منه كان افضل على الاظهر لاسمته وفي الناحية وقت الاجماع ويجمع يوم الجمعة  
 بين الطرفين باذان واقامتين للتحج بالجمع فيه بينهما وهذا الشرا في تخصيصها بالذكور والافنية  
 الاذان من الثانية من كل فرضين يجمع بينهما ولو جاز اذا ولو صلى قوم في مسجد جماعة اخرى  
 جاز ان يصلوا جماعة ايضا ولكن لم يؤدوا ولم يمتثلوا وجوبا في ظاهر العبارة وغيره وهو لو جاز  
 كان في نفسه نظرا وبكذا الكلام في المفرد اذا جاء ولم يفرقوا صلى باذانهم واقامتهم ونسبوا التحج  
 الصلوتين والوقت والمكان في شراطكونه سجدا وجها والظهر لاشراطه ولو انقضت الصفوف  
 وتفرقت بان لا يبقى منهم ولا واحدا من الاخرين واقاموا ولو اذن واقام بنية الاذان ثم زاد  
 الاجماع اسجد له الاستيناف تحما واما كيفية فاعلم انه لا يجوز ان يؤذن فرضية الا بعد دخولها  
 وقدم في الصبح وحده على اسمها الاقوى وينبغي ان يحمل ضابطا في هذا التقديم لتعجيله على النية  
 ولكن بعيد بعد دخوله وضوؤها على اسم الروايات والظهر لها خمسة وثلاثون فضلا الاذان ثم  
 عشر فضلا الكبير ثم التسمية بالوحد ثم بالرسالة ثم على الصلوة ثم على الصلاة ثم على العمل  
 ثم التكبير ثم التمهيل والاقامة سبعة عشر فضلا كفضول الاذان فكل اى كل فضول الاذان والاقامة  
 مشق على التكبير اقل الاذان فانه اربع والتمهيل في اخر الاقامة فانه مرة والترتيب بينهما بعيدا  
 الاذان على الاقامة وبين وضوئها على التهج الذي قد مر شرط في صحتها ان لا يدخل به ولو سلموا  
 اني بما يحصل بعده السنة ضد اى في الاذان والمراية فما ملية الاقاة لو تولى على او اخر الصلوة  
 في الاقامة وسرعا فيها تنقصر الوقت على كل فصل لا تركه الفصل بينهما اى بين الاذان والاقامة

واحد

مادامت الصفوف باقية مر

فما ان يقضى على الاذان والاقامة سبعة عشر فضلا كفضول الاذان فكل اى كل فضول الاذان والاقامة مشق على التكبير اقل الاذان فانه اربع والتمهيل في اخر الاقامة فانه مرة والترتيب بينهما بعيدا الاذان على الاقامة وبين وضوئها على التهج الذي قد مر شرط في صحتها ان لا يدخل به ولو سلموا اني بما يحصل بعده السنة ضد اى في الاذان والمراية فما ملية الاقاة لو تولى على او اخر الصلوة في الاقامة وسرعا فيها تنقصر الوقت على كل فصل لا تركه الفصل بينهما اى بين الاذان والاقامة

المنقولة

بركعتين او جلست او سجدت او خطوة خلا المغرب فانه لا يفصل بين اذانها الا بخطوة او يسكت او  
 يسجد كل ذلك على المهور والاجماع للمنفرد في كلام كثير والخصوص وليها وترجملة لخصائص  
 الركعتين بدوات الرقائيع صاء وقتها ويمكن ان ينزل عليها الاطلاق ما عدا هذا المنع من التسمية  
 سيما بعد ثبوت المنع من التأخر في وقت الفريضة وطريق ان يراى في المغرب جلسة وفي رواية اخرى  
 فيها كان ركعتا الخطبة بدعى في سبيل الله تعالى ويكره الكلام بها لالتعلق بالصلوة في جملتها وخصوصا الا  
 صدق ورد بالمخ عنها خصوص استيفاء منها بعد المنع عن الاذان مطلقا الا ان المنع عنه كراهته مشهور  
 ولا يعيد به ما لم يخرج عن الموالاة ويعيدها به مطلقا كما قيل في الخبر مرد باخاها بالكلام بعد  
 والترجيع الا للاستعارة والنية وقصر في المهور وتكرارها اربعين مرتين وقصر في تكرارها في الذكر  
 في اول الاذان وفي ذكرى تكرار الفضل بزيادة على الموقوف وهو الاوق في قصرها الا خطا وطول الصلوة  
 جزء من التزم الا مع قصد الترخية وتبرعة واما اللواحق فامور منها ان من استحكا سبيله الاذان بما  
 الاخصر ويجعل الامم منه ومن الاقامة عند سماعه من شريك له للصوم في ظاهرها المحكامه مثل ما يقول  
 في جميع الفضول حتى في المحلات خلافا للرد وموجوبه بتدليها بالحوطات ودورها الشيخ في خطبته  
 تجل به المؤذن من الفضول والكف عن الكلام بعد قول المؤذن قد قامت الصلوة فتدليله بغيره لا  
 ان يكون مما يتعلق بالصلوة من تقديم امام او تنويه صف او نحوها فلا ذكر بعد هذا ما لم يكن  
**الاول** اذا سمع الامام بل المصلى مطلقا اذا كان المراد به طاعة الاقامة باذان تجزى به عن ذلك  
 في صلوة الجماعة ولو كان ذلك المؤذن منفردا بصلوته او اذانه **الثاني** من اجداث في الصلوة

أصلها ولا يصح إلا إقامة الأصح الكلام فيها وبعد ما نفيد ما والاولى أعاد ما مطلقا كما  
لو احدث شيئا أو ما ولا يصح إلا أن مطلقا **الثاني** من أصل خلف من لا يقدر به أو من نفسه  
أقام ولو خشي فوات الصلوة خلفا فقف من ضو له على كبيرين وقد فاته الصلوة مرتين **ثالثا**  
بينهما كافي لإقامة الكاملة **رابع** المقاصد فلهذا **الاول** في بيان أفعال الصلوة وهي واجبة مندوبة  
فالواجبات **بما يتبادر** **الاول** السجدة وهي ركعتان تلي الصلوة سركتها عدل وسهول لا خلاف في كونها  
هذا المعنى وإنما اختلفوا في كونها بالمعنى المطلق بينهم وهو ما يلزم منه الداهية مع بطلان الصلوة كما  
وذا فافها ولو هو ولا يمتد بعد الاتفاق على كونها بالمعنى الاول لما فيها من ذلك الركن في  
الثاني وان كانت بالشرط الذي فيها بله استسهل عند المصنف وكثير منهم انما سهل في السجدة  
ما يقع عليه تأثير الوتر وما يقع عليه فعله وهذا متحقق فيهما وفيما يقع عليه مقادير الاول  
من الصلوة اعني لتكثيرها عليه فلا يكون جزوا ولا بد منها من سبيل الترتيب والعيان حيث يكون  
هذا اشتراكا والاولى فلهذا مقتضى عن قصد الوجوب الواجب الذي في السجدة لا في الوتر  
والعقلاء في الحاجة وان كان جميعها اليها كافي العبادة وغيرها الوتر والاولى بل لا ينبغي تركها  
الاجماع عليه من صحيح كونه وظاهر المصنف ولا يشترط فيه الاصل مطلقا ولو كان المصلح الاول عليه  
غير ابديةها ولكن الاحوط نية احدها حيث يختار بينهما ويعتبر استحضارها عند اول جزء من الركعة  
او استمرارها الى انتهائه وبين الاثنان الرأى وقبله وصلة به بحيث يكون اخر جزء منها عند اخر منه  
على الاختلاف الا انه بعد اتفاقنا على لزوم اصل المقارنة والاخير اسلم تقايرها بل في كونه **هذا**

مع ان هذه العناوين كلها تناسب القول بان النية عبادة عن الصورة الخطرة بالبال كما هو المشهور  
الاخبار دون القول بانها العبادة عن الدليل على الفعل كما هو المختار لا يتأهل هذا المعنى لزمته الاثر  
من العمل المختار فلا يحتاج الى هذه الدقائق ان كانت احوط حيث لا يصح الخلو من استحضار  
على النية المقدم في سائر العبادات **الثاني** التكثير لا هوام وهو ركعتان في الصلوة بالمعنى المطلق انما هو  
التي لا يجوز العدد ولها الله أكبر يتأثر التكثير بتقديم الاول على الثاني موالها سبيل ما بين جزئها  
غير سبيل عرفها منها بغير ولا كلام بالجزء لا يزيد ولا يورث حتى لا يفهم الا انهم والحق على الاحوط الاول  
ولا يورث الاكثر ولا يضيف الى الشيء ولا يميز ذلك وان وافق القانون العرب ولا ينفذ التكثير **ثالثا**  
ولا يصح الخلط الشريفة ولو عرفت مطلقا حتى تفرق الجلاء لا يوصل بالنية للتلطف وان وافق العربية  
مع التقدير والعجز عن الايمان يصحها العربية المشاورة بكون الترجمة عن غناه بلغة او مطلقا مع  
المعروف بما لا يتغير غيرهما مطلقا ويجوز التحمل طالما امكن ولو من باب المقدرة والاهتمام من عجزه  
ينطبق بالمكن منها ويصدق عليه بها اي بالتكثير والمطهر وانما شاء عليه تعالى لا معصاها المطابقة  
اذ لا يبيح خطاها بالبال مطلقا وانما قصد للفظ فلا بد منه مع الاشارة ومحرزها للشيء **ثالثا**  
فيما جميع ما يشترط في الصلوة من الطهارة والستر والقيام والاستقبال وعليه فلا يجوز التكثير  
الصلوة لو كبر غير مطهر وغير مسترا وغير مستقبلا او غير قائم مطلقا سواء كبر قاعدا او خائفا في القيام او  
هاديا الى الركوع كما يتفق للمصنف مع المتقدم على القيام ومع الفرض عند ياق بالممكن منه والاضاحا  
كالصلوة بعينها والمصلح الخيرة في تعيينها من الصلوات التي يجب التوجه بها وان كان اختياره المتأخر

داوود وسننها النطق بها على وزن افعلا من غير هذا اي شباع حركت الحرف في السكوت او افعلا لا  
 يؤتى الحرف في زيادة الف والفتحة جازما مطلقا واستماع الامام من خلفه من المأمومين لها دون التسليم  
 ان يخرج بها هذا اذا لم يفتقر الاستماع الى العلو لم يطرأ ولا في قصر الطول ولا في اخرها بالامام من غير  
 التام في رعا كافي لا ذكره والمفرد في غير الاطلاق وان رفع بها المكمل يديها اذا بدأ بها وجعل في  
 اذنيه والشيخ ان قيل به فهو موقوف ويكره ان يجاوزها الا الذين والراس ما يصححها بغيرها  
 مستقبل القبلة يطمئن بها في الرقع ان يكون ابتداءه مع ابتداء التكبير وانها ارفع منها **لن**  
**القيام** وهو في الرقع اجبالا لثبوت التكبير والقرارة والمضام منه بالركوع ركن تطل الصلوة بالانحلال  
 ولوسمها اتفاقا وكذا لاختلاف التكبير على الاقوى لا يضر الا خلا به ناسيا حال القراءة كالانحلال  
 وانما فائدة الوجوب هنا عدم جواز تركه بعد اوجبه الانقضاء في ما يتحقق بغيره في الظاهر فلا  
 به الاطراف وان كان الاولى تركه ويشترط فيه الاستقرار والاستقلال بان لا يعتد على شيء  
 لو وقع سقط هذا مع القدرة ولو عذر الاستقلال اعتد على ما يحصل به شبهة الصلوة وانما عذر الاستقلال  
 قام محض ولو اولى هذا الركوع حيث يمكن هو القدر ولو عجز عن القيام في البعض في المكن منه  
 فيقوم عند التكبير ويستمر في الجهر فيجلب ولو قبل الركوع ولا يجلس ابتداء بعد قد تم على الصلوة  
 لتوقع ذلك الركوع من قيام ولو عجز عن الركوع والنجو اصلا دون القيام سقطا عنه وان  
 عارضه من ههنا بان يكون اذا قام لم يمكنه الجلوس للنجو ولا الانحناء للركوع فالاولى اخيا وعليها  
 ويؤى لها ولو عجز عنه اصلا اى في جميع الصلوة بجميع مالا منتهيا ونفسيا ومستقلا ومعقلا

صلى

صلى قاعدا اتفاقا ولكن في حد ذلك اى الجهر المسموع قولان اصحهما واسمها رغات التمكن عند  
 العاديين الموكول معرفتها الرضه وقيل بان لا يمكن من الشيء بعد اذ كان الصلوة الجهر فيه  
 صنف مستندا لادله ولو وجد القاعد خلفه خفض صوتا للقراءة بعد التوضؤ ان تمكن منه قبلها وفي  
 انما هو ان تمكن منه بعدها خفض صوتا من غير ان يركع من قيام ولو عجز عن القعود ولو مستدأ على الجهر  
 على الجانب الايمن ان امكن والا فلا يبرح مستقبلا بوجهه القبلة كالمخدوم مؤميا للركوع والنجو  
 براسه مع رفع ما يجيد عليه الامكان والامه من غير ان يركع من الركوع وكذا لو عجز  
 عن الصلوة مضطجعا وجب عليه ان يصلى مستقبلا على قاعه مستقبلا القبلة باطن قدميه كالحقير  
 مؤميا للركوع والنجو وكما ترى في نسخة ان يرتفع القاعد حال كونه قاريا بان يصبغ يديه وضعا  
 ويثني يجلد حال كونه راكعا بان يرفع يديه على صدره وقيل والقائل الشيخ **ذلك**  
 مستهدا ولا بأس به **الركع** القراءة وهو معينة بالحكم في كل صلوة تناسله ولو نافذة على الاقوى

والسورة صح  
 ولكن في الحد خاصة واما السورة فتجب فيها اتفاقا وفي تعيين الاديين من كل فرضية راعيا  
 لظهوره والعناء في هذه كالمفرد في الصلوة مع الاطلاق بها عدا حتى يركع ولو عجز عن ذلك  
 في السورة وكذا في الشهادتين والركعة في كل ركعة من كل صلاة ولا فرق بين كونها في الركعة  
 وكذا الواجب من غير تسليمها وخروج كل اتمها ولا يخلف الحال في جميع ذلك بين الحد والصلوة على  
 بوجوبها ومجمل مطلقا ولكن الحال في الاطلاق بالقبلة في كل من الحد والصلوة تطل الصلوة به وكونه  
 بقوله عدا والواحد لشي من ذلك حتى يركع شيئا فانما لا يطل الصلوة به بناء على عدم كونه في

نلاحظ منه صح  
 فاستدلوا بالادلة الشرعية  
 في بيان ان التكبير  
 في الصلاة  
 لا يشرط فيه  
 ان يكون في الركعة  
 بل هو في كل ركعة  
 من كل صلاة  
 ولا فرق بين كونها  
 في الركعة او في  
 الشهادتين او في  
 السورة

صلى  
 في الصلاة  
 لا يشرط فيه  
 ان يكون في الركعة  
 بل هو في كل ركعة  
 من كل صلاة  
 ولا فرق بين كونها  
 في الركعة او في  
 الشهادتين او في  
 السورة





غير معلوم نعم في الموقف الرجل يذبل يده تحت فؤده قال ان كان عليه ثوب اخر اذ اراد ان يذبل يده فلا بد ان  
 لم يكن فلا يجوز له ذلك وان اخل يده او اخطر ولم يذبل يده الاخرى فلا بأس باب في الجود ويجوز لكل من كان  
 من اهل البيت ووافقه سجدتان وهما معاً ذكر في الصلوة تطل بركتها ويزاد ما ولو في اخرى او باقية سجد  
 ولا تطل بالاضلال باحدة ما لا يذبل يدها ولو في الاولى من الرابعة واجباته امور سجد الجود  
 الاعضاء الستة هي الجبهة والكفين والركبتين واليدين والجلدين يكون للمشي مما يجزئ الجبهة فان كان لا  
 فيها العتد قد انزلهم بجنتها ووضع الجبهة على ما يصح السجود عليه وقد تبيان في بحث المكان وان  
 يكون موضع السجود من جهة قطعاً ومن غير صالح الاحوط الاول حالاً من موقفه بما يريد من قدر  
 اجزاء ويجوز تقديرها والاحوط التساوي فيخلق الانخفاض في الارض عن عند شئ في الموقف ومثل يجوز  
 الزيادة عليه في الجماع كونه موضع مع شئ السجود معاني العرف في العادة ومع ذلك فالاحوط  
 الخافه بل التساوي كما عرفت ولو وقعت جهته على موضع ترتفع عن القدر الذي يجوز السجود عليه  
 غير بين نعمها وجرها الى موضع الجواز واختيار الجواز هو جامع شئ السجود من ولو وقعت على  
 لا يصح السجود عليه مع كونه صالحاً للموقف ومما انفقت به قارونها يجوز تقديرها قطعاً بل غيرها  
 لا موضع الجواز ولو قد انما الاعضاء الواجب اليها المكن منه ورفع ما يجزئ عليه السجود على ما لا  
 والا اقتص على الاعضاء الممكنة فلا اوامراً براسه مع امكانه والافضل مع امكانها والافضل  
 ويصح ما يصح السجود عليه على المحبة في جميع صور الائمة ولو كان بجنته دقل او شبهه مما يجزئها  
 باجماعها من السجود اخضر خضر او عمل شيئاً من طين او خشب او نحوها وجوباً ولو من باب القدر

في موضع السجود

يقع السليم منها على ما يصح السجود عليه ولو قد ان ذلك سجد على احد الجنبين ومقتضى التمسك  
 اليسار على الاحوط والا يمكن من السجود علمها معاً فليسجد على قدمه ولو عجز عنه يمسك يده او يمسك  
 على جهة ما يصح السجود عليه كما مر في الذكر مطلقاً او اليه من خلفه على الخلف في الركوع والسجود  
 كالركوع وفي هذه الاحكام بلا خلاف لا الله سبحانه العظم ما بالاطم وتعد تر الذكر في الجبهة  
 الواجب دفع الراس من حال كونه مطمئناً عقياً المحبة الاولى وهذا هو الامر الساجد من الواجب  
 وسند البكر الاول حال كونه قائماً وطوي بعدا كما لا بد من التكبير سابقاً يسجد على الارض من قبل بكيفية  
 ان يكون موضع سجوده مساوياً للموقف بل قبل بوجوبه وان يرمي بالقدم الى المصحة بالتراب كما هو  
 لغة او بما اصابه الجبهة من مطلق ما يصح السجود عليه كما هو ظاهر الاجتهاد والقول بوجوبه بشاذ وان  
 يدعوا قبل التسليم او الذكر بما هو اذ غيره مطلقاً والزيادة على السجدة الواحدة الكبرى لا يصح  
 يستحب للاستدراك والتذكير في الثلاث منها الرقعة من السجدة الاولى فاعدا معتدلاً ثم الموضع الى  
 الثانية معتدلاً ثم للرقعة منها كذلك والدعا بين السجدة من الماثر والله استغفر الله تعالى  
 اليه والقعود بينهما متوركا وسيأتي بيانه في الشهد بان يجلس على ركعة لا يسجد يخرج رجليه  
 ما على الذي من على الارض فظاهر القدر العيني على الجنب من الذي يقضي بمقتضى الال  
 والطائفة تعقب دفع الراس من النائية وتسقي بجلسته الاستدراك قبل بوجوبها فاعدا متوركا  
 واولاً وضلها يجمع عليه بنينا وفي الخبر انما في بوقر الصلوة وتركها من الجفاء والدعاء عند اتمام  
 من السجود في الركعة الاخرى يجوز قوله بحول الله اتمم واحتمل يقوم حال كونه معتدلاً على سبيل

5

حصة

موضع

برضه وكيفية وكيفية الاقضاء بين التحدتين بل في الجلبوس مطلقا على الاظهر وهو عند الفقهاء ان يفتد  
 مصدره وقدمه على الارض ويجلس على عتبة وفي الصحيح كاقضاء الكلب **باب** التمسك وهو واجب  
 في كل صلاة صلاة ثمانية مرة بعد ما وفي الصلاة والرابعة مرتين مرة اخرها اخرى بعد ان يفتد  
 وكل تشهد فتمل على واجبات خمسة الجلبوس بقية الواجب الشهادتان مطلقا والصلاة على النبي  
 عليهم السلام كذلك واقام عند المص وحاشا شهدا ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان شهدا على  
 عبده ورسوله ثم ياتي بالصلاة على النبي والفقول اللهم صل على محمد وال محمد خلافا في اجزاء  
 المقدار عاغا اختلاف في وجوب ما زاد على الشهادتين من قول وهذا لا شريك له وعند الاكثر  
 العدم ولعله اظهر ولكن الاول حوط وستة ان يجلس وتذكر وهو ان يجلس على ذكره لا يركع  
 ويجلس من تحته ثم يجلس ظاهره من جهة اليسرى الى الارض وظاهر قدمه من جهة اليمنى الى باطن اليمنى  
 والذراع بعد الواجب من الشهادتين وقبلة بالما تودع اقله في الاول وتقبل شفاعة في امته وافتح  
 درجته وفي الثاني الحمد لله وان سجد الامام من خلفه الشهادتين كما مر في حجة القراءة **باب** التسليم  
 وهو واجب بعد الفراغ من الشهادتين وهو عقب الصلاة على اصح القولين واسمها ركعة والسلم  
 علينا وعلى عباد الله الصالحين والسلام عليكم والاعطوان فيتم اليد ورحمة الله وبركاته وهو حجة فيها  
 وباتفاقا اذا كان الثاني مستغفرا من التذليل استجابا بالسلم عليكم مبداء السلام علينا ولم يفتد على  
 استجابا بالعكس بل لا الا الاحتياط ومقتضاه الجمع بين الصيغتين من تاخير الثانية عن الاولى وعند  
 ترك التسليم على النبي صلى الله عليه وآله قبلها والسنة فيها ان يسلم المفرد تسليمه واحدة لا الفصل

ثم يخرج عن يد اليدين وكذا الامام يسلم تسليمه واحدة اليها لكن يؤمى بضمه وجعله لا يسلم  
 يسلم تسليمين بضمه وحجة يمينها وشمالا ان كان على شاة واحد ولا فصل بين يمينه خاصة مطلقا  
 مندوبات اصلوات زيادة على ما مر خمسة **الاول** التوجه بسبع تكبيرات منها الواجب بخمس تكبيرات الا  
 فلهذا وبسبب التسبيح منها طمعة ادعية مأثورة في الصحيح وكيفية كما يزدان يكبر ثلاثا ثم يدعو ويقول اللهم  
 انت الملك الحق لا اله الا انت سبحانك اني ظلمت نفسي لى ذنبا لا يغفر الله ذنبا لا انت بكبرتك بعد ان  
 ثم يدعو ويقول ليتك وسعدك والخير في يدك والشر ليس اليك اللهم انى من يدركك لا يجازيها الا الله  
 سبحانك وخيانك بباركك وتايت سبحانك رب البيت ثم تكبر ليتين تمام السبع ويوجه بعد ذلك  
 فيقول وجعت جسمي للذي فطر السموات والارض عالم الغيب الشهادة حنيفا مسلما وما انا من المشركين  
 ان صلواتي وسلكي ومحياي ومجاتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين ومنها  
 في الفصل العشر من الثلث غزوى التكبيرات وكذا **باب** القنوت في كل ركعة ثمانية من كل صلاة من نصيبه  
 نامة ويتأكد في المصنوعة ضد قبل وجوبها بل مطلقا عند تركه لحوطا الى محله قبل الركوع من  
 كل صلاة الا في سنة الجمعة فانه لا ركعة الركوع وفي الثانية بعده على الاسهل الاظهر ولا فرق بين الاما  
 والاموم على الاظهر ولونى القنوت قبل الركوع فضاء بعد الركوع ان تذكره فيه وان تذكره بعد  
 الجود فضاه بعد الفراغ من الصلاة ولوم يذكره حتى اقرض من حله قضاء في الطريق مستقبل القبلة  
**الثاني** يكون نظره مائل كونه قائما الى موضع سجوده قائما الى باطن كتفيه على المشهور وراكعا الى اما  
 وطيلد وسااجدا الا طرفا فند مستهدا وجاهلا بين التحدتين بل في مطلقا الى جهة **باب** وضع اليد

في كل صلاة

فاعرف



في قوله

والثانيهما رتبة بين المتأخرين الجواز في الكراهية الشديدة القريبة من المهر لا بد من النسخ الإجماع  
 ومقتضى بروايتهم بالاحادة والمنع قطعا محصور بالرجل فلا يصح للمرأة إجماعا كما تخرج به جماعة **وكذا**  
 الالتفات في بيانها لا كراهية معاملة فعله بل في غير ذلك والثابت بالمرأة في المهر وهو قد لا يدركه  
 بشي من أعضائه في موضع التبرع والنفق والصلح وحضوره إلى القبلة واليمين وبين يديه وقبلة  
 الأصابع فيقفها له صوت والتأوة بحرق واحد واصله قول أنه هذا الوجه هو الكثرة والزيادة  
 هنا النطق على وجهه لا يطر منه حرفان ومما انفرد الاجتهاد في القول والعنايط وفي معناها التي وضعا  
 يوجب الالتفات من الخشوع والانتباه إلى الصلوة ومنه ليس الحقت حال كونها صغى ويجوز للمصلي  
 العاطل المؤمن وهو الدقاء له عند العطار يجوز قوله رجاء الله والاحتياط للعاطل مرة يقول فيظهر الله  
 تعالى لك ونحوه كما يجوز له التمسك باليمين كذا السجدة إذا عطر هو والعقد في الصلوة على النبي صلى  
 عليه وآله وسلم الذي لا يعطى غيره ويجوز له أيضا ترك السجدة على المسلم عليه بل يجب قبله سلامه عليه السلام  
 والآية قبل ما سلم من باقي الصلوة الأربع المشهورة ويجب اتباع الرخصة أو تقدير كل من الصلوة على  
 الآخر لا يجوز يجوز له الدق على الصلوة قائما وقاسدا وكذا واحد وشهدا بالبرية لا يغير  
 يسأل المباح ديناً ودنياً لا بالحر فلو دعي به بطل الصلوة مع العلم بالحر ثم إجماعاً ولكن لا يصح الجدل  
 على الاحتياط الأول أن لم يكن أقوى عليه إلا بين الجهل بحرقه المدق أو الدق **المسألة الثانية** في بقية  
 الصلوة المعدودات في المدة من الأول من المدة وهو واجب ومنه قد قالوا طيات منها المدة  
 على من اجتمع فيه الشرط الأربعة وهي كتمان الصلوة بغير قطع معهما الظاهر فيها ما بين الركنين حتى يظل

أحوال

كل شيء مسلم في المشهور وعن المشهور أنه قول علماءنا اجمع ومنه نظرنا الاحتياط المباحة إلى أهلها  
 عند تحقق الزوال وتسقط بالفتوات **الحق** في هذه فتوات بعدم إدراك الركعة ولو لم يلبس  
 بالثبوت دفاترنا واعتدوا بالمراد بالفتوات ما لم يعلم الأداء فلا يرد أن الأعضاء تابع للصلوة والجمعة يكفها  
 فكيف يقضي بجواز ولو لم يترك المأموم المخطئين اجزائهم الصلوة وكذا الوارد مع الإهمام الركعة  
 خاصة ولو في الركعة الثانية وتوعد ذلك الجمعية بأدراكها على الأشهر لا أقوى وقت الإجماع و  
 يعتبر في ذلك عدم أخذ الإمام مع عدم عجاوزه بعد الركعة الواجب فيه وجهاً وعن كونه اعتباراً وذكر المأموم  
 قبل دفع الإمام رأسه وهو الاحتياط به رواية ثم الظرف في شرطها ومن يجب عليه ولو احتجوا بها  
**حسنة الأولى** السلطان العادل وهو الإمام المعصوم عليه السلام ومن نصبه بإجماع المتأخرين  
 في كلمة أصحابنا بل قبل ذلك طبقوا على نقله وإدراكه فيهم وظاهر الجلالة أنه شرط في الحق فثباتها  
 من حكمه واستحبابها في زمن الغيبة وقال جماعة أنه شرط في الوجوب بغيره ولو منعه ونفذ سلك الكلام فيه  
**الحق الثاني** العدد وفي قوله روايتنا استمرها الله حسنة الإمام أحمد والخبر أنه سجد الجميع بينهما بالخير  
 الحسنة والعين في السجدة وجه أقوى عليه جماعة من القدماء والمتأخرين لأن الأسماء الاحتياطية وتخص  
 الشرط بالابتداء دون الاستدانة ففتح الصلوة لو افق العبد في ثأنتها ولو بعد التلبس بالثبوت وهو  
 والمعلامة احتمالاً لأن لم يضعها إجماعاً استحباباً للحج مع عدم دليل على شيء مما ذكره على المشهور  
 تلبس بالحج بالثبوت لم يكن تلبس بالإمام خاصة أشكال **الحق الثالث** الخطيئة أو يجب الأول في المدة على  
 وفي عين الحد واجزأ الحد للوجوه ونحوه أشكال والاحتياط الأول والصلوة على رسول الله صلى الله عليه وآله

بلطفها وفاتنا لاكثر وفي وعظ كره الاجماع خلاف الظاهر للثبوت وجماعة فلم يوجبها والفتاوى  
 على الله تعالى بما هو اهلها وفاتنا الى الاثر والمقتضى للموتى ولكن بحمل انما وضع الحد كما هو ظاهر في  
 ريب ان الاثران زادوا على حوط واولى الوصية بمقتضى الله تعالى فاما الاكثر ففي ظاهرها الاجماع  
 ولا يتعين بلطفها ولا في نطق الوصية ويمكن فيها المستحق كما تقوى الله واطيعوه وانما المارة في سورة حنيفة  
 وفاتنا لجماعة ويجب في الثانية بعد الله سبحانه الله الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وعلى آله وسلم  
 الاستغفار للمؤمنين والمؤمنات وظهر للثبوت عدم وجوب الوصية والقراءة والاكثر في ظاهرها وفي ظاهرها  
 وصول الاجماع على اعتبار واحد القراءة كما هو ظاهر في ابي مطلقا حتى في القراءة وهو مروي في هذه القراءة  
 كاملة كما في الاصل مع اعتبار الكفاية بآية وجوبها على الصلوة والترتيب بين الامور الادعية فان  
 الواجب فيها كما ذكرنا في الاصل انما هو العبد المتخير بالويل عيبتهم العلم بغيرها اهل بعض وجوبها  
 واخر سقوط الجحوق من اصلها وان يكون الخطيب في جميع القدر في سبيل مع الجماعة صلوة وصلاة من علم  
 من المأمومين بخوضه في عدايم الضرورة فلم يجب الاستسناة على اشكال كما عرفت وعن نهاية الحكم الا  
 الاستسناة وفي وجوب الفصل بينهما بالجلوس في رد واستكال ولكن احوط الوجوب وهو سائر في الظاهر والاول  
 المتكوت فائدة وان يكون بعد قراءة التوحيد ولو عجز عن القيام في الخطيبين فصل بينهما بسكتة ولا يشرط  
 فيها الطهارة عن الحدث والخبث فان كان احوط بل الظاهر كذلك التشرع في جوارها ايقاعها مثل الزيادة  
 اسمها بين القدماء الامحواز وفي علم الاجماع والاحوط عدم كفاية الثانية للصحة بالشبهة التي اوردت  
 المظنونة بله طلقا كما في عبارة جماعة ويستحب ان يكون الخطيب طيبا مضمنا اذ قد اورد على ان يقرأ الكلام الطيب  
 في سورة طه ولا يشرع في سورة مريم

ثمة الفايده فيها وفي وجوب  
 الاستغفار اشكال ولكننا  
 احوط وان كان عدم العلم  
 اظهر

لمقتضى الحال من التوقيف والانتذار بوجوبه بكنة العلم من غير اخلال ولا اطلاقا ولا اطلاقا  
 الصلوة على اهلها على اوقاتهما متصفا بما يارونهم من ثيابا بديعة او عند شيرتهم في حال المحلة  
 حتى من قوسا وسيفنا وعصى او نحوها فان يسلم على الناس او لا وتحيل اسم الخطيب على السراج وهو الذي  
 من الميسر في ذلك يقوم عليها ثم يقوم وجوبا فيخطب جازلا او قصيرا **في الجماعة** فلا يشرع في ذلك  
 وهو شرط في الابتداء الى الاثر انما اقاما فاما تحقق بنية المأمومين فلو اخلوا بها او ادموا لم يقع من  
 الحلل ويعتبر في انعقاد الجمعة شيئا بعد العشر وفي وجوب تير القعدة للاتمام هذا نظر في الوجوب احوط  
**الفرق** ان لا يكون بين الجمعيتين من فرسخ وهو ثلثة اسيال ولا فرق في ذلك بين المصر والمصريين ولا بين  
 حصول فاصل بينهما اكر حدة وعده عندنا اهل ويعتبر الفرق بين من المسجد ان صليت فيه والآخر فهاية  
 وبكل من كان بين الاما من العدا المتفرقة بين الجمعة الاخرى فرسخ فصاعدا وبين بعض المأمومين بينهما  
 اقل منه فعلى ما ذكره لا يقع الجمعة ويحمل بطلان الترتيب من المسلمين خاصة واما الذي يجب على حضور  
 الجمعة فهو كل مكلف ذكر حر مسلم من المرن والعمى والكوشة غيرهم ولا ينافوا ولا يبيدونها **مخبر**  
 او بان يدمنها على الحلال الذي انشا الله تعالى فلا يخطب عليه الصبي مطلقا وان صحت من الميرة من ربا  
 بمن لا يحسن الظن به كذلك ولا على المجنون حين حيفته مطلقا ولا على من لا يتمكن من الحضور او يقر به  
 لمطر وشبهه ولا على المرأة كذلك ولا على النقي اذا كان مشكلا على قول ولا على الصبي مطلقا ولا على كذا  
 اولى شيئا الا ان اذ اهاباه المولى واقف الجمعة في نوبته فيجب عليه قول ولا على المرن ولو لم يشر  
 عليه الحضور في ظاهر اطلاق النص من الفتوى ولا على الاعرج اذا كان معتدا المطلقا على الاثر

على الاصح مطلقا ولا على النسخ الكبير العاخر عن المحصور او الشاق عليه مشقة لا تفعل عادة ولا على  
 المسافر سفره بجلبه القصر لا مطلقا ولا على العبد بغير عجز او ازيد والى استار بقوله ونقط  
 عند الحق لو كان بنية وبين الجمعة ازيد من عشرين يوما اعتبر بمن ان ياديه علم انه هو الاثر الاخرى في  
 عيان جماعة الاجتماع فيجب عليه المحصور لو كان على اسماء ادين ولو حضر احد هؤلاء المدلول <sup>عليه</sup>  
 بالسياق حتى العبد المسافر محلا اقيم فيها الجمعة يجب عليه واعتقدت به على الاثر الاخرى  
 البقي المحذور والمؤخر لا يجزى لهم لا تنفذ لهم نعم يجوز للمؤخر ان يغتسل كانت احد الوانين  
 تحترقات التواخي سبع مسائل **الاول** اذا زالت الشمس وهو على المدلول عليه بالمقام خاصه حتى  
 لشرائط الوجوب عليه حرم عليه قبل غروب الشمس السفر الى غير جهة التدين الجمعة في حقه والسفر موجب لتمام  
 المحرم فيكون محرم ايضا والاول لا يستدل عليه بالنقض والاجماع وفي السفر الى جهة وجبان الاثر  
 ويكره بعد الفجر ولا يكره لئلا **الثاني** يجب للماعون من الاصغاء الى الخطبة واستماعها عند الموعود  
 ومثل يجب القائل النسخ في الزمان الاكثر واعلم الاظهر وهو صحيح ذلك لحوط وكذا الخلاف في حقهم <sup>في الصلاة</sup>  
 عليهم معها فكل من اوجب الاصغاء حرمه ومن استحب ركعة وفوت الاجتماع على التحريم هذا والافضل  
 عموم النسخ لمن زاد من بعد المعتبر هنا وفي الاصغاء الا من لم يمكنه التمتع لعذر او صمم فهو بغير رتبة  
 القرآن او الذكر ايما شاء ثم ان النسخ في المعصون ابتدئ فلا يبعد الصلوة ولا الخطبة بالاحتمال  
 فيها اجابا كما في كلام جماعة **الثالث** اذا كان الشاكن الجمعة وهو ما وقع ثانيا بالزمان بعد ان انقضى  
 واقع في الوقت مطلقا بدعة فدا حد منه معويا وثمان على اختلاف الفعلة للمفسر الا ان الشاكن

الاولا ما بينه من غير ان يكره  
 الثاني ان يكره

الجمعة وهو ما وقع ثانيا بالزمان بعد ان انقضى واقع في الوقت مطلقا بدعة فدا حد منه معويا  
 او عتقان على اختلاف الفعلة للمفسر الا ان الشاكن يوم الجمعة بدعة فان المشهور ان الزمان ان  
 هو ان المفسر وضو ثانيا حتى تأكل بالاضافة الى الاقامة والاذا انقضى على غير عمدة الاكثر منهم <sup>في الصلاة</sup>  
 اندمكروه والقائل النسخ لوجوبه بدعة في مقابل الرواية المحقة مستند ولا واطلاها كلها في  
 يقتضي عدم الفرق في المني بين صورتين قصدا شرعية او لذكر خاصة ولكن ما عداها الاثر يقتضي  
 بالاول ولذا وجد الزمان فطيا ولكنه مطلقا احوط واول **الرابع** من البيع عبدا لثباته بخلاف غيره في العلم  
 وان اختلف في اشتراط التحريم بالثبات لم يثبت به بوجوه الوقت ولو قبله وهو لو طرأ وكان الاثر  
 يكون نداء العكس اظهر هل يلحق بالبيع مطلقا المعاديات بل السواغل مطلقا ام لا اسكان الاول  
 سيما اذا حصل العلم بالاشتغال ببعض الغرض ثم ان الحكم بالتحريم يترتب عليه الخطا بالبيع والبيع  
 غيره الواقع طرفا للمعادية وجهان بل قولان والاجماع الاول ان اوجب لاعادة على المحرم ولو تابع  
 صورة النسخ انعقد البيع وان تم على الخطا لا يفسد بالبيع **الثاني** اذا لم يكن الامام عليه السلام <sup>في الصلاة</sup>  
 اي كان غائبا كونه ما شاهدوا لم تكن الاجتماع والخطبة ان استحب الجمعة وكانت افضل الغرضين <sup>في الصلاة</sup>  
 عند الاكثر ودليله بعد لم يظهر وصحة قوم كالمفسر والمطلي والداخلي وجماعة من المتأخرين وهو لو طرأ  
 ولو وقع وجود الفقيه الجامع لشرائط القوي للاجماع على اجراء الطريقة هنا بناء على خط القول بوجوبها  
 عينا كونه مجردا خطا **الثاني** اذا حضر امام الاصل مع من يجزى في وقت غيره لا يعدل **الثاني** لو كان <sup>في الصلاة</sup>  
 معي الامام في الركعة الاولى وصعد الزحام عن السجود معه فليترك معي الامام في الركعة الثانية

بل يصير ان لا يجزئها اذا اجتمع الاصلان معهما في كل ما اى بالتحديد من المذاهب  
 عليها بالحق كونهما من الركعة الاولى لو صححت جميعا لاجتماعها ولو نفي الركعة الاخيرة او اهل  
 ظلت الصلوة وفقا للظاهر والحق جازما بالاصول ورواية مرسله من طريق المصنفين في ذلك  
 لا يثبت بل يحد في الركعة الاولى والثانية المرفوعة في وقت مذهب الاجماع وبعبارة ذلك  
 يجب التمسك بالدلالة الواضحة وبالمثل مما مضى فلم يبق الا دعوى الاجماع وعلامة موافق مخالف المذاهب  
 في الثاني فاعلموا بالصحة وانما تنصرف الى الاول دون الثانية ثم ان ذلك اذا لم يمكن للمصنفين  
 قبل وقوع الامام في الثانية والاثني عشر ركعة مع الامام بلا خلاف بل بالوفاء صريح بمقتضى  
 وسنن الجماعة زيادة على الغسل التقليل بشركه زيادة عن كل يوم باربع ركعات على الاشهر  
 ورواية لا فرق بين من صلى جمعة او ظهر على الاقوى وينبغي فصل الخبرين كما قبل الزوال في  
 الاكثر كما قبل ويستحب التعريق بينهما بان فصلت عند انبساط الغنم مست عند انبساطها  
 الزوال وركعتان عنده قبل تحقته وبعده على اختلاف كل واحد حسن وصلوا الزوال العادة وحسن  
 او صحتها ان قصت في الحديث الاخذ من الشارب معاودة السجدة والمباودة اليه على سكتة ورواية  
 هما لها واحد وهو ان السجدة والركعة الاولى باحدها الاطمينان بظاهره وبالآخر قلبا او التذلل  
 ظاهره وباطنه فطلب الاشارة افضل ثابته وانظروا في الدخايل بالاثبات وغيره امام التوجه الى السجدة  
 الجمهر بالقرعة في الفرضية جمع كانت او ظهر صليت جماعة او فرادى على اجمع الاحوال واسمها وان  
 الاختلاف لحوادث اذا كانت ظهر اسمها اذ اصلها فرادى فان صلى في المسجد ولو كانت صلوة فذلك

ظهر وان يصح للمصنفين ان لم يكن الامام الذي من الصلوة الجماعة بعد عادلة من قبله ولو صلى  
 معه وكعين او اسمها ظهر لاجاز ان كان الاول افضل **منها** صلوة الصديقين العظيمة والاضحية واجبة  
 حينما جماعة بشرط الجماعة العينية للثبوت حتى المخطئة على الاقوى وفي طائفة وغيره الاجماع على  
 اشتراطها وان دخل في شرطها ما يتعلق منها بالكلية فيهما فلا يجزئ الاصل من عيب الجماعة **منه**  
 مع عدمها اى عدم تلك الشروط او بعضها او من تمام اجتماعها وبقاؤه في جماعة فرادى على اجمع  
 الاموال واسمها فرادى وعلا حتى ادخل المخطئ في وقت وغيرها الاجماع ولكن صلواتها في  
 لعلها لو طوى او في وقتها لم يلحق الشمس الزوال ولو كانت فان كانت الشمس لم تصل  
 ولم يحضر لا وجوب ولا استحبابا على الاقوى وهو ركعتان مطلقا ولو صليت فرادى على الاشهر **لا**  
 كصلوة الفرضية غير انه يذكرها في الركعة الاولى خشاها لثابتها في ركعة اخرى كالحرام والركوع فيها  
 على الاشهر الاظهر وعمل هذه الكبير بعد قراءة الحمد وقيل تكبير الركوع على الاشهر الاظهر وفي الخبر  
 الانتظار وقت الاجماع وتيسر مع كل تكبير اى بعد ما بالموسم استحبابا ولا يقيين بل يصح عابثا  
 من الكلام لم يحسن منها الاصحار بها اى الخروج الى الصلوة لفضلها الا وقلة شرها الله سبحانه وتعالى  
 في المسجد الحرام تحت السماء وكذا مع الفرضية يصلي حيث شاء تحت السماء وقت الخروج عند طلوع الشمس  
 والسجود على الارض كما في سائر الصلوات ولكنه هنا أكد وان يقول المؤذن الصلوة فلتا اهل  
 المقصود به اعلام الناس بالخروج الى الصلوة فيكون كما اذا كان العلم بالوقت كما في ركوعها  
 الاجماع او بالتحول منها فيكون بمنزلة الامانة فربما منها كان من اللغو حيا والظاهر تاديبه



لها سوى الأصل المختصر بها فلا وجوب له فيها وما يحصل به الحق لمعظم الناس  
وقتها في الكون مثلا ويستمر من الاستدعاء الى الاجلاء على الاستمرار في تمام الركعة  
وهو المظهر لكن الاصول لا تأخر الى الاجزاء في الزلزلة تمام الركعة في السجدة ففعل الاداء  
الاصول الاستدعاء بالصلاة باليد او عدم تعرض اليد للاداء والقضاء بعد تمامها او في حالها  
لا الله الشروع في الاجلاء ولا الى تمام الركعة على الاقوى فلا يجب الا مع سعة الوقت للصلاة وان كان  
مطلقا كالزلزلة او حوطا واولي ولا يجب قضاء صلوة الكسوف مع الغوث وعدم العلم بالسبب الخ  
الغرض على الاستمرار في الركعة قبل الوجوب هو حوطه بغيره وجوب العلم به وان كان على ذلك  
احرق في الركعة ان كانا في نفس سجدة واحدة في كل ركعة اي سواء لم يعلم بالسبب او علم به وان كان  
خلاف في الاجزاء في الركعة وعلى الاستمرار في الركعة في الاول بغيره واما سائر الايات عد الزلزلة في الركعة  
القضاء مع الجمل مطلقا المشهور وجوبه مع العلم كذلك وهو لحوطه وكيفياتها ان ينوي في ركعة كثيرة  
الان شاع في الركعة سورة او بعضها ثم ركع في الركعة فبطلت الركعة ثانيا وسورة او بعضها ثم ركع  
ان كان في الركعة الاولى والا يكون انهما في الركعة الثانية من حيث قطع الركعة في الركعة ثانيا  
وهكذا يفعل الى ان يكمل ركعات في الركعة ثانيا وسورة او بعضها ثم ركع في الركعة ثانيا وسورة او بعضها ثم ركع  
سورة او بعضها ثم ركع في الركعة ثانيا وسورة او بعضها ثم ركع في الركعة ثانيا وسورة او بعضها ثم ركع  
هكذا يكون معتدا او يعتد في هذه الركعة من قبل الركعة الاولى الذي دعا في الركعة ثانيا وسورة او بعضها ثم ركع  
حشا فيجوز ان يتقدم ويسلم بالاجزاء في سجدتين من الركعة الاولى من الحلق فلم يوجب الحمد في كل ركعة

الركعة

الركعة من الامر ولو اكل السورة وانما اكل سجدة وهو ضعيف مردود بالاجتماعات المتقوية  
الصالح المستفيض فيسقط من حجة منها جواز التفرق بان يتعذر سورة واحدة في الركعة  
ويقول في الركعة الثانية في الركعة الواحدة فيجوز بان يتعذر سورة واحدة في الركعة  
ويجوز في الركعة الثانية في الركعة الواحدة فيجوز بان يتعذر سورة واحدة في الركعة  
الركعة مع من حيث القطع لا مطلقا كما ذكره الشهيدان ويجب فيها اي في هذه الصلوة مطلقا في الركعة  
مطلقا وان احرق بعض الركعات كانت ركعة وقضاء وقيل بالمبلغ عليها فانها هو ضعيف القول في الركعة  
مع الحرق والاطالة بعد زمان الكسوف المعلوم ولو لا تمام مطلقا كما يسقط من الحلق جمل  
من الصلوة وبشرط عدم كراهة المأمومين كما في الصحيح وهو اولى وظاهر الاصل ان تساوي ركعة  
في مقدار الاطالة ولكن في الصحيح انها في الكسوف اكثر منها في الحضور ولا بأس به واعادة الصلوة  
ان فرغ منها قبل الاجلاء وقيل بوجوبها وهو ضعيف القول بعد اتمامها وان يكون ركعة  
بعد ركعة وكذا سجدة الصوت وان يقرأ السورة الطوال كسجد في الركعة ذلك مع العقد في الوقت  
والا فيقف من السجود والقنوت والقراءة بعد ما يسعد وان يكبر كل انصب من الركعة في كل ركعة  
مرات الا في الخامسة والعاشر فيقف عن الانصبا بها سمع الله من عباده وانعتت على الركعة  
قبل الركعة من كل ركعة من الركعات بقيت في جميع ركعاتها والاحكام فيها ان شاء الله  
اتفق ائمة هذه الايات في وقت صلوة طاهرة خيرة المكلف في الايمان بالحق شاء على الاصح  
طالم يتيقن وقت الحاجة فحينئذ لا اداء اجامعا فكذلك لو تيقن وهم لو تيقن وقت صلوة الكسوف

الركعة من الامر ولو اكل السورة وانما اكل سجدة وهو ضعيف مردود بالاجتماعات المتقوية

نفسه

خاصة تمتع للاداء بحيث يتم الحاضرة وجب عليه قضاء الاخرى ان غرط في فعلها او اقلها  
وان غرط في الحاضرة على قولين نعم مع التعلق بها على اخر والوجه التقييد بين ما لو لم يكن باسرها  
تاخير الغرض عن وقتها كما سبق احيانا فان في الاول لا قبل الاصح ما عليه  
الصدق من وجوب تقديم الحاضرة على الاخرى في الصحيح وغيره وهو انما يضرب بالمتلفعين المجرى  
بغيرها لا لغير الاصول واذا دخل في صلوة الكسوف يغتنم الحاضرة ثم يتبين له صفة في الانشاء  
وصلى الحاضرة اجماعا ثم ينهي ما اقبله وفاقا لاكثر وفي غير المسمى الاجماع خلافه للمصنفين  
وهو ضعيف ولو كانت الحاضرة فالكسوف اولى بالتقديم وجوبا ولو خرج وقت التاخير والتسبيح  
الاخرى **ان** يجوز ان يصل على هذه الصلوة على الركعة وانما يصح الضرورة اجماعا وبغيرها  
صدا الاسكان في قول القائل الشيخ في **باب** المني مطلقا الاصح العذر والضرورة وهو اشبه عليه  
عامة من باخر **في** صلوة الجنازة واحدة الجنازة قبل بالكسوف ليس بوجوبه وقيل بالخير بالخير  
الميت والنظر فيها يقع في اهورا ربعة من يصل عليه والصلى وكيفيتها واحكامها اعلم ان يجزى من صلوة  
على كل مسلم وضابط من اطهر الشهادتين ولم يعتد خلا من صلوا بالضرورة بوقت من الدين كما ذكره  
المتأخرون فيدخل فيه الخافض غير المأخذ فوجب الصلوة عليه كاهوا الاشهر بينهم والاحوط خلافها  
جماعة من العدم ما فلا هذا مع عدم النية والافضل في الا واحد يطعم بالمسلم من حكمة من يلقى  
سنتين من طفل ويجوز ولحقه دار الاسلام ما كثر وفيها مسلم صالح لا يستلاد وليست في  
ذلك الذكر والامني والحز والعبد وليست عليه من يبلغ ذلك في الستين من عمره لم يمت له

و لا



و قول الاسكان في ما لوجوب صغيفه كقول القائل في ما لعدم الى البلوغ ويقوم بها كل مكلف  
على الكفاية اذ انهم بها البعض فقط عن اياهم وان لم يقيم بها الحد استحقوا بالسرهم العقاب  
واحق الناس بالصلوة على الميت اولى بهم بميل سواء اوصى الميت بها الى غير ام لا على الاظهر  
وغراه في ان لا يعللها خلا لا للاسكان في مقدم العيز وهو لا هو احوط واولى وذكر الاصحاب  
غير خلاف في صلاة الذكر مع تعدد الاوقات اولى مع الامني ونفي عن الخلاف في المسمى طلقا  
وقد جماعها بالاجتماع في طبقة واحدة وكان الذكر اقرب طبقة او درجة والافلاقي اولى  
لا يجوز ان يؤم احد لو كان وليا الا من يجتمع فيه شرائط الامامة حتى العدا لا ولا يجزى في غير ذلك  
استصحاب ان كان وليا وجوبا ويجوز له الاستدابة مطلقا وليست له تقديم لها حتى لا خلاف  
الامن المفيد فواجبه ولم يعرف ذلك ليد ولكنه احوط ومع وجود الهام اي امام الاصل وصلى هو  
اولى بالتقديم قطعا ويجوز ان يؤم المرأة بشرط عدم من يصل من الرجال على الاحوط ويعقب  
وسمهن ولا تبرئ ولكن الغار اذا صلى بالمرأة كما في انشاء الله تعالى لكن الاحتياج الى الجلوس  
هنا لا يجوز ان يؤم من لم ياذن له لوقوت ولو كان بشرائط الامامة الا ان يمنع من الصلوة والاذن  
لها فيجوز الصلوة جماعة وقد اذن للمك مع اذن الحاكم ان كان الاطلاقا وهي اي هذه الصلوات  
تكبرات اولى من تكبير الامام صرحت في المتيقن منها الزيادة دعوات وهوى الدعاء للمكول عليه  
والادعية لا يتعين بلطف مخصوص بل يدعوا بما ابدوا في الصحيح وفي الموقوف انما هو تكبير وصحح محمد  
في تحليل ولكن افضل ان يكبره وليست له المني اذ من ثم يكبر ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر



للمؤمنين وفي الكبرياء والاعتدال والعلية ونصرف بالخاصة حال كونه مستقرا والاعمال  
 بعين الفضل والاعتدال واستحقاق وهو حوط وان كان الاول اظهر فافق الجمع وليست الطهارة في  
 كلام الحديث من شرطها فتخرج من ذلك وهو ان الطهارة من فعلها وبشرها لا يجوز ان يتأهل على  
 من الجبارة بما عجز به في العادة عن كونه مصليا على الجبارة او عند ما ولا ان يصلي على الميت  
 الا بعد تقبيله وتقبيله الا ان يكون شهيدا وهذا مع الامكان والاقام اليتيم مقام العنق في  
 الترتيب فان تقدر سقط ولو كان الميت عاريا فاذا كف جفا في القبر بعد تقبيله او ما في متاعه  
 فهو رتبة على علي وقيل ان امكن ستره شوب على قبله في الوضع في الحد وهو حوط وبشرها وقوف  
 الامام او المصلي وحده عند وسط الرجل ويصل المرأة ولو اتفق جعل الرجل على الامام والمراة الى  
 ما على القبلة ويجازي بصلها من سطه ليقف الامام موقفا فضيلة منها وفي الموقوف يجعل اس  
 المرأة الى الميت الرجل ونحوه اسر ولو اجتمع معهما ثالث وكان طفلا فالفضل ان يجعل من وراءها  
 الى القبلة ان لم يبلغ سنا والا فمن قدامها ما على الرجل وقوف المأموم عند امه الامام ولو كان  
 واحد وتزد الحائض والنفساء يصف ان يكون المصلي ظهرهما كمرحبا وعبر الاكثر ما استحبنا  
 فرغ التعلين خاصة وفي الجبارة على عدا ولا بأس بالخف اذا كان يدب بالتيكرك  
 اي التكرار لا ينبغي الخشخشة الاكثر بالتكرار الاول هو اظهر وان كان الاول لعله حوط  
 والبقاء للمكثفة بالتكرار القدر اي بعد ما كان مؤمنا وعليه ان كان منافقا  
 جاهد الحق الصالح وظاهرها الوجوب وهو حوط ويقصر في الصلوة عليه على اربع تكبيرات

وبعداء المستضعفين وهو الالتماع اعترافا بالذل من اباؤنا انقوا سبيلك وقم عند باب الجحيم اذ كان  
 مستضعفا وهو على ايدى ايدى من الاحبار ومن لا يعرف الولاية ولا يكرها وفيه اقول اخر متعارفة  
 بان يخشع مع من يتولاه ولحقه ان يحمل جاله ولا يعرف حذبه وفي بعض الصحاح يدعو للمسلمة  
 المستضعفة في اخر بقوله اللهم وان كان حبيب الخمر اهدا فاعف له وارحمه ونحو ذلك ويدهو  
 على القتل الذي لم يبلغ العلم وان وجبت الصلوة عليه بقوله اللهم اجعل لنا ولا يؤبر سلطانا ورضا  
 واجرا اذا كان ابواه مؤمنين والافيد عوللا من خاصة وان كانا غير مؤمنين دعا لما لم الخزان  
 يقف المصلي ولو كان مأموما موقفا ولا يبرج منه حتى يرفع الجبارة من بين يديه والصلوة في الوضوء  
 للمنادي اكثر على المصليون ويكبر الصلوة الجبارة الواحدة مرتين فضلا عن الاخرى على الاوجه  
 ما لو صدقت ثمانية جماعة او فردى ولا يبرج ما لو كان المصلي صلى اول الام لا ولا يبرج ما لو خفي على  
 الجبارة او ما في التجليل ام لا واحكامها بالبيعة **الاول** من ادرك مع الامام ببعض التكبيرات وفي  
 البعض دخل في الصلوة وانتم ما بقى عليه من هذا ولا من غيره دعا بيدها ان لم يتمكن منه والارقاء على  
 الا حوط بل الاقوى وقيل ولا مطلقا وان رفعت الجبارة ولو على الفرائض **الثاني** لو لم يصلي على الميت  
 صلى على قبره بما قاله حبيب الله القولين كافي كلام الشهيدين وادائهما على القول الاخر وهو  
 والاولى مراعاة مصلحة التعلين فبيننا للعلم ان يصلي من زاد الصلوة على الميت اذ لم يكن ميتا  
 قد صلى عليه ولو بعد الدفن المدة المذكورة او دائما سواء كان قد صلى على الميت ولا يجب التمسك  
 الثانية وتكون في الاول من غير كراهة كما هو ظاهر الاحكامية وهو ما يقتضيه الجمع بين احاديث

ويمكن قراءة من قبل الجهر فيكون الحكم محققا بحيث لم يصل عليه وتما من صلى عليه فلا يصح  
عليه بعد وفاء وعزمي الى بعض الصحابة ما اخرناه **الاجوبى الثالث** يجوز ان يصل هذه الصلوة  
في كل وقت ولو كان احد الاوقات الخمسة المذكورة من غير ان يكون في وقت الحاضر فقد  
هو جوبا لزم عطف على الجواز ولا يفتق وقت صلواتها بالاختلاف فيه ولا وجوب تقديم الجماعة  
بمعصية وقتها وسواء الحاضرة ولو تصفعا معا فحق وجوب تقديم الحاضرة او هذه قولان وعمل الاول  
لا يخلو عن قوة ولو استغاثا لا يلى تقديم الحاضرة **الرابع** لو حضرت جماعة في اناء الصلوة على الا  
تخير للصلى الا تمام على الاولى والاشياء على الثانية وفي قطع الصلوة على الاولى واستدعاء الصلوة  
عليها ما على الاشارة على البناء واتركوا الاولى حتى يخرجوا من الكبر على الاخرة وان شاءوا ان  
الاولى لا تموا التكبير على الاخرة وبه رواية صحيحة عمل بها الاسكافي في جماعة **طحا** الصلوة **طحا**  
فكثيرة منها صلوة الاستسقاء او طلب السقي من الله سبحانه وهي مستحبة عند الجاهل في قول  
وفوقه الامطار والكيفية هنا كفي في صلوة العيد في عدد الركعات والقراءة المستحبة والركعة  
الزائدة والقوت بعد كل تكبير لا انه اقيمت هنا بسؤال الرحمن وقوف المياه ولا يفتقر فيه  
خاص بل يدعون بما ينسب له وان كان افضل ذلك الادعية المأثورة من اهل العصمة سلام  
تعالى عليهم وظاهر جماعة تعميم المأثورة للوقت فيخرج فيها ما ينسب طلوع الشمس الى الزوال و  
عزاه في كبرى الظاهر الصحابة على ان الحكم من المأثورة في جميع بان لا وقت لها بل يخرج متى  
شاء وفي جملة الاحكام وكرة عليه الاجماع وهو مما لا يفتقر وان كانا الا هو طما ذكر في سنن

صوم التاسع ثلث والخروج يوم الثالث وان يكون الخروج يوم الاثنين والجمعة تحريمها  
كما هنا وفي كلام جماعة ومترتبين بها بتقديم الاول بان لم يثبتوا الاخر كما في بيع وكلام الخزي  
والاكثر لم يثبتوا سوى الاول والحمد لله العكس والظن الخامس مع الاكثر ضعف السند بمثلهم  
فالقول الثاني اظهر من الاول انما اي فعلها في الصلوة لا يمكن شرفها الله تعالى في فعلها والاشياء  
الحقها مسجد النبي صلى الله عليه واله ولا دليل عليه نعم لا بأس به بل لا بأس بالاشياء المساجد انما  
من التحريم ولكن خروجهم في حال كونهما على سكونه ووعا كان في العيدين واستسقاء الشجر  
ولا سيما البناء الثمانية والاطفال والعجائز في المشي بين الاحبار لو الامم لم يزل الرمد  
اسرع الى الاجابة وليكونوا من المشايخ خاصة دون الكفار حتى اهل الذمة وقال الخليلي الماهر  
بالسوق والمنكر الحادثة الاسلام ورجح في المنع مقدم المنع من خروجهم طلقا والفتوى  
الاطفال والاحتياط فيهما يتأجل السكاء والخشوع بين يدي الله تعالى الذين هم اهل العبادات  
فصل جماعة ومجوز في اجماعا وبحقيل الاطام الرداء مرة واحدة بان يجعل ما على عيني على  
وبالعكس وقتة بعد الصلوة وصعود الميزب فافا لاكثر واستغاثا لاعتقلا حال كونهما في  
خاصة والى الذين يتجهوا الى الدنيا رحلا وهذا استقبال الناس كل ذلك ما يمتد زمانا  
خاصة ويتأصل الناس في ذلك انما الاذكار ورفع الصوت بها اى الخطبة مرتين بعد الصلوة  
كان في العيدين والمباغتة في الرعاء والمعاودة اليها ان تفرقت الجماعة وفتها **وهنا** نأمله  
شهر رمضان وفي شهر رجب ايات استحباب الفكة زيادة على المرتبة اليومية وهي اظهر

وقول الصدوق بائنا فاطمة ليلة في شهر رمضان زيادة على مرة شاذكا لصاح المذاهب  
 موزعة على الشهر والامم في كيفية التوزيع ان يصلي في كل ليلة من العشرين الاولى عشر ركعة  
 موزعة هكذا بعد المغرب ثمان ركعات وبعد العشاء اثنى عشر ركعة وفي العشرين في كل ليلة ثلثون  
 ركعة موزعة كما مر الا انه يجوز ان يترك بعد العشاء في الليلة الاخرى الحقة في الليلة العشرة في كل ليلة  
 منها مائة ركعة مضافة الى ما عين فيها من العشرين في الاولى والستين في الاخرى وفي رواية انه يصلي  
 فيها من الثمانين على المائة وفي كل يوم يصلي الثمانين الحقة وفي العشرين في التاسعة عشر والثون  
 الالفين بعدها في جميع الاربعة اربعون موزعة عليها فيصلي في كل جمعة اربع صلوة على غير سلك  
 يقرأ في كل ركعة منها الحمدرة والتوحيد حين ياربى صلوة يصلي في الركعة الاولى الحمد اذا قرأ  
 وفي الثانية الحمد فالحمد وفي الثالثة الحمد والسر في الركعة الحمد والسر في الركعة الحمد والسر في الركعة الحمد  
 يقرأ في الركعة الاولى الحمدرة والتوحيد مائة وفي الثانية الحمدرة والتوحيد مائة وعشرين في الركعة  
 اى ليلة الجمعة الاخرة بصلوة على غير سلك وفي غيرها ليلة السبت عشرين بصلوة على غير سلك والوجه  
 التحريم بينها وبين ما مضى كما هو ظاهر كثير **فيها** صلوة ليلة القدر وهو كتمان يقرأ في الاولى مرة بالحمد والاعلا  
 الف مرة وفي الثانية الحمد والاعلا مائة وفي الثالثة الحمد والاعلا مائة وفي الرابعة الحمد والاعلا مائة وفي الخامسة الحمد والاعلا مائة  
 صلوة يوم العذير وهو التامع من ذي الحجة قبل الزوال نصف ساعة وهو كتمان يقرأ في كل يوم الحمد  
 مرة وكلا من التوحيد واية الكرسي والعدد عشرين في الركعة الحمد والسر في الركعة الحمد والسر في الركعة الحمد والسر في الركعة الحمد  
 ومن سلكها لم يسأل الله عز وجل حاجة من خواجج الدنيا والامم الا قضيت **فيها** صلوة الضيق شجبا

وهي عديدة ولكل منها رواية بينهما اربع ركعات يقرأ في كل ركعة الحمدرة والتوحيد مائة ويقرأ  
 كما في رواية وفي اخرى التوحيد مائة وستون **فيها** صلوة ليلة السبت يومها وهو السابع  
 والعشرون من رجب وكيفيته ذلك ان كل من هذه الصلوة وما يقابلها بعده مذكور في كتب تصحيد  
 ولكن سائر التوافل الغير المذكورة هنا من ايامها فليطلبها هناك **فيها** في التوابع وهو موزع  
**القول** في تحليل الواقع في الصلوة وهو يكون اما عن عمد وقصد او سهو ولا معنى من الذكر حتى  
 حصل به الاخلال او شذ ان يزد والذهن بين طرفي التقصير حيث لا يحال او اهدى الى الاهمال  
 والارباب تحليل الواقع من عمد هو تيسر من افعالها مثلا والواقع بالشلل النقص في الجمل بصلوة  
 مفصل لشك لا ان كان سبب تركه كسبب تركه العمد فكل من اخل بعد بولج بطلان صلوة شذها كان ما خل  
 به كالحقارة والسر والوقت والقبلة او حراما وان لم يكن كذلك كقراءة صلاة او غيرها من الخلل او كغيره  
 كالطهارة والجهر والاضحات في القراءة وتواليا والجلات نجسها على صحت تعريف الخاص بما مر فيها  
 كان جاهلا بالحكم الشرعي كالوجوب والوصف كالبطلان وهذه الكلية ثابتة في جميع موارد هذا الحمد  
 الاضحات فان لم يخل بها من احد ارجاعا او كذا بطلان الصلوة لو فعل معطيا بحيث كفيها كالكلام مخبر في  
 وقوعه فامر في قولها وبطلان في لو لم يفسد بالجنس الا يعرض عنها والموضع المنصوب **فيها**  
 الموضع الغير مطلقا واعمال بطلان الصلوة منها معنى العلم بالوضع وان جهل الحكم لا يصح له الجهر في الصلاة  
 اذ لا اعادة في الاصل مطلقا ولا في الثاني مع خروج الوقت ومع تمامه قولان كما مر في كتابي في هذا  
 المسألة في اجابتي الا ان لم يتقدم الحكم الجوهري على الموضع الجوهري فلا ذكر صلاة وظاهر الاجابتي الحاشية

في  
 مفسر

بالنسبة للحج وبعضهم فانهم اجمعوا على ان تقضي الاصل وجوب الامارة وقيل لا تجزأ  
 وانما السهو وان كان عن ذكر من الاركان الخمسة وكان محله باقيا بان لا يكون قد دخل في ركعة  
 التي بعدهم مما بعد وان كان دخل في ركعة اخرى عاد للصلاة وذلك من اجل القيام حتى يوفى بالنية  
 حتى اتم للصلاة او بالانشاء حتى يقرأ او بالركوع حتى يحمد أو بالسجدة حتى يبلغ عليه الاتفاق  
 المتفق بلا خلاف فيما عدا الاخيرين وعلى الاشهر الاخرى فيها الميسرة كان السهو في الركعتين الاولى  
 او الثانية او الثالثة وغيرهما وقيل ان كان السهو عن احد الركعتين مع الدخول في الاخرى الركعتين  
 من الركعة سقطت الركعة الثانية والى ما قلنا في التخي وفي طوكت في الاخبار والاشهر  
 لكن كلامه في هذا الامر ينحصر بالمسئلة الاولى كما هو موزن المقرب بقيد الصلوة لولا ذلك  
 وكذا ما اوجب من هذا كانت الزيادة او هو لو كان غيرهما الا اذا كان في السجدة وكما تبطل بزيادة  
 ركعة فصاعدا مطلقا ولو كان بعد الركعة وجلس بقيد التمسك بعد هذا بل لو تميز في السجدة  
 الاخرى ولو نقص من عدد ركعات الصلوة ثم اتم ذكر الغصان بعد كل ركعة مطلقا ولو كان  
 تكلم على الاشهر الاظهر وقيل يصح مطلقا او ربما قصر في الركعة ولا فرق بين ما اذا طأ الرضا  
 او الكلام كغيره بحيث يخرج عن كونه مطلقا لا اوعى الاشهر الاخرى وعزاه في كركي الظاهر قلنا  
 وقيل بالفرق وهو موضح في بقية الاستدلال في القبلة او جعل ما ياتي في الصلوة عذرا وهو كما قلنا  
 الاشهر الاظهر كما وان كان السهو عن غير ركعة فلهذا لا يوجب بها ركعة وهو الايمان ببعضها  
 وعندنا فيصير عذرا على الاستدلال خاصة ومنه ما استدل به مع سجود السهو بعد التسليم **فلا بد**

كركي القصة مطلقا وبعضها حتى يبلغ او الجهر في الاضغاط مطلقا او الذكر في الركوع او الطمأنينة  
 من حتى يرفع رأسه او يرفع الرأس منه او الطمأنينة في الوقوف او الذكر في السجود او السجود على احد  
 الاعضاء التسعة فاعدا الجهر فان قيل انما في السجدة من معا يوجب فوات ركعة المبطلة في الاول  
 فواتها الموجب لتمامها بالتميم الثالث وانما لا يستلزمه لان بناء على ان السجدة لا يتحقق بدونها  
 وان وضعت باقي الاعضاء وعليه قد خل علم وضعت باقي ركعة ترك السجدة التي سبقتها في التمام  
 او الطمأنينة في السجود او كان يرفع الرأس منها والطمأنينة في الركوع من الاولى والطمأنينة في السجود  
 للتميم بلا خلاف **فان** من ذكر انهم يقرأ الحمد وهو واحد في السجدة او بعضها ويذكر في الركعة الثانية  
 اي تلك السجدة وغيرها من السجود جوازا قلنا بوجوبها والا فاستجابا ومن ذكر قبل السجود انهم يركع  
 قام مضطبا مطلقا فركع وكذا من ترك السجود والتميم وذكر ذلك بقوله ركع مضطبا وذكره للاختلاف في  
 التمسك والسجدة الواحدة وعلى الاشهر الاظهر في نسيان السجدة بين السجدة فلهذا من القدر  
 فاسقطوا الصلوة بنسيانها مطلقا لم يعرف لهم سند او على المختار لو عاد اليها لم يجز الجلس قبلها  
 وكذا السجدة الواحدة لو جلس في المكان بعد الاولى لا يجزأ الجلس في مكانها لو عاد اليها ولو شغل  
 جلس لم يات على الاصل وجلس حتى تدارك السهو قام والى بالادراك الواجب عليه ولا يستدعي  
 به قبله لو قعوده في غير محله فيكون كالعدم ولا يضر في ادائه ولعدم ركعته واعلم ان التمسك  
 حكم نسيان السجود في الركعة الاخرى والتميم في الاخرى الوجوب وجوب التدارك في ما سجد  
 قبل التسليم ويقتضي عاقبة التمسك بعد تدارك التمسك في الركعة الثانية من ذكره في التمسك

على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والعلية السلام تسلموا على النبي محمد بن عبد الله  
قبل ركعتين من المصلي لا خير فيهما قبله ثم بعد ذلك من المصلي لا قال ذكرها بعد الركعة  
فكما لو ذكرها بعد السجدة لا خلاف في كافي المنهني قال ولا يجب سجود التوسعة في الركعة الواجب  
وان ذكرها قبل الركوع قال فيهما في الواجب الموقوف للصلاة وهذا يجب عادة التمسك بالواجب لا اله  
واعلم ان عدم سجدة في التوسعة في هذه المسألة كما في تصديق هذا القسم ليس بقا  
على وقوع الخلاف فيه كما في **الثاني** من ذكر بعد الركوع انه لم يشهد او لم يشهد في سجدة ذلك  
التي هي من بعد السجدة وسجدة بين التوسعة وجوبا على الاظهر الاثر والآخر في التمسك بالواجب  
بين ان يكون داخل الركعة الأخيرة او غيرهما على الاقوى **فاما الثالث** علم ان من شك في عدد ركعات التوسعة  
الثانية كما في الصحيح والعديد والكسوف او الثلثة كما في المغرب عاد الصلاة سواء شك في الزيادة  
التي هي وكذا غيرها من لم يدرك ركعة صلى واحدة ام ثنتين ام ثلاثا ام اربعا وهكذا الاول **الثاني**  
من الرابعة ولم يتيقن بان شك فيما قبل الثانية ام الاولى والشك المبطل للكسوف في التوسعة  
تعلق بعدد ركعاتها اما ان تعلق بعدد ركعاتها فانه يجب ليلته على الاقل الا ان يستلزم شك  
في الركعات كما لو شك بين الخامس والسادس وعلم انه لو كان في الخامس وفي الاول وفي السادس  
حتى ان لا يفتل لعلقه بعدد الثانية ولو شك في فعلها فان كان في وجهه كما لو شك  
التي قبل الثانية وفيها قبل الركعة وفيه قبل السجدة والآخر على الاختلاف فيه  
هكذا في بدو التوسعة ولو ذكر بعد الايتان بالمشكوك فيه لانه كان مفردا استأنف صلواته

ان كان ركعتان زيادة مطلقة ولو سجدوا مضى في الركوع اذا ذكر بعد الايتان بانه مفرد  
وهو ركعة او ذكر ذلك في حالة الركعة قبل ان يقوم عند رسله في السجدة ولا يرفع رأسه  
فيصل صلواتها عما كان لو ذكره بعد ركعة وانما على جماعة من اعيان القدماء كالكليني في  
الحلي والمرضى والحلي وقوله جماعة من المتأخرين لكن لا خلاف بعد ذلك فانهم عملوا الحكم  
جميع الركعات من جميع الصلوات ومنهم من خصه بالركوع من الأخيرة من الرابعة كالكليني  
في النهاية والاشبه بالاصول البطلان مطلقا ولو لم يرفع رأسه منه وكان من الأخيرة من عليه  
وغيره من العبارة عدم البطلان في غير الركعة مطلقا سجدة كان ام غيرها وهو الاثر الاقوى  
لو كان شك في شيء من الافعال اعتبارا له من موقعه ودخوله في غيره مضى صلواته كما في  
المشكوك فيه وغيره اجماعا اذ لم يكن من الركعتين الاولىين وكذلك اذا كان معهما على التمسك  
الاقوى والماد بغيره ما كان من افعال الصلاة اصالة لا مقدمة كالتوسعة كالتوسعة والخوض  
بموضعها فيعود للركوع في الاقل والمجود في الثاني على الاقوى الاقوى عمومته يجمع افعال  
بالاجزاء بما لا يؤثر في السجدة وهو يشهد او يحددهم لم يلقفت ونما لا لاكثر وكذا الوشك  
في الحد وهو في السجدة وفاء الجماعة وخلافه الاخرين فليقت وهو احوط في جملة ما يجب  
من افعال الصلاة كالقنوت والتكبيرات ونحوها اجماعا ان اجودها ذلك وقد ظهر من حكم  
الشك في الافعال والاعداد من الفرضية مطلقا على الأخيرة الرابعة وفيها ما اعتد الشاذ  
بقوله فان حصل الاولى من الرابعة عدد او يتيقنهما وشك بعد رفع الرأس من السجدة الثانية

والاكثر من ذلك في الصلاة والاشهاد والاشهاد في الصلاة

في الصلاة عليها هل ان يداه لا فان غلب حد طرفي الشك وترتج وصاد عنه مظهره  
على طهته فيجعل الواقع ما طهته من غير احتياط فان غلب الاقل مني عليه واكثر من غيري  
في العدد كما لا يبع في شدة وسلم ومعها كما لو طهها احدا صار كانه زاد كعتق قبل مطلقا كما مضى  
جواز الاعتماد على الظن فيما عدا الاخيرين اشكال ولا اكثر نعم والحوط لا الا اذا تعلو بالاحاطة  
دون الاحاطة كما لا اكثر وان تساوى الاحتمال لان صورة الغالب المستفوية اربع ان شك في ثلاث  
والثلاث والاربع ففي القسم الاول من هذه الصور يعني على الاكثر في قسم الصلوة ثم بعد الاتمام احتياط  
بركعتين حال الشك او ركعة فاما واختار الركعتين من جلوسهما الحوط واولى وفي الثالث ان يضرب  
على الاكثر ويحيط بركعتين من قيام لا غير وكذا في الرابع الا انه يحيط بركعتين من  
ثم بركعتين من جلوسهما كانهما كالمثل ولا يجوز العكس كما هو ظاهر المتن والنظر فيجب ان يكون ذلك  
ذلك اي كل من هذه الصلوات الاحتياطية بعد التسليم ويجوز فيها الشك والاحرام والتشهد وكذا  
بل جميع واجبات الصلوة عدا القيام الا حيث يجزى الاقوى انه يقتضي فيها قراءة الفاتحة ولا يجوز  
البتح بدله بل يجزى فيها الصلوة من غير تحلل المتأني ظاهرا لا اكثر نعم وهو حوط وكذا الكلام  
في الاجزاء المنسية فيجب فيها ما من غير تحلل المتأني ثم ان استمر به الشك والاستنباه الى ان  
من صلواته الاحتياطية معنى في صلواته ولا يعيد لها سواء تذكر بعدها الاغلاط والاكمال لم  
يتذكر شيئا منها وان ذكر في انائها الاحتياطية اليها في الاجزاء مطلقا او لاعادة والتقدير  
بين ما طابق في الاول والا فالتالي او جوا جودها الاول وان عكس كانت له فائدة قطعا له

نحوها

نحوها واطبها ان شاء ولا سهوا في الامور على من كثر سهو ولا خلاف في عديمهم وان  
اختلفوا في قصر السهو هنا بما يحقق الشك او ما يبعد وهو يعني المرد وهو جود وان كان  
الاول حوطا والموجب المضي فيه بالمعنى التالي اما هو سبحانه فاحصه لا يشك وعندنا في ترك  
الاداء قضاء واعادة الصلوة ان كان ركنا وان قد دخل في غيره اجماعا والمعنى الاول هو الاقل  
الذي بل يحيل التمسك على وقوع الشك فيه وان كان الشك في محله ما لم يستلزم فينبغي على الصحيح  
لواني بالشك فيه والتحال عند الصلوة قطعا ان كان ركنا والحق الا ان كان غيره في الاناء وهل  
للمراد بالسهو الكثير ما يترتب عليه حكم من نفس او تدارك او جود وهو اقام ما يقدر غير حتى اولى  
كثيرا بعد محال والحق في التافهة او مع رجحان الطرفين في الاخرين او مطلقا ثم سمي سهوا كثيرا  
عليه حكم قطعا وجبنا جودها الاول لو كثر سهوه في فعله فبني عليه كثيرا السهو مطلقا  
في جزمه على فعله لم يقتصر على ذلك وجبنا جودها الاول بالمرجح في الكثرة الى العرف فقامت  
للاكثر لانه الحكم فيما يرد به بيان من الشك ولا سهو على من سهو في سهوكا في الصحيح ولا خلاف  
فيمكن فيه حال والصورة المحتملة منه ان اكثرها خالف الاصل والمتحقق منها انه لا حكم  
في غرض الشك وهو جوبه بالفتح واما الاول فلا صل واما الثاني فلظهور اجماع على ابدية  
من النص فيخرج به عن مقتضى الاصل والمرد من الفرع عدم الالتفات الى الشك في غير ما يبين على  
ان لم يستلزم الفتاوى لا معنى للمعنى كما في كثير الشك ولا سهو على المأموم ولا على الامام اذا  
عليه من خلفه وهو عليه بلا خلاف ولا اشكال اذا كان المراد من السهو الشك معها الموقوف

المختص لا يراد بها العلم فترجع الشك منها بهذا المعنى المتيقن قطعاً وكذا الشك إلى المكان وهو لا  
المتيقن إذا لم يرد في حقها أقوى والأصح ما لا استحسان سيما الأول استحساناً بالاحتياط لا تترك  
على حال فلا في الفرق في المأموم بين الواحد وغيره والعدل وغيره فترجع إليه ولو كان زلجاً فافسح  
ولا يستدعي إلى غيره ولو كان عدلاً إلا إذا كان في الرجوع إليه نظر ولو اشتراكاً في الشك وانعقد  
لزمها حكمه كما اتدلو اتفاقاً على الظن واختلفا محل معينين لا أفراداً وان اختلفت دما لا اتفاقاً  
عليه وتركاها انفرد كل به وان لم يجمع ما دابة تعين الأفراد ولزم كلاهما حكم شاك ففسد ولو  
المأموم واختلفوا مع الإمام فالحكم كالأول في رجوع الجميع إلى الزاوية الأولى لا يترك لأحد  
ولو اشتبه بالشك بين الإمام وبعضهم قيل رجع الإمام إلى الأكثر منهم وإن تعد ما في المأمومين  
للا إمام وهذا استحسان والمتيقن لا انفردان يحصل الظن من قول الأكثر فترجع إليهم حيث سيوف  
الحمل به لذلك وكلما عرض لأحد مما يجب بحديث الصحيح كان حكم نفسه ولا يلزم الأخر فثبت  
فيها على الاستيفار لا أقوى ولو سمعنا أن أفلة فشك وعددها أو حتى من أفعالها تحرق في النار  
الأقل والأكثر في الأول ولكن الأول أفضل في الفعل والعدم في الثاني ولا فرق فيه بين الزك  
وغيره والذين يحاؤون الحل بعد صمدان تمتنا اليهو للمنفى لعنه المردون كما هو الأقرب أن يوفق  
موجب من محدد في السهو اعني وهل المراد بالبناء على الأكثر البناء عليه مطلقاً وإذا لم يستلزم  
الفساد والاضيق على الأقل ومهما كانا حوطاً في الثاني أن لم يدع ظهور من خلاف الفرق والفتا  
والأهموا ظهورها استيعا على القول بحجة افتدانا فافلة احتياراً ويجب بحديث الميمون يرد على ما يرد

على

على من تكلم ناسياً أو طائفاً من وجه من الصلوة ومن شك بين الأربع والنس وهو ما لم يرد  
في حال الحال الركعات على الاستيفار لا يلزم ولا يجب الجان في غير ذلك على الأصح وقيل يجب أن لا يركب  
ونقصان وللقعود في موضع القيام والقيام في موضع القعود والفتا الصدوق وعاه  
في الأول من حيا في الثاني وبعد فيه من الهدى ماء كثير ومهما بن زهره مدعيها الإجماع وهو حوطها  
أي التجديان بعد التسليم مطلقاً ولو كانت للنقصان على الاستيفار وإية وضوئي انقضى حيا بعد الإجماع  
عليه ويجب تبسبها استيفاراً خفيفاً هو ما شمل على مجرد التهادين والصلوة على النبي والاعظم  
السلام وتسليم موجب للزوج من الصلوة من إحدى الصغيتين على الاستيفار لا حوط ولا يجب الكثير  
وعلى الأكثر في فاعا قيا يجب وهو حوط ولا ذكر فيها عند حيا خلا في الأكثر فاجب وعسيو  
في رواية الجليلي الصحيح أنه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول فيما يسم الله وبالله وصلاته على محمد وآله  
محمد وفي بعض النسخ اللهم صل على محمد وآل محمد وصحة مرة أخرى يقول بسم الله وبالله السلام على  
عليه وآله وفي بعضها التوسعة في بعض النسخ إضافة الواو قبل السلام والكل حسن واستغنيتها  
للمعنى لا بان الحق رفعه من قبل الأمافة عن السهو في العبادة بل مطلقاً على نفسه ومنها أنه عليه  
سهر فقال ما ذكر منها وثانياً باحتمال كون ما ذكره على وجه الجواب لا اللزوم ومنها أنظر نعم يكن  
الجواب عنها بوجه آخر أنه إن العمل على في عليه الأكثر فيجب فيها حاشاً إلى إتمام النية ورفع الركن  
بينها وبل والحلوس مطعناً والسيح على النقصاء السجدة ووضع الجبهة على ما يصح للسجدة عليه  
والطهارة والشراف سبيل القبلة كل ذلك احتياطاً للعبادة وتخيلاً للبراة القيمة **الشيخ**

في بيان احكام القضاء اعلم من اجل ما يصلوه الواجبة عليه فلهذا في قولها لو كان العمل  
او سبها او فاسدة يوم عادي قطعاً او غير ذلك على الاحوط الاول في الاخر بين ان يكون بسبب  
او سبب مطلقاً ولو كان بسبب وقيل لا يخرج كالاغتناء ليس فيه قضاء ولو وجد الا ان الاول هو  
انما يلزمه عقلاً وسلامته وسلامته عن الحيض وشهد قد رتبته على الطهارة الاختيارية لها الا  
وجوب القضاء ما استثنى من تلك العبدية فاسدة وهو صغير وجنوني او كافراً صلى وطافراً  
او فاقداً للطهارة من فليس عليه قطعاً اي بعد النكاح كذا في غير ذلك على انكسار كاسيا في انشاء الله تعالى  
تفقي فبما تركه او سلاه فاسداً بمذموم وان حكم بكفره كالتاسع وان استبرأ من الحيض عليه اقامتاً  
حيث اعتقد ولا قضاء واجبا مع الاعناء المستحب للوقت الا ان يرد له مقدار الظلمة او الصلوة  
لها مرة ولو ركعتين فيصحبها وجوباً ان لم يتفق له الاداء والطلاق النقص للتمسك ونحوها فيصحبها العلم  
في الاغتناء بين ما لو كان بسبب عدم الاختلاف في الجملة ففقدت بالتالي او جوب القضاء في الاول هو  
احوط واول ما يري الى الاحتياط كذا في وجوب قضاء الغاية لعدم طهرتها من ماء  
وما في قضاءه من تردد وقولان من مجموع ما دل على قضاء الغايات ومن يثبتها القضاء للاداء وهو ما  
قلنا بعدم بغيره من كماله هو الاقوى ولا اداءها على الاستمرار الاقوى فلا يملك يوم لم يلد على  
القضاء وهذا العمل هو الاقوى ان كان احوطه القضاء من وجب من شبهة الخلاف فتوى في الاول  
اذ يتحقق صدق القضاء حقيقة لغرضه في حصول سبب الاداء وهو الوقت هنا وترتيب الغايات  
بعضها على بعض كالحواشي واجتماع العلم بالترتيب مع العلم بغيره خلاف في الاكثر على عدم العمل به وان كان

مراعاة وتحصيله احوط وترتب الغاية الواحدة على الحاضر متصل عليها وجوباً ما لم يتحقق فيها  
مقدم وفي وجوب ترتيب الغايات المتتالية بعدد على الحاضرة من ذلك واختلاف بين الاحتياط  
بينهم عند المتع وجب على الاحتياط الاظهر الوجوب في الاكثر ولم يرد من الاحتياط من فرق  
بين الواحدة والمتعددة عند المتع وهو من جنسها بغيره والافضل الاحتياط في غيرهما وجوباً وعقلاً وهو  
على المختار ولو قدم الحاضر على الغاية مع سعة وقتها كما لو تذكر الحاضر اعاد الحاضرة بعد قضاء  
الغاية وجوباً وفي الاكثر عند ما لم يظاها بعض الاحتياط اعدم خلافة في القول في وجوب  
بين الغاية والحاضرة ولو تعيدتها الوسم عن الغاية متصل الحاضرة بتمامها قول واحد اعيد  
الحاضرة الى الغاية ولو ذكرها الى الغاية ولو ذكرها بعد التمسك بالحاضرة وجوباً على الاحتياط  
على نحو ما اعيد مع الامكان بان لا يدخل في ذلك في زائد على ما في الغاية من طهرتها الصحيح  
العدول بعد الفراغ ولم يقل بحد من الاحتياط في حمل الشيخ على ما قد يفرغ ولا بأس به عند بعض  
في الفدية والاجتماع وصون للمنفق عن الافراج ولو سمي بلبس ما قلتم ذكر ان عليه فدية فاسدة او  
حاضرة اطلبها الى التمسك وجوباً واستاناف الغرضية ولم يرد العدول هناك بل ما على عدم جواز  
النافذة لمن عليه فدية كما هو الاستمرار الاقوى فيجب ان يقتضي ما فات سفره اقراره مطلقاً ولو كان حال  
القضاء حاضراً وبقية ما فات حضراً ولو كان حال القضاء مسافراً فان العبرة بحال الغايات الا  
اجتماع الواحدة الغرض في الوقت واخره كذا ولو اختلف بان كان حاضراً ثم سافر او العكس  
للاكثر والاحوط الجمع ويقضي المحرم جهراً ولو كانها او الاختلافات تمل ولو لولا والاغتيا

في الكيفية بحال العقل لا القوت فيبقى ما فانه هو قادر على القيام مثلا باثني عشر ركن ولو  
قادر الوضعية كما او مستلصقا او بالمكن فيبقى المبدأ مطلقا اذا استلزم ان لا يتغير في ان <sup>تجاء</sup>  
ومن فانه فرضية خضراء من يوم ولم يعلمها بعينها على ان يثبت وثلاثا عشرين للعداة والمخرج بها  
مطلقا من الرباعيات الثلث على الاشهر الاظهر فيقول بوجوب الحن وهو حوط ويخبر بين الجهر <sup>حسنا</sup>  
في الرباعية ومن تقدم اتمها شاء وسبقا من عوى المصرا اختيارا بحكم فيها لوفية سفر فيصلي <sup>عليها</sup>  
مغزبا وشأنه مطلقا ويصير جماعة خلا فالعصم فلا يجب هنا قضاء الحن وهو حوط ولو كان <sup>تدبر</sup>  
الفرع من مالم يحضيه عدة اضحى حتى يغلب على طرفة الوقت <sup>الطرفة</sup> قضاء حتى يعلم الوقت فان كان الاوجه  
الا قضاء قضاء ما يثبت من اذنه خاصة ويستحب قضاء التوافل الموثقة استحبابا لو كان الوقت <sup>من</sup>  
لم يتأكد استحباب القضاء وكذا العزم من الاعداد على ما يتفاد من المصرا ويستحب مع العزم عن القضاء  
الصدقة عن كل ركعة من بعد وان لم يتمكن من صلاة كل يوم بعد وفي الصحيح انه لم يقدر هذا لكل اربع <sup>ركعة</sup>  
صلواتها انما قلت لا يقدر في اذن صلاة الليل ومثلا صلوة النهار والصلوة افضل والصلوة <sup>افضل</sup>  
افضل والصلوة افضل وهو حوط **ان** في بيان احكام صلوة الجماعة والنظر فيه في طرائف **الاول**  
الجماعة مستحبة في الغرض كلها وقائدة في المحضر الوضعية والتهجد الا في التهجيد والعيلين مع الشرائط <sup>التي</sup>  
لوجوبها في غيرها ولا يجوز ان يجمع في طائفة عندما استثنى من صلوة الاستسقاء اجماعا والعين <sup>في</sup>  
عدم اجماع الشرائط الوجوب على المستثور والعذر عند جماعة ويدرك الماصي الركعة <sup>التي</sup>  
الركوع اجماعا وبادر كمال الامام المدلول عليه بالمقام كونه ندا كفا الى ركوعه على <sup>دفع</sup>

الركعة

اختلاف الا ان الادوية اشهر واكثر في اقل ما تنعقد به الجماعة بالامام ومؤتم واحد ولو كان <sup>تدبر</sup>  
او امرأة ككافي للمعبر ولا يصح الجماعة والحال ان بين الامام والمأموم ما يمنع للمشاهدة من شرا وملا <sup>تدبر</sup>  
كن لو كان بين الصفوف فقد صلواته ومنه المايل بالحق والاجماع واحذر فيما يمنع للمشاهدة <sup>عليها</sup>  
يمنع عنها ولو حال القيام خاصة كاعمال العقم والشباب <sup>التي</sup> من لا يستطيع دونها من صحيح صلواتها <sup>عليها</sup>  
معتدلا بمن يخال على الاسترخاء خلافا للحال في الشباب وهو حوط يتابع دعواه الاجماع واعلم <sup>هذه</sup>  
الامامون ليس للمشاهد بالامام او لمن يشاهد ان تعدد كاف وفي صحة الجماعة وهل يكون المشاهدة مطلقا <sup>عليها</sup>  
يصح صلواته من على من يبارك في بارها ولو لم يشاهد من فيها المشاهدة من منعه وصحة من يشاهد <sup>عليها</sup>  
فيها او يترصد الحامل بيده وبين الامام والصف السابق فلا يصح الاصلوة من على الجاهل <sup>عليها</sup>  
الثاني ولكن ظاهر الاصطلاح الاول كما ياتي ويجوز ان يحلوا لزمها بمنع للمشاهدة في الصلاة <sup>عليها</sup> بكنها وبنين <sup>عليها</sup>  
اما ما كان او ما هو موقفا اذا كان رجلا على الاشهر الاقوى وقيل بالمنع كالرجل وهو حوط ولا يجوز ان <sup>عليها</sup>  
يأتم المصلي من هو على من هو موقفا بمن يعتد به كالابنية على رواية عم الموثقة وعملها الا <sup>عليها</sup>  
المفرد وقيل بعدم المنع بل بكونه وليس بوجبه ويجوز الائتمام بالاعلى لو كان اى الامام والمأموم <sup>عليها</sup>  
مختلعة بلا خلاف في غير ذلك لو كان المأموم اعلى منه ومن الامام صحيح مطلقا ولو كان <sup>عليها</sup>  
وشبههما ولا يجوز ان يتأخر المأموم عن الامام او الصف الذي يليه بما يخرج عن العادة <sup>عليها</sup>  
يقال ان وصل خلفه بما لا يتحقق وهو حوط وان كان الاول استمر واظهر الاعلى اسأل الصف <sup>عليها</sup>  
ولو خرجت في الاشياء من لا قضاء بنية الافراد وبلغ الصلوة الى اتمها وهذا تضعف <sup>عليها</sup>

فيقول انفراد للصلاة ام اذا لم يمكن تجديدها بالقرن بل محتمل الصحة مع عدم حصول المشتت  
 وتجهان والا حوط بخد مله هاهم الصلوة مرة اخرى ويجوز ان يحرم العبد من الصلوة عليهم على  
 الاظهر ولكن الصبر على ان يحرموا الحوط ويكره للماموم الصلوة السابقة القراءة الحمد السورة خلف الامام  
 عنه في الصلوات الاختصاصية على الاستمرار الاظهر وقيل بالبلغ وهو حوط وكذا في المهرية لو سمع مرة الا  
 ولو جهته لانه انكر اهتدائها استدلالا حياطينها اكد ولو لم يسمع صلواتا احتج بالاعلى الاقوى  
 ويخص بالبلغ كرهه وعمرها بالاوليين على الاظهر وانما يفتدنا الامام بالهوى والماموم بغير المسبوق  
 القراءة على المسبوق او احتج بالاعلى الخلاف كما ياتي وعلى من هو خلفه لا يقدر به ويقدر ان يرد  
 سدا ولا يحرم عليه الصلوة بالقرآن ولو في محله ويجزى به الفلحة مع بعد السورة ولو كلف الامام قبل  
 فرائض من الفلحة سقطت لا يفر ويحجب صلاته الامام المصطفى في الاضال فكيف في الاخرم بالاحكام  
 وفي الاضال خلاف في الاحوط نعم خلافا لاكثر وفرض في المشهور بان لا يقدر منه في حق المكان قد كان  
 في انقطاع فضيلة الجماعة او قطعها او بقاءها خلافا في الاحوط تركها في التكرير بل مطلقا ولو وقع لها  
 راسه قبل ان يقرأ الامام من الركوع او اوصى اليها ناسيا اعدا اليها والى ان يقيم ولو كان  
 عامدا استمر حتى على حاله لان الحقيقة الامام على المشهور والا حوط لطاعة الصلوة بعد ذلك الا  
 في صورة ارفع من الركوع نسيانها والاخر فيها كانا لو للمقصود وحيت جعل عليه العوض الصلوة  
 بتركه لعدم الايمان بالمأمور به على وجهه وفيه قول بالصحة ضعيف وطا بالسادس والسادس  
 ان لا بد من الركوع هذا المطلب هذا ان اوجبا عليه الاستمرار كما لو وجد الا فانه انما يتركه بالصلوة

ان يفتد

ان يقف للماموم قدامه اي قدام الامام المصطفى بل يقف قدامه لا صلاتا ولكن الاول ولو  
 يقبل افضل والمجمعي في التقديم والمساوات العرف على الاظهر ولا بد من نية الايمان بامام واحد  
 بالاسم او الصفة والحاضر بعد العلم باجتماعه لشرائط الاقامة ولو لم يبق او فوى لا تصح ولا يفتد  
 او باثنين فضلا ولا ولو في اقتضاه مستدلا للصلوة ولكن الوفاء بالايمان يزيد فيان عرفا وانما لو  
 الصلوة وكذا الوفاء بالايمان يزيد فيان عرفا وانما لو في الاقتداء بالحاضر على ان يزيد فيان عرفا  
 القدر مرة او عدلها لا يجزى فلو طمها العدم ويجزى بنية الاقامة في الجماعة الواجبة مطلقا وفي المندرج العلم  
 اذا اريد من فضيلتها اذ لم يرد بها ولا يعيد شيئا من ذلك نظر الاعوم كرسالة ولو وصل اثنان وقال  
 كل منهما العبد المذنب كذبت ما هو مالم اعد الصلوة ولو قال كل الامام بعد ما ولا فرق في الاول بين اذ  
 نحن كل منهما قيام الاخر بوظيف الصلوة التي فيها القراءة واليسى بالقرآن ثم لا اتي بالقراءة ولا اهل  
 الضم وكذا الضادى ولا يترتب في الجماعة تساوي الفرضين في ترك الامام والماموم في العدى ولا في الوفاء  
 ولا في الصف فيجوز ان يقرأ كل من الحاضر والسافر بطلان في فرضه ويجوز ان يقدر المفسر بمثل ما قال  
 فاما فيجوز فيها الجماعة كالمعادة في جماعة والتفعل بعبده بالمفسر من كل ذائع توافق الصلواتين فاصح  
 فلا يجوز الاضلاع فلا يجوز في الخمس صلوة الكسوفين والجماعة والعين ولا العكس ويجب ان يقف للماموم  
 الواحد فانا كان رجلا يفتد الامام مؤخر عن يمينه والجماعة ولو اثنان مطلقا خلفه ولا يفتد الامام القادري  
 ان يفتد السائر اما العدة بل يمسكون ويحسبهم باذن او كسبية ولا فرق في يقين المجلس عليهم بين  
 صورتين الامن من المطلق وعدمه والاصح تعيين الامام على الجميع فلا يتركه ولا يفتد من الامام ولو

للمائة الف سنة وقصص عنها الى جانبها استحقاقا كما لا يرد في هذا الا انه ينبغي ان يكون صفوا واحدا او اربعة  
غير ان يترتب عليهم مطلقا ولو اجتمعوا قبل ان يقرضوا فيكون خلفهم في كل قول يوجب له المصادرة واستحقاقا باعني قول  
تكرارها كما هو الاقوى لا الفاسد كذا هذا لا يستحق له بعد المصروف صلواته ان او قبل من صلى جملة لها ما كان  
ذلك المصروف في مائة مائة وسوقا بالثانية الذي لا يرد في هذا الا انه لا يرد في استحقاقها الا على كل حال في ذلك  
او جماعة اشكالها والحوط وان يختص بالصف الاول الفضل ولهذا المزية الكاملة من علم رطل او عقول بالعدد  
الثاني من دونهم وهكذا وان يكون عيين الصف فلا سلم وطلاق العبارة يقتضي عدم الفرق في ذلك بين صلوات  
المجانة وغيرها خلافا لما في الاصل في الاول من جعلوا اصل الصفوف اخرها وترتبا عنى الى الاصل اجل ولا ياب  
وان استحق للماموم حتى يركب الامام ان سجد في القراءة كما في التوقيت وفي ثالث السجدة وبهذا قد علمنا  
واشفاذ اخر في ما قبل الامامة وان يكون القيام الى الصلوة اذ اقبل في الامامة قد قامت الصلوة على  
الاطهر الاسم ويكره ان يقف للماموم وحده خارج الصف الا مع العذر كاصلا الصفوف فلا يكون وان  
يعتلى ناطقة بعد الصف للقيام في الامامة ولا يجوز على الاسم الاظهر **القول الثاني** في تعيين الامام الصالح  
الامامة وان عرض له يكون في غير ما يجوز له في الاداء وحاله ان قد ولكن على كل حال على الاسم الاظهر  
وقيل بالتحريم وهو حوطوا الايمان الى الاعتقاد بالاصول الخمسة بحيث يبعد من الامامة والعلم بالحق  
للولد من الزنا ولا بأس من تملكه لا لغيره ولما استشهدوا بالبلوغ على الاظهر الاسم ولا يجوز ان يقوم مقام  
الامام ويؤتمن ولا الا على الذي لا يجوز له السجدة او العبادة ولو حرق او تسد ثوبا الصف الثاني  
اكثر من غير ذلك ويؤتمن مع تساويها في شخص الجاهل او نقصان الماموم وعجزها عن العلم فثبت ان

وغيره

وعن الايمان بآياتهم ومنها ومع خلافا في غير هذا ان بعض قد صرحوا بالامام الا ان يقتدى جاهل  
الاول بجاهل الاخر ثم يفرجه بعد تمام معلوم كما قد اورد عن السجدة بجاهلها ولا يتكلمها كذا ذكره  
جماعة ولا لقوم اللسان كالالتفيع والتسليم والفتاوى السليم لسانه ويوم مثلها بالجماع الذي ذكره  
في ساجدة ويحق به الاخر من فرائد عندنا لا كثر وهو الاحوط ولا المارة ذكره او لا اختفى شكلا ولا الحقيق مثله  
فوقه حق الا على كل حال في حقها ويستفاد من العبارة جواز امامة المرأة لعلها وهو الخارج في الفاتحة ثم في  
الفرصة وقيل بها بالمع وهو الحوط وان كان الحيوان اظهره في كل من صلح المسجد الى الامام الا ان يترتب حقا  
المزاجية وصاحب الامامة من قبل العادل في مائة مع احتياج الشرايط العشرة في الامامة ومن غير تلك  
ولو كان افضل من بعد الامام الاصل مع حضوره فانه اول من هم ومن غيرهم ولو اجتمعوا حتى ترجحوا  
الاكثر او العكس قولان اجودها الثاني ولو ادعوا اليهم انفتحت الكراهية في الاول لا يوقفه ولو تميز  
على حضوره بل يشترط لو تآخروا يرجع الى ان يتبين وقت الفضيلة فيسقط اعتباره المستعاض من جليله  
خلافه ولا فرق في صاحب المنزل بين المالك للعين او المقتدر وغيره كالمستعاض ولو احتجوا حتى او تميزوا  
او الثاني قولان وكذا لو اجمع مالك الاصل للمقتدر كذا في الثاني او كما من غير هذا التمسك في المشهور  
الامامة في ذلك تقدم الاخر وقصص على وجه لا ينافي العلم الزم من خياره الماموم عند جماعة  
الكثير فلم يدركوا شيئا لطلاق النص بالرجوع الى المراجعات الامية ولو اختلفوا الى الماموم لم يكن قد اقام  
مهم الى الاجود <sup>قوله</sup> في الاختلاف فانما تقوى في اقتداءه بوجهه وكثرة ما لا يضره والحكام  
فان تساموا فيها لا فائدة وغيرها وان تساوا فيها لا فائدة من جهة من الحرب الى الاسلام فان تساموا

فيهما لا تقدم هجرة من الحرب الى الاسلام فان تساوا فيهما فالاستسلام مطلقا وقيل في الاسلام فان تساوا  
فما يصح ويجوز او علم ان هذا كل تقدمه استباحا واستباحا باعلا فقدم المفضل جان للاجلا في الف  
شان وجب للامام ان يجمع من خلفه المتهادين بل مطلق القراءة الا ذكرا والى يجوز فيها الاجتهاد ما لم يلبس  
العلو المقرب ولا ينبغي لمن خلفه ان يجمعوا شيئا او واحد من الامام او عرض له ضرورة من حدود حوزة القبول  
من غير طهارة لباسا او حصول رطوبة مخرج او انهما صلوة قد تم من يوفيه في الصلوة به ولو لم يقدرا  
فانسا واعني عليه قدامهم من ينم الصلوة وليس الاستسابة للوجوب بل للاستباحة فيجوز لهم الاخر لا يجمع  
التبقيض بان يوفى بعضهم الاتمام بعض غير بعضه واطلاق النقص والقوى فيصنع جواز استسابة المتأخر  
وغيره وجواز الاتمام من موضع القطع ولو حصل العا وضرب في اثناء القراءة وقيل يجب الاستسابة من اول  
السورة التي حصل القطع في شأنها وتعد له حوط ويكره ان ياتم الحاضر بالمسافر والعكس على الاستسابة في  
قبل بالمعني وهو حوط لا فرق في الحكم بين الرخصة بالضرورة وغيرها وبقا خص بالاولى وجعل الا  
باب للمسافر في ادلة الكراهة الاولى والمطهر بالمدينة على الاطراف الاشارة ان استسابة السبيل ولو لم يكن حيث  
يحتاج الى الاستسابة وان يوم الاحد والايام من الاصحاحا ومطلقا الاول المطهر بقيل بالمعني وهو حوط  
كن الكلام في الحد ودع بدو بقية الحوط المعني من اتمه مطلقا والاعتناء غير المقصود في الثاني القول  
بالمعني هنا ضعيف بل ومن يكره للمؤمنين على المشهور للمؤمنين والاعراب فيهم سكان البادية والجمالية  
وسكان الامصار المتكئين من شرائط الاقامة ومعرفة الاحكام واكثر اعتناء على المعني وهو حوط  
فقل بانة الطهر **الطهر** في الاحكام وصلا لم يسمع **وهو** لو علم المأموم من قبل الامام او كره او حذر او

على غير الصلوة او اخلا لربانية او يحوز للعبادة الصلوة لم يعيدها مطلقا على الاشارة الى قوله في غير اذا علم  
الاشارة ولو كان قبل الصلوة عالما بالخلل فيتم به اعادتها قطعا الا اذا صدق بها الف هبة او مطلقا  
ظاهرا جليلا من لصومها الصلوة وعدم الاعادة الا انها مع عدم التيقن احوط واول حيث يكون  
من الوجبات تاركها **ان** اذا دخله موصفا بيقام فيه الحاجة وخاف لها قرب فوتها الركوع عند حوزة  
الصلوة برفع الامام راسه وقوى كبره في موضع ذلك في خطا على ادراك الركعة جازا اذ لم يكن هناك  
ما في شرعي من بعد من الامام بما لا يجوز التباع بدونه على ما ذكره جاعدا وان عني كذا الحق  
بالصف والطلاق العبارة تيقن جواز المشي ولو حاله الذكر حله في الجاهل بغيره وبغيره فاحذر على  
الطائفة بالوجه وهو المقيما السابق لحوط وان كان في يقينها نظرا والاحوط ايضا اعتبارا  
وقوع مثل كثير في المشي وان يجز جليح ولا يخطى **ان** اذا كان الامام في محراب داخل في الحائط  
او المحراب على وجه يكون اذا وقف فيه لا يراه من على جانبيه لم يسمع صلوة من على جانبيه في الصف  
اي الصف الذي الامام من جملتهم واحذر من الصف الاول من على جانبيه في الصف المتأخر عند  
صلواتهم صحح على ما ذكر به الشيخ وغيره من اصحاب **الاصحاب** اذا اشرف المأموم في صلاة فحرم الاعمال  
قطعا اي قطع المأموم التأمل مطلقا كما اطلقه جماعة وان خشي القوات كما عليه الاكثر فهو حوط  
مثل المعبر خوف فوت الركعة او الصلوة جليلا وحجبا والظاهر الاول وله ان المأموم في رتبة ما  
الامام او اذن واقام كالمستفيد من حضور الامام تعالى نسبة من القرض الى القتل ولا يقطعها هذا المعني  
القتل واما مع عدم مكانه دخل في الثالثة فلو حجه الاستمرار على صلوة دونها فالقاضي في جليلا

وقوله لا يستحب ابا يرجع الى المحكم في المسئلة كما لو كان المأموم قد دخل الغزوة وجرم امام الاجل  
قطعهما استحبابا والرفاق الصلوة معه فيها ذكر من لا يخرج وجاعته لو كان الامام على الاقصى من السفر  
على حاله في المسئلة فلا يقطع التامة ولا يبدل اليها من الغزوة **الحال** ما يدركه المأموم المستحب كونه  
ضامدا مع الامام من الركعات يكون اول صلوة في ذلك المأموم ام هو ياتي عليه منها بقدر الخوف  
في او اولى اللتين هما اجزاء الامام وجوبا على الاقوى ويخفى عنها في الخوف في الاقوى لا معنى  
عدم المسابقة بانه خرج الامام من الصلوة وقام المأموم الى الركعة التي يجيء ليظهر فيها في الاقوى  
ليجربها وجوب السورتين مختص بسورة امكنها والاقوى خاصة مع امكانها ويشكل مع عدم  
منها ايضا هل ياتي بها وان فاتت الركعة فيقرأها ويلحق الامام في السجود ام يتركها ويتابع الركعة  
ويجرب اجودها الثاني ولكن مرافقات الاحتياط او في خلاف يجوز بدخول مع الامام ان تصد بكبر الركعة  
الاعرف عدم التمكن منها وان دخل قبل ذلك ثم استلم قبله المكن منها ثم يتابع في الركوع ويعيد الصلوة  
احتياطاً واذ جلس الامام للتمتع بجاف ولم يتمكن من القعود وجوبا على الاحتياط ويشهد معه استئنا  
خلال في مخالفة عقوباته واشتد بعضهم بدله بالتمتع وتعد لحوط وان كان لا بأس بالاقول حيث لا يصدق  
الامر بالوظف بل الذكر المطلق واذ اجاء على تشهد المأموم فليبدل قليلا اذا قام الامام بقراءة آياتها  
من التشهد ثم يلقه وينبغي ان يتابع الامام في قوته وياتي فيقوت نفسه **الحال** المأموم اذا ركع  
اي الامام بعد انقضاء الركوع الاخيرة بان لم ينجس وجهه بعد التحريم في حركته كبره سجدة معه فيركع  
فاذا سلم الامام استقبل المأموم الصلوة واستأفها من أعقابها وكان الكلام في ما اوردته بعد السجود

التمتع

له المتابعة فيه وليست انما الصلوة واطلاق العبارة يقتضي عدم الفرق في التحسين بين اداء الامام  
بعد ركني راسد من التحية الاخيرة او قبله ولا استحالة الحكم الاقل على التقديرين ولا في الحكم  
الثاني على التقديرين الثاني ويشكل على الاول والاظهر فيه عدم ويمكن تنزيل العبارة على وجه  
تحقيقها لغة **الحال** يجوز للمأموم ان يسلم قبل الامام مع العذر من بيان او عذر خارجي  
لونها او نية الانفراد بل مطلقا على الاقوى وان كان في المتن لحوط وفي جواز الانفراد ينبغي  
مناقض ولا واحد وصححنا ان الانفراد فافترى الى القراء فان كان قبلها والفقهاء من الامام ان كان  
بعدها وكذا ان كان في انماها وياتي بالاقوى ولكن الاستان هنا بل سابقا  
واولى **الثاني** النساء يفتن من رداء الرجال والامام الذي يؤمن فلو طاء رجلا لخرن ما من  
وجوب ان لم يكن لهم موقفا فاما من لا خلاف في اصل الرجحان وانما الخلاف في الوجوب في المرقع  
عزيمه وعدمه كما عليه الاظهر كثر ولقد اظهر وان كان الاول لحوط والمراد بالوجوب توقفه  
الصالح على اخر من لا معناه لحرف لشعبه على طلاقه **الثاني** اذا استقبل المسوق فانتهى  
المأمومين جلس حتى اذا قرعوا من التمسك او يحسب به اليهم يمينا وشمالا يسلمون ثم هو فاقوا عليه  
لريد رماح الامام قبله ذكره من خلفه وفي رواية انه يعيد رجلا منهم ليسلم ثم في احكام النساء  
يسبأن تكون المساجد مكتوبة غير مقلد ولو جاز من العرش على قولين منه حذا السقف على المقلد  
اظهر ان كان في الاحتياط ان يكون للصلاة وهي المصلحة في الحديث والخبر على اوجهها لا يجوز ان يكون  
ان سبقت مسجدة ويكره الموضوع من المول والفاطمة ان تكون المنارة مع حائطها على المنارة

بالمع ان سبقت المجدية على باقي الاملاء وان يقدم الداخل غنيمة ويخرج بليارة للنصر عكس الكائن  
قالوه وان سبقت المجدية وليست على حال عند دخول استغفار الطهارة وان يدعو احدا اليها وان  
عنها بالانوار وكسبها وضوءها يوم الخميس ليلة الجمعة والاربع من ليلا وعادة للمسلم بكيل الدال  
وهو المشرف على الانعام فلتقا في محانها ويجوز قصر المهدم منها خاصة بل قد يجوز الخفيف  
من الانعام ولا يشترط في جواز العزف على الاسماع لان المقصود دفع الضرر واعادة صحتي الخ ويجوز  
القصر للموسم مع الحاجة ولا يقصر الا مع العلم بوجود العادة وكذا يجوز استعارة الدابة من الحيوان  
الا حشا في غير من المباح خاصة ما عطلوا كالحصان والاربع من ليلا وعادة للمسلم بكيل الدال  
من الاعادة كافتة به جماعة وهو لوط ويحرم زجرها اي يقسمها بالذهب فيها بالصوت ولو تغيرت  
كاهن الا ان قول بحرقه القويمة غير المجدية وان يؤخذ منها الى غيرها وعليه فيعاد ويجوز  
لو اخذت وكذا لو اخذت ملكا او طريقا بل طريق اولي داخل الحياستة في ارضها او موضع علم تلونها  
ولا تلوث شي من غير شيا على الاحوط وان كان يتخصص الخمر بمصوبة التلوث لعل الطهر عليه الاكثر  
واول الخمر منها ولما دلتها والى غيرهما من المساجد فلو خرج للنفرة فظاهره الخمر تركا في المثل وكلامه  
الا انه ضعيف المسند ما ذكره ابو بكر عليه السلام في جماعة في مواضع اخر ويكره عليه ان يحتل قمارا  
سنة النبي صلى الله عليه واله وان شتر في اقلها كسوف والمال بما لا يحتل في اقل الحد بل ان وعيلها  
ذات حلة في الحياستة كما ذكره جماعة او في المسجد كما سئل في لانه ويمنع في بيتها انما اذا سبقت  
والا في محضر او يجعله على وجه لا يلزم منه تعريض صورة المسجد والافاء لغيره ويكره فيها انما في الحج

وعلى ان

ويمكن المجابين والصبان الذين لا يؤمنون من الدخول فيها وانما اذا الاحكام وتقر من الصلوة  
واقامة الحدود ورفع الصوت الا بذكر الله تعالى كالحق والشهر وكراهة مطلقا وهو حوط الا  
مع الضرورة فيقتصر على اقل ما سدد به وظهر جماعة عدم كراهة انما اذا الاحكام لوجهه فيصير حوط  
المعنى على عامل لا بأس بها جميعا بين الادلة ولكن الاحوط كراهة انما اذا الضرورة فائدة الامانة  
منه يمكن فغنة كبيت حكة او شاهد على الفتوى كالباستنة او موطنة او مدح للمع والائمة على ان  
مرتبة او يجوز ذلك كما يكون لها عبادة واليوم فيها من غير ضرورة ولا بيان المعبدين ودخولها في  
العلم واعادة الصلوات واليوم والكرات ونحوها ومن الرأى في المودبة وكشف العورة مع ان المطلق وكشف  
والخذل كذلك والقطعي العقل وقلة ما ينبغي دفن في التراب الطاق والتخف فانه لا يستوعب بالبر  
في بيان صلوة الخوف واحكامها وهو مقصود سفر اذا كانت رابعة اجابا وكان احضر اطلقا جماعة  
فراى على الاستغفار الاقوى والاطلاق الحق والقوى فيقتصر جواز القصر وان تمكن من الاتمام وقيل لهم  
بعد ما اتقن ولا يخفى عن وجوب القصر هناك السفر بربا لراعيين الى الركعتين وفيه قول اخر ضعيف اذا  
صلت هذه الصلوة جماعة والحد في خلاف حجة العيلة ولا يؤمن هجوم على الصلوة ويمكن ان يقال  
معين ويستعمل الامام الباقر حان ان صلتوا بصلوة ذات الرقاع بلا خلاف وكيفية اركانها انما  
اسمها او حوطها بارادة الجلي العتيق من مولانا العبد الله عليه السلام قال ما حاصله يصلح انما انما  
بالاولى وكما يقوم في الثانية ويقيمون محمد فصيل واعمالهم يتقوا الركعة الثانية ثم يسلم بعضهم على  
ثم يسلمون فيقومون مقام احكامهم ثم تاتي الطائفة الاخرى فيقومون خلفه فيصليهم وكذا في الثانية

ثم عيّل بطيل الشهد حتى يتم من حكمهم ركعتهم الثانية ثم يسلم بهم ويفرغون بسيلتهم وفي المزمع يصل  
بالاولى ركعة ثم يقوم ويقومون خلفه ويقف في الثانية حتى يتقوا اليكسين الثانية ويتشهد مد و  
يسلم بعضهم على بعض ويفرغون ويقفون موقوف احكامهم ثم ياتي الاخرين ويقفون خلفه فيقولون  
ركعتين بقراهما ويحلب عقب الثالثة ويتشهد حتى يتم من خلفه ثم يسلم ولا خلاف بينهما في انفسه في الشا  
واتا هو للغرب فان في الثانية صمها عكس ما في الاول من صلواته ركعتين بالاطل بعد الاولى في ركعة بالآخر  
والخيرين بينهما وجه كما عليه اكثر المتأخرين وفي المزمع عليه الاجماع الا ان الافضل الاولى ان لم يزل بها واما  
بقوله بالاعد من غير جهة القبلة عما لو كان في جهته لا يقول الا يؤمن هجومها الوامن ويقول وامكن ان يعا  
بعضهما الواجب لا يفرق الطوائف اكثر من مرتين فانه لا يجوز هذه الصلوة وهذه الصلوة الثانية  
الثالثة فيكون بتفريق الطوائف ثلث مرف وان جردنا الانفراد واختيار والامام جهة للمع فيها اتم  
هذا يحل بعد الصلوة والتراخي حال الصلوة فيه تردد وقوله اشهد الوجوب فلم يمنع احدوا من  
وقا في الاكثر وهو مع ذلك لا يحوط ولو منع لا يجب بل لا يجوز والامام مع الغزوة فيجب هنا ما لم يكن  
**قوله** اذا انتهى الحال في الخوف العال الى المسابقة والمطابقة او نحوهما مما لا يمكن مع هذا الصلوة على  
المفرق صلاة الخوف فلا تنقطع الصلوة بل يجب بحسب الاحكام وانما اشيا او اكل او كعب واحد على  
ولو غلب فرجهم لا يمكن من شئ منهما او من احدهما الى بالممكن موقفا والسبق في جميع صلواته  
ما يمكن والامام في المكان في بعضها او لا فكيف الاحكام ان امكن في الاستقبال ولو لم يمكن  
الامام للركوع والسجود انصرف بعد ثنية الصلوة على تكبير من غير الصلوة الثانية ومن ذلك ان يكون

(الركعة)

الثنية وبالجملة يقتصر عن ركعة بما فيها من الاعمال والادكار وتكبيره وصورتها ان يقول في كل ركعة  
سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر فانه يجزئ هذا القول عن الركعة والركوع والسجود  
ومقتضى المضمون واكثر العتادى الجارية مع تقدير الائمة عن الركعة بما فيها من الاعمال والادكار  
حتى تكبره الاحرام والشهد والتسليم خلافا لما عدهوا فاستثنوا الثلاثة وهو حوط ثم انما ذكر كونه  
التكبير غير متفاد من المضمون بل المتفاد من بعضها الجزء المجزئها ومن ان التكبير في ترتيب السجدة  
ثاء لكن ما ذكر حوط **الثاني** كل سائر الخوض يجوز معها الفرض العبدية والابتداء في ركعتين في  
الكيفية بالانفصال من الركوع والسجود الى اتمامهما مع الصلوة عدم التمكن من الايمان لها والادعاء  
التي بالفتح السابق ان خشي العزب مع الائمة ولو كان الخوف من صلوات وسجودها على الامم بل  
الاجماع عن ظاهر المعية وقيل بالمنع عن العزب العدد والاولا ظهر **الثالث** الموقوف والركوع في  
حجب الامكان فصلا ان اتماما من الركوع والسجود مع عدم التمكن منها ولا يصح اتمها عند صلوة  
الركعة من خوف الا ان يخاف من اتمام الصلوة استيلاء العدو ويحجب عند هذا العدد **قوله**  
الصلوة والاحوط اعتبار من الوقت في مطلق الفرض ان كان في غير نظر **قوله** في صلوة المسافر التي يجب  
كثيرة النظر فيه تارة في الشرطه اخرى في احكام العزب اما الشرطه هي خمسة **قوله** السابعة واجماع العلماء  
عندنا اربعة عشر من صلا والليل اربعة رداغ يقول على المشهور بين الناس المشافين بينهم في  
الى بعض المعين وفي اتمامه لا يلزم عليه ولا الى الحد ثين كالانصاف في اكله في غير صلواته  
عليه وقيل ان مقتضى بين الاجماع وتبانيا ان لا خلاف في جبرهم او قدر من الصلوة في الارض

المعنى المستفاد من الصحاح وغيره وقد لا بد في المشهور باني وعشرين اصبا واصبح شجر  
متلاصقات بالسلي الاكبر قيلت وعرض كل شجرة ببيع شرات من اوسط شرا البرون وعلا الصبر في  
الارض بما يميز به الغاير من الرأجل للبحر المستطفي الارض المسوية وذكر جماعة ان مبدل المقدس من  
اخر خطه البلدي المعتدل واخر محلة في المنع وديما قيل بان مبداه هو مبدل الير يصعد السقر ولا فرق  
مع ثبوت المسافة بالاذبح بين قطعها في اليوم الواحد او اقل او اكثر الا اذا تفرخا الزمان كثر بحيث  
يجزى عن اسم المسافة فاما لو قطعها في شهرين او ثلثة فقد جزم الشهيد في كرمي بعدم التخصيص لا بآ  
به والحركة لترفع العقير مع بلوغ المسافة بالاذبح وان قطعت في ساعة وانما يجيب القصر مع العلم  
المسافة بالاعتبار والنيان او السب مع الشك يتم في وجوب الاعتبار بعد وجوب الاحوط  
نعم ولو سلم قصر حج اعاد مطلقا ولو ظهر ان مسافة ولو سا فر مع الجبل بلوغ المسافة ثم ظهر ان القصر  
مسافة قصر حج وان قصر الباقي من مسافة ولا يجب عادة ما يصل تماما قبل ذلك ولو كانا بلدا  
احدهما مسافة دون الاخر فملكهما وان عكس قصر ولو علمت على الاظهر لاشهر ولو كانت المسافة  
او قصر من الحج فضا عند دون الثمانية واراد الرجوع ليوم واحد والملك والمعلق منها مع اتصال الشجر  
دون الذهابية اولها من هاهنا والعود في اخر الامر قصر وجوبا على الاشهر الاظهر ولا بد في القصر  
من كون المسافة المشتركة معقوفة للمسافر ولو تبعا لزوجته والعبد والاسير مع عدم صلا  
الرجوع مع تكملة امانا او عدم احتمالهم للبعد منهم وما اذا تفرقوا فلهذا فلهذا ثم قصدت ان  
ان يكون القصر مطلقا فلا يفرق مطلقا ولو يفرق في السفر قطعي ما غارت عديده ثم يقصر في الزمان

انما

اذا بلغ مسافة وهذا يتم الى الرجوع ما بقى من الذهاب تمامه او اقل من المسافة اوجبه ثانيا ثم ان بلغ  
الرجوع وحده المسافة او الاقلا وعليه جاء خلافه لا اكثر فلا سطو على الاجل ويعتبر استمرارية القصر  
طائفة المسافة فلو قصد ما قد فجا وز سماح الاذان ومحل الرخصة ثم توفي وبغية لم يجزيم بالسفر  
وقطع ثم وان جزم ابلغ المشا فابا بين معنى شهر ما لم يولد القام عشرة ايام فتم بعد الشكر ان يتم بعد  
معنى شهر ولو كان توفي الرخصة دون ذلك اى محل الرخصة ثم مطلقا لو كان الفجا وذهبه من الشرا يكتفى  
سائل ان شاء الله تعالى فمن المعبر بقصد المسافة الواقعية الشخصية فلو قصد ما فوجبه ذلك فعنه  
يجب ان قصد موضع اخر بحيث يكون لما يدمع مع ما مضى مسافة فانه ينبغي على الفقير ان لا يقطع سفر  
الاقامة الشرعية المحقة بالوصول الى الوطن مطلقا اذ في الاقامة فلو خرج مسافة ولو انشأ من المثل  
لقد استوطنه ستة اشهر فضا عندا ولو سفر في اخره في سألها اقامه قصر ايام اتم الى ان يعيد مسافة  
اخرى جديدة وظاهر العبارة الاكفا لستة اشهر واحدة ماضية وهو المشهور وعليه الاجماع في ضرورة  
وظاهر النص باعتبار فعلية الاستيطان ويقا به على الدوام كما هو ظاهر النسخ وجاعلة من تعبد لا يظهر جازما  
في كل ستة اشهر والمسئلة قريبة الاشكال وان كان اعتبار فعلية الاستيطان ودوامه لانه لم يرد  
عن رجحان وعليه في الحكم بالاستيطان في المنزل خاصة دون الملك خلافا لما في القصة فلو لم يملك  
الاستيطان المدة في بلده ولو خرج حتى حرجا بالاعتناء في ذلك بالعدة الواحدة واعتدبا به ثم  
اكتفاهم في الوطن لواقعهم بمصالح الاستيطان ستة اشهر ولو تركه من دون اشتراط العقد في شجر  
بحيث لم عليه الوطن عرفا لم يملكه ثم يحسن الوصول لبلده من السفر ودوام الملك عليه ثم بالحل



فتم فيها ويقتصر وجوبه على الاصل والاشارة على الاشهر الا  
وقد اشتهر بانها قبل بغيرها وانتم لئلا يصح ستم رمضان على ما عليه في غير هذا الشهر  
اكثر الخلق راحة فجميع احوط **الاس** ان يتوارى عن جدران البلد الذي يخرج منه ويغيب عنه اذن وقا  
لاكثر العتمة والمشيور من المتأخرين اشتراط خفاها معا وهو الاقوى وان كان لها ثلثا لاحتياطها  
معها في صلواته وموصوفتها ولكن الغناء احب لا يكون الا في موجودا ويجب اظفار الوكان ويجب  
الفقر او الجوع بين التمام لان يغيب ايقاعه والمعتبر من كل من الجدران والاذان والمحيين الوسط من اول  
تدبيرها للبدن المحفوظ والمربع ومختلف الارض وعادى الامرين والمحيين ولا عبرة باعلام البلد كما في  
الغبار المرفق والابا الباسين والمزارع بجوار الفجر قبل غرقها مع غلق الجدران والاذان والمظاهر  
المادة ما حيث يعتبر خفاها ما كان في اخر البلد الذي يخرج منه وهذا الشرطان يصح من خرج من محوطها  
دون نحو الحيايم والعامى بسيرة فاعلموا ان في ثناء سفرها حتى ال عذرها ولا يعتبر هذا الشرط في اول السفر  
يعتبر في اخره فيصرف العود من السفر الى ان ينزل على المحط او بعد لار من فيتم وان لم يدخل البلد فضلا عن الموط  
الاشهر الاظهر ويقل لا يعتبر بل يعتبر لما ان يدخل الى الموط او يخرج من محطه وكل الجمع بين القولين احوط **اما**  
هو جنودنا في مائة المجلد فيحصل الا في الموط او في الموط او في الموط وهو مذكور في الموط او في الموط او في الموط  
على وجه اخر من صلوة وسلام ووجه اخر من صلوة حاشية بين الفجر والتمام وهو افضل على الاظهر  
الاشهر ويقل يحتمل الفجر قبل اقامة العشاء وهو احوط منه ان يخرج من اقامته في الموط او في الموط او في الموط  
الوجه على ان قال ان ما هنا اشهرها واظهرها والاشهرها الا بالاشهر الا بالاشهر الا بالاشهر الا بالاشهر الا بالاشهر

على الاظهر

على المحسين بل لا ينبغي ان سعة لها واعلم ان وجوب الفجر غير محل الاستثناء وبثبوتها عندنا هو بعد  
اجتماع شروطه والآفاق الواجب التمام الاصح انفسه الشرط الاول منها ان يستقيم في الموطورين المتأخرين و  
جوبه ايمه مطلقا وقا في الموطورين من القدماء وقيل من قصد رتبة من يخرج ولم يرد الرجوع ليوم آخر بين الفجر  
التمام والعتلة الصدوقان والشيخان والديلمي وغيرهم ولم يثبت هذا القول عندنا ولا في الموطورين ولا في  
الجمع بين التمام والفجر ان لم يكن واقعا في التمام احوط ان الفجر لكل وجه الا ان الموجود في السمر ولقد عولوا  
ولو انهم الفجر المحتم عليه القصر لما وجوبه على ما اذا وجوبها وقتا وخارجا ولو كان بها هلا لم يكن  
على الاشتهار الاقوى والثاني القصر بعد في الوقت لا بعد حوجه على الاظهر الاشتهار لو دخل عليه وقت الصلوة  
خاضع بحيث معنى منه عند الصلوة لغيرها المفقودة بل بما اذ في المحدثين من اذ في الوقت باق عليه اذ  
منه كعتة فضا عدا بوجوبه مطلقا على الاظهر الاشتهار في السمر من الاجماع وكذا لو دخل من سفره من وطن  
مع بقاء الوقت ولو عتدا ركعة ولو فاته الصلوة اعبره القضاء حال الغوات الاحكام الوجودية فيصير  
على التمهيد في المسئلة الاولى وتماما في الثانية وقيل بالعكس في السواخر الاجماع عليه في التمام  
الفجر احوط واذ اقوى المسا في غير بلد عشر ايام ولو لم تكن تسعة من المادى عشر بعد رطافات من طها  
على الاقوى تم اجاغا ولو توى ذلك قصر ولو كان حشده ايام ضا عدا على الاشتهار الاقوى ولا فرق  
موضع الاقامة من كونه بلدا او قرية او ابادية ولا بين العاد على السفر بعد لها وغيره والمصلحة الاقامة  
لحقق المقام في نفسه فيدخل من توى الاقامة او من وقها على صفا ما جازت وقتا انفسا عليها  
ومسلها لعلق المنة على شرط كلفا رجل فقامه ولا يندرج في فئة الاقامة بعد الخروج في تاتالها

البلك كما لا ريب والبناء بين وكيفية التمسك بها اذ صدق معناه لا مفر منها عرفوا الا في صدق ولو ترك  
 في الاقامة عشر ايام بين يمين يومئذ اتم ولو صلوة واحدة ولو بوى الا في صدق ولو ترك  
 له فيها مقصدا لم يصل على التمام ولو صلوة واحدة ولو سلاها مما فاته لم يداو وروى في بيان على التمام ان  
 نبتا سفر جديدا والحكم بالانعام في المصروف مع ما على من على فرضه مقصودا اما سبغية الاقامة ولو كان  
 القاطن في الاقامة غير المعقولة ولا المقصود اذا تمت غير نية الاقامة فهو المسمى بالانعام  
 او استقرت في الزمان مائة لم يردج وقها ولا الصوم مطلقا وهو الاقوى فاقا لغيره خلافا لغيره  
 فاقوا لاجلها وبعضها على اختلاف بينهم لوجوه لا تفصل لما رقت ما قد سألوا عن سفر ولو كان المسمى  
 اتم مطلقا سواء قصد على العود الى محل الاقامة وغيره على اقامة غير نية الله كما هو اجماع ولم يصدر  
 الا بطلا او قصد ولم يزم على المقام عشر ايام سواء مزم على اقامة عام ولا ولكن ظاهر الاجماع كما قيل  
 في الصورة الثانية الاتفاق على العقر ذهابا وادابا وان اختلفوا في بؤن يخرج والخروج او بعد الوعد  
 الى حد الترجيع كما هو الاقوى على تقدير بؤن العقر بالاجماع الحكم بظاهر المشهور في الثالثة ايضا وجوب  
 العقر وان اختلفوا في اطلاقه فخرجوا من اجماع بل هو حد الترجيع وقصد مجاز الا بطلا في صدقهم  
 غير واحد ولكن احوط اجماع بين التمام والعقر مجزى الخروج في صورتين ولا سيما الاصل مطلقا في الثانية  
 اياها لصدق ولا يجب ان يقول عقب الصلوة المقصود سجدة لله والحمد لله ولا الا لله ولا لله ولا لله  
 مرة بمرات فصرح بها في قوله ولا يجب ان يعتد كل فريضة سحبا بما هنا اكد وهو يدل على الجرح العقاب  
 يجب تكرارها وحدها ويجوز بل يجب ان يعتد بالماضي في صلوات الطهر العشر كذا بين صلوات الطهر

والعشاء ويجزى للمع بين قديم الثانية الى الاولى وبالعكس على ان الاول الى ولو سفل في ذلك  
 والاصل ان لم يصل النوافل بعد ان ادركه فعدا وادائها فاصلا استحبابا استراة في **كتاب الزكاة**  
 الزكاة وهي حمان **الزكاة** كونه الاموال او اركانها اربعة **القول** في بيان من يجب عليه وهو كل بالغ  
 عاقل حر مالك للتصاري يمكن من الفقر من هذه شروط خمسة وتفصيل الكلام فيها ان الوجع  
 في وجوبها في الذهب الفضة اجماعا لا يجب على الصبي نعم لو اخرج من اليد النظر والولاية شرعا في  
 اخر اجماعا استحبابا على الاشهر الاقوى وقيل يحرمه هو نادر وقيل لا يجب وهو لو طهر هذا اذا بلغ  
 ارفقا له ولو سفل الولي ما لا بد ان يملكه في اقل شرعا كالفرض ومحوه وان لم يملكه كان الرجوع الى  
 الولي ان كان حليا لا يجب بقدره على ادائها المضمون من مال الزوجات يجب على الزوجات الزكاة استحبابا على  
 الاقوى والنسب والطلاق في اعتبار الملائكة كالعبداء ومحوها من عباد الله انفق عدم الفرق بالولي  
 لا ريب في الحد له وغيره خلافا للممكن عن المتأخرين كما ذكر في كلام جماعة فينبغي به بما عداها فلم يعتد بالملا  
 فيها ما بينهم من بعضهم كونه اجماعا وهو غير بعيد وان كان اعتبارها مطلقا احوط واولى ولو لم يكن ماليا  
 ولا يضمنه ولا مالا في الثلث بمثل او يمتد ولا كونه هنا عليه فطحا او ادعى المطلق على الاقوى والاطول  
 وكثيرا ان الرجوع للتميم وفيه جماعة بما اذا وقع الشراء بالبيع وكون المشتري او مخرجه وليا ولا كان الشراء  
 باطلا وكانوا بعضهم فاشترط الخطوط لغيره قال بل لا يجب بوقت الشراء على الاجازة في صورته  
 الولي ايضا فان بيع ذلك فممكن المناقشة في صحة مثل هذا العبد وان قلنا صحة العقد فمطلوع الاجابة  
 قيل وما ذكره وجد على تقديره مطلقا في الفرض هو حسن وفي وجوب الزكاة في غلات الطهارة وان كان

كتاب الزكاة

مادل على الوجوب كما عليه جمل من الهدى ماء ولكن الاظهر لعدم كماله على اخر من منهم والمثل قد كان قد  
يحل بحجة مواسم ما بينه والقائل كل من قال بالوجوب هناك وليس حقيق بل عدم الوجوب لم يفرق في الجملة  
من زمان كان الوجوب حوط كما في السابق لعدم قابل بالمرتبة كما يظهر بالفرق بين حتى ان بعض الوجوب  
الايجاب عليه ولا يجب مال الجيوب كما كانت اي فتا او غيره من الخلافات والواجب ما تعلق من حرق  
حكمه حكم الطفل فحيث علاته ومن اشبهه بالقائل جميع من قال به فيه هذا امر محرم فلم يبق عند الحكم هنا في  
اصلا والا لا يصح ان كان الوجوب حوطا وانما انقطع الزكوة عن الجيوب المطبوخ اذ لا وار في تعلق  
الوجوب به حال لا فاقه اما عدمه الا ان يحول المحول حالها قولان وجودها الثاني ولو طوى ما الاول وكذا  
الطفل لا يجب عليه الا لعدم حوله وهو بالغ والحرة معترة في جميع الاجناس فلا يجب على العبد في ثمنها  
ولو قلنا بانه مملوك لا يطلق الفرض عليه الايجاب في زكاة فعلى ان لا يملك مطلقا عليه فزكاة  
على السيد مع الترتيب وعلى غيره لا يجب على احد ما طما ولا من بين العرف المدبر وام الولد والكنانة  
لم يفرق منه شي من ثمن نفسه فحيث نصيب الحر في شرط ولا ين الما ذن من السيد للفرق بين الحر والرق  
ولكن ان كان من ثمن نفسه فحيث نصيب الحر في شرط ولا ين الما ذن من السيد للفرق بين الحر والرق  
المال الغايب من ثمن نفسه فحيث نصيب الحر في شرط ولا ين الما ذن من السيد للفرق بين الحر والرق  
وكذا الزكاة عليه والرق على الاشهر لا يظهر من زكاة ولا يرد ايات الا ان يكون صاحبه هو الذي يفرجه على  
جاء من الصدقات وهو حوطا على زكوة الحر والمال له نفس العبد المستقر على الفرض بالاخلاص

والاطلاق كما في عبارة ونحوها يقتضي عدم الفرق بين ما لو شرط على الحر من ام لا كما هو الاقوى وقيل  
للمقرض مع الشرط وفيه نظر ان لو اريد به سقوط الفرض بعد الاحتساج ليجوز اذا اذاعه بترقيم الاد  
او مطلقا في الشرط او في الميزان ووجوب زكاة الفرض على المقرض انما هو ان يقصد تركها او لا عند الو  
بمقتضى سببه كونه ثمناء على استحبابها في مال التجارة **الراب** في بيان ما يجب فيه الزكاة وما لا يجب فيه  
الانعام الثمن وهي الابل والبقرة والغنم وفي الذهب الفضة والحلقات الاربع وهي الخنجر والسيوف والحر  
الزينة لا يجب باعدها باطلاع التسليم في الاول والخاص في الثاني ونسبته كما انما انبثت الارض ما كان  
او يفرق من الجيوب كالتسم والارز والذيق والمحق العوس واشبهها بما لا يحرم من ثمنها وبطريق وكذا  
ليس من اوبه ويدخل فيما يجب فيه التمسك والعسل على الاصح الا شتر وقيل فيما يجب به هو حوط وحكم الجيوب  
فيها الزكاة حكم العلامات الاربع في اعتبار الضاب وفيه من الشرايط بعين الخرج من عشر ونصف وعقوله  
وفي وجوبها في مال التجارة اما استحبابها مع استحباب الشرايط المعبرة فيه قولان يحتمل الاستحباب في مالها كزكاة  
يحيى في قيل الاما ان السائمة اذا حال عليها المحول ولا يجب فيه غير ذلك كالبغال والحمير والوقوع في ذلك  
يختص كل جنس من الشرايط والاحكام وليست بالافعال في زكاة الانعام المكية والظرفية تارة يكون في ثمن  
ولغوي في اللواحق والشرايط بعد **الفصل** في زكاة الاربع في عشر ثمنها باخر ثمنها كل واحد منها خمس  
وفي كل واحد من هذه الشبه الخمسة شاة بمعنى انه لا يجب شاة في ثمنها من حرفة او بلغت حصة شاة ثم لا  
في في الزايد الا ان يبلغ عشر اضعافها شاة ثم لا يجب شاة في الزايد الا ان يبلغ عشر ثمنها شاة ثم لا  
عشرين ربع ثم في عشر وعشرين خمس ولا فرق فيما بين الذكر والانثى في بلغت ستا وعشرين فيها شاة





والآفة تكلف غيرها ولو لا هذا ولا القيمة كفي كان ولا ذات العواطف  
العين هو مطلق العيب لا إذا كان الصواب كله مريضا فله تكلف شراء صحيحا كما ياتي ولا يعد  
في الصواب لا كونه يفتي الحزم وهي المعتد للاكل والحد الصواب وهو الحاجة المبررة بالحاجة  
طارة فلو زاد كان كغيره في العدد والاكث على عددها وهو أقوى مع انه احوط واما **القول** من  
عليه من ان الابل وليست منه وعندنا على منها اثنين واحد دفنها واخذ منها اثنين او عشرين يدعيها  
الفرق بين لو كان قيمة الوجع السوقية مساوية لقيمة المذموم على الوجه  
للمذكور ان زيادة علمها انما وقعت عندها وهو مشكل في صورة استيعاب قيمة المخوف من الصلابة  
المدفوع اليد وعدم الجزاء منها في غاية العقوبة وفاقا لقيمة واحد من الابل والى الواحد من الابل  
الابل والى السبعة لعدم الجزاء ومجوب القيمة السوقية فيها حتى الثاني على الاخرى فيجزيان  
البيان المذكور من المتاحض مع عدمها من غير مطلقا ولا يجزي عنهما مع وجودها على الاخرى الا  
اذا شأى بغير قيمتها او اذ انت عنها فيجزيان جوازها فيخرج القيمة مطلقا وان عدمها مع القيمة في  
انها شأى ولكن شرائها احوط ويجوز ان يرفع عما يجب في الصواب مطلقا من العزم كما لا يخفى من المذموم  
والغلات من غير الخبز القيمة السوقية ولو احتار بالاختلاف فيما عدا النعم وعلى الاستمرار في حقها فلا  
تلمع منعت من الخبز النعم هو احوط واخراج الخبز فضلا مطلوبه تيا كما لا يخرج من الخبز  
النعم خروجه من شجرة الخلاء من غير فتوى نصا **الثالث** اذا كانت النعم كلها مراضا لم تكلف لها ذلك  
صحيحا اجماعا ويجوز ان يدعى من النعم من غير علم الملب الذي وجب فيها الزكاة ولو كان النعم للذوق

في النعم

عن العزيمة اذ انت منها من غير فرق في ذلك بين زكاة الابل والنعم ورقا بفض بالاول ولشتر  
في النعم اخذ الجوز والادوية بالقيمة لا بغيرية وهو احوط **القول** لا يجزي بين مفرق في الملك املا  
يعني مال انسان لغيره وان كان في مكان واحد بل يعتبر الصواب في كل واحد ولا فرق بين مجموع  
فلا يفرق بين ماله ملك واحد ولو تباعدا مكانا بالاختلاف بين العلماء في هذا ولا في الاول انهم  
يختلفون لما لا يوافق مع الاختلاف قضية خلاف بينهم والذي عليه علمنا اننا لا اعتبار بالاختلاف  
سواء كان خلطة اعيان او وطاف **القول** في زكاة الذهب الفضة ويشترط في الوجوه فيها ان  
على الشريطة العامة للصواب الحول زكوةها مضبوطين بسكة المعاملة الخاصة بكافة وغيره ولا  
يعتبر القائل علمه ماله حتى يتوصل بها وقتا ما ثبت الزكاة فيه ولا زكاة في الغشوشة مهما لم يبلغ  
الصافي في غير خاصته ولو كان معددا من معشوشة فلهذا وبالعكس يلحق كل من المعشوشة من النعم  
وجوب فيها الزكاة ويجوز الاخراج من كل جنس عايد ان علم والا يتوصل اليه بالسلك ان لم يسأل المالك  
ما حصل من بعثين البرية ويحصل الاكتفاء بما يقبل استعمال الذممة به وطرق الشكوك فيه لكن الاحوط في  
قدرا الصواب الاول بل الثاني ايضا بين الذهب والفضة انهما احوطهما انما يشترط في ذيلها فيها غير  
نصف دينار ثم كل دارا بقدر ثمانية فقيمها في اقل عشرة دنيا وربع عشرها مضافا الى ما في النعم من دينار  
ثم على هذا الحد في كل عشرين نصف دينار وفي كل اربعة بعد هذا ربع عشرها وليس فيما عدا ذلك  
وعن كل اربعة بعد هذا زكاة والرواية الثانية انهم يعفون فيها وليس في اقل من اربعين شيئا الا في  
ويعمل بها والصدق والوهو ناد وبقيد لما رضى الله عنه من غير قبوله بالصواب الفضة الاول

مئة للثقات بالانساب الاقل المقتضيات وادهم فيها خمسة درهم ليس كل واحد على المنة  
 مقدار ربع درهم فيها زيادة على الخمسة درهم مثلا درهم وهكذا دائما وهذا هو النصاب  
 الثاني لها وليس فيها نقص عن المائتين عن الاربعين بعد هان كوة والذهم الذي قد رها للقادر  
 في الزكوة وغيرها ستة دراهم والذوق بمقدار ثمان جلات من اوساط طبقات الشجر ويكون مقدار الدرهم  
 سبعة مثاقيل فالمقال درهم وثلاثة اسباع والذهم بضعف المقال وخمسة ويكون العشر من مثقال وفيه  
 ثمانية وعشرين درهما واربعة اسباع درهم وثلث درهم في ذان مائة واربعة مثاقيل والدرهم بالمقال  
 وهو ثلثة ارباع الصيرفي هو مثقال وثلث من الشري ومن هنا يعلم نصاب الفضة بهذه الحدود انما هي في  
 هذه الامانة من حيث ان الحد يد منه ما لا يقل وزن الدراهم فقال شري فيكون النصاب منها مائة واربعة  
 محبة ولا زكوة في السابك اي في طلع الذهب غير المخرقة وفي معناها طلع الفضة المخرقة بها  
 وكذا في الصيرفي مائة بتراب الذهب فاخر ايام ارباب السابك ولا في الحل وان كان حراما فاما ذكوة  
 اشارة كافي النقص على الاستقبال بالاختلاف ولو قصد بالسابك الفراء من الزكوة قبل الحول لم يجب  
 الزكوة وثانها جماعة من الفقهاء وعليه اكثر المتأخرين خلافا لآخرين فيجب بها وان لم يجب مع قصد الفراء  
 وهو احوط ولو كان السابك بعد الحول لم تسقط الزكوة انما هو من خلفه لعل الفضة من النصاب في الزكوة  
 كمنه كسنة او سنتين مضاعفا وحال عليها الحول وجب عليه زكوةها لو كان شاهدا غير غايبة لا لم يجب  
 كان غايبا مطلقا دافعا لجماعة وقيل لا اذا كان متفكرا من المصيرت فيما فيها وهو احوط واولى ان  
 على العيال قطعاً ولو تركوهما بالحوال فان الفقة انما تجب لهما موقفا ولا يخرج جبر قايمة الزكوة

بالحول الا خمسة باجماع العلماء مضاعفا لغيره كذا فيها باجماعنا القول في زكوة العائلات علم ان لا  
 تجب الزكوة شي من العائلات حتى يبلغ نصابا وهو خمسة دراهم وكل وسق سنون صاعا ويكون مقدار  
 النصاب بالمثل العرائق الفين وسبع مائة رطل يات على ان كل صاع عشرة اوتال بالاراق بالثمن والاعجا  
 والاسير الاطهر قد رطل العرائق اثني مائة وتكون ردها احد وتسعون مثقالا وهذا القدر يرضى  
 لا تقرب واما القبر الصائب في العائلات فلو جفت عن اوزنيل او خطبة او شير منقصة فلا زكوة وان كان  
 وقت تعلق الوجوب نصابا ولا تقدير هناك ان لا على النصاب بل بحسب قيمة الزكاة وان قل فلا  
 نصاب واحد وهو خمسة دراهم وهو ما نقص عنه يتعلق به اي بكل من العائلات وجوب الزكوة  
 عند تسمية خطبة او شير او ذبيبا او تسمية حقيقة وفاقا للاسكان وقيل يتعلق به اذا حضر من الخول  
 او صغيرا او اعتد المحل والمصرع القائل الاكثر بل لا خلاف فيه في الامتنان وقد روي عن بعض من عشرة تأخر المسئلة  
 في كل نظر ولا بيان للشهور اولى وهو طوق وقت الخروج اذا حضرت الفضة وجمعة الخيرة بل اذا سب سحاما  
 والمراة بوقت الخروج الوقت الذي يصير ناسبا لتأخير عنه الوقت الذي يجوز التسامح على طلبة المال  
 وليس المراد الوقت الذي لا يجوز التقديم عليه بشرطهم يجوز ان تقاسم التسامح للمالك الترة قبل الحد  
 واجز ادفع الواجب على رأس الاستحارة والنجاة الزكوة في شي من العائلات الا اذا تمت في الملك اي ملكك  
 قبل وقت الوجوب ولو طرفة فلا يجب فيما يتابع خاتما او يستوجب كذلك بل يجب على الجميع ولو اوجب  
 الشرط ولا يفتى من جبره وما يفتى بجاني الماء الجاري على وجه الارض سواء كان قبل الزرع او بعد الزرع  
 بكل العين وهو ان يبقى بالمطر او فعلا وهو شرب بغيره قد قرب من الماء فحينئذ المشرع ما يبقى بالتواضع

ناضجة وهو البعير الذي يسوق عليه والدقالي هو جمع دابة وهي الناعورة التي يديرها البقر فضية  
 نصف العشر والصابغ هو صنع الحكيم عدم توقفه من قية الماء الى الارض على الرمز ولا يرد نحو  
 ونوقفه على ذلك ولا يفرغ بغير ذلك من الاعمال كخفن السواقي والافار وان كثر مؤنتها اعلوا على العمل  
 منقوب السج سلافة بمائة اخرى حكم للاختلاف بها العشر ان كان هو الاول ويصرف ان كان الثاني في  
 الاصلية بالاكثر عددا على الاقوى ولو تساوا باعداد اخذ من نصف العشرة نصف العشر وان  
 المال واشكل الاصل في وجوبه لا قبل والاكثر والحق بالتساوي وجه احوطهما الوضمان ان يكون  
 واغلبا لركوة بعد ان يخرج حصص السلطان للاختلاف بالمؤنة على الاستمرار لا يفرق قبل بلهما وهو لو  
 والمراد بها ما يفرقه المالك على الحقة من ابتداء العمل لا قبلها وان تقدم على عامها الى عام القيمة  
 العشرة ومنها البذر ولو اشتراه اعتمر المثل والقيمة ويعتبر الصواب بعد ما اطلق سواء في ذلك ما اقتد  
 منها على تحلق الوجوب وتأخر عنه حتى لو سبق بعده بصاب لم يجز كوة وفاما للاكثر من مؤنتها فيركب  
 قبا حتى بعده وان لم يبلغ بصاب او قبل بالفضل بين المتقدم منها ان الاول والمأخر فالثاني وهو لو  
 واخوط منه الاول ولو اشترى الزرع او العرة فالثمن من المؤنة ولو اشترىها مع اهل ذرع الفرح لها  
 كما يوزع المؤنة على الزكوى وعين اوجيها ما يعتبرها اعزهم بعد الشراء ويخط ما يملكه كما يخط اعتبار الميراث  
 وان كان علامة او لوله **القول** في بيان شرط ما يستحق فيه الزكوة اعلم انه يشترط في مال الحارة مضافا  
 الزكوة العامة وان يطلبه من المال الزيادة ولو طلب المال باقتصر منه وان قل في بعض المحول فلا زكوة  
 وان كان ثمة اضعاف الصواب او اطلبه بفضا هذا استأنف المحول وان يكون قيمته يبلغ بصابا لا قبل

القول الثاني

ان كان اصله من ضا والاصحاب اصله وان نفق بالآخر فيخرج الزكوة حج اي عند اجتماع هذه  
 الشرط الثلاثة من قيمته ربع العشر باهم او دنائره وهل يشترط بقاء عين المسلمة طول المحول كما  
 المال لا يثبت الزكوة وان تبدلت الاعيان مع بلوغ القيمة الصواب قولان الفاهر الاول ان  
 كان الثاني احوط ويشترط في زكوة المثل تحول المحول السابق عليها والسوم طوله وكونها انا في  
 الصيق الذي اموه عن يان كركمان دينار وان وعن البرزول الذي هو غلامه دينار وكلما يخرج من الا  
 عما يجب فيه الزكوة حكم الاجناس من الاثنية في اعتبار السقي المودة وقدر الصبح بمكة والوجه  
 منها **الركن الثاني** في بيان وقت الوجوب هو فيما لم يغير فيه المحول كالثلاث النسيئة او الاخرى والا  
 والافتقار على الخلاف واصحابنا يفرقونه فانه اذا اهل الشهر الثاني عشر وجبت الزكوة ولو استقر بغيره  
 شرط الوجوب من الصاب كان القرب والسوم في الماشية وكذا دام او دياره تارة منقوشة في  
 يترى في المحول المذكور عليه بالساق لا الشهر الثاني عشر بل خلاف ولا اسكال وعند الوجوب يستقر  
 دفع الوجوب مطلقا حتى في العتقات ان حبلنا وقتها وقت الفرج واحد وهو القيمة باحد هاهنا ولا  
 كما هو المشهور فالوقتان متعارفان بحيث لا يخرج عن اهل الثاني اجماعا واما بعد فلا يجوز تأخير مطلقا  
 عند انظار المحقق وشبهه من خوفه وفيه للمالك فيخون بلا خلاف ما علمه الجواز لغيره من مطلقا لا  
 وقيل والعامل الشيخ في النهاية اذ عرفها عن مالها من غير ما شهدا او شهد من اخي السيد في سرون يجوز انما  
 مطلقا لا نظارا للاضلا والتعاقب من اذ في التاخير عند الطلب بما لا يؤدى الى احوال والحق بجواز ايراد  
 القبض المستحق فان كان من مع التفت ولو بغير شرط ولا ياتم بغيره لاني وشيخنا السيد الثاني في

تأخرهما نحو اذنه الى سترين مطلقا وكل وجه ولكن الا حوطا الاستدعاء لم انجواز التأخير شرط  
بالعد ولا يقدّر بعينه والمطابقا لآخر الدفيع مع إمكان التسليم ضمن من خلاف قالوا ذلك الوكيل  
والوصي بقرينة غيرهما وجوابها انها ايضا مع خوف الفرية ولو مع وجود المسحوق ولا يربط به  
الحكم بالصانع التمكن من الدفيع بما لو كان لتعظيم المسحوق البلد مع كونهم وغيرهم غير الثاني  
وجوابه ان الثاني اقوى فان التأخير للتعظيم لا يتحقق بالخير عرفا ومن هنا يظهر جواز ايضا ولا يجوز  
قبل وقت الوجوب بينها على اسم الروايتين واطهرها والرواية الثانية كثيرة مختلفة في هذه العجالة  
ليخرج سهرين واخر ثلثين وان يتروا لتجنيته وراعي باول السنة وهي محمولة على انه يجوز دفعها الى  
واجتناب لك عليها من الزكوة ان تحقق الوجوب بدخول الوقت مع حصول الشرايط وقيل انما  
ان استحقاق فانه يجوز ذلك بل استحقاق بالخلاف وكما يجوزنا حسابا عليه من الزكوة مع بقائه على  
الاستحقاق كذا يجوزنا مطايعه وصدقه في غيره ودفعه الى غيره لان حكمه حكم ماير المديون  
بن لك جماعة من غير خلاف ولو قيل ان المسحوق عند تحقق الوجوب فان صدق صدق شرط الاستحقاق  
استأخف للمالك الامتياز ولا يجوز له الاحتياز لو علم المسحوق في ملكه فانها جواز بل وجوب لا يجوز  
لو لم يستأخر فخره ويقتضونها مع وجوده في خلاف ان اخلف في جواز النقل اجماع غير على قول  
اجودها الاول ولكن الثاني لحوط وعلى القولين لو تعلمها اجزائه اذا وصلت الى الفقراء فقل الواجب انما  
يقتضى مع غله قبله والا فلا تأخير من الزكوة على البركة وان ضمنها على التلف ولا فرق بينه وبين  
وقد عد له لا يربط في جواز النقل بالنية مع صدق المسحوق في وجوده نظر لكن الجواز للمطهر فلا ضار باليد

جواز

اجوز احتيازا على مسخية مع وجودهم في ملكه وانما بالمعنى كانه والنية معتبرة في اخرها ودر  
مقتضى الدفيع الى المسحوق او الاطام او الساعى او وكيل المسحوق ان قلنا يجوز الدفيع اليد والافقوى  
لنفس القارئ بمعنى عدم جواز التقدم فحقا عليه يتبين في جواز التأخير مطلقا او بشرط بقا العيزاء  
علم القابض يكون المدفوع زكوة ولا فاسكال وجها والحوط الثاني لا يقدّمها فيه من ثمة العيين  
وصدقه لغيره مطلقا والوجوب او التمسك على الحوط ولا يقتضي ان يعين الجنب الذي يخرج منه الزكاة  
في بيان المسحوق في ما يتعلق بدوا الطريقة في امور الانسان والوصف المسحوق منهم واللواسق **قال** الا  
فما نية بناء على تغيير المساكين والفقراء كما هو المشهور ثمرة فوق الاول الثاني الفقراء والمساكين  
ولا يتميز بينهما مع الاثر اذ انما مع الجمع بينهما فلا بد من المماثلة وقد اختلفت العلماء في ان لهما استوفا  
من الامر ولا تفرقة في حقيقة اجماعا على ارادة كل منهما من الامر وجب بغيره على استحقاقهما من الزكاة  
واما نظره في امور اخرها كوقفها وصية والندى والمساكين سواء على اسمها الاظهر انهما لهما  
بينهما في استحقاق الزكوة من الاملاك مؤنة سنة له ولغيره لا ريب على الاسم الاظهر ولا يمنع فقير  
عن الزكوة لو ملك الدار والخدم والذباية المحتاج اليها لولا ان يكون اكل ما يحتاج اليه من الاواني  
باجل الزكاة العلم لمسا الحاجة الى ذلك كله ويجب بيع ما يزيد عن حاجته بحسب حاله ولو كانت حاجته  
عما قال جماعة قيمة لم تكلف بيعها او شرا لا دون قيمته الا اذا خرج غرضه من حاجته لغيره في الزكاة  
الاطلاق لا عرفه ولو فقدت هذه المذكورات استثنى انما يحتاج اليها ولا يبعد الحاق ما يحتاج  
اليه في الزكاة بذلك مع الحاجة اليه وكذا لا يمنع من ذلك ما يجزى به يستغنى به ولكن يجوز اخلا

الكفاية لغيره لعل طول الشدة بل يخطئ بها ولو كان ما بيده سبحانه ورحم فضاعدا ولا يكلف انفاقا  
ويمنع من يستغنى الكفاية منه ولو كان حبيبا بلا فلاح فيها ولكن يمنع عنها ذوا الصغرة والكب  
فقط بجاجة ولا اذا قصر عند هذا فقد ربح الاخذ بشئ وهو التمسك خاصة لا بل يجوز له  
الزيادة ويحب ان يقل الثاني لظهوره فاما لاكثر وان كان الاول احوط ولو رغب فيها اي الزكوة <sup>بالك</sup> <sup>بالك</sup>  
الاجتهاد في العوض عن حال الفقير بما ان الاخذ غير مستحق لها اجز الدرع او جمعت مثل الزكوة بعينها  
مع بقائها ومنها اقيمة ما مع تعليمها اتفاقا اذا علم الاخذ كونه زكوة وكذا ما مع جعله بغيرها بالعين  
فيل مطلقا ولو بقي الاخذ عن جعله فلا اقتناع عن الرد بناء على ثبوت الملك له بالمدين في المطاع  
على المرجح خلافه ولا يختل الحال هنا بين قيام العين وتلفها ولا بين من لا يملك مبيع ولا من يملكه  
الدفع وقصد القرية فلا رجوع معد في القبة فان تعدد الانبعاث فلا ضمان على الدافع لو وقع الا  
مشرع عا لا يستصحبها نادر القبح وغيره وظاهرها بقصد الحكم بصور الدفع مع الاجتهاد كما هو ظاهر  
وجميعه وقيل باطلا ولا يفتح عن وجهه الا ان الاحوط الاول بل الصان مطلقا ولو مع الاجتهاد كما هو  
لغيره وغيره وان كان عدم الصان في التحليل مطلقا كما قدمنا استمره احوط والثالث لما ملوك <sup>عليها</sup>  
وهم جباه الصدقة والسعاة فاخذها وجميعها وحفظها حتى يؤدوها الى من يستحقها او الى الراعي للثلاثة  
قلوبهم وهم الذين يستأمنون الى الجهاد لا لاسهامهم في الصدقة وان كانوا اعداء لظهور الصان عند  
اشكال في دخول المسلمين فيهم وخفا في الكفاية مع ان ظاهرها احباب العسكر لا تعاقبهم على دخول  
الكفاية وان اختلفوا في التعيين منهم بل المناقبات خاصة او مطلقا واخلطهم في دخول المسلمين كما هو

الاول

الاولى وبها فاجاعة وعدمه كما عليه احوط وهو صنف ظاهر جملته من النصوص انهم قوم مسلمون  
لكن لم يستقر الاسلام في قلوبهم هذا ولا مرة مهمة في تحقيقهم وخصوصا على القول بقبولهم  
ومن العشرة والى من من نص عليه بجاهه ليقوله وفي الروايات وهم الكاتبون بشرط ان لا يكون معهم ما يضر  
في كتابهم في ظاهر الاحباب كما قيل وظاهر بعضهم جواز الاعطاء وانما روى على تحصيل مال الكفاية <sup>بالك</sup>  
واعتبر المجتهد ان صورتيهم عن حال الكفاية بولا يعجز عنها الشدة والعبد المدين من تحت الشدة  
باجاعة وفي شرائط الضرورة فالشدة موقلة لان اظهرها واسمها الاول وهو احوطها ومن جتبه  
كفاية ولم يجد ما يفيق عنها على يدانية في سنها ضعف في المعبران ذلك اشبه بالفارم لان النقص  
ابرا ومدة المكثرة في عهديه ووطء الاحوط ان يعطى منه الرقبة لكونه فقيرا فيشترى هو ويعتق  
عنه ولهم بعد المنة كتحقق الزكوة جازا لدايا في العبيد ويعتق مطلقا والسارس الفارم <sup>بالك</sup>  
هم المدينون في غير معصية ووز من صغر في معصية فلا يعطى ولو بعد التوبة على الاحوط الا في بل <sup>بالك</sup>  
الاقوى وقسم الاحباب الفارمين فحين المدينون لمصلحة نفسه والفارم لاصلاح ذالدين  
واعتبر الفقير في الاول دون الثاني وفي الثالث الاطباع على الاول فان تم والافقو شكل في الفسطة <sup>بالك</sup>  
وقدم اعتبار في جملته من الافراد الثمانية كالعاملين عليها والقراءة والتعاضد من مصلحة ذالدين <sup>بالك</sup>  
السبل المنشئ المستقر من بلده والموقوف على فاصح به منهم جماعة ويحق كلهم ان يحل على ان <sup>بالك</sup>  
عدم حكمهم من الاداء كما عبر به جماعة من المتأخرين لاحد من حكمهم لمؤنة السنة ولا ان كان <sup>بالك</sup>  
الفقير المعنى المعروف واحوط ولو جمل الامران فلم يعلم الفقه في طاعة او معصية قبل يمنع منها والاعا <sup>بالك</sup>

الشيخ في ترويق لا يبيع والقليل هو في طه والملح وغيرهما من المتأخرين وهو سبب الأصول المتغيرة  
 وإن كان الأول لحوط ويجوز للركب مقابلة الموقوفين كونه بدلين لمقابلة الاختلاف والله أعلم  
 بالمعاصرة هو القصد إلى إسقاط ما في وقت من الدين من الزكاة وإن كان الأول احتسابا لجعل في الزكاة  
 ثم أخذت هامعا قد من سببه ولا فرق في الموقوف بين الحق والميت ويجوز القضاء عند رخصه وحل فيه في  
 الأداء عنه خصوص تركه عن الوفاء بالدين لا من الأول لأن لحوطها الأول لم يكن مطهر وكذا لو كان ذلك  
 على من يجب عليه على الركب الاتفاق عليه من الزكاة ويجوزها إذا القضاء عنه ذلك المعاصرية كما إذا  
 بلا خلاف أقوى ونصا والسابع في سبيل التمسك بالحق هو كل ما كان فيه من مصلحة كالحج والعمرة والبناء  
 والقنطرة على الأطر الاستمرارية فظاهر اعتبار التوجه في دفع اليد هذا التمسك بالدين وبذلك يصح  
 فاشترط الفرض هو لحوط وإن كان الأطر اشتراط الأول ما قد وقع في غير هذا التمسك بالدين وبذلك يصح  
 المعين الذي يلحق الشيخ في ترويقا من ابن السبيل وهو المقطع بغيره من يديه من مباحة ما يبيعه بل ذلك  
 غنيا من يديه إذا كان بحيث يخرج عن الفقر في أمواله لم يبيع ويؤخر مطلقا والأول لحوط بل وأظهر  
 وإنما لا ذكره للحق به جماعة الصنف والأسكا في المنع للسفر والوجوب والندب ولا يبيح الصنف  
 وإنما الأول مختار إن كان مسافرا محتاجا إلى المعاصرة وممكن أن اتقى على إطلاقه هذا إذا كان مسافرا  
 ولو كان مسافرا معصيا فمعاصر هذا التمسك بظاهر النص باعتبار كون السفر طاعة لا سكا في قضا  
 الاحتجاب على خلافه فكيف إذا لا مباحة للطلق فيها الأوصاف للعقود في الفقر أو المساكين بل غيرهم  
 تفصيل لما في ياقوت فارجع الأول الإيمان بالحق المحاصر هو لا سلام مع المعرفة بالأمرة التي عسر الله

روى

تعالى عليهم واعتباره من هذا الوجه على من الطائفة فلا يسطر الكافر إجماع العلماء إلا أن  
 من المعاصرة الصبار والمسلم غير محقق في الإمامة بالخيار وفي جواز صرفه إلى المستضعفين من أهل الخلافة  
 الذين لا يعلون في الحق مع عدم المعارف بالإمامة من قدر من عموم الأدلة للمعاصرة ومن قد الجواز  
 في رواية لكنه مع ضعف سندها بدأ في المنهى مشرا بدعوى الاحتجاج ولذا كان استدل بالمعاصرة في حق  
 الموقوف وكذا الكلام في زكاة الفطرة فلا تعطي غير المؤمن مطلقا على الأثر لا تعطي خلافا لمصلحة في حق  
 المستضعفين وهي معاصرة باجتماع وجوبها كثيرة فلكل مظهر أو مؤنة بالانقضاء أو القية ويجوز أن  
 أطفال المؤمنين وإن كان أباهم ضاقت واعتبرنا العدل لغيرهم بلا خلاف فيه بيننا دون أطفال غيرهم  
 جواز الدفع إلى أطفال المؤمنين من غير اشتراط وفيه مرجح جماعة إذا كانوا بحيث يخرجونها في وجوب  
 للفقير من غير خلاف فاللذكرة من دفع الرضى المزمع مطلقا بل إلى غيرهم ومن يقوم بأجرهم وهو حوط  
 وأولى أن لم نقل كونه متعينا قبل حكم الجواز حكم العقل أما التمسك بمحبة الدين والبر فإن تعلق المحبة  
 ولا بأس به ولو أعطى محبة التعلق بكونه من المؤمنين ثم استمر عرفه التعلق إعادتها الجماعة  
 العدل الرفق اعتبرها قوم من العلماء كالمفيد والحلي وابن حجر والحلي أن أضي والتدين بعد غير ذلك  
 عليه وغناه في حق الظاهر مذهب الاحتجاب وهو حوط وأقصر أفرادهم من ذلك لا سكا في حق اعتبار  
 الكبار للمعاصرة المختصين بأرباب الحركة بلحق به غيرهم لعدم بل بالقرينة بل بالقرينة بل بالقرينة بل بالقرينة  
 الأول لأن القضاير أن أصروا على الحق الكبار ما لا لم يوجب فسقا والرقعة غير معتبر في العمل أهلها  
 فلم من اشتراط محبة الكبار اشتراط العدل لكونه خلافا لظاهر كتابه وكيف كان فلا يشترط اعتبار

لظهور الاجماع عليه من العبارة ايضا مع عدم ظهورها في النص من قبل ولا طاهر فيه بين القراءات  
اكثر المتأخرين على عدم اعتبارها وهما في وقت الى قوم من اصحابنا وجميع الفقهاء من اعتبارها  
ولا يخفى لهم هذا العمومات ويجب تخصيصها بما لا ينافيها من رواية مرسله هي من ضعفها نحو قوله تعالى فعل  
الخالصان من عند المؤلفين العالمين لا اعتبار بالعدل لغيرهم دون المؤلفين فان لا  
يكون ممن يجب عليه فقته شرها كالابوين وان علوا والاولاد وان سفوا والزوجة الدائمة غير الشارعة  
والملوك مطلقا لا يجوز الدفع السماع الاعلى العجز عن كمال فقهم الواجب فيه دفع اليمين منها  
بل قيل يجوز الدفع اليمين للمؤقت مطلقا في الدافع للفق وغيره ولا يخفى عن قوة الآية ان الاحوط كل  
وفاء المذكورة وحضور صائفي الترجمة ولو استغنى للفق من الاتفاق عليهم جازا ليقول منها لا يجوز  
ويجوز للزوجة اطلاقها ان زوجها اطلقها على الاشهاد الاقوى وهو انما يسمعون من  
سليم الفقهاء ولا يجوز الدفع اليمين من غير واحد من الدائم غير الناشئة عن الناشئة للمنتجة في القد  
وجوب الاتفاق عليها وهذا يجوز الدفع اليها الاقوى لان الناشئة ونعم في المنتجة في يجوز ان يفتي  
منها باق الا ما يربط بالدفع اليمين او ليسوا في غير اليم لا وكذا الايجاب اليمين ان لا يكونوا  
فان زكاة غير طهرية عليه وفي التوبة اتفاقا دون زكاة الطاسخي لا خلافة في هذه الصورة لذلك  
لعموم الاخبار المحبذة او على التمسك به او على كون المراد من سهم الغلوتين عليها ولكن الاقوى المنع عنه  
وتظاهر العبارة وبهذا عدم عقد التماسخ في الضرورة بعد وجوب في غير الاثر ومثل ان لا يفتاد  
قد لا يفتاد وهو لحوط والمائل الشيخ جماعة وفسر الضرورة بقصد دعوة يوم وليلة وظاهر الخبر

احوط وغنى الزكاة لمواظبتهم اي عتقائهم والعتقة المندوبة لا تحجر ولا يحد على هاشمي وغيره في  
حرمة الواجب منها عند الزكاة على الهاشمي لقولان والاحوط للمنفق والذين يحرم عليهم العتقة  
انما هم ولد عبد المطلب ابن هاشم بن عبد مناف دون غير المطلب بالاختلاف الامن نادر واقعا لذلك  
فان اليمين الزكاة الى الامام عليه السلام استلزاما لطلبها اقطاعا وتقبل قوله المالك لو ادعى العتق لغيره  
عدم الخوف او تلف المال كلا او بعضا فيقتضيه الصواب الامام فيعلم كذب ولا يمكن عينا ولا بينة  
لو ادعى المالك باخر اجمالا الى المسحق فيقبله او يكتله قبل الدفع الى الامام او ياليه حيث يجب عليه  
اجزائه عند جماعة ولا حد اخرين والمسئلة محل اشكال الا ان الضرورية هي ان بناء على عدم  
دفعها الى الفقيه للمؤمنين هذا الرمان كما هو المشهور ويجب حرجها الى الامام عليه السلام  
ان يطلعها ومع فقدته وعدم ظهوره الى الفقيه للمؤمنين من الامامية الذي لا يتوصل الى اخذها  
بالحيل الشرعية لا تداي كلا منهما ابرع بواجبها واخبر بواجبها ولما من العز ورجع من شبهة خلا  
من وجوب الدفع اليها ابتداء وان كان غير ظاهر لوجه فان يجوز ان يختص الزكاة احدا الاصناف  
الغائبة بل ولو خص بها شخص واحد منهم كان باجماعتنا أقوى وقفا ولكن حتمتها على الاصناف  
افضل لعموم النفع واذا اقتضتها الامام او الشاعى او الفقيه من مقتضى المال منها ولو لم يفتد  
بغير خلاف فان لذلك لو لم يوجد مسحق اسبق للمالك عزها من مال قبل باسحقا بغير طهر كما هو  
والمراد بالعز يقتضيها في مال خاص وصحة يقتضي كونها اما من في يده لا يفتد الا بعدة وتفرقا  
تاخر للدفع مع العتق من الاصل الى المسحق ولان ذلك عدم جوان الاجل لتمامه والاحوط

لم يكن الظاهر والتميز تابع لما مطلقا على الاقوى والاضياء لها ثلثا نسبة على الورثة فانها اذا  
 اذ لم تحضر الوفاة والا وجب والمعتبر الوصية ما يحصل به اليقين الشرعي الاول لو لم يترك  
 المتعلق مال الزكاة ولا وراثته فخص به وراثته ارباب الزكاة كافي الشرعي وبه جرت الاكثر  
 المؤمنين كافي للموقوف وبه قيد المفيد وهو احوط وهذا الحكم من اصل مشهور بين الاصحاب فيه  
 وجه اخر يكون اربعة للامام عليه السلام ولكن هذا الى المذكور اولا الجور واستدراج في ظاهر كلامه حقا  
 ويحوى الاجماع عليه والوجه الاخر لجهاد في مقابلة الفقر المعبر الثاني اقلها يعطى الفقير الواحد المتعلق  
 في القسمة بالاول من الذهب والفضة وفاقا للاكثر وقيل ما يجزئ الثاني منهما وقيل لا تقدير فيه  
 اصلا وهما صنفان وهما على الوجوب والاستحباب سكال ولا ريب ان الاول احوط وهل  
 يزكوة الفضة كما هو مورد في صور المسئلة لم يعنها وعجز عن الانعام فلا يدفع اقل مما يجزئ اولها  
 اوقل ضابط الفضة كما يستفاد من نحوها سكال والمقيم لحوط ولو اضطر في الاول ثم وجب عليه  
 الزكاة في القسمة الباقي الخرج زكوة وسقط اعتبار القدر يراذ المجمع معه ما يبلغ القدر  
 كان له رضا بان اولى وثان فالاحوط دفع المجمع لواحد ولا حد للاكثر فيجوز ان يعطى الفقير الواحد  
 من يد على غناه غير الصدقة فما اقبلت غنى كما في النسخ قيل المراد بمما اقبلت غنى يعطىها الى ان يوجب  
فرضا الاول ان يملك دافع الزكاة بل الصدقة مطلقا ما خرج في الصدقة اختيارا الى لا يملكه  
 باختياره بالشرء ويجوز صولا باس يعبده اليه يميل وتوهمها بالصدق معه التملك الاختياري فلا  
 يجب الاخر اجماع عن ملكه المتعلق الثاني اذ اقبلت الانعام الصدقة ودعا الصالحين وكن الساعي استجابا على

الاول

الاشتهر وقيل يجب وهو احوط وينبغي القطع بعدم الوجوب بالنسبة الى الفقير الثاني بقطعة  
 من فضة الامام عليه السلام لم تسعة والمزكوة بلا خلاف مع عدم الاحتياج اليها ومع الاحتياج  
 لسكال والا فخر عدم التسقوط وقيل يسقط معها سهم السائل ايضا بناء على اختصاصه بالمزكوة  
 في هذا الزمان وعلى ما قلناه من عدم الاختصاص المتعلق الثالث ينبغي ان يعطى زكاة الذهب  
 والتمار والزروع اهل الفقرة والمسكنة زكاة التمر اهل الفحل والوقيل لها الى من يجوز بيعها لغيرها  
 اليهودية ويحب عليه بعد وصولها الى يده او يد وكيله مع بقائها الفقر الثاني في كنف الظن الثاني  
الاول في بيان من يجب عليه لغيره على غير ما بالغ العاقل العتيق ولا يجب على الصبي ولا المجنون ولا  
 المملوك فان كان وصديرا او مكاتب استرد لها او مطلقا الا اذا اجبر وجب عليه جيلده وقيل يجب  
 المكاتب وهو احوط ولا على الفقير على الاشتهر والظاهر وقيل يجب عليه اذا اقبل من مؤنته وقوله عيال  
 والميتة وهما نادران كان احوط وصناطه من ملك حرة سنة ثم ولها الرجوع لا اوقية على الاشتهر  
 الاقوى فيمن ملك احدا القسمة الزكوة وهو احوط ومع مشورة عن وفاة الشدة والافاضة الاول  
 حيث اجتمع المشرقة يجب عليه ان يجزئها من عشرة وعيا لمن مسلم وكافر وحر وعبد وسير وكبير  
 عال كل منهم سبعة عاك الصنف في قصير الصنف المعال سبعة احوال الظفرها من صدق عليه عيال الثاني  
 الصدوق بالصنف اذ طول الشتر وعلى الوجوب مع الاجماع في الاستنار ووف المسهر وجعلها من  
 الزوجه والمملوك سقط وان لم يكونا في عيال فان كان اجماعا كاف ظاهر الشتر ويصير في الشتر والافاضة  
 دوران الوجوب صدقا لعلولة وان كان المسهر وحوط يتما في الصدوق فقير السيرة الى المملوك

والقربة وقد يكونها فقرة لا صدقة في ذاتها أي عنده وتسقط عن كافر لو سلم بعد الحلال بالانقضاء  
والاجماع وهذه الشروط اعم من اعتبار الحلال أي قبله بان يكون قبل عزوب ليلة الفطر ولو طهر  
قبلوا سلم الكافر وبلغ العتق له ملك الفطر المعتبر في الوجوب قبل الحلال وجبت الزكاة  
ولو كان بعد لم يجز كذا الوولد لو ولد له ملك بعد قبل وجبت عليه والاملا اجماعا فتوى  
واسبق لو كان ذلك أي اجماع هذه الشروط ما بين الحلال وصلاح العيد بلا خلاف الا ان نادى  
مدد وبلدا اخر اجماعا عن نفسه وعن غيره وان قبلها ومعها اجماع يدبر على الرضا عثم فقيد في  
غيرهم فظاهر بقدر كونه باجماعهم مكلفين فيشكل القدر المعتبر من قبل به وعلى هذا القول يؤول  
القول اخر اجماعا عن الصفة **التاسعة** في بيان قدرها وحسينها والصلوات على النبي كان هونا غالبا كما  
والشهداء القتل والديار والاعطوا للذين على الاطهر الاشهر والمعبر على قوة الفطر قبل  
المخرج وصريح جماعة باجماع الاجناس السبعة وان لم يغلب على قوة المخرج وفي ظاهر المنهجي وصريح  
في الاجماع عليه فلكما اشكال فيكون ان كان الحوط الاقتصار على النعمة الاول منها على جماعة وقيل  
يخرج الترتيب الترتيب في الفضل ما يغلب على قوت مله وقفا لكثيره ان لم اقص ثم على استدلال  
الترتيب بمرجع وهو من جميع الاجناس طابع وهو تسعة اطفال بالعراق ومجربى من الذين اربعة اطفال  
لرواية في سندها ضعف مع انها في الرطل مطلقة وقد سرق قوم منهم بالمدني ولا دليل لهم عليه مع  
الرطل عند الاطلاق في العراق وجملة في لاف على الاستحباب فيما لو كان المرتك ففرا ولا بأس به وان  
الميل إليها ليس بلك القيد ثم لما عليه المتأخرون من عموم الصانع لجميع الاجناس الحوط ويجوز ذلك

عنه

عن الواجب من الاجناس عندنا ولو من غير المسلمين الا ان ومنها احوط واولي الاعتدال في عزوب  
الواجب بل يرجع الى القيمة السوقية وقت النسخة في الاكثر **الثاني** في بيان وقتها ويجوز بل  
مع حصول الشرائط المقدمة قبله وتعلقه لاكثر خلا فاجلها فطوى الحجر ولا يشترط صفدان كانا له  
وقت تعلق الوجوب ان كان المراد وقت وجوب الاخراج هو احوط وان كان الاول وتعلقه بغيره  
الوجوب عند صلوة العيد أي قبل فعلها فيقبل بغيره وقتها وهو مقدار اداها قبل الزوال ولا يجوز  
تاخيرها عن الصلوة على الاستمرار الاظهر في لاف الاجماع على الاثم بالانحراف من الزوال الا عند  
انقطاع المخرج فيكون بلا خلاف وهو قبل صلوة العيد مطر واجبة بعد هامة من مندوبه على الاثر  
الاظهر في التفسير والاجماع وقيل بجيبا لقضاء الواعظ والجمع وهو احوط هذا اذا لم يفرطوا  
عزها وجبت فقرة مطلقا ولا واحدا ولو اخرج التسليم بعد ذلك فقد استحقوا انظار رجله فيصير  
من غير قربة ومن لواحقها مع امكان التسليم من غير ذلك ويجوز فعلها من قبل الوجوب بل غير  
بعد الفرك مع وجود المخرج فيها على المأمن المقدمة في ذكوة المال وتباكد الضياء المنعها ولو فعلها  
من على القولين ويجوز النقل مع عدمه ولا ينقض **الرابع** في بيان ضررها وهو معرف ذكوة المال وهو الضمان  
القائمة والاحوط اخضا سنها بالمساكين ويجوز ان يؤكل المالك امر اجماعا بسبقه وصلاحها الى الامام عليه  
مع وجوده اضلا ومع تقدرة فاعلمتها الامامية كافي الزكاة المالية ولا يجوز ان يعطى الفطر ولو كان  
صالح وقفا لاكثر وقيل يجوز وفيه ضعف على ان الاول احوط الا ان يخرج من لا يسج لهم الفطر فيجوز تعيها  
ودعا الاولين في حجة ان يصيرها بالجزية ثم يخرجها من اهل الفضل والمخرج **كتاب الجن**

كتاب الجن

وقد تسمى دار الحرب وقيل هو ما يجوز للمسلمين باذن النبي والائمة عليهم السلام من اهل  
 اهل الحرب بغير حق ولا عيلة من منقول وغيره ومن اهل البغاة اذ حاربها العسكريون اكثر  
 المستفاد من الروايات عمومها ان ذلك وكل ما يقتضيه الرجل ويستقيده والمعادن وهي كل ما خرج من الارض  
 مما غلبت فيه الارض من غير انما له قيمة قطعية كالكالا والنفوس والغير منج والعقود والبيوت والكل والارث  
 والارث والجميع اطلاقا كما يقتضيه النظم والكثير من غيرهم بعضهم بانها في الحق الموقرة وفيها الغسل  
 بجارة الرمي وتوقف فيه جماعة وهو في محله لكن ينبغي القطع بوجوب الخمر فيها جميعا على عمومها  
 ككافة فان الكل منها بلا شبهة ووجوبه فيها من هذه الجهة غير الوجوب فيها من حيث المعدن بل  
 القرة في اعتبار مؤنة السنة فغير على جهة القالة والاعلى المعدنية وعلى هذا الحوط والمخرج من  
 بالغموس من اللؤلؤ والمرجان والذهب الفضة التي ليس عليها سكة الاسلام والمسلمين من هذا النوع  
 من دجل الماء فليحتمل الماء من خارجة بالمكاتب تظهر القرة في الشرايط وارجح التجارات والارثا  
 والصناعات وجميع انواع الاكتسابات وفواصل الاموات من الغلات والزرعات من مؤنة  
 على الاقتصاد والكوز وهو المال المذخور تحت الارض مطلقا ولو في دار الاسلام وكان اثره عليه  
 الاظهر وقيل لفظة في داه مع الاثر وهو احوط بل قيل اسهر هذا لا يمكن في ملك الغير ولو في  
 سابق والا فاعلى بالتفصيل فالحق في كتابنا لفظة انشاء الله تعالى وارض الذي اذا اشتراها من مسلم  
 بالنظر اليه والاعمال كما في صريح النص ونهاه النبي واطلاقها يقتضي عدم الفرق بين ارض التملك  
 الزراعة كما صرح به بعضهم لكن من المقتضى في المعتزلة ان العلم ان لم يلاصحاب لنا يده ولم يعرف وجهه

١ سوا ذلك من منقطعها  
 بانفرادها كالذهب والفضة  
 والارثا من الصغر والنحاس  
 والمعدن او مع غيره كما في  
 اوله يمكن

المختلطة بالحجر ولم يميز احدهما من الاخر مطلقا لا عقدا ولا صاحبا المعبرة للمستفيضة المقتضية  
 غيره والاعمال في الغيبة وان تميز قد لا يلاصحابا قبل سقيده من قبل الملك مطلقا ولو كان  
 الخمر وقيل فيه بالخروج الخمر من الصدق بالرائد ووجهه غير واضح وان انعكس صريح المال كما في  
 ما لم يطلب الزيادة وما يحصل به تعيين البراءة مع احتمال الكفاء بدفع ما لا يبقى بعد البيع باستفا  
 الزمة الا ان الاصول الاول وقيل يدفع اليه الخمر في دليلا قائل وحكما حشر صدق به عن  
 ثم ظهر في ردني ما فعله والافنى الثمان وعلمه وحيث ان له حوطها الا قوله ان كان الثا  
 او فوبال اصل ولا يجب الخمر الكثر حتى يبلغ فيه او قيمة دهم او عشرين دينارا ويجب الخمر  
 فما زاد قليلا كان او كثيرا ولكن اعتبر الثا بالذوق في المعدن وعلى دعائه ليرتفع الصحة وعلى  
 جماعة خلافه لاخرين ولا تضاب فيه اصلا كما هو ظاهر كثير منهم ما وديا كما هو خبرهم والادب  
 اظهر وعليه فاعلم من تاجر ولكن الوسط لحوط ولا يجب الخمر الغرض انهم حتى يبلغ فيه دينارا على  
 الاظهر الاقوى فيه قول معتزلة دينارا وهو بلا دجرا واعتبر بالضابته الثلثة بعد المؤنة  
 يفر ما على عيشها من خمر وسبك في المعدن والمعدن من جرة العواصم العواصم جرة الخمر منجوة  
 الكثر وفي اعتبارها اتحاد الاخراج فيها مطلقا او العدم كك والفرق بينهما لو طال الزمان او قصد  
 الاخر من فالاول وظرفا لثاني او جبه بل فاقول بالاول احوط وان كان الاخر لا يخرج عن وجهه  
 في اعتبارها اتحاد النوع فيها او العدم او نعم في الكثر والمعدن دون غيرها او جها جميعها الثاني وقد  
 اشتراهما جماعة اعتبر بلوغ نصيب كل صاحب بعد مؤنة ولا يجزئ ارباح التجارات الا فيما فصلت في

الستة له وللعبد الواجب النفقة ومنه وبها إذا تكفرت وما حوزا الطعام عسفاً  
 والهدية والصلة اللاتين محلاً وموقفاً للرجوع إلى الكتاب من ردتا أسفل الطائفة  
 ونحو ذلك ولو كان له مال لم يضر فيه حتى احتساب المؤنة منه خاصة ومن الرجوع المكتبة أو  
 اقواله أو طوله الأول ثم الثالث ولا يصير على الأموال الباقية وضاب وكما لا يعتبر فيها الضاب كذا  
 لا يعتبر بحولها ولا في غيرهما من وضاب بمحيط في الدباغ بالآخر كما لا لاحمال فيردت  
 بالاختلاف ويجوز المباداة به أو لم يصير خمس ستة أقسام على الظاهر لا شهر ثلثتها للأمام عليه السلام  
 وسهم الله وسهم رسول وثلثتها للأنصاف الباقية التام للساكنين وأما السيل وجب أن يكونوا  
 من بيت أبي عبد المطلب بالآب وفي صحف من يتسبب ليربأ لهم خاصة قولان استشهدوا بهما  
 أنه لا يفتقر بل خاصة أحدهما عند المرفق وهو نادر وهل يجوز أن يخص بمال بخمس طائفة من ثلث  
 حتى لو لم يمتهم فيه تردد واختلاف بين الأصحاب من ظاهر الآية فإن الأمام الملك لا انحصار  
 العطف لو أوقف على التبرك ومن ظاهر الصحيح ذلك للأمام عليه السلام به يفرق الأول إلى أن  
 المصنف كافي الزكوة مؤيداً بيقينها في الحسن زكوة في المعنى وهذا العدة أقوى مما قاله آخرى  
 ولكن لا حوطاً ليطهروا ولو متعاً أو بالحواله لا خلاف فيه ولا في عدم وجوب استيفائهم وإن كان  
 أحوط ألا أن يسبق فيقتصر على من حضر البلد ويذهب عليهم مع الامكان ولا يجوز أن يحمل الخمس على  
 مطلقاً كما عند جماعة والأصح الثمان فيجوز عند آخرين وهو أقوى ما كان الأول أحوط وأما  
 عدم المسحق فيقول لا واحد ولا يعبر في التيم وهو لطف الذي لا يلبس عند جماعة ولا

أول

لعزيم والاول شكك أظهره إلا أن المسئلة لا ينجي تعيد عن فطره الأعيان لا يقتضي المصير إلى اعتنا  
 الفطر ولا يعتبر الفطر في ابن السيل نعم فيشترط فيه الاحتياق بالمواصلة ولا يعتبر العدالة لها ولا يجرى  
 في احتياق الأيمان من رد من إطلاق الأقله وإن لم يجرى وهو معتبر فيها اتفاقاً مضافاً إلى اتفاقه من  
 الموادة إلى من يحاذ الله سبحانه وتعالى ولا يدينه بغيره احتياطاً لا يمكن الظاهر **في حق** هذا الباب مسائل  
 ثلثاً **الأول** ما يخص به الإمام عليه السلام ومن يدينه من غيره من الأفعال جميع فصل يسكون الفقه وضرباً وهو  
 الزيادة هو ما ملك من الأرض بغير مال وأرض طهر أهلها المسلمين طوعاً من غير مال مع ما بينهم  
 أو اجعلوا عنها وتركوها والأرض للموات التي ياب أهلها مسلمين كانوا أم كفاراً أو مطلق الأرض  
 لم يكن لها أهل معروف ودوس إلى المطلق الأودية والمرجع فيها إلى العرف والعادة والأحكام كمن  
 المهره ونصها مع المدعي أحده بالتحريك وهو الأرض المملوكة من العصبه عنه في غير الأرض المملوكة  
 وما يخص به ملوك أهل الحرب من المستوفى والعطايح وضابطها ما اصطفاه ملك الكفا والنفقة  
 به من الأموال المنقولة المعبر عنها بالاول وغيرها كالأراضي المعبر عنها بالثاني حال كونها غير  
 من مسلم أو مسلماً وميراث الأعداء ولو ما يصفه من الغنمة لخمس من قوساً وقوباً وطيارية طرفة  
 ولا فرق في التجهيل والتأليف ما بين ما لو كانت في الأراضى المملوكة له عليه السلام غير ما على الاستمالة  
 خلافاً لما ذهبوا بالاول وفي احتسابه عليه السلام بالمخاداة القاهرة والتأني في غير أرضه تردد  
 اختلاف بين الأصحاب من ظاهر الآية جلة من الصوم من الاختصاص من منعهما استدلالاً في بعض دلائل  
 في أمه ولا يضر بها الأصل المؤيد فليقلوا الأخبار الكثيرة القريبة من القول بملكوته لثبوتها

رؤس الخبال

المستورة عن مدما في المال  
 والأخبار والكثرة

ما يجب فيه تحريمه فليست بهداهن الناس فيه شيء سواء وعليه جماعة حتى إنه ادعى عليه بعضهم الشوق  
المعادن الطاهرة وقيل إذا غلبت قوم بغيره فليست عليهم كذا في رواية وهذه الرواية وإن  
كانت مقطوعة على من سئل بضعفة إلا أنها أخصر بالسمعة المحكية في كلام جماعة حتى أن بعضهم قرأها  
الاصحاح ادعى أن لا تلاقيها ولا تعارضها وعن الحق دعوى لا يخفى وهي حجة أخرى مضافا إلى رواية  
أخرى صحيحة مروية في في الكتاب الجهاد في قول بابه بضمير الغيبة فلا وجه للتردد فيها كما في  
العبادة ولا الغنوى بجلها كما في أخرى **النتيجة** لا يجوز التفرقة فيما يخص بعلية سكر وطلاق  
وعدم غيبة الأمان تروفي حال الغيبة لا بأس بالمنافع للشيعة على الأنظار الأشهر سواء قرئت بالمجوزات  
من دار الحرب مطلقا أو بمجرزات معتد بها من الدواعي الخاصة لدخولها بالمعنى الثاني في  
المؤمن المستثنى والتفسير على إباحة بالمعنى الأول في المحبرة المستفيضة معلة بظاهر الآية  
بما ولا جملها ضمن الحيد وجماعة ما أباحوه عليهم بغير استيذانهم خاصا بغيره وفيه جميع بين الشيعة  
وفي هذا الباب المحجة الخمس على الإخلاص والمؤكدة لاخر اربعة على إبطال الحق الشيخ تروفيها  
المساكين والمساكين وبقية جماعة من المتأخرين ولا بأس في الأقل سواء قرئت بما يخص به من الأدل  
أو من الأدباج بمعنى أنه يستثنى منها مسكن فإنا دفع الحاجة لوجه الأول إلى الأراضي المتأخرة من  
الغيبة والثاني إلى المؤمنين المستثنى من الأدباج وفي الثاني أن قرئت بما يخص من الغيبة للمأخوذ  
من أهل الحرب وفي حال الغيبة واستثناءه من الخمس من لا يغيب فلا يجب إخراجها إلا أن تجوز فيه ويرجع للمفسر  
المعتمد بالعمل ويغيب العسر ويجوز مضافا إلى الإجماع بإباحة الخمس على الإطلاق خرج ماعدا الثلثا

الأنزاد

الأنزاد وتبقى هي عند درجة تحت الإطلا في **النتيجة** صرف تحمل الشريعة بمرجع وجوه وشوق  
وجوب في حصة غيره وله ما الفضل عن كفايته مؤثرة السنة الاثنان الثلثة من بينهم وعليه  
ولو أعوزهم على الظاهر الأشهر خلافا للحق فيها وهو ضعيف ومع غيبة عليه سكر بغير ضال الاضاد  
الثلثة مستقيم على الأشهر لا ظهر بل لا خلاف في غير الأمن تادرو في مستحقه على القول المستر  
ولكن إجماعهم الجواز دفعه إلى من يخرج حاصلهم من الخمس عن كفايتهم من مؤنة السنة على وجه التمسك  
غير واستقر عليه رأي المتأخرين كما في تبعات المبدأ في الغيبة ما عرفت وهذا النوع المهم على الوجوب  
هو ظاهر المبدأ بالدليل والجواز الجبر بغيره من الخطأ لا يصحك هو ظاهر المتن وكثيرا  
ولا ريب في الأول لا حوط أن نقل تكملة المعتبرين ويصير جميع وهل يثبت بعبارة الفقهاء للمأخوذ  
لكما هو ظاهر المتأخرين بل يصح حملهم منهم بغير المباشرة غير أن لا بل يجوز الجبر كما هو ظاهر  
المعتمد قولان ولا يسبق الأول أو موق بالاصول لأن يكون باذن العفية فحقها في  
وهل يجوز دفعه إلى المولى كالزكاة أم لا والوجه القليل بين وجود المسوق من الذر فلا

فقد قطع **كتاب الجهاد** وهو يستدعي بيان أمور **الدولة** الصوم كونه هو لا مطلق  
ومرعا الكف عن المظلمات مع النية بالإخلاص في اعتبارها كما في كل عبادة ولا ملة ترتب على الإخلاص  
في كونها شاملة وكذا على الإخلاص في الكثرة في غير عبادة كما في المنع عنه وجوبها قبل أن ينفصلها  
أشياء مخصوصة في زمان مخصوص على وجه مخصوص أو على حال مخصوص بل بيانها ويكفي في فهمها بيان  
غير الخصاص إلى غير ما عرفت على الأشهر لا يظهر لهم الا حوط من كفايته غيره والعقائد مع هذا مع العلم

الانطارات مع سنة زمانها وقيل في حكمه  
تعمل من سنة زمانها أو لا بل لا يجوز في قوله وقد  
توزع الصوم كونه من المظلمات كونه لا

واختصاصا في حصة

كتاب القس



مستنداً

على الاقوى ومن الاستمراء واتر الماء والى الملاعبة والقبلة والملاصقة من امثال العباد  
عن اهلنا عليهما السلام كانوا يميزون بلا استكثار في الاول وعلى الاحوط في الثاني وان كان القيد بالاول  
لعلمه اظهر وقيل اشهر من المقاء على الحجة به مستنداً حتى يطلع الفجر على الاظهر الاشهر والظاهر  
اختصاص هذا الحكم بوضوء وضائروا ان كان العقيم ولا يمتنع في الواجب لو طرد وعوضه تخفيف  
التعاقب لا سيما في الكثرة وقفاً على الجاهل وظاهره ان فيه وجوب القضاء خاصة وقيل مع الكثرة وهو  
وان كان الاول لعلمه اظهر ومن معارضة القوم حجة ان لا يستبرأ الى الفجر فيجب عليه القضاء كما ياتي والظاهر  
عليه التوبة الاولى ولا يجزئ عنه جازي الا اذا ما كان على تركه العسل ضل عليه على مستند البناء على ذلك  
على الله سبحانه والرسول والائمة علمهم خير من غيرهم بالاختلاف واقفاً على الخلاف في ايجاب القضاء والكفارة وتباً  
ومن الارغاف الماء على الاظهر الاقوى وقيل يكون والظاهر ان المرفق والحوط وغيرها وفي وجوب القضاء  
عن السقوط في الاعتدال وضعف العلم الذي اظهر ترددها من ولم يظهر على المتعمد ما دليل واضح فاما  
المجاوز لومع الكراهة وجازي الشهادة في جواز الحقة ومخرجه من ان اشبهها بغيره فيكون بالماضي  
خاصة وما ايجابه من الكراهة وعلى هذا التفصيل والذي يميل الصوم كما ناهى ان اقل سيطر اذ صدق  
الصائم عهداً واحياً واحب اليك ان الصوم وندباً وليس على الناس شيء في شيء من اوقات الصيام ولا في  
شيء من المفطرات ولا في الوجوه في حلقه بغير خلاف ولا على الكراهة بانواعه عند الاكثر خلافاً للمفسر  
الصوم وهو احوط واولى بل لعلمه اقوى وفي حكمه الخطر يوم يجب عليه تقية والظاهر ان كراهة  
فيها مجزئة ظن الضرر وقيل باعتبار حقوق النفس على النفس في تركه ولا على الجاهل بالحكم الا

في ذلك

في تركه يحصل المعصية والقضاء والكفارة عند جماعة خلافاً لاكثر المتأخرين فكانوا لا يمتنعون  
ولا يفرقون بين القضاء والكفارة وهذا اقوى من ان كانا في الحوط ولا يفسد الصوم بمصر  
الحائض ومنع الطعام بلصقي ورفق الطائفة وذوق المرق ونحو ذلك وهذا يقتضي الاستبراء الى الحلق  
بالطعام الرجل في الماء بلا ملاحقة حتى يخرج من ذلك والسؤال في الصوم صحيح لو كان في الرطب على الاشهر  
الاظهر وان كان الاحوط ترك الرطب كونه مباشر في القضاء وتبلاً وماء ولا يمتنع مع طرد عدم الامتنان  
محررك به الشك في ذلك وقيل بكونه مطلقاً ولا كراهة في الاكل طائفة من اهلنا وطعم عسل الى الحلق وتباً على كراهة  
واخر اهل الدم الضعف ودخول الحمام كن ذلك وتتم الرياحين وهو طاهر من النبات تياكاً في  
ويذكر ما عدا هذا من الطبيب بل هو مخف للصائم الا المسك فيكون عند جماعة ولا بأس به والاحتياط  
بالجاءد ولا يجرى على الاصح وبالله التوفيق على الحيدرة ولا استعفاء والماء للرجل والعاق والمقود جلوسه  
الماء وقيل بالحرمة وهو احوط وان لم يكن الظاهر **المفسر الثاني** في بيان ما يجزئ القضاء والكفارة والقضاء  
خاصة وسائر ما يتعلق بها وفيه مسائل **مسألة** يجزئ الكفارة والقضاء معاً بعد الاكل والشرب بالمشاورة  
بالطعام العلماء يمكن اخبرها على الاستبراء الاقوى والجماع قبل اوجابها وكذا اوجاب الاظهر الاشهر والاشهر  
بالملاعبة والملاصقة والقبلة وغيرها ولو لم يتقده بل غفر الموجب خاصة في اتصال العباد والعليل الى الحلق على  
الاظهر الاشهر في الساعات وقيل باعتبارها القضاء خاصة وفيها قول ابيهم ايجاباً شياً بالكثر وهما متفقان  
وقد وجوبها بعد الاكل على الله تعالى والرسول والائمة علمهم جميعاً سلم والاحتياط في الاظهر احوط  
بين القدر لها وجوبها بما جازي اهل السيدان عليه السلام في بيانها انما اكلها وشربها اعتدلاً

لا كفارة وظاهره عدم وجوب القضاء او الترتيب فيه وهو اخصيان وفي وجوبها استدلوا على ان  
 النهي لا يجرى والقضاء خاصته وانما انما هو ظاهرها الوجوب في وجوبها معا وفيه جهل  
 اخرى لعدم وجوبها وهو موقوف على العمل على كونه كونه وكذا لو انما كفارة العمل حتى يطلع  
 جالته وهو احوط ان يدعى بالقراءة ظاهرها وهو الترتيب في الزهول عن نية العمل ولو اريد في اليوم  
 العزم على ترك العمل فلا ريب في وجوبه كقراءة **الثاني** الكفارة الواحدة هنا خيرة بين ضمان  
 وهو عرق رقة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا على الاستمرار الاقوى وقيل هو تركها  
 والقابل الثاني والمراد به احد قوليه وهو ضعيف في نهاية معتبرة الاستدانة بحجب عن الخطا  
 كفارة الجمع بين الثلاثة وعملها خيرة ولا يخفى من قول **الثالث** لا يجزئ الكفارة اي جزيها كانه ما كانت  
 في شيء من اقسام الصيام ما صوم شهر رمضان ما شهد للمعينة وقضاء رمضان اذا كانت الاضحية  
 والاعكاف على جبرياني بيانه في غير انشاء الله تعالى فلا يجزئ الترتيب المطلق وصوم الكفارة وقضاء  
 رمضان وقضاء قبل الزوال والمسد وكذا الايام المستحب ومنها ما لا اعتكاف والمسد ويوان هذا  
 ذلك كله لا يخلو من وجوبه الاقسام الاربعة المستفاد في العبارة على الظاهر الذي يدل في المسئلة  
 على ان **الاربع** من اجب لئلا من شهر رمضان ونام ناول العمل حتى يطلع الحج ولا قضاء عليه ولا كفارة  
 لا يخلو في ذلك لو انما غير ناول ولا قضاء عليه اهل السنة اصل على الاقوى فان كان الاحوط وجوبا  
 كما مضى في سنة ثم نام ناول العمل حتى يطلع الحج فقليل القضاء خاصة ولو انتم من التوبة الثانية ثم نام  
 حتى يطلع قال السخاوي في حذره ووطء عليه القضاء والكفارة مطلقا وتبين ان من التوبة الثانية

ثانيا

لو انتم في الصيام

عنه

حتى ان جاز

جاءت عنهم ادعى الاجماع عليه ولا يخفى عن قوة **الثاني** من وجوب القضاء عند الكفارة في الصحيحين  
 الحديثين بسبعة اشياء فعل المظفر مطلقا والنجاشي ما كونه نكاحا نكاحا الليل كافي عاين جماعة او شاكرا  
 في عاين ابن من وهو اولى بالتبني لعدم وجوب الكفارة واما بالتبني وجوب القضاء فهاهنا اولى  
 معي المشكك بطريق اولى واما جزيها في ان فعل المظفر مع القدرة على مراعاة او النهي لمطلقا فلو غير  
 كما يقتضيه المحسوس والاعني لم يجز القضاء اتفاقا وكذا يجزئ مع القدرة والاعتقاد في الجبر  
 ببقاء التلبيح القدرة على المراعاة والحال ان النهي ما في حين فعل المظفر ولا فرق في الجبر بين ان يكون  
 واحدا او متعددا الا اذا كان عدلين فلا قضاء عند جماعة ولا يخفى عن قوة وان كان وجوبه معها  
 ايضا كما يقتضيه اطلاق النص واكثر الضمان وحيوط اولى وكذا يجزئ القضاء ولو قيل قول الجبر في  
 كونه ويكون في الواقع صادقا والحال في الجبر كما مضى واجب جاز في الكفارة ايضا باجاء العدلين  
 هو لحوط واولي ثم ان كل ذلك اذ لم يراع الجبر فيفسر مع قدرته عليها ولا فليس عليه قضاء اتفاقا في ضمان  
 وكذا في الواجب المعين على اقوى الوجوهين فظاهرها وان كان الاحوط صوم ذلك اليوم ثم القضاء كما  
 الاحوط في الواجب المطلق فاما ذلك اليوم ثم صوم يوم اخر ان لم تقبل يكون نافلة وكذا المسند وقيل  
 مطلقا ما عدا المعيرة وما هو كذا الواجب المعين فاحكم احوط وهل يجوز في الواجب المعين الاتفاق  
 مع الشك في دخول الجبر الاحوط لعدم وان كان الاقرب اتم وعليه فقل يكون في وجوبه لكن خصوص  
 بالهزم لا بد من القطع الاظهر الثاني وان كان الاحوط الاول ولو تناول حج فضاء في الجبر فقل القضاء  
 به ام لا وجها والاحوط الاول وان لم يكن الاظهر وكذا يجزئ القضاء لو اخذ اليل في الجبر في وجوبه

في القضاء

معها فلهذا لا بد

فانظر وان كان يدبر مع القدرة على المراتب فلم يراعى سواء حصل النقص من الاجزاء او لدخول  
 كان الخبر العلوي ان لا على ما يقتضيه إطلاق النقص والقوى الا في العددين بعضهم ضمنى مما يقتضيه  
 ايضاً ولا حرق النقص مطلقاً فحقاً ما يبينه وانما لا فوجبه الكفاية ايضاً احاطاً بما في هذا المقطع الذي لا يجوز  
 له الاخذ بالاجزاء والغير بالمعنى مستعداً وهو محيط وان كان في عينه كذا بقية نظر احسن بالقدرة  
 على المراتب عن تماثل ذلك مع تمكنه منها الغنى وحسن وعي في ذلك فحقاً لا لا احتياط اذا لم يحصل  
 من الاجزاء في وقوعه القضا بل والكفاية احتياطاً ما يبينه من البقرة ويحويها انما القضا اذا دعى الى  
 فيه مع اليقين بدخول الليل واقام مع الظن بدف شكل ومقتضى الاصل الاتقاء اذا احتيا في الاعمال  
 شرعاً والا في البتة اقوى في حيل وجوب الكفاية ايضاً كما مضى في الاظهار للظلمة الموهمة ودخول الليل  
 خلاف ولا اشكال في وجوب القضا ان اذيل بالوهم الطرق الرجوع او الشك وانكشف فساد الوهم  
 وبقاء البقاء فيشكل الحكم بعدم وجوب الكفاية في وجوب القضا مع استمرار الاستحالة في قطع جاذبة  
 ولعله اقوى مع انه احوط واولى نعم لو تبين دخول الليل واستقر الاستحالة لم يجز فيها كما لم يجز في الاستحالة  
 وان اذيل بالوهم الظن بناء على انه احد معاشير ردحها يؤيد ليلها ليلة له لقوله ولو غلب على ظنه دخول الليل  
 لم يصر في وجوب القضا مع ظهور الخطأ وحمل خلاف ما شكك وما احتج به للتم من التفصيل من الظن الصحيح  
 في القضا والتمسك بالليل في العمل والاستمرار في العدول وجوبه مطلقاً وهو محيط واولى ان كان في العمل  
 كما عليه جاذبة لا يخرج من قوة واما الكفاية فلا يجزها من الاخذ وان احصل بعضهم وجوبها مع ظهورها  
 بل واستمر الاستحالة ايضاً فانه اذا دعى الى ان كل ذلك على قدر جواز الاعمال على الظن ان يكون له

لا يلزم

الى العلم وانه فيجب القضا قطعاً بل ويحتمل الكفاية ايضاً اذا انكشف فساد الظن كما هو المعتبر ولو بان  
 ودخول الليل او استمرار الاستحالة فكما سبق مطلقاً او بقوى عدم وجوب القضا وهذا في صورة الاحتمال  
 الظن الجاهل مطلقاً ونعم القرض عدم وجوب شيء لا مطلقاً احتياطاً ولا فيجب الكفاية ايضاً وان ذرعة  
 ولو من المحذور واصحاب الداء الى المحلق مقدماً لا للسكونه يعني من اضل فساداً فاستبعدوا ان كان في  
 للظلمة ان كان كان متبرك الوعائياً فليكن القضا وخاصة ان كان في المقتضيه لها ولا قضا ايضاً ولا خلا  
 في هذا التفصيل في الجملة واما اختلاف في القيمة لا يجزئها القضا بالقضا من الظلمة مطلقاً ولو  
 الصلوة واجهها خاصة وعما يجب فيه مطلقاً ما عدا القضا او بالبرز خاصة في الاجز الاطلاق  
 في المقامين وينبغي ان يفتى في الثاني بما اقله يمكن لانما الاجزاء استراة التداوى وقفاً على جاذبة الارض  
 فلا يستعبدان قضا بل لو لا النقص والاحكام كان القول بعدم ان دم القضا مطلقاً متوجهاً لوجه  
 العمل بهما مع جواز اصله شرعاً بلا خلاف في الأمن وادعى الا حوط قيد في الاول بما عدا اصله السابق  
 لو ورد العمل بالقضا من ذلك فحقاً في الحاق الاستحالة في المقتضيه في اجزاء القضا وحيث ان بل هو لأن  
 الا حوط مع وفي اجزاء القضا بالحقنة بالماضي قولاً ان اسمها بالاصل لا قضا ولكن على الايمان  
 في كلام جازع الاحاق المفقول ولعله لا يخفى على اي لا يجزئها القضا على من نظر في مرة ويحويها الى الصبح  
 فانه محتمل كما نشأ وتغيره ان كان معاد الا لاشياء عقيب النظر وقصد ذلك فيجب القضا والكفاية  
 على اصح الاقوال والظن هو ان كان وجوب القضا ايضاً انظر الى محذور وكذا النظر مطلقاً معطوياً  
**القول** في الكفاية مع ضرورة انها تتغير الى ايام وتكون في ضمان واحد مطلقاً باجماعها وهل يمكن

الوطى خاصة دون غيره مطلقا في المقامين او بعينه ايضا مطلقا او مع تحلل التكثير والافلا مطلقا او  
 نقا ولا يكسر الا محلا لا مع تحلل التكثير فيكون اولا لا تكثره مطلقا قبل ان يتم مطلقا او في الحاصل على التفصيل  
 الذي معنى ان لكل قائل الا القول لم نجد شيئا ولا التي من الاقوال عند الاخيرة بل لا والله  
 بالاصول انها لا تكثر مطلقا وقاما لمحاكاة وان كان الاصول التكرار مطلقا ثم على التفاصيل تختلف المراتب  
 فضيلة وبغيرها كما عايناه من اظهر شرفه معناه ونحوه عالما عامدا لكن لا مستحلا بل معتقدا للعصا  
 مرة وثانيا وان لم يجمع فيه ايضا بل عايناه في كل وقتا وثالثا لا كثره في الرابعة وهو حوط في آخر  
 لا مستحلا مع المستحلا فانما نقره اجمالا ان كان من عرف قواعد الاسلام وكان اخطاه بما علمه من  
 دين الاسلام صرودة كالاكل والشرب لمعتادين والنجاس قبله ولا تكفر المستحل بغير هذا اذ المبدى  
 البشعة المحل في حقه والادري عند الله واقفا يصل في الشاة والرابعة لو يقع على اقام وعرفه  
 الا فيجب عليه التعذر **فانما** من طي بوجبه حتى لو لم يملكها اذ لم يملكه ان ويغيره من  
 سواها فلا شيء عليها حتى القضاء ولو طامعت ولو في الانشاء كان على كل واحد منها ما كان عليه من  
 زيادة على القضاء وبغيره ان كل منهما ما سبقت فاصفة ولا فرق في الزيادة بين الدائمة والمقتضية لها  
 وتعمل الكفارة عن الامتناع لا بغيره الاختيارية ومحل المرأة لو اكرهته ومحل الاجنبى لو اكرهها  
 انما تختلف في اشكال حقيقة الاصل لعدم وان كان التحريم المجمع حوطا **فانما** في بيان من  
 منه الصوم ويعتبر صحة صوم الرجل العقل والاسلام وكذا يعتبر في المرأة مع شرطنا في ذلك  
 وهو اعتبارها خلق من الخلق والنفاس لا يجمع من الكافر با نواعه وان صلي عليه عندنا ولا من الحيوان

في كل مرة

الطريق ودون ذلك الا اذا افاق في التماثل في جميعه كالعقلاء ولا من اصاب عليه مطلقا او بوقت  
 منه الشية على الاكثر عليه الاكثر خلافا للعقلاء المرتضى في اصوله مع سبق الشية ونفيا مطلقا  
 ولا ضرورة بين العقولين بالشية الى القضاء بعد الاتفاق على غير شيء بل سياتي ان الاظهر لا يشر في  
 من فطره فيما لو اظهر عامدا في تمامه في صوم ثم امر عليه في عقبته فوجب عليه الكفارة على الثاني بخلاف  
 الاول وهو الاضرب ولا من اصاب من النساء ولو طامعت ذلك اى الدم المذلول عليه بالمعاملة  
 جزء من النجاسات واخرج من عندنا بالنسب والنجاسات المحل على استحباب النساء وبغيره  
 من الصلوات المقتضية با وفاقا للشيخ وطائفة خلافا لآخرين من رتبها وتاريخها والعلة الاقوى في صحة  
 مع فعل ما يجب عليها من الاضلال الشية في الكثرة والعسل الواحد في المقتضية وبغيره في المسافر في بلد  
 المعتن المسطر سفره وحضره او سفره على قول مشهور بل يجمع عليه كما يظهر من جميعه ولا بأس به وان  
 الاصول عدم التعذر لا يقع مثل هذا التعذر ويعتبر منه في ثلثة ايام لدم المقتضية في ثمانية عشر يوما  
 لمن اصاب من عورات قبل الغروب عامدا كما سياتي في بيانها فافهم انشاء الله تعالى مما لا يخفى من ذلك  
 ذلك على الاشهر الاظهر وهذا القول لا يجوز لا يحكمه في تضعفها الا ان يكون سفره اكثر من حصره او بعينه  
 الا في ثمانية عشر ايام فانه يصوم في المقامين مطلقا كاتيم الصلوة فتمها واما المذوب فلهما  
 الكراهية وعليه الاكثر والعلة الاظهر ولكن الذي مطلقا احوط الا ثلثة ايام الخاصة عندنا التي على  
 الله عليه وآله الصحيح الحق المعين مشاهدا لآفة عليه السلام والصديقين والائمة المعصومين  
 الاربعة ولم اعرف دليلها ما سبق للمصنف كذا الصبيته يؤخذ بالصوم الواجب في سنينها في جميع

في كل مرة  
 في كل مرة  
 في كل مرة

وقاما جماعة تكثر حيلة منهم جعل السبع مبدل للتدبير وقبله هذا التقدير وظاهر الصحيح اختصاص السبع  
 بأولادهم عليهم كل واحد وانما لم يرد من المستحق عليه اخرون وقد عليه حيلة من الضم والحق  
 وفي الموقوف وغيره من الصبي يصوم على اقامته على القيام وظاهر عدم التحديد بمدة وانما المشا  
 والقائمة ويمكن تترك ما ورد <sup>بالحدود بالسبع وغيره</sup> <sup>عليها بوزن على الثبات</sup> <sup>من عدم حصول الطائفة</sup>  
 القوة الا بذلك ويلزم كراهتها عند البلوغ اي مبدء ولا يصح الصوم من المريض مع الضرر ولو  
 زيادة تكثر ويخرج في ذلك اي المرض الجلي لا ينشأ عن غير البلوغ والغير الطائفة والغير  
 في الحاق الاحكام المتساوي بها وجبه موقوت الرجوع في اقسامه اقسامه مطلق الصوم ولو كان قد  
 وهي بغيره واجب ندره محكمه ومطلوبه الواجب منه صوم شهر رمضان وصوم الكفارة <sup>صوم</sup>  
 دم المعتصوم النذر وما في معناه من التمسك والحيث والندم وصوم الهكاف على جريته ما يله  
 الله تعالى وقضا الصوم الواجب العتق فما شهر رمضان فالظن من في امونته علامه من شرط  
اعلامه من تراه وجب عليه صوم مطلقا ولو اقر بما لم يقره لم يحل له فيه دارى ما يباين  
 ما في الفقه من تعطيلهم على الكذب ويحصل من خبرهم الحكم فالظن المتأتم له على قول او معنى من شوا  
 تلون يوما وجب الصوم ولو لم ينفق شي من ذلك قيل والقائل الذي يليه قبل الشاهد الواحد  
 له بان غير احكام الصوم وفي الصوم وبالصحيح وغيره انظر قوله خاصة يرجع الى التقوى على اقامتها  
 يقبل بالاحكامه البديهة دون غير فلا يثبت به اقل ما عدا شهر رمضان ولا اذ لم يكن في شهر رمضان  
 او عدة او طمها او محو ذلك نعم يثبت به هلال شوال بمعنى اثنين منه سبعا وان لم يثبت به ثمانية  
 اصله وقيل لا يقبل مع التقوى وارتفاع العلم لا يحسنون فها ساعد العتق اثنان على ان

خارج البلد والقابل جماعة من القدماء للصبي وغيره ولا دلالة على قول الحنفين مطلقا بل يبي  
 خاصة ولا على عدم قبول العدلين من داخل البلد كلك بل مع التمسك بشهادتها كما هو الحال في القس  
 شهادتها ووجه كلام فالحا وقيل والقائل الأكثر منهم حيلة من القدماء يقبل شاهدان عدلان كيف  
 الاخرهما اصعبا كما من خارج البلد او داخلها وهو الاظهر الا ان حصل جهة في شهادتها فلا يقبل احد  
 ولا اعتبار في معرفة الشهر بالحدول وهو كما قبل صاحب مخصوص ما هو من سبل القبول جماعة على شتم  
 لا بالعدد بل على معنى من سواء بعد شتمان نكصا ابدا ورضان نكصا ابدا او بعد شهر او نكصا  
 او عدل شتمه وحسن من هلال رجلا وغير ذلك ولا بالقبول تبارى عنبوبة لعل ان بعد الشفق بول  
 بالظن بظهور الوقت في حرمه مستلزم لا بعد شتم ايام من هلال شهر رمضان السنة الماضية  
 كل ذلك وفاقا لاكثره في العلم بغيره من شتم قبل الزوال ام العدم تزداد خلا من بين الاصل الى  
 ان الثاني اظهر واشهر حتى ان من صح الغنية وظاهر جماعة الاجماع عليه من كان بحيث لا يعلم الا  
 كالجوس وتوحيى بنحو اقسام شهر يغلب على السنة شتم رمضان فيجب عليه صوم فان ستم الاثنا  
 ولم تظهر له السهو وقطعوا ما فعله من صوم شهر رمضان وكذا ان صادقه وافقه وكان بعد  
 ولو كان قبله استأنف الصوم عن شهر رمضان اداء او قضاء ويطبق بما جاز حكم الشهر وجوب الكفا  
 بافتاد يوم منه وجوب ما يقبه واحكامه ثلثين يوما او لم يلزم الحلال واحكام العيد بعد من تقوى  
 والظن ولو لم يقن شهر اربعة في كل سنة شهر امر عيا للمطابقة بين الشهرين ووقد انشأ من الظن  
 من مبلوغ الخبر الثاني فيعمل الاكل والشرب بخلافه حتى يبين خطيه وهو القوة المستطير في الاقوى



استحب عند جماعة وعزاه في ظاهر المنع إلى اصطحاب لباس بهوان كان التبرك كما عليه جماعة  
 بخرطوط ظاهر المنع في الخمر ودوى حالي من المعوق بثوب القضاء عن المساورة وطلعا ولو لم يكن  
 ذلك السر كنهها مع مقصود أكثرها استدأضعف بعضها ولا لم ارعاهما بعد المنع في سبب في  
 قد يجمع عندنا على الأكثر وهو ان الاصل جملات العتق لا يفتق الا سقرا ومدة على الاصح  
 وهو الاطهر لو كان ثلثان فصاعدا فصاعدا فلهذا لا يكون ولو لم يكن في بعضهم فاقى بعضا  
 مما يجب على الاصح على الاتحاف في ثمة الميت من الوجبة على القطع ويقضى عن المرأة ما تركه من  
 الصيام على نحو ما يقتضيه من الرجل بالاحلاف في الجواز وعلى تركه واختلافه في وجوبه على الوترين  
 اشتراكا مع الرجل في الاحكام غالباً ودلالة العتق عليه من الاصل وضعف الظن الخاص من  
 الاشتراك هنا مقصود لدلالة الروايات فان غايها الحيوان على خلاف مع بعض المعبرين  
 سند لما لا يقول به الأكثر وهذا اطهر فاقوا على خلافه لا من غير ما لا يكون وهو حوط **النساء اذا**  
 كان الاكبر اى اكبر اولاده انى فلا قضاء عليها وجوباً على الاشهر الاقوى وقيل عليها وهو حوط واو  
 وعلى الحنا دخل يجب مع فقد اكبر اولاده الذكور على اكبر الرجال كما يقضي إطلاق الصحيح وغيره الم  
 كما يقضي الاصل عدم قبل به بعد نفى الوجوب عن اكبر النساء وهما ان الثاني اقوى ان كان  
 الاول حوطاً وافق وكذا القضاء لكن الاقوى قيل فيمنع من التركة عن كل واحد  
 القائل بالشيخ وجماعة بل المشهور كما قيل ولو كان عليه ثمن متباينان جازان بقول اولي **تمسك**  
 عن شهرته في قائل الشيخ وجميع المعبرين سنده ضعيف خلافاً لما في وجوبه فاما الا ان يكون ما ذكرناه في غير

رشد

يتمتع بنته ومن سائر الخصال من مال الميت وهو خير جماعة ولا يخفى عن قريب ان كان الاول  
 وجوب القضاء مطلقاً كما اختاره جماعة بعض متأخري اصحابنا **الراعي** فاقى صوم رمضان بخير  
 سعة الوقت في الاضمار والصوم حتى يزول الشمس على الاظهر الاشهر وقيل بتعين عليه الصوم وهو  
 احوط ثم قيل الزوال يلزم من المصنفين بالاختلاف فان اظهر غير هذا ثم واظم عشرة مساكن لكل  
 مدد ولو عين صام ثلثة ايام وجوباً على اتمثال الاقوال واظهرها واخرن فقهاً غير كفاية  
 المعين حيث اخل به في عقده فلا يخبر من مطلقاً فضلاً عن الكفاية وكذا اكل وجبة معين كانه  
 المطلق في الكفاية وبه صرح جماعة خلافاً للمجيد وغيره فيحرم الاضمار وفيه وقوع مع انة الحوط  
 القطع بعدم وجوب الكفاية **المفسر** من شئ غلب الخبز حتى يخرج الشهر فالمراد في المعبرين ان  
 عليه قضاء الصلوة والصوم معاً وعليها الأكثر ومنهم من يقضي للمعبر ولكنهما قالوا لا يشترط  
 الصلوة حسب الجماع عليه دون غيره والمعتبرة معارضة باجودها او الاقل الحوط واو لو ان  
 لم يكن اطهر اقوى قطعاً يقضي استتمام الصوم الواجب شيان ذكرها في اماكها ان شاء الله تعالى  
 فيمنع من ذكرها هنا والى ذلك من الصوم استتمام **ابن** فيمنع من الاضمار  
 معينا كصيام ايام الستة فانه يستحب صومها مطلقاً عما استثنى فان الصوم حجة من الثاني كما في  
 وغيره الصيام في عبادات ما لم يثبت سلباً وفي الحديث القدوس الصوم لي وانا اجزي لو لم يكن في غير  
 الا لا ترفع من حنض خلوها الفضل الهيمية الى ذروة التسبب بالمدامكة الروحانية لكن به خلا  
 فقيقة ومنه ما يخفى وقامياً وهو كثير ولكن المؤكد منه ان عتق عشرة عتقوا صوم ثلثة ايام من كل ثلث

رشد من ٣

وهي على الاشهر الاظهر اقل جنين من الشهر واول ان يلمع من العشاء التلث منه واحد من جنين كثر  
 الاخر منه وبها اقل الاخر فقد كثر الحث عليه في السنة المطهرة ففي الصحيحين بعد الصوم الدهرية  
 يلهين يوم الصد ويحوي ثاخرها من الصنف الى الشتاء ويكون مؤديا للسنة بل يحوي ثاخرها  
 اختيارا كما يستفاد من اطلاق الصوم والمصريح به جماعة وان عجز صدق عن كل يوم من يوم  
 حرم من طعام وصوم ايام البصر من كل شهر يعني الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والستون  
 السبعة ايام البصر بالجماع يومه والموادى يومه ما بان ادم عليه السلام اصلها الحلة  
 اسود لونه فلم يصوم هذه الايام وعلى الاقل يحتاج الى هذا الموصوف في العبادة فخلاها ذلك  
 فانها طاهر بالقيمة وصوم يوم العدير وهو الثامن عشر من ذي الحجة وهو ولد النبي صلى الله عليه وآله  
 السابع عشر من بيح الاول وسبعة وهو السابع والعشرون من رجب دحوا الاوق وهو الخامس  
 العشرين من ذي القعدة وهذه الايام هي الاربعة التي يصيام فيها من السنة كافي للصوم والقصوى  
 ناكدا استحباب الصوم احادها بالمحصول مستقيمة ولا سيما في الاقل فاقها هي كاد تبلغ التواتر  
 بل موافقة في جلها ان صوم بعدل صوم ستين سنة في اربعين سنة <sup>منه</sup>  
 جاز في كل عام ما ترجمته وما ترجمته مبررة مستقبلات وهو عيد الله تعالى الاكبر يوم عرفه من السنة  
 عن الدعاء المقصود في ذلك اليوم كسيرة مع حق الخلا لا في عدم التباسه بالغير وغيره ونقص  
 الشرطين فالاولى الترتيب والتمتع وجميعا بين الصوم المرغبه والاهية بقول مطلق بل  
 الاقل على صورة حصول الشرطين والاخر على قدرها الشهادة المعبرة مضافا الى الاجماع في

وفي نسخة كذا في سنة  
 سنة ٥٥٤

وهو اقل من اجماع بينها قبل المرغبه على التقية والناحية بصومه ليلة السنة وصوم يوم طسوق  
 عن اجماع ال محمد عليهم السلام بغير خلاف عليه الاجماع عليه في الغيبة قالوا جميعا بين ما ورد  
 الاخر بصومه وان كان سنة وما ورد ان من طامه كان حظه من ذلك خطا لم يزدوا من حجابهم  
 ولا شاهد على هذا الجمع من رواية بل في حلية من الاجماع والماتمة السنة لامة لكنها اكثرها غير بعيد الا  
 شاذة فلا يمكن ان ثبت بها خبر عموما ولا كراهة ولا عتصم بها العومات باستحباب الصوم بقوله طلق  
 والله جنة وكفى استحباب المحصول من قولنا استحباب معتقده بالجماع الغيبة ولكن في الغيبة من شئ سنيا  
 مع احتمال تقصير الصوم على وجه المحرمين بما ذكره جماعة من استحبابه الانسان عن المضطرات الى المعصية  
 النص وينبغي ان يكون العمل عليه يوم الباهلة والمستهو بالاربع والعشرين من ذي الحجة وقيل الله  
 الخامس والعشرون منه وفيه صدق مولانا امير المؤمنين عليه السلام في كونه من ذوات مية  
 الولاية وكل جنس جمعة وقيل المشاهدة في دواية الاثنين والخميس الاسكافي لا يستحب انما يوم الجمعة  
 الا ان يصوم معه ما قبله او ما بعده ويحذر عاصي قال وصوم الاثنين والخميس من صوم وصيام  
 عنه والمستهو وخلافه يوم من طرقنا يوم الاثنين فالاولى تركه صيامه بل يصيام يوم الجمعة  
 كافي المكتوبة العتصمة لكنها معارضة باجودتها في التقية في العمل بها اولى وافضل في الحجة  
 مولانا ابراهيم الخليل عليه السلام عليه السلام يصيام ستين شهرا كما في الخبرين بل ثمانين كما في الخبر  
 فان صام السبع كسيلة الله تعالى له صوم الدهر وصوم رجب كله وشعبان كله ادها تيسر منها فقد استغنى  
 الصوم بل ما اوتيت بذلك وما ورد في الخبرين شعبان شاذ مخالف للاجماع وليست له مكانة

بالصائمين وفي سبقة موطن المسافر اذا قدم بلد او بلدا غيرهم في الايام عشرة فصاعدا <sup>تلك</sup>  
 مطلقا او قبله وقد كان تناولا وفعل مغفل وكذا الرضا ذابري وكذا استكمل الحائض في الفسار  
 الكافر العتيق المحبون والمعلم عليه اذا اذاع اذاعهم في اثناء النهار مطلقا ولو قبل الزوال <sup>ولو</sup> لم ينه  
 بالبرها الامحاج في الجمع الا الكافر والصبي اذا اذاعه في اثناء النهار لم ينه ولو قبل الزوال لم ينه  
 وهو لو حفظ كافر لا يستعمل يوم الصيغ من غير اذن الصيغ اذا كان نديا ولا المرأة من غير اذن الزوج  
 ولا الولد من غير اذن الوالد ولا المملوك من غير اذن المولى للمعتق عن الجمع في الصور المستقيمة <sup>الا</sup>  
 انما يتحقق منها بمنع المرأة غير قصد الاستيلاء مع مسود لا الرحلة منها على الحرمة بالهوى في حاله في  
 الكراهة وانما يتحقق بها بانها وان منع سده الا انه يعارض بالمثل مقتضى الجمع الكراهة كما عليه سكتان في  
 الجمل والعينه وغيرهما وفيها الامحاج عليها وفي العبد والصيغ المشهود بها وفي المملوك الحرمة  
 ادعى جماعة التامع فالمنع فيهما الحوط وان كان في تعينه نظر الاحتمال اختصار المنع في كلامهم بصورتها  
 عن صومها كما تنعير به كلام بعضهم والتحرير فيهما مطلقا وبها غيرهما فالاصح الكراهة الا مع النقي  
 فاحتماره ومن صام ثديا ودعى له طعاما لا افضل له الا في اقله في فرق بين دعائه او في الهوى لا ينه  
 الطعام له وغيره ولا بين من شق عليه وغيره نعم يشترط كونه مؤمنا وليس في العانة وجلب من العانة  
 اشترط عدم الاحياء بصومه كما قيل بل هي مطلقه نعم في بعضها التقيد بذلك واجد محمول على اشتراط  
 ترتب الواجب المذكور وغيره وهو ان يكتب له صوم سنة وبذلك صحح بينه وبينه على ان يكتب له  
 صوم سنة <sup>في</sup> **والصوم** من الصيام وهو الصيام من الطعام والشراب <sup>في</sup> **والصوم** من الصيام وهو الصيام من الطعام والشراب

بمنى لا يسلط على الاشهر الا في حق ولا يفرق بين التماسك في الحج او غيره ولا بين من يصومها او غيرها  
 قتل او غيره وعلى الاقوى وقيل القائل في الشهر الحرام يصوم شهر من بينهما وان دخل منهما العبد ما لم يكن  
 والقائل في الحج حرامه لو اذاعه في اثناء النهار الصيغ والمعتق يوم المنع لو اذاعه في اثناء النهار كذا في العبد  
 وسنن وذا وصوم الحر سبعا ان شاك فمدا منه من رمضان بقية الفرض المعصوم وهو رمضان لا يلا  
 فيه ولا في احتجاب يومه بقية سبعا وصوم نذرا لمعتق فحيد شكر اعلى ترك الواجب في فعل الحر  
 ونهجا على العكس وصوم الصبي ان يؤتى الصوم ساكنا الا ان يصوم ساكنا وصوم الوصال <sup>هو</sup> ان يكون  
 على الاشهر ان يجعل غشائه محبوسا على الاشهر فيقبل الصوم يومين بليلة وقيل يحصل له بركتها <sup>حين</sup>  
 من حيث الحرث واما من حيث حصول الوصال الشرعي المنع عنه بالجنس من لوندان لا ياتي  
 به كمن لو اتي به بالغير الثاني فلا وكذا غيره من هذه الهياكل الثلاثة كن اقتصر على الاقرب <sup>الاقرب</sup>  
 سفره على وجهه بوجوب الصيام <sup>هو</sup> انما استثنى من الشهر وهو المعتق به وثلاثة احرار وبذلك  
 البذر وتزويجهم من قبيته بالواجب جواز التمدد وبذلك كل كلام في الجمع <sup>في</sup> **والصوم** في اللؤلؤ  
 مسائل <sup>في</sup> **الذي** المرض يلزمه الاضطرار وهو مع طهر الضرب والمراجع فيه الى ما يجده ولو بالقرينة في مثله  
 باسابقا او يقول من عيدين قول اللقن ولو كان كافرا ولا فرق في المضرب بين كونه نزيها وسفها  
 لا تحمل عانة او بطون البرئ وحيت يحصل له الطهر بالضرر ولو كلفه ثم يحرم اجلا في حكمه الصيام <sup>في</sup>  
 عتيق في الصوم المرض على الاقرب <sup>في</sup> **والصوم** من الصيام وهو الصيام من الطعام والشراب <sup>في</sup> **والصوم** من الصيام وهو الصيام من الطعام والشراب  
 الضرب بالاحتمال احتمالا <sup>في</sup> **والصوم** من الصيام وهو الصيام من الطعام والشراب <sup>في</sup> **والصوم** من الصيام وهو الصيام من الطعام والشراب

ملح

يجب ان يكون ظاهر العبارة وغيرها اعتبارا لظن فان تم اجماعا فلا يلزم وجوب العلم **فان** المسألة يجب  
 يجب عليه قصر الصلوة على صورة الانظار وايضا ولو صام طالما وجوبه الى انقطاع قضاءه اجماعا ولو كان ما  
 به لم يصح للاختلاف وفي الخلق الناسي يومه بالجماد وحيدان بل قولان والاحوط الثاني ان كان  
 في تعيينه لم يعلم انما هو الناسي انما هو انظار او ضابطا **فان** الشرط للعبرة في الصورة  
 معتبرة في الصورة وليس شرط زيادة عليها في قصر الصورة تبين للمنة للسفر لا عند مخالفة وقت السفر  
 فيه حر وجوبه بل الزوال فيقطر مع مطلقا ويصوم مع عدمه كذا والقائل المعين وجوبه من القدماء  
 المتأخرين وقيل يجب ان يقصر في الصوم مطلقا ويخرج قبل الغروب ولم يثبت السفر ليل والقائل  
 وجماعة ومننا الاختلاف في خلاف الاجابة والافطام ثوري الجمع بينهما والذي يجمع في التفرقة  
 القول الوسط في المسئلة انما هو الحرهي كما عدا الحنابلة في الضعفة الامور ان لا يثبت  
 الا قبل الزوال مع تبين من السفر على التقديرين والاقوال لا يجوز ان يقطر الا حيث يوجب  
 التلبا الذي خرج منه او عوف اذا انقطع ما قوى ونقصا **الوجه** والوجه انما يخرج عن الصيام اصلا  
 شق عليه ما شق مستدركا لهما الا ان كان الاختلاف مقصدا وجوبا عن كل يوم بعد من طعام  
 قبل من هو الحوط وان كان ذلك لا يخرج من وجوب الصدق مطلقا بين صورتين عند مخالفة  
 بالفرق بينهما انما يجب عليه ما مع الوجه وهو الصورة الاولى وانما عدا سعيدان مع المسئلة خاصة  
 يعني الصورة الثانية والقائل المعين والسيدان ومخالفة بالاكثرة كما قيل ولعله الاظهر ولكن الاول  
 احوط وهل يجب عليها القضاء مع العدة الا حوط الاستمرار في الاظهر لا في الجمع وهذا الظاهر

بقم اوله وهو دال امر وهو صاحب ولا يمكن من تركه شرب الماء طول النهار فطر بالبقول الا  
 وسعيدان عن كل يوم بعد من طعام ثم ان يرى قضى ما فاته من خلاف في وجوبه واما الصدق  
 قضى وجوبه خلاف والاحوط وثالثا لكثيرا التفصيل بين استمرار المرض فيجب له ان يقضى وقدر  
 ولا خلاف في التخييع وجوبه مطلقا وهو احوط واولى وان لم يقف لهم على وجه معتد بهما  
 الحاصل المضرب وهي التي قرب زمان وصنعها والموضوعة المكيلة للذين يجوز لها الانظار اذا خافوا  
 على دلها او فتنها اجماعا وسعيدان لكل يوم بعد من طعام في صورتين على الاستمرار الا في  
 بالتفصيل بينهما فيجب الاول واما الثانية فلا ويقضيان ما فاتها على الاستمرار الا في  
 الاثم وغيرهما ولا بين المستمرة والمتأخرة اذا لم يتم غيرهما مقامهما وان قام بحيث لا يحصل غير على  
 القفل اصلا فلا وجود عدم حوان الانظار **فان** لا يجب صوم النا فله بالشرع منه للاختلاف  
 ولكن بكرة افطامه بعد الزوال الا اذا روي الى طعام فليسقط **فان** كلما اشترط فيه السابغ اذا  
 انظر في الاشياء بعد ركعتين ومرض وسفر من روى بنى بعدد والمطلق كان قبل تجاوز النصف  
 كان الصوم شهرين ام ثمانية عشر ام ثلثة على الظاهر قيل بوجود الاستيفاء في كل ثلثة نجيبا سيما  
 كان بعدد ام لا الا ثلثة للحدى لمن صام يومين وكان الثالث العيد واما ان يدعى هذا فاسحود  
 البناء مع الاختلاف بالتابع للحدى والحدى المتأخرين والاستيفاء غيره وهو احوط  
 الا بعدد واستأنف مطلقا الا في ثلثة مواضع من وجوبه صوم شهرين متتابعين فطام شهرين  
 الثاني شيئا ولو يوما ومن وجب عليه صوم شهرين متتابعين فطام خمسة عشر يوما

على الاستهلال الاقوى ففي صوم ثلثة ايام بدلا من هدى القبح اذا صام يومين منها وكان الثالث  
 الحيد اظهر اتم الثالث بعد ايام العشر بقران كان بمنى للمعبره والطايف ايم صويلى الاختيار  
 الضرورة وكما هو ظاهر العبارة وجباة خلا فالخير من حيث به بالضرورة وهو لحوط وان كانا لا  
 اظهر ولا يجوز ان يبنى ان كان الفاصل بينهما غير ايم غير العبد مط على الاستهلال اقوى من هدى الجباة  
 الى الثالث بعد زوال العذر **فيها الاختصاص** الاحتكاك وهو لغة الاجناس واللبس الطويل  
 اللبس المحصور للعبادة فاستجاب به ثابت بالكتاب والسنة والاجماع والسياسة من الضمور ان  
 افضل واقامة العشر الاواخر من شهر رمضان والكلام في بضع في شروطة وافضل منه حكمه اصا الشريعة  
لثلاثة اشهر كما في كل عبادة والصوم ثلثة ايام واجبا من شهر رمضان وغيره وبالجملة لا يتغير  
 لا قبل بل يكون حصوله على اتم وعبد اتفق وعلى هذا الشرط فلا يصح الاحتكاك الا في زمان يصح صومه  
 ممن يصح منه الصوم فلا يصح في العبد بن ولا من الحائض والنفساء والمرضى والمعتصم بالصوم فالشريعة  
 الثالث العدد وهو ثلثة ايام فلا احتكاك في اولها اجماعا ولا خلاف في دخول ليلة الثانية  
 والثلث وفي دخول ليلة الاول خلاف والآخر ما يخرج وفاقا للشهد والرابع المكان هو  
 كل مسجد جامع جمع فيه امام عدل ولو غرض امام الاصل وفاقا للميد ومجاة وقيل لا يصح الا في المسجد  
 الا اعتبره مكة والمدن وجامع الكوفة والبصرة والفاطمة الاكثر حتى ادعى جماعة منهم الاجماع عليه  
 الاظهر هنا احوال اخر مشتركة في الضيق من القامة في موضع الاحتكاك في الخروج من  
 جميعه بدلا لبعضه على الاقوى اقبله ولكن الوصل سطحه على قول والاقرى لكن لا يحوط

فيها الاختصاص

هذا واسبقه الا لضرورة كتحصيل ما كثر ومشرب ومثل الاول في غيره من عليه فيه وانما صارت  
 قضاء واجبة من بول او غائط او غسال واجبة يمكن تعمله فيه وبحق ذلك مما لا بد منه ولا يمكن فعله  
 فيه ولا يتعد ردها بقدر الا والهاشم يوزج عن كونه معتكفا ابطا مطلقا وكذا الخروج مكرها او  
 قالا ولا يصح حيث كروا من اخر ذلك بطل كل ذلك على الاظهر وفاقا لمجمع اوطا عند شمس خبا  
 مؤخر يومه من قبله مسلم مطلقا وعيا دهر يصح ذلك او شيئا من ذلك او قل ان لم يمكن بل قد يخرج او  
 تعينت عليه لا ولا يجوز ان يخلص او يخرج لشي من الامور المذكورة تحت الظلال قطعا ومطلعا على الا  
 ولا ان يمتنع تحت ظلال الحيا دارا فاقا بمعتز من الفتنة وآدمهم المرضي مدعيها على اجماع خلا فالخير  
 ومن المأخر من يجوز ان لا يحوط وادى ان لم يكن اظهر باقوى ولا ان يصح خارج المسجد الذي هو سقف  
 فيه فيخرج خارج الضرورة البيوان كان في مسجد اخر اضلا منه الامع الفرة كصيق الوقت فيطهر ايضا  
 اسكن مقدما للمعبد مع الامكان احتياطا ومن الفرة الى الصلوة في غير اقامة الجمعة فيه بدنة  
 الضرورة لا يصح الصلوة ايضا اللهم عينا تمكده شرفها الله تعالى فيصلى اذ خرج الضرورة فيخرج منها  
 ولا يخص بالمسجد واما اقسامه فواجب مندب فالواجب واجب ببدن وشه من هدى ويمر ومثلا  
 حيث يجب بشيء على الذر ومثلا في معناه اطلاقه فيحتمل على ثلثة او تعينه عليها فاضاعدا او بما لا يشا  
 كذا يوم لان بدنه وما غيرهما فيجب للزم فان عجز عن الثلث اشترط في تحته كمالها فلو عجز عن  
 اى الواجب ايم بالشرع فيه بل استحال مع يقين الزمان فيشكك في الاطلاق وكذلك لا يحوط  
 يمكن اظهر شيئا في التمتع لا خلا فيه والمندوب ما يتبع به من غير وجوب لا يجزى بالشرع فيه

هو

الاظهر الاستمرار وقيل يجب وهو احوط فاذا مضى يومان ففي وجوب الثالث قولان وللوجه  
 الصحيحين انه يجب عليه الاكثر وهو الاظهر وقيل لو اعتكف ثلثا فهو بالخيار ان اريد ان يعتكف  
 يومين لخزين وجب الثالث وهكذا استدل على كل ثالث هو الاقوى وانما لم يجمع من الغناء  
 بل ظاهر بعضهم انه متفرق على القول بالثالث فاما معنى وهو ظاهر في عدم القائل بالفرق ولكن  
 ظاهر المصنف وغيره وجوده وهو ضعيف فاما احكامه فمثل الاول يستحب للمعتكف ان يكثر في اداء  
 الرجوع فيه عند العارض كالحج واجامع من جمعه عنده وان مضى يومان وقيل يجب ان يشترط الرجوع  
 فيه مطلقا ولو اقتراعا فيرجع متى شاء وان لم يكن بغرض ولعل الاقوى وقيل على اختلاف  
 فاحتمل الاول وهو احوط ولا فرق في جواز الاستراخ بين الواجب وغيره لكن محتمل في الثاني  
 عند الاحتياطية التذرع واخويه ولا يقتضي الشرع خلاف المذكور في نية عند كراهية  
 وانما حقت به دون المنذر ومع صحتها انباء على ان الاطلاق المنذر عن هذا الشرط يقتضي  
 لزومه وعدم سقوطه فلا يؤثر فيه الشرط الطائفي استماعه تعيين زمانه وجوبه في المطلق  
 الشرع فيه عندهم كراهية ما جاز هذا الشرط حين المنذر فلا خلاف فيه وينبغي تبيين هذا  
 لاقتراح المناقاة ترفيقا للذوق فائدة الشرط انما السناد اليها بقوله فان شرط خلافه لا يخرج  
 عن الواجب لو بد قول الثالث في المنذر ولم يجب له قضاء في المنذر وبطلان كذا الواجب  
 اجامع اذ ما المطلق فاعلمه ليس كذلك كما قطع به جماعة بقضاء الوقت وعدم دليل على سقوطه بالشرائط  
 الثابت به جواز الرجوع عند الاعتكاف حيث يجب ولا يلزم بغيره بين سقوط الامر بالوقت

في الاصل

الى اطلاق الصحيحين وهو قيل صورة في اشتراط التتابع حين الايجاب وعدمه لكن احدهما في  
 وجوب الاعادة من راس والآخر في حمله واغادة ما بقي ويمكن الجمع بينهما على التقدير الثاني عمل  
 الاول على ما اذا علم يتم اقل الاعكاف والثاني على ما ان به مضاعفا ولما يتم العدد الواجب  
 صورة رابع من الواجب بالذنب المقرن بالشرط يجب القضاء في المطلق منهما مطلقا او لا على تقدير  
 ولا في العتين منهما مطلقا ولو لم يشترط على تيمم مضى يومان في المنذر وجب الاعادة على قوله  
 الثانية وكذا اذا تم الواجب بخمس وجب الشادس وهكذا ولو عجز عن طهر من طهر من  
 وطئت وعجزها خرج فاذا انزل العارض من قبل القضاء من ذنب كان فوجبا واجبا بالذنب  
 معينا كان او مطلقا بشرط فيه التتابع ام لا كما هو ظاهر اطلاق الصحيحين المشا واليهما سابقا وكما  
 اختلفت من جهة التي قد تناوذا في تعيين الاعادة من راس حيث لم يتم اقل الاعكاف مطلقا ومحملا  
 بالبناء لو ان به مضاعفا ولما يتم العدد الواجب على الاعادة في جميع الصور وهو الثاني يخرج  
 على المعتكف ولو نذر با مطلقا الاستماع بالثناء جماعا مطلقا وقيل لا الاستماع كذا يخرج وكذا  
 كما يجازة كافي الانتفاء بعد اتمام الاعكاف عليه وعلى مناد الاعكاف بها وشتم المسبب استماعا مطلقا  
 في وقت صدق عليه الجماعي والاقرب عدم انتفاء جماعه الجماعي مطلقا وانما الجماعة خلافا لغيره  
 فيعيد بها جميع وهو احوط لا سيما في الاستماع لدعوى الجماعي عليه وعلى وجوب الكفارة في وقت قيل  
 ما يخرج على الحر من الغنائم في الجمل وهو احوط وان كان في قسمة الغنائم لا بد من تيمم  
 من حمله ولا امانة وان جعله في طهر ما لم ينفذ عليه احدى منسلة لا عمل عليها وفي كونه

الشيخ لا يريد بها العموم لانها يجوز على المكلف سبب الخطايا او لا ان الشريعة لا تاكل الصلوات  
عقد الكفاية والافضل من انما يغفل بعين العبادة حتى النظر في العاش والخمسة للمباح زيادة  
على قدر الفرقه وصحها فيقصر على اقل ما شئ من حق لو تمكن من الوكيل عند مستوى في الجوارحها  
المباح وكسب وكسره **الثالث** بعيدا لا يمكن ان كل ما يصيد الصوم لغوات الصوم المشروط في هذه  
بلا خلاف ويجب الكفاية بالجماع فيه مطلقا ولو كان نذرا على الاقوى ففاق الاكثر القدماء لافلا  
القرن يدعو الى الجماع عليه في الغنية والخلان وهو مثل كذا ومن اعظم يومين شهر رمضان فحين  
لكذا ان التمس على الاستحالة في مثل كذا ومن اعظم يومين شهر رمضان فحين  
بوجود الكفاية بالجماع ثابت مطلقا لئلا كان الجماع فيه او نظارا لا يتحاشا في الحيات  
اتفاقا ولو كان الجماع في رمضان لزمه كفارتان احد بهما الصوم والاخرى للعكاف وكذا  
لو كان في رمضان اذ كان واجبا مقينا بالذوق في معناه وكان صوم رمضان من رمضان  
الجماع بعد الزوال قبل واطلق في حق الاصحاب لكونها رافعة ان الظاهر ان رمضان  
واسعة جسيمة بهذا الاطلاق وهو قريب فان في الغيبة وقت عليه بالجماع ومن المتيقن ان بدو فيه  
ومن لا سكا في بدو رايات ولو كان الاعتماد للصوم بغير الجماع كما يوجد في كفاية في شهر رمضان  
كالاكل والشرب ونحوها فان وجب الاعتكاف في المنذر للمعتكفين وكان صوم رمضان من رمضان  
والامتناع بعد الزوال لم يمت الكفاية للجماع فيها اتفاقا وان لم يكن مقينا وكان بغيره لم يكن  
الصوم قصده من رمضان وكان قبل الامتناع وقبل الزوال فطلق التحاشا واكثر القدماء حتى في

(الكثرة)

في الغيبة عليه بالجماع لزوم الكفاية بحيث يتم جميع ذلك ولا ريب انه لعمود وان لم يكن فافضل  
لجماعة ومنهم المصنف في المعبر حيث قال ولو خصنا ذلك باليوم الثالث والاعتكاف في الايام  
كان اليوم بداهة ما تجوزها الوجوع في المنذر قبل فاضى اليومين فلا يجامع الكفاية وفيه نظر  
استجد بحضرة من دفع بوجوب النظر كبره لتكثيره صلوة الثالثة والاربع من الصوم المنذر  
صوم الحركات في الاعتكاف المولج منه والمنذر وبظاهر الاطلاق القنوي وقصود بعضهم  
**كتاب الحج** الحج وسبب الحج وقد خالفه وقد ورد في احكام الحج الاصغر واظهر في كذا  
حاشا عليها وتبينها على قصد رد فيها كافي الاثر في نظره الكتاب يقع تارة في المقدمات والخرى  
المقاصد **المقدمة الاولى** في بيان حقيقة ومكة الحج بالحق في لغة وبالكثرة اخرى وقيل بالذوق  
مصدوبا الثاني اسم ياتي في اللغة لغتان اشهرها الاعتقاد والمكرمة خاصة حتى ان جماعة من  
غيرها وفي الشرح اسم لمجوع الناس المرات في المشاعر المحصورة عند جماعة واعتدالى  
مكة شرعها الله تعالى لاداء مقاصد متعلقة بزمان مخصوصة ودرعها قبل مطلقا لغيره  
مرة للاختلاف صفة وهو فرض على المستطيع للسبل اليه من الرجال والنساء مطلقا والنساء  
واما يجب اصل الشرح اى من غير جهة المكلف مرة واحدة في مدة كبره وجوبه باصنافين  
المباداة اليه في اول عام الاستطاعة مع الامكان والا فحينما يليه وهكذا ولو توعد  
مقدمات من غير غيره وجب كونه على وجهه بذلك ولو تعذرت الرقعة في العام  
الواحد قبل وجب كبره معها ولها وهو احوط فان اخرها او دكره مع التالى والاكابر

كتاب الحج

عندا في استقراره وقد يجب بالندرج وسمعه وبالاستقرار للنسبة وجب على المتوجب منه  
 ام لا وبالاقتدار لو المتدوب لوجوبه بالشرع وليس يجب اخافا الشرط للوجوب مطلقا  
 كالغير الذي لا يستطيع ولو كان غنيا والمملوك مع ان مولاه مطلقا المقدمة الثانية  
 في بيان شرائط وجوب حجة الاسلام وهي ستة البلوغ والعقل والحريه والاستطاعة وهي  
 الثلاثة لراجلته وانما تعتبر الراجلته لمن لم يكن من اهل مكة ولاها والاقباله لراجلته  
 مع الاحتياج اليها في غير مطلقا والتمكن من المسير يدخل فيه الصحة من الرضخ المانع من الركوب  
 او السفر وامكان الركوب وحلية الشرب فتح السنين المصلحة واسكان الرأى الى الطريق وسعة  
 الوقت وهل تعتبر الاستطاعة من البلاد وبكيفية حصولها في اى موضع اتفق ولو قبل التلبس  
 بالاهرام فوالان اجودها الثاني وعلى الشرط فلا يجب على الصبي مطلقا والمأدبه هنا  
 بانى ما علم الصبي ولا على المحبون ويصح الاهرام من العقب المعتبر لا من اولى الجماعا وبذلك  
 وجهان والاعود الاول ويصح الاهرام بالمحبون في المشهور ولو صح لها المخرج فما عن الفرض  
 يجب عليها الاعادة مع الكمال فيحقق الشرط ويصح الحج من الصبي بل المملوك مطلقا مع ان  
 المولى وان لم يجب عليه الاعادة الا ان يملك احد الموقفين معناه فخره عنه وهل شرط في  
 تقدم الاستطاعة ونقاؤها قولان اقوالهم ان اريد بها الاستطاعة البدنية مثلا وقولان  
 ولا ان يندب للمالية بلحق بها الصبي بمحبون حتى في الاجزاء واذا ادرك احد الموقفين كما عليه في  
 المشهور وعن كراهة وقت الجماع عليه في الصبي ولا يارسى به ومن لا راجله ولا راحته فيشرط ان

حجة لو صح كان لها ولو قد على المشي وبحصل الزاد من نحوه ويعدى الاستطاعة وكذا الحكم  
 في فاقه باقى الشرط على الاظهر الاستمرار ولو يذلل الزاد في راجله ونفقته ولو اعيانها لم يذللها  
 جازية لك مستطاعا مع اسكان الشرط الباقية اجاعا على الاظهر انه لا فرق في ذلك بين عمليته  
 وقدره ولا بين وجوبه البذل سبب وشبهه وعدمه نعم يعتبر الوقوف بالباذل في هذا الموضع والركب  
 اللازمين بدونه وبعدمه اطلاق النص ولو وجب له مال لم يجب له على الاستمرار الاظهر لانه  
 اكساب فلم يجب بخلافه البذل لانه باحة يمكن فيها الاتباع وبذلك يتضح الفرق ولو قيدت  
 بشرط ان يصر في الحج مكنته المصلحة على الصبي وان كان الاحوط لما قبله بالبدل ولو صح  
 اخوانه بان استحقبه معه مفعلا عليه وارسله فخرج من الرضخ ولا يحتاج الى الاعادة ولو  
 فيها بعدد لكن نسبته فاما لا كثره فيلحق به هو احوط ولا بد في وجوب الحج من ما صل من  
 والراجله بعدد ما يموتون به عيالا له المواجهي النفقة من الكسوة وغيره حتى يرجع بالشرا  
 ولو استطاع الحج ففقد كراهه من رضى عليه الاستثناء مع الياسر استقرارا لوجوبه اجاعا  
 كما في كلام جماعة مع عدم الياسر مطلقا على الاستمرار لا موقى بل عليه لا يباح في المشي واما مع  
 وعدم الاستقرار في وجوب الاستثناء قولان والمراد في الصحيح للفقهاء غير هاهنا  
 للغيره انه لا يستب لكان ولا لهما على الوجوب غير واضحة ومع ذلك ففي موافقة اكثر الفقهاء  
 فليحتمل على التقية والاستصحاب كما عليه جماعة خلافا لا كثره فيجب وهو احوط فان كان الاول  
 لعلة اظهر بل وما يتردد في الوجوب مطلقا حتى صورة التماس بالاستقرار كما هو ظاهر الخ

العبادة ويحذفها فانه ليس فيه ولا في اطلاق الضوابط لتفصيل الذي قد انما هو في  
عبادة تفضل الاجماع وتقليل فيشكل الاحتياط عليه فالقول وان كان ولي غير بعيد ولو استأنا  
ثم قال العذبة ثانيا وجوبه على الاشهر لا قوى بل يتل كما ان يكون اجماعا عن ظاهر كونه  
انه لا خلاف فيه بين علماء الأصول وطوائف مع استمرارها بعد اجراء النيابة مطلقا انظر عليه قبل الالة  
ام لا وفي اشراط الوجوه الى معتد وبضاعة وبغورها كما يكون فيه الكفاية بحيث لا يوجد ضرورة  
في الحج للسؤال قولان استحبنا عند المصنف واكثر المتأخرين انه لا يشترط عليه جاهد من العلماء  
لاكثرهم فاختاروا الاشراط في الغيبة والاختلافان عليه لاجماع وهو الاقرب والاحوط ان حصله  
الرجوع الى الكفاية فيها بعد الاقلال والاحوط ولا يشترط في وجوب الحج على المرأة وجود محررها  
من غير م عليه كما جاء في بابها من نكاحها او صاهره ويكون من المسلم ولو قبل المخرج مع نفقة  
تشرط سفره معها في الوجوب عليها ولا يجب عليه جاهدتها بما لا يجره ونفقة ولزمتها ما  
يجوز من استطاعتها ومع اجتماع الشرائط المقدمة لو حج ماشيا او في نفقة غير اجزائه قطعنا  
والحج مطلقا ولو مشيا او ماشيا افضل من ركابا اذ لم يضعف عن العبادة كما وكيفا والافعال كوكبا  
كما عليه لاكثر وهذا احوال اخر فاذا استقر الحج وضمنه بان اجتمعت لشرائط الوجوب ومعنى  
مدة يمكن فيها استيفاء جميع افعال الحج كما من الاكثر والاركان منها خاصة كما اعتد جميعها  
في حصولها الاكفاء معنى زمان يمكن فيها لاحرام ودخول الحرم فعمل متى عند وجوبه  
اصل تركه مقدما على مضايقه اجماعا ولو لم يخلف سوى الاجرة لفتنا الحج متى عند تركه

الى الميقات وكذا الوضوء الزيادة وفقا لاكثر وفي الغيبة الاجماع وقيل يقتضي من يديه  
مع السعة في تركه والافضل للميقات والقائل الشيخ في النهاية ومجاعة وهو للمؤيد لخطو  
وان كان في تعيينه نظر بل لعل الاول اظهر ثم ان الموجود في كلام الاكثر من الاقوال في  
المسئلة ما عدا وحكي للمصنف في ثالثا بالاجماع من الملبس مطلقا ومقتضاه سقوط الحج مع عدم  
المال به من اليد ولم تعرضنا ليليه ويصح جميع ومن وجب عليه حج مطلقا ولو بذل وجهه  
او مطلقا على ما يقتضيه اطلاق العبارة ويحذفها لا يجوز له ان يحج قطوعا بغير خلاف ولا اسكنا  
في القومى وليكن في عينه ولكنه لحوطنا ما اذا حج في القابل ولا يتركه فليس من عن عليه  
الحج ولو توطئ حيث لا يجوز له في ضلاده راسا او حجة عن حجة الاسلام امتطوعا اقوال  
الاولا وفق بالاصح في القومى كما لا يخفى غيره ولا يجوز ان يحج المرأة ندبا الا بانذرها  
بغير خلاف لعرضي ما دل على معنى منع المعتدة عدة رجعت عنه من الاجاز ولا يشترط ان  
الحج الواجب مطلقا لاجتماعها وقوى ويقضا وهل يعتبر الصوفى في عدم اعتبار الاذن ام لا وجها  
وكذا الكلام في المعتدة العتة الرجعية فلا حج ندبا بغير اذنه وحج واجبا مطلقا واخرها  
هو الباشية فحجتها الحج ولو ندبا في ظاهر الاحتياط وكذا المعتدة في الوفاة وبما استفاضت  
الروايات وبهذا **مسائل** ثلث **الاول** اذا نذر حجة الاسلام حج على الاصح فيجب الكفاية  
ولا يجب عليه غيرهما ولا التحصيل الاستطاعة الا اذا قضى بذرها فوجب عليه ايضا واذا نذر حجة  
الاسلام لم يمتد احتياطيا بل تجب ان عليه معان كان حاله ان نذر مستطعا وكذا حجة النذر مطلقا وقصد

بشيء غير الاستقامة ويجيب عليه بقوله لا يجوز للاسلام وان كانت عقيدة ليست في الدين  
ان مقصدها مع بقاء الاستقامة وان مقصدها مع مخالفتها صحيح وجوب لوقوعه عند الحاجة  
على مقصدين هو محبان وان لم يكن خال النذر مستقيما وجب للمسلم في خاصة شرط القبول  
الاستقامة الشرعية فانها شرط في صحة الاسلام خاصة وان حصلت الاستقامة الشرعية قبل الان  
بالنذر وترى ان كانت مطلقة او عقيدة بن مان متاخرا عن سنة الاستقامة الى السنة الثانية <sup>نذر</sup>  
حتم مطلقا الى خالفه في دينه حجة الاسلام وغيرهها قيل يجزى ان يخرج بنية النذر كحجة الاسلام  
عن النذر في الفاعل الشيخ في ربه وقيل لا يجزى احداهما الاخر وهو ظاهر وقفا لا كذا في  
ظاهر الناصر والامام وهو من الشيخ ايضا في وقت ويمكن عنه قول ثالث باجواء احداهما عن  
وهو في غاية الضعف لاننا <sup>نذر</sup> ان يخرج ما يشاء مع انكاره للاختلاف للشيخ وغيره ما هو في خلاف  
واطلاق النص يقتضي وجوب المضي مطلقا سواء كان راجح من الركوب ام لا بد ان يجمع بينهما خلافا  
وولده في الثاني فلم يجبا مع بل اجبا للشيخ خاصة في الاول لظهور احوط في الاولى في المبدأ والمخرج  
لا عرضا لئلا كان معلوما لا فاعلى مقتضى التطلعة وهو في مظهر الشيخ ما يشاء في المبدأ والاعمال  
وفي المخرج اخرضا لئلا الوجه هو في الجواز والمخبر به مع ذلك مستفيض وما ورد في خلافه او استاذ  
يقوم في موضع العبور لوضطر الى عبور وجوبا وقيل استباحا بحيث وجب عليه المضي فانما هو <sup>نذر</sup>  
في طريقه راجح مقتضى ما يشاء اي عليه قضاء ان كان موقفا وقد انقضى الافداء ولا ينبغي هذا الاكراه  
فاما القضاء في الوقت حتى يغيب نظر وان كان احوط واما الكفارة فلا بد منها هنا الركوب مجلوب <sup>نذر</sup>

منه

من الطريق مقتضى الشيخ وسبق ما ذكره في سابقه وقيل يقتضي ما يشاء في الطريق جميعا لئلا يلبس  
بما هو على عدم حصولها باليقين بالاشبهة والعائل الحق واكثر المتأخرين وهو اظهر منوطا للوجوب  
عن الشيخ وقيل في جميع النماذج وغيره ركوب السيوف بذنه وجوبا وقيل بغيره صاير ركوب لا يجزى <sup>نذر</sup>  
والاول احوط ان لم يكن اظهر وقيل في الشرع وغيره ان كان النذر مطلقا توقع المكنته لوجوبه <sup>نذر</sup>  
بعد الامكان وان كان معينا لبنته وقد حصل الجهر اليها سقط الشيخ لغيره المستقيم لحوط وهو <sup>نذر</sup>  
متين لولا الصالح المستقيم لا ضرورة بالركوب لا لغيره بل بغيره اصعب دلالة على الحكم في المخرج  
اعني نذر الشيخ مع المتأخرين اعداها بالآخر فحصل القضاء من نذر الشيخ خاصة الى الشيخ الواجب عليه  
بغير النذر فتعبد به جميعا بينا وبين الاصول فان كان العكس بينهما ارضاهم والخصم من وجه  
لفظها دون هذه لكونها اعدادا وناظرهم التردد وهو في محذور الاحوط في المعين العمل بالمتوسط  
في المطلق مما عليه على من توقع المكنته بل قيل للاختلاف فيه وانما حصل الخلاف الاول <sup>نذر</sup>  
اذ الشيخ ولم يحل بركن من ركابه لم يعيده وجوبا لو اسبه ولكن يستحب ان يحل بركن اعداد وجوبا <sup>نذر</sup>  
وان اختلفت في المبدأ الركن هو الركن عند وعندنا على قولين والاول اقوى ولا فرق بين من  
حكم بكفره ومنهم كالمرور والناصب وغيره على الاقوى <sup>نذر</sup> في النية وليس طرية اي تحكما  
المداول عليه بالمقام الاسلام ولعل في الا يكون عليه راجح والحب مطلقا كما يقتضيه اطلاق محذور  
العبادة او معتق خاصة في ذلك العام اي عام النية مع العكس منه ولو شاع في المشرقة  
الاستقامة المستقر من جميع الاسلام ثم ذهب المال كما صرح به جماعة فلا يخرج نية الكافر بالوثق

مطلقا ولا ياتيه المسلم عند خلاف ولا من مخالف الحق اما الناصب فلا خلاف فيه واما غيره فمجرد  
 خلاف للمنع عن النيات عند اظهر ما ظهر الا اذا كانت عن الاب فيجوز على الاستمرار الاظهر حتى انما  
 كما صرح به في الدروس وهو غير بعيد ولا ياتيه المحبون في الصبي العزيز المميز بلا خلاف وفي المميز فلا  
 استمرار لوجودها للمنع ولا بد من نية النيات بان عقيد كونه نايبا ولما كان ذلك اعم من تعيينه في  
 عنه نية على اعتباره بقوله وتعيين المنوب عنه وصلا في المواطن كلها فتخرج عن غير المنوب عنه اجرة  
 ولو فواه عند الاحرام ثم عدل عنه الى غيره على الاقوى واما الفاضل من غيره فلا خلاف في كونه  
 عنه فها ويرى انزل عليه طلاق الخبز ياتيه اجزاء ولا يوجب من يجب عليه الحج علم النيات مع كونه  
 كما في خلاف ولو لم يجب عليه الحج في ذلك العلم او وجب علم تمكن منه سواء كان قبل استقراره او  
 جان الحج نياتا وتعتبر المستقر صلو الوقت بحيث لا يحتمل تحديه الاستقامة الا ان يكون الاستنابة  
 لعدم تحته فها فتجوز مطلقا وان لم يكن الناب قد حج سابقا وغيره عند الفرق بل خلاف في تعيينها  
 اذا كان ذكر او حج نياتا المرأة عن المرأة والمرحل عن الرجل ولو كانت ضرورة على الاستمرار الا  
 وان كان المنع عن نيات المرأة الضرر مطلقا ولا يستأمن الرجل كما قيل به لحوط ولو لم يات الناب  
 بعد الاحرام ودخول الحرم اجرة حج عن المنوب عنه كما يجري عنه لو مات كذا في خلاف في كونه  
 وبقضي الاجزاء انه لا يستلزام من تركه شي وفي ظاهر الغيبة وقت الاجتماع واخره بالشرع  
 والوفات قبل ذلك فانه لا يجوز لو كان قد اصر على اظهر الاظهر ولو قبض الاجرة استعد  
 بنسبة وابقى من العمل المتاجر عليه وقد كان الاتحان على فعل الحج خاصة ومطلقا لم يكن

صاته بدخول المأتم وكان موته بعد الاحرام استحق بنسبة للبيعة الا فقال وان كان عليه وعلى  
 فصرحا او يحكم العامة استحق اجرة الزكاة والاحرام واستعد الباقي وان كان عليها وعلى العود بنسبة  
 لما حج وكان موته قبل الاحرام ففي الاولين لا يستحق شيئا وفي الاخيرين بنسبة ما قطع من المأتم الباقي  
 من المتاجر عليه وابقى الناب في الوقع المسترط عليه من العقد من افاد الحج فلا يجوز له العدول الى غيره بلا  
 في الاضطرار غيره وفي العقد خلاف فقيل بالمنع عنه مطلقا كما هو ظاهر المتن وغيره وقيل بجواز العدول  
 الى التمتع مطلقا ولا يعدل عنه واقائل التمتع وجاز وقيل بالمنع اذا كان المسترط عليه التمتع والى التمتع  
 في غيره للندوب والواجب المحل للندوب والمطلق مطلقا وان كان عدم العدول مطلقا حوطا اوله الا  
 مع العلم بقصد التمتع لا يجرى الافضل فيجوز قطعها وصح بان العدول استحق الاجرة وقام الاجرة لما في  
 واستأمن فلا يستحق وان وقع عن المنوب عنه وكما يجب لانيان بالمشروط من نوع الحج مع تعليق العزم  
 به كذا في الطريق المشروط مع عذرا لا كذا في الاذ ببعضهم يقال بل الاظهر عدم جواز العدول الى التمتع  
 باستقاء العزم من ذلك الطريق وانما هو غيره سواء عند المتاجر به من ذلك فالاول وجوبه لوقوعه  
 مطلقا وقيل لو شرط عليه الحج على طريقه بان لا يحج بغيره كما في رواية صحيحة واقائل التمتع وجاز  
 العدول ماء والمسئلة محل تردد ولكن الاحوط ما عليه لا الاكثر وعلى تقدير العمل بالرواية لا ينعى تحته  
 الحج واستحقاق الاجرة عليه خاصة ولا يجوز له التمتع بالاستنابة لاسمع الاذن له صريحا بجواز العدول  
 فيما اكملت اجرة عن نفسه او الوصي او وكيل مع اذن الموكل له فيه او ايقاع العقد مقيدا بالاطلاق لا يقيد  
 ولا ان يجوز نفسه لغير المتاجر في السنة التي استوفى لها مطلقا ويجوز لغيره بشرط عدم موقفة الحج

وان كان المسترط عليه التمتع والى التمتع مطلقا ولا يعدل عنه واقائل التمتع وجاز وقيل بالمنع اذا كان المسترط عليه التمتع والى التمتع

الجيل ولولا الحلقا لا في حيوانا الثانية مطلقا او لعدم كل الجواز في غير سنة الاولى و  
المخ بها او جبر ولا ريب ان الثاني هو قضاها وهو ايضا سنة ها او صدق في الاحكام للعلل المستاجر <sup>مطلبا</sup>  
استبعد منه من الاجرة ينسب الى الحلقا وان كانت الاجارة مفيدة نسبة الصد ولا يلزم المستاجر <sup>مطلبا</sup>  
ولو التمس عدم الاستفادة ومنع له الحج من قبل على الاستبعاد من تداول العقد لغير تلك الترخلا <sup>مطلبا</sup>  
فيلزم من الاجارة ربحهم غير واضحة ولا فرق بين ان يقع الصد قبل الاجرام ودخول الجبر او بعد ها  
بانهما على الاقوى وان كان الاجارة مطلقة وجب على الاجرة الايمان بالحج بعد الصد عدم انقضاء  
به وهذا المستاجر والاجر الممنوع ان السهم ملكا في وجده في وعلى قدره له اجرة ما فضل <sup>مطلبا</sup>  
نفسه وما خلف استوجر من موضع الصد مع المكان الا ان يكون من مكنه والمقات من المقات  
لوجوب انشاء الله للاجرام منه ولا يجوز ان يطاف من حضر مكنه من الطهارة ولكن يطاف من حيث  
لا يمكنه الطواف بنفسه ويطاف من المجمع او صفتين بان كان غائبا او غير مكنه لاستئصال الطهارة  
قبل ان يطاف عن نحو المريض بشرط الياسر عن الربا وضيق الوقت وهو حوط بل والفرق بين بعض  
من الاعداد الموسوعة للاستبانة في طواف عمره القصد المسبوق من عدوها حج الخ لا يجوز  
ها الاستبانة في طواف الحج والثناء مع الضرورة الشديدة اللازمة بانقطاعها عن طهارة في البلاد بعيدة  
وفقا للحج وجماعة وحمل انشاءا فطاف به لحجب كل منهما طوافه فلا خلاف للمحتاج واطرافها <sup>مطلبا</sup>  
عدم الفرق بين ما لو كان الحامل بها او اجرة خلافه بما عرفت في الثاني منقوعا عن الاحتساب للحامل قبل  
بالفرق بين ما لو سافر الحامل في الطواف فالاول ما لو استوجر للطواف في الثاني وهو الحوط من بين

الفضل

الفضل وان كان في قيمته ما ولا سيما الاول فخره لو حج عنيت بغيره اذ كان الحج واجبا عليه اجازة  
ولحق بها الحج اذا كان الحج تطوعا كل وفي الحادثة في الحج واجبا على العبد المسوخ للاستبانة وجها لها  
مع عدم فلا يلحق به قطع او يلزم الاجرة كفاية جباية في ما لم يلا خلاف ويستحق للثابت ان يذكر  
المستوجب عتيا صرف المواطن وعند كل فعل من افعال الحج وقدره وان حيد فاضل الاجرة بعد الحج في  
المستوفى وفي بعض الاحكام استقار به وان يتم نصيبه المحققون فاعمل المستبيل الى المناسبات في الصورة  
كالحق اليقائرية وجماعة وان حيد الحاقا فحجته اذا استجر وعرف الحق ولو كانت حجة بغيره كانت بغيره  
يتوب لمره الفقرة عن الرجل يلهي بغيره فالحق على الكراهة جبا وهذا <sup>مطلبا</sup>  
من وصي حجة ولم يصح الاجرة اضر في الاجرة المثل لان الواجب اعمل بالوقت مع الاضطرار الوارد  
فيكون ما جرت به العادة كالمطوق به وهو المراه من اجرة المثل ولو جريا فلها اتفاقا مع استقامه  
لشرائط النيابة وجب لاقتضار عليه احتياطا للوادة وكلم الله لا يجب تكلف تحصيله ويعبر ذلك من مقتضا  
او البذل على الجملي **الثاني** اذا اوصى ان الحج عنه ليد باليمين العود فان عرق التكرار حج عنه <sup>مطلبا</sup>  
تكرار اذا علم التكرار على هذا الوجه ولا يجب ما علم ولا يعلم من التكرار مطلقا انقصر على المرة الواحدة  
الا **الثالث** لو اوصى ان الحج عنه في كل سنة بمال معين فمقتضى التفسير ان دينه او بمال كماله استبان  
ملا فصرها كل سنة عن محجتها جميع ما يزيد عن المتيقن في السنة مطلقا ما يمكن به الاستحسان  
حجة فضاء او لو كان ما بيع فضيل اكثر من سنة فمقتضى بيع الاحتياط لا بأس به **الرابع** لو وصي  
انسان مال ودعته ليت وعليه ما في على ذلك للميت حجة الاسلام متقوفة في دمه وعلم

الامتنان او وطن ان الوارث اذا علموا بالمال لا يودون منه حتى يبرأوا ان يقطعوا من ذلك المال  
قد جرت لئلا للشيخ الوارث عليه بعد استيذان الحاكم وعدم خوفه من خلافه للصحيح  
على انما يفيد عموم الحكم لغير محبة الاسلام وغيره لوديعه كما في اطلاق المتن وفيه انما يفيد  
الحقوق المالية والماله كالزكوة والخمس والكفارات ولا بأس بكونها قاطعة وان كان مورد  
هو محبة الاسلام وقوة خاصة والماله بالحوال انهم الجاهل للوجوب كما في سيرة جماعة علماء  
في النقص بغير خلافه فيبيع حق واجب عليه لئلا يفسد او يستحقه لغيره او لا يفسد  
المقتضى بغير العلم بالوارث او بغيره ولا يشرط استيذان الحاكم وانما يفيد بهما العلم بغيره  
على المتقين ولا يبيحها مع الامكان او مع العلم كان في بعض المناظر وتقتضي الضرر في الودعي فيه  
ولكن يجوز له الاضحية لا سيما عند ولا بأس به واما كان اولى خصوصاً اذا كان الاجير ان يبيح  
منه **فما يشترط** من ماله عليه محبة الاسلام واخرى مندورة او حرة محبة الاسلام من الاصل  
خلافه والمنزلة من الثالث وفقاً لما عرفت للصحاح لكن موردنا من نذر ان يبيع رجلاً اي يبيح له  
ما يبيع به وهو خلاف نذر البيع الذي هو محل الفرض والاستدلال بما يفيد بهما من ان يكون محكماً  
فيما اسلموا من المضامين صلياً وليس كما اذ لم يرد به معناه وارى ما دل على وجوب اجازة الحق للملك  
المحضر اصل المال كعارضه ولنا عن من عنها المتأخرين وحملوها على محامل وفي رواية في القام وجه  
وهو اخراج المتن ومن الاصل لمحبة الاسلام للملك وعليه اكثر المتأخرين وهو من نذر الحق النذر بملك  
للمالك لئلا يخلو في الفرض كما في مقتضى الاصل من مقتضى القضاء من اصل عدم دليل على وجوب

قد علم

تمامهم الاتفاق عليه فيجب ان لا يشك في المخرج منه او لا يملكه وانك ولعل الشك في  
كان الاصل حيث يرضى بهما لئلا يفسد **فما يشترط** في بيان اموال البيع وهي بملته متفق وقد  
وافر لدوا الصق افضلهما وهو الذي يقدم عمره امام محبة ناولها البيع ومن يتلوه بدونه عن  
العمرة للمنفعة وتحتي العمرة للمنفعة لها الى البيع وماله الشئ بالعمرة المندوة والموتى وهذا النوع  
فرض من ليس من جازي مذكور هنا بقوله تعالى بل كان ناولها باجتماعه من بعدهما ثمانية واربعين  
فلا من كل جانب كما عليه اكثر المتأخرين وقيل من بعد بينهما اربعين عشر ميلاً فاعلم ان كل جانب من الجانبين  
اكثر القداماء والاول احوى ولا يجوز لهؤلاء العبد من البيع الى الاخر والقران لا يمنع الفرق  
الموسومة لذلك مما يلي بيان شروطه في البيع ان يبيع الشئ بالاختلاف ولا اشكال ان يبيع بها المالك  
والقرينة كافي كبرهاتة اكل كل شيء من الحج او العرق وكل من افعالها المتفرقة من الاحرام او الطوائف المستحبة  
بغيرها ونية الاحرام خاصة الا ان يبيع كالمستغنى عنه فانه من حلية الاطفال وكلمة البيعة كذا في  
ليزعه وليشكل ان ان يبيحها بنية الجوع حمله عن الكمال لعدم دليل على شرطها ووجوبها لاجل البيع  
وان كانت لغيره واولى ويمكن ان يبيحها بنية خصوم من البيع حين الاحرام وفي وجوبها خلافه في  
ولكن لا يفرق ذلك وقوعها في شهر الحج وهي شوال وذو القعدة وهذا الخبر على الاطلاق لا يفرق  
هو شهران الاولان وعشر من ذي الحجة والفاصل بينهما من القداماء وقيل ببلد العشرة **فما يشترط**  
من ومنهم وهذا القول ان لا يكاد يكثر منها وبزعمها نظير فيما يتعلق بالبيع بملاك اتفاق وحاصل  
ومحصله الذي يجمع عليه لا يقال انشاء البيع ان يكون في الزمان الذي يعلم اذ لا يملكه المالك

فيه وما ادعى الزمان يقع ان يقع فيه بعض افعال الحج كالطواف والسعي والذبح والمسح بالتراب  
 ان ياتي بالعرف والحج في عام واحد بالاجماع ونيكاح ابنته من الرقيات وكذا بيع ان يحرم بالحق له  
 اى التمتع من مكة شرقها الله تعالى ولله اهلها كما صرح به جماعة بلا خلاف على شيء من اهلها واقلة  
 سودها يخبروا الاحرام من داخله مطلقا قطعا ولكن افضلها المسجد فافضل مقام ابراهيم عليه السلام  
كما عن جماعة او يحرم ابنتها وبين تحت الميزاب كما عن آخرين وعن بعضهم التحريم للمقام والحج كافي  
لا يفتقر شي من ذلك اذا كانا ولو احرم الحج التمتع اغتيا واض غير مكة او اجزاء وليس لغيرها ولا يكتفي  
بجوفها حرمها فلو نزل الى احرام منها وقد اذا لورد لو لصق الوقت احرم من موضع ولو كان  
 سؤال ترك الاحرام من اصله ومن مكة خاصة فيها اضر من موضع وقيل اجزاء الاحرام الاول له  
 وجبره ان ما ذكرناه لحوطه مورد الفيل النيران لعموم الجبل جامعة ولو دخل مكة بمكة ومكة  
 الوقت عن اداء ذلك الوقتين جاز له نقلها الى الاضداد ونظيره من مكة بعده بلا خلاف وفيه  
 فوقي وره ابراهيم خلت في هذا الصيق على احوال احوالها التحديد بحرف فوت الوقتين مطلقا  
 غير محدد بل برهان حتى لو لم يثبت فيه لم يحسن العدول ولو كان بعد ذلك قال الشرح من يوم عزز مكانه  
 جماعة وعليه فكل العبرة بخوف فوات اضطرار الى عرفه واختيارها قولان قلنا في احوال وكذا  
 الخاضعين وانفسا الوصفا عذرها عن التحلل وانشاء الاحرام الحج لصيق الوقت الحج عند ناظرا  
 عن الترتيب الى الطهر بحدلان الى الاضداد على الظاهر الا انه حتى استفاض بقول الاجماع عليه في كلامهم  
 ولو عتدت عذرها في اثناء الطواف في موضع منها ام الطلح ان اقول تأمل الفرق بين ما اذا كان

بعد ان جرد شواطئ الاول والاثنان في وهو لغيرها واطلها واولا الاحرام وهو ان يحرر بالحج او لا  
 قبل العرة من ميقلة الا ان ياتر من بعض العرات فيقف جازم الى الموقوفين ببداية الحج في مكة  
 ثم يطوف بالبيت ويسكن مكة وعليه عرة مفردة ان وجبت عليه بعد ذلك الى عدا الحج والاحلال  
 وهذا القسم يحكي الافراد والقران فرض حصرى مكة ومن فحكمهم ولو عدل هو الله الى التمتع الطهرا  
 في جوفه قولان اسمهما المخرج مطلقا حتى فيما اذا خرجوا الى بعض المقاصد ثم وجبوا فيه بعض  
 المواقيت وهو مع ذلك لحوطها والفرق بين هذه المسئلة ما ياتي من ان الحرف بعد وجوب مكة  
 الجوز الى المتعة حيث تقوى اصيله دون هذه مما قيل من ان تلك في العدد وان كان في هذه  
 قبله او ما يظهر في جماعة من اهلها لو لم يفتقر عليه الافراد كما الطوع وتلك دون هذا  
 هذا الظاهر فوقي وهو الى العدول مع الاستطراد المحقق بخلاف الشرح للآخر عن الفرع عدم إمكان  
 تأخير العرة الى الطهر خوفا من بعده وخوف فوت التحريم كذا جائز بلا خلاف يعرف في كلام  
 جماعة دعوى الاتفاق وشرقها الى الافراد ثلثة السيرة كما شرع المتعة وان يقع في سائر الحج وان عتد  
 احراما من المحقات وهو اخذ السنة الا سيرة وفاء في مكانها او من جوفه اهل ان كانت اقرب من المسافة  
 الى عرات عند المصم هنا وفي المعبر والسقي في المقعد المستفاد من القوس الى مكة وعليه جماعة  
 القادر كالمفرد في كيفية وشروطه الا انه يقيم اليد الى الحرام من كلام الهدى وبه يتميز عن غيره  
 عليه على الظاهر الا انه قبله وبالحج بين السائدين من غير جعل بينهما معا وعلما سبي ما قرأ في  
 المتحقق لو ساق الهدى لم يجعل التحلل من العرة حتى ياتي بالحج وكان قد قرأ الروايات لا دلالة على ذلك

فما رفته با جود منها مع ان القول بجواز القربان بينهما بنية واحدة او ادخال احدهما على الآخر  
غير محال يتوقف على القول بالشرع في نسخ ادعى الجماع على خلافه كما بان واذ في القانون وعند  
احكامها استجبت لها انما رايه من المبدل وهو ان يكون سائدا من الجائز لا بمن كافي المحرم  
على صفة الدم فيما ذكره الا محال هذا اذا كانت معدة بذرة واحدة ولو كانت معدة بكثرة  
دخل بها او اشهرها بميا وشمالا من غير ان تميزا بيا بوجوبه كاشا رينا وكما يجب ان شاعرا  
يجب المصلحة وهو ان يقدري في بعض حالاته على ما السابق هذا حال البدن واما النعم وكذا  
الشرع في الاعراب كما ذكره الامم اليه والوضع من الاستقاء ويجوز للمفسر في الموضع والى  
دخلا مكر قبل المعنى للعرفات فليجأ عندنا بالاختلاف في الثاني وعلى الاستعمال في الاول  
لكن يجب ان البنية عند كل محرم عقيب الموت لا يلا محلا كما في فاضل المحتاج وغيره وعليه  
وعقل مما يحل المهر بذلك خاصة في المعبة المستقيمة والقائم الشيخ في ب ولكن رجوع عن ذلك  
في طوفا والهاية وقيل لا يحل احدها الا بالنية ولكن الاولى الا هو طوطا بنية وطوطا والها  
الحل وسبب الفاضل وعلوه وخبر هذه الاقوال اوسطها ان لم يكن خلافا جاعا هنا قول اوسطه  
في اجابة التكتير وحكى عن جماعة من القدماء ولم يصحوا با لجلل يدوناهم سندهم كالتالي غير  
وبالجلل سلب الحج عمرة كما عن جماعة بلد بايعهم من بعضهم في الخلافة عن فان تم احكاما والافيش  
شي من الروايات عليه ولا لزم ويجوز للمفسر ان ادخل مكة عند العمل بالحج المستقيمة لا يقتضي عليه  
الاخر خلافه ولا فرق بين ما لو كان في شدة العدد وحسب الامرام لم لا على القوى وفي قوله

العدول فيما لو يقع عليه الاخر فيكون في شدة خلافه الا في الاصل والاحوط العدم وقا في الحج  
الطلاق المخصوص بحول العدول ليشال ما لو كان لو لم يبقوا فز وسعيد لم لا لكن الا هو طوطا والها  
ان لا يلزم بعد طوطا فز وسعيد ذلك المفسر في جماعة رايه لو لم يبقوا فز وسعيد لم لا لكن الا هو طوطا والها  
اعتقادهم على ما رايه مؤثقة ولا بأس به والنية انما تمتع عن العدول اذا كان بعد الطوطا  
اما اذا كان قبلها فالطوطا انما تمتع في غير وقتها ولا يغير ذلك بعد ذلك ولا يغيره من المفسر  
الهاية مفردة اقتصارا فما خالف اطلاق المخصوص على مودة الرقابة ولا يجوز العدول للمفسر  
بالنقص والجماع سواء تعين عليه كقران ام لا ليقينه عليه بالبيان الا اذا علمت هدية قبل مكره  
يجب عليه الا بدال فالحال على احتمال ولكي اذا بعد وناوي ثم حج على رقيات من المواقيت المحترمة  
التي لا يوافق لخدمته وجوبه بغير خلاف في الظاهر ان التوجه الذي يخرج به ضرورة قدر الاختلاف  
في جواز التمتع لدوران الاستدانة المنع والنافي الجواز ومكة لا يخرج جبر الجواز عن ضرورة المفسر علم  
فبها مطلقا قطعا وكان اصدى ها اذ لم ياتهم هذه بوجوبه لفعالي التمتع في غير ما لا اذا اراد وجوبه  
الاسلام خرج الى سقاية فامر من التمتع وجوبه بغير خلاف فتوى وقفا ولكن سقاية في تميز للمفسر  
الذي يخرج الجواز هذه هو سقاية اهله او اي سقاية كان ولا قول الحوط والها وان خالفوا  
من غير سقاية اجر اقول لا فاضل وان لم يبق قول ولا على اخر هو طوطا الا اذا خرج الى ادنى محل اختيار  
فيا تم لالة الرقيات المعتبرة ولو بالنية على وجوبه بغير جبر الى غير ضيق في قوله المفسر في  
المقاتل خرج الى ادنى محل فاحرمه كغيره ولو بعد احرار من مكة ولو اقام الجواز سقاية من كالمفسر

انقل من عندى الثالثة الى الاول قد قران لا يجوز له غيرهما على الاستمرار الاقوى ومقتضى  
 اطلاق المقول والعقوى عدم الفرق في اقامة الموجب لا متعلا للفرق بين كونهما سببا للوجوب  
 او للامتناع كما ذكره جماعة من المتقدمين بالثاني والاولى انهما في العكس للفرق في قيم الكثرة  
 فيقول البعض ولو كان لفرق لان احدهما ممكن ومما في معناه والآخر محيل نأى عنه العتق والعتق  
 الفرع على ما عليه اقامته فيعتق عليه من ضرر ولو نسبوا واخرجوا في العتق وغيره بالاجل في ثانيا  
 وينبغي تقييد الاول وقا بالجملة عتقا اذا لم يكن اقامته عتقا سنين والعتق فانه يلزم حكم اهل مكة  
 وان كان في المثل الثاني اكرام اقامته ولا يجوز على المفرد القادى هدى العتق وانما يجبها الاية  
 بالاعتقار الوجوب بالمستع ولا يجوز الفرقان بين الحج والعمرة بنية واحدة بان يكفي طوافها ولم يمتح  
 للآخر اقل ولا اطلاق بينهما سواء في ذلك القران وغيره على الاستمرار الاقوى بل عليه في الاما  
 والملا عدم الجواز هذا ما ايمت الحرة وتعدى كما هو ظاهر كل من منع عنه من الاما بولاد احوال  
 احدهما على الآخر بان يتوسر قبل الاجل من الاخر وانما اتمام افعال بعد ذلك ام لا **المقتضى**  
**الرابع** في تعيين المواعيد هي سنة فلا اهل العراق العتيق قبل وهو راد طويل من يري على بريس و  
 المسح بالاسن والامام المصليين وقيل بانها المعجزة وهو اوله بلا خلاف فتكفى بحجها انما اقله  
 بنية ايمان وهو شاذ وليد في الفضل اوسط عرق بالعين المعجزة والامام المصليين والامامات اكثر واكثر  
 حدا وفضل الا اذا عرق العين به لا فتكوى في مصلته ساكنة ويجوز الاحرام منها اختيارا وهو لا  
 الاقوى وان كان عدم التاخير ايماء بل ولا الى عمرة الا لعتبة لحوط واولى ولا هل المدينة **وطالب**

وهو مسجد الحج ولا يجوز الاحرام من خارج على الاقوى ولو كان جنباً او طائفاً لم ينافيه شيئاً  
 مع الامكان وقيل عدمه وقيل يجوز ان من خارجاً من خارجاً الى المحقة سكاله الا حوط الاحرام  
 منها مطلقاً وان كان الاقل اقوى وقا بالجملة هذا مقياسهم حال الاختيار وعند الفريدة من حق  
 المرض والمستقة الحاصلة من ربه وحج المحقة بجميع معنوياتها مصلية قضاء وقيل هو على سبع المرات  
 من المدينة وثلاث من مكة وهما التقييد بالضرورة مطلق فلا يجوز سلوك طريق لا يؤدى الى المدينة **المصلحة**  
 اختياراً او مقيداً بما اذا حرمه وجباً اجماعاً الثاني وقا بالجملة وان كان الاول لحوط وهل يجب  
 الاحرام منها اختياراً وان اتم وجهان احدهما عدم وجوب اي المحقة مقياس اهل التام اختياراً ولا  
 البين جيل يقال له ليليم وهو على رجلين من مكة ولا هل الطائف قرن للنازل بفتح القاذ **مكوا**

Handwritten text in Arabic script, mostly illegible due to fading. Some faint traces of red ink are visible.

Handwritten text in Arabic script, mostly illegible due to fading. Some faint traces of red ink are visible.

زنا

هو الخلق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على خير خلقه محمد وآله الطاهرين **كتاب الجمل**  
وهي اللغة التي كتب بها عقيدة العامة معتقدا لاكتساب عند الملائكة على ما ذكره بطافة الملائكة  
هذا الاسم من الخلق من اعتقاد العامة للنفوس والادوار وفيه مضمون **القول** فيما يلي  
او غيره ونعتمد على محرم ومكره ومباح وربما قسم الى خمسة بزيادة الواجب المحرم ولعل من كماله  
لا يهتم من عواصن التجارة والمهر من **القول** الايمان الخبيث كالحق من العبد لا يند  
عن نبذ وهو شراب الخمر من القدر الكوثر غير ما كانا لبع والمزج والمقدد الفصح صانها المسكر وان  
ليكن ما نجاك من شدة وقر من هذا الفصح اخر محمل ومقدد يلزم على الاحوط الاول والفقهي وان لم يكن  
والسيرة الدائم ولو كان مما لا يוכל المحر وكانها افغ محمل والارواح والابوال مما لا يוכל محمل  
عادة اماها مما يוכל محمل فيجوز طلقا وفاقا بظاهر العبارة وجماعة وقيل بالمنع من الابوال الاموال الابوال  
مع العزوة اليد والاشغال التي كانت قبل الميعة والديني الا انها القابلة بالابوال والارواح ايضا  
واختصر في الكل عدل السيد العلم فيجوز ان يكتب بعد اجابا سواء في ذلك التوقي وغيره على الاقوى  
حقن بالاقول وهو احوط وفي كل المشايخ والخطا اي البتان والذار والذبح قولان والاحوط في  
والمايات الخبيثة بالذات كاليات السيرة والمائة من حق اوبال من كان في ذنبه نجاسة وتلقا بعد من قوله  
وكما هو اصح القولين في غيرنا ما ليس هذا الذي يوجب استقامته فيجوز بغيره مع الاعلام لقائه الاستقامة  
وما لا لاكثر وفي السائر الاجل وقيل تحت الطل لا يبر ولا يخرج من قوة لولا ما عمن الاجل المعتد

بالسيرة ودواير مرسل في قدره وهو يجوز بغيره لعل ما جونا او ليد من الاحزاب بالاحوط المنع  
فيجوز محقق بالذبح النجس لا فلا يجوز ان يباح ولا يستحب مما يباح من محرم السيرة المشرك  
**القول** في الالات المحترمة كالعود ليل والرمز معا كل العبادة المدبرة كالتصميم والعلية  
الا لا في القمار والذبح وقيل في الجماع الا اذا امر بها ففعل محله مقصود ببيعها وشرائها لا يند  
في العرف مفاهدة وكان مكسوها قيمة وبيعت من يوثق به فيجوز بيعها وان كان المنع مط هو  
احوط واول وعنه اوافي الذهب الفضة **القول** ما يقيد به المشقة على المحرم كمنع كبر  
السين من السيف والرمح قلح من القمام معونها لاعداء الدين مسلمين كانوا كفارا او مسلمين فطلق  
في طال الحرب مع اهل الجاهل وكان التهم لا مطلقا على الاقوى وقيل مطلقا ولو في غير حال الحرب  
له وهو احوط والقائل الشبان وعلوهما الذي وفي الجاهل ما صلي حجة القساك كالذبح والسيرة ملتزم  
احوط فطالب واطهرهما نعم وتظاهر العبارة اخضا من المنع بقيد المساعدة والاطهارة والافطه المحرم وطلقا  
الجمع الجمل والمجدل فينبغي المنع للاختلاف في مكان العبادة المسكن والمجولات بغير الحاء وهي المحل الذي  
يقضي الحرام لا بلها البقال والحجر والسعل داخله فيها بغير الحرامات كالحجر وذكوب الفلانة واسكانه في الحلة  
في معنى الاجابة بغير ما يبيع العبد التمر غير ما يبيع من المسكر لعل خرا وسكر والمخمر لعل  
سواء شرط في العقد ام حصل الاتفاق قبله لاجتماعه ويكره بيعه من قبله مع عدم شرطه والاتفاق  
ولمع العلم على الاستحباب الاحوط المنع مطلقا الا مع العمل بالجمال **القول** ما لا يتفق املا او ينفع  
بعد ذلك العن لاجل بفاهدة عن اجابا كالمسوخ من كانت كالذبح والقرا وتجربة كالحجر في السيرة

وكذا الصواعق والطارق وقد أطلق المتع في جميع ذلك أكثر المقدمات وهو جرح من يفتي بضعاً  
بعدم العقل كما قيل ويحوى للاستعالي بغيره فالحجج في ذلك من المراسل والاساليب  
كالصغر والبالغة والعهد لطفاً بها والاستعالي بها فافتقارها عند العقلاء مضافاً إلى الصلح والاحتياج  
الظاهر من العبارة الإجماع في التمسك بالمعقول عن ظاهره كثر في الحرة وفي تبيين السباع كالاسد والذئب فتم  
ويحويها قولان أشبهها وأشهرها بين المتأخرين وقد قال في الواحها من الحيوان التي لا تملك المنطق **المتن**  
الأعمال المحترمة في نفسها كالحصول للحجيرة وذوات الأرواح بلا خلاف ولا بأس بغيرها من صور التخلد  
ويحويها مطلقاً على الأسماء التي لا تحترق بالحجارة من الصور المنقوشة على الخوا وورق والوسادة فلا تحترق  
عند الأكثر ويجعل الحرة مطلقاً كما عليه من كل حال العبارة ومضاهيها على الصفة على التمثيل  
للتأويل لا ريب له لو طرد أن كان في خمسة طرق بالقضاء بالمد وهو الصوت المتمثل على الترجيح بطريق  
ليخفى العرف عنه وإن لم يطرد سواء كان في شعر أو قرن أو نحوها إذا استقر كلفه للصحة في وقت العمل  
إذا لم يتغير بالبطل فلم يدخل عليها الرجال ولم تلعب بالبلل في فلا يحرم وفقاً للنهاية وحملته خلاف الآخرين  
فيحرم إيعه وهو حوط واطل ولا يستثنى غيره ذلك قطعاً وإن اشترى في المذابح كقبح بالباطل بأن يصفه  
التي بما ليس فيه إجماعاً وأما بالحيوان فظاهر إذا لم يسمها إلا على اسمها على الأسماء التي لا تحترق ويقل المتع من مطلقاً  
وهو حوط واطل وهيئة النوصين بكتلتها والذئب ذكرها بهم بالشر لا فرقاً في الموتى بين الفاسق  
غيره ويجوز محاربه غيرهم كما يجوز لأعدائهم وحفظ كتب التلذذ من التلف وعن طه العلي بك في نسخها فحارها  
وتعلمها الغير الفسق بالحجة على أنها بما استعملت عليه حارها صحيح دليل لا أنبات حتى أو نقص الباطل لمركباً

منها

منها عليها ويلحق به الحفظ للثبوت أو لغيره من الإطلاخ على المذهب إلا أن يكون على بصيرة ومعرفة  
الفاقد أو لغيره من الإطاعة على التحقيق أو تحصيل ملكة الحق بالإطلاخ على الطرق الفاسدة في غير  
أو غير ذلك من الأغراض الصحيحة كما ذكره جملته ويبنى بقيدته بشرط الأمن على نفسه عن الميل إلى الباطل  
واقابده في شكل جبار يعلم الحيرة والخلان وأما الخلفيتا العبادات في غير سيرة على اتخاذها  
في الشرع المبسوط وقد استوفى الموتى في دفع التبعين لا بأس به بل وجب كنهية ويجوز أن يكون  
وربما خفت بغير البحر من القرآن والذكر والعقوبات ونحوها وهو لوطوا الكهان بذكر الكاف في الصيانة  
والسقية وعرف الأهل بما عملوا بطلقة بعض الحار من عينا يامر به وهو قريب من الحار أو تحسن  
الثانية بأنها الاستناد إلى العلامات والعارات فيرسل على الخلق في حقه والناس بها إلا أنها التحية  
المشتركة على سيرة الأهل بالحرمة قبل الحرس والخلاف في غير حرم التمسك بالجلية الأولى من الإجماع في ذلك  
جاءت في حارها في الثانية بما لا يثبت عليه محرم أو غير محرم ولا بأس به وإن كان لا يحيط بها مطلقاً بال  
للمدة كما لا نرد والطريق والأربعة عشر والعبادات بما يجوز والعين بالإختلاف ولا يملك ما يترتب  
من الكتب هو صحت فإن وقع من غير الكلف وجب رده إلى مالكه ولو تضمنه كلف فالله المحرم في  
فإن جعل ما كلف وجب الفسخ منه مع الإياس قد قبحه عند ولو انحصر في حصوره وجب الفسخ منه  
ولو بالصلح وليست فاد من بعض الأعيان الأجساد غير بعد الأكل بالقياس ومن حرم منها حرمه المحرم  
في الحار التي يلعب بها أو النظر إليها وهو مستفيض في الغرض بغير الحار في كقول المتن بالماء  
لا يذوق كرم الحلقه بالتراب وحدها من دجها يجوز ذلك كرهية في حارها لا يحاربه لو غش ليعتقد

الآثار  
وقالهم

بالمعنى الملائم لما لا يمتنع له ان يكون له المصلحة في المارة على ان لا يتبين فيها من غير وجه  
 وفصل شرع وعقوبها اذ اذ من المصلحة في كذا ما ومثله فعل المارة ذلك بقوله لا بأس بجمعها على  
 التذكير لو كانت من جهة بل يجب لها كما لا يتفاد من كثرة من المصلحة وتبين كل من الرجل والمرأة بالخير  
 عليه كل الرجل السوار والخطا لا والشيء بالتحفظ على عادة ومرة تزيينها بالذهب ان قل بالخير انما  
 ما استلزمه كل من المارة ما يحسن الرجل كالمطهرة والعمامة ومعهما ما يوجب المصلحة والمصلحة بين الناس  
 هو القابل لمصلحة لا خلافه في الامتياز والحق للمصلحة في نفسها بالذهب انما  
 به ولا يظهر فيها المصلحة من الكراهة وقا لمصلحة والمصلحة على المصلحة كما لا يتفاد من كذا ما  
 لديهم ويحذف ذلك مما يكون اما سلم على علمهم بل يتفاد من كثرة من المصلحة من جهة رعايتهم ولو في المصلحة  
 والطاعات والعمل على احوط الا في القيمة والضرورة وان كان ظاهر المصلحة في غير خلاف يعرف القضاة  
 المصلحة بالاعانة في المحرم ويدخل في رعايتهم المحرم لاختيار المصلحة فيهم ولا ضرورة ولا  
 لها بشرط ان يحسن المصلحة ان يكون واحدة فواجب بالاختلاف في رعايتهم فمصلحة واحدة وهو مستقيم وان  
 في الاباحة في رعايتهم والانا لا بد من جمع بينهما على المصلحة في المصلحة في رعايتهم فمصلحة واحدة وهو مستقيم وان  
 بفعل الطاعات ومقتضى حوائج المؤمنين بفعل الخيرات والثانية على الداخل معهم في ذلك بل المصلحة  
 ذكر من الطاعة واجرة الزانية فاقا سمع في المصلحة **والمصلحة** في الاجرة على القدر الواجب في فضل  
 الاموال وتخصيمهم وحملهم ودفنهم ومحوها الواجبات الاخر التي يجب على الاجرة هنا او كفاية وجوبها  
 اصلها اجماعا اما التوسل بكثرة الصناعات الواجبة كفاية ولا يجوز اخذ الاجرة عليها قطعاً ولتفاد

في المصلحة

من العبارة جوازها على الامور المندوبة كالقيل ثلثا والتكفين بالعتق المستحب ولا ريب فيه وفادها  
 للاكثر واخذ الرضا عنهم اوله وكسره مقصودا راجع ريشه في الحكم ولا فرق بين ان يكون الحكم للرئيس  
 وعليه باقم الدافع لها انما الا اذا لم يمكن الوصول الى الحق بدونها فيوضح الدافع ويجوز على المصلحة  
 اليه وقلنا قيل فكذا يجوز على الحاكم قول المصلحة اذا كان للمصلحة حضور في المال وكذا اذا كان للمصلحة  
 عند المصلحة له وقيل قول القضاة وهو احوط وان كان في بعضه نظر في الاظهر في الفرق بينهما ان الرضا  
 ما كان دافعاً عن التوسل الى القضاء والمصلحة ما كان رافعاً عن التوسل الى القضاء ولا ريب في ان  
 والاجرة على المصلحة بالناس جماعة وفاقا لمصلحة وعلى القضاء والحكم بينهم سواء تعين عليهم الامور  
 اليها بعد رعايتهم على الاقوى ولا بأس من صور المصلحة بالرفق من حيث المال وما اعد للمصلحة من رعايتهم  
 ومقتضى ما لا واحد والحق المصلحة عند محمول على ما ذكره اذا اخذ على حجة الاجرة والفرق بينهما ما  
 من يوقف العمل عليه دون الرضا وان الاجرة يوقف على اخذ العمل بالمعوض وضبط المصلحة فيصير  
 المصلحة في هذا من الرفق لانه لا يضره نظر الحاكم في عدم تعينه ولا بعد ذلك في المصلحة الاجرة على الا  
 على الاظهر لا يضره بل في كلام جماعة الاجماع ولا بأس بالرفق من حيث المال كما مر فلا يخفى الاجرة على  
 الشكاح وغيره من العقود بان يكون الغاقد وكثيراً من اخذ للمعاقدتين اما تعيلم القيمة والقضاء على  
 الوحيد الا انهم فلا يجوز عليه لوجوب نعم يجوز في الخطية والخفية في الاملاء **والمصلحة** ما لا يتفاد  
 الى المحرم والمكروه غالباً كما في المصلحة حرمه فان فاعله لا يسلم من الرضا وبيع الاكفان فانه يوجب الرضا  
 وبيع الطعام فانه يمتنع في الغلاء ولا يسلم من الاحكام رغباً بالبيع الرفق والمصلحة في ان يكون اقل

الترجيز فان شرا الناس من باي الناس واصباغة لانه كذا الدنيا وليس الاخرة والذباقة فانه  
ليست من علمه الوعد ببيع ما يكن لاهل الحرب كالحسن وكذا دفع ما يدر فيه فوج يكون اليهم وهو قود  
اما القصة ورواية كالحنا كره والتاخر في العجزة لدا لما يكن لا يجب ان يستر بطون والمجاورة  
شرط الاجرة لا بد منه وعمل الكراهة مطلقا الا ان يقتيد اسمه عاقوى واصرب العمل بان يواجر لدا  
واعلم ان القصور والقناتى وان اطلقت المنع عن الامور المربوبة ونحوها غير عا وكراهة الا ان  
قتيد به بعد احتياجه الناس الىها الا فيجوز ان يكونا في باس تحتان وعرض الجوارى واما الطرف  
الموجب الى تركها في القصور المستغنية ككسب العيان الجرمول اصله من جلال وحرام ومع العلم بالاقول  
كراهة وبالناس في الاستيمنة وعمل الكراهة كسب الحق بدواخذة منه والى بعد دفع المخرج ونحوه  
لا يجب ان الحادى المتعلقة بالمال لا مطلقا ولا كراهة اخذ الاجرة على تعليم القرآن ونحوه وكسب القابل  
الشرط ولا باس به لو تجرد عنه وقاما لا كراهة ولا كراهة في الاولين اما مطلقا او مع الشرط خاصة وهو الحق  
وان كان في نفسه ما ضعف نعم لا باس بالطلاق الكراهة فيها ولو من غير شرط كما عليه جماعة مع احتمال انها  
كانت لظهور بعض المعبرة بوجدها المنع للفتنة ولا باس باجرة تعليم الحكم ولا باس بالكتابة والمسابح لا جلا  
ومنه وسيلة الى الفرائض ما يرتب على تعليم القرآن من الكراهة فليقتضيه للعلوي وسيلة للخروج من  
التاسية عن القول بالحرمة ان كان الاطفال من اهل القابلة لمعرفته مافى العبارة والافعل  
والثانية في نفيها وقد يكون الاكسابا شيئا اخر باقى ذكرها انشاء الله تعالى في تصانيف الاغيا  
الانبة وهنا **مسائل** ست **الاول** لا يجوز ان يؤخذ ما استرق الا مملوك ولا ان يترك الا ما يملك

منه

منه الا باجرة فلا حرمة ولا كراهة الا اذا كان في اخذه بها بتركه للفسق مخالفة المودة فيكون عليه  
عمل الصحيح بتركه اكل كل ما اشتهت او على الحرمة ونحوها اذا لم يعرف منه الا باجرة **الثاني** لا باس ببيع  
عقار العيلة والاتحاد الا مطلقا ونحوها منها **الثاني** يجوز ان يسرى من السلطان الجابر الخائف  
لا مطلقا على الاقوى ما ياخذه باسم المفاصلة ونحوها باس باسم الزكوة من مرة وجوبه وان لم يكن  
مستحقا له بشرط ان لا يبين في اخذه على ما لو كان الا امام المادل لاخذ وهو في الزكوة مقدور  
وقد في غيرهما بما يترأى عليه سلطان وملا لدا الارضين في ذلك الزمان ولو اخذ زيادة على ذلك  
حرما الى ايدى عينه ان حتمه والا اكل من باس من باس المقدمة ولا فرق في الجواز بين الشراء وغيره  
من سائر المعاديات ولا بين بعض الجاير او وكيلها وصدقه حتى لو اطاها وقيل المسئلة ان  
في بيعها او باعها وهي في يد المالك او في ذمته **الثاني** لو دفع بغيره لغيره عالا لغيره  
مما صرح وكان منهم وجهتهم فلا يباخذ منه الا باجرة البيع او الهبة مطلقا وهذا القرائن على  
ام لا اجلا في الاول كما على الجواز في مقابله وعلى الاصح ثلثي عند المصنف جماعة وهو لخط  
كان الجواز ان طهره وقاما لا كراهة ولو اعطى عا لدا وقا ربه جائز لا خلاف في ذلك كما في بالصفة والمصنف  
ليس فيه القيت بعد المفاضل ولا يسيب فيه في الزكوة الجاير فيه ذلك بالاجل وهو محتمل في غير  
علا بالاجلاق الا ان يكون هناك قرينة فتسقط ونحوه الكلام في الاخذ لنفسه حيث يجوز ان لا  
والاجل المصنف يحكي كلامه على عدم المفاضل مع امكانه ان لا يملك من اهل النوى  
بل عدم الاخذ بالكتابة او طه او في ولو عا في المصارف ونحوه من شرائعهم لا يجوز ان يبيع

عما حين لم يجمعوا كما مضى الخامس جواز السلطان وتطايه وكذا مطلق الفلحة محمدا ان علمت بغيرها  
الله العزيز وان تمضيها على اعدائها على الما الثاني من مذهبها ولا يجوز ان يكون لها الحكم ولو لم  
الطام منه وقدر الحق القمان وعلمه وقال ان حوزتها نعم ستمامع القفس بعد العلم بكونها مضمونة ولا  
تعلم بعينها فهي حلال مطلقا وان علم ان في مال وقطام بالاختلاف فيه ولا في جواز المعاملة معه  
للصالح للستيفته وغيرها ولكن الافضل التورع عنها بالاختلاف الا اذا علم خلوها من الحرام فلا  
باس لها وكذا الواجبه او اخرج منها محض اطلاق النقص في القفس في حقها مطلقا  
بان للغير بالاحلال الام لا يلزم اشتغال الا ان المستفاد من بعض الاخبار الاشرط بالاول وهو  
وان كان في اعتد نظر الثاني الولايه للقضاء والحكم بين الناس وغيره عن السلطان العادلي  
ودجا وجبت في بعض الصور من الجايز مخرجه الامع الخوف والفتنة على النفس والمال والعرضه  
او المومنين كلا او بعضا على وجه لا ينبغي تحميله عليه بحال للكره في الرخصة والصغره بالنسبة الى <sup>هاته</sup> هاته  
يجوز فتح بل ربما وجبت نعم لو يقين العلف من الماتم والتكس من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر جاز  
ولو احتيادا لاجتماع بل قال جماعة استحب بل قيل وجبت وهو لو لم يل لعلك طهر ولو اكره على الولايه  
وتعقيد الاحكام لا مع ذلك اليقين والتكس في العلف انما يبالى لا فاعده وجوب دفع الضرر وسبقه  
وهذه جميع ما عكم بدو لو كان محرم اجماعا من الاسهل فالاسهل من دما من الادنى الا على كذا  
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولو اعترضه العلم بان لا جبال في قتل المسلم حقون الدم فلا <sup>ن</sup>  
اجماعا في الحاق المروج بالقتل ولو ان والاعوط الحاق الامع الخوف بتركه على النفس <sup>الحيث</sup> الحيث

بالعدم

بالعدم وهل يشمل المسلم المخالف العام يحضر من سكان والاحتياط يقتضي المصير الاول اذا  
كان الخوف بتركه القتل على نحو المال ولا سيما القليل من خاصه وانما اذا كان على النفس <sup>المشبه</sup>  
فاسكان ولا يجب المصير الثاني المثالث الثاني في البيع واذا البيع فهو الايجاب <sup>ال</sup>  
الثاني ان يقبل بها اليقين المطلق كمن مال الى غيره بقبول مفكود ومربما عرف بنفسه <sup>ال</sup> ال  
والاقر ان اشهر شيء منها كذا ما قيل في تعريفه لا يخرج عن نقص ولكن بعد الامر به على وضوح الظاهر  
الامر سهل ولا يكون الخطاطات على الاطراف الا في شيء من الغنيه وظاهره <sup>ال</sup> ال  
عليه نعم يباح فيها التفرق بالاختلاف في الامور بعضها بعد بيعه عند بيعه لا الرجوع فيه بل بقاء العيب ولا  
مع ذهابها وبصدق بطلان اثنين واحد في او بعض كل واحد منهما ما وقعها من ملكه وبقائها  
كغيره من مضمونها وقصرها ومقتضاها وحيلتها او يجوز ذلك من الشرفات المبررة <sup>ال</sup> ال  
على اشكال اما قبل الشوب مع عدم تغيره فلا امر له جذا او لا في البيع شرطه ما يتعلق بالعدله <sup>بعضها</sup>  
بالمعاقدتين والخراب العوضين الاول ويشترط في الايجاب القبول وهو على لفظ الماضي فليس <sup>بشك</sup>  
تقديم الاول على الثاني على الاشتهار لا في القوي ولا في غير العربيه على الاظهر وان كان لا يوجب في <sup>فدين</sup>  
كما ان العقل بالبيع والربح والاحتيا والقص فلا يجوز بيع الحيوان ولو ادواها اذا كان حال <sup>حيوانه</sup>  
ولا المعنى عليه ولا التكرار ولا البقي ولا السفينه ولا المكره بعرضه ولا العامل ولا النائم ولا  
الذاهل ولا الهالك ولا خلا في حبه الا في البقي فقبل بيعه بالحيوان اذا بلغ عشره والا <sup>فقط</sup> فقط  
الا فيما جرت العاده بينهم فلا بأس به ولا فرق في المبيع عن بيعه هو لا يمين كونه لهم ان يغيره <sup>تقدم</sup> تقدم

القول ام لا اجازة وبغيره لا كالم لا هذا المستحق فاما يمنع من البيع لنفسه وفي غيره ما ذكره فصح  
بغيره ولو لم يثبت بعد الاجازة وان يكون كل منهما مالكا للعوضين او وليا شرعا على ما مر في البيع من غير اذن  
حقن في الاصل او الطارى قبل البلوغ وهو الاب والجد له وان على دون الام والجد على الابن  
الا مسمى والملك المسمى من قبله ذلك او مطلقا ولكن فلا يتما بعد فقد لا يكون  
الوصي لها كما ان ولاية الوصي لاحد ما بعد فقد لا يكون له مالكا او من له ولاية عن غيره  
لذا التوكيد ملاحظ في بقاء الولاية لغيره لا يوفق بوقتها للعدد من المومنين مع فقدهم خلافة  
الاشهر الاظهر بثبوتها ما علم ان الشرايط للفقهاء بعد الملكة وعدم الكراهة بشرط الصلة بالخلاف  
ولا في كون الملكية ولا في معناها شرط الذم واما المختلف في كونها مشروطة بالبيع ام لا والى ذلك  
يقولون ولو باج القسوى اى من لا يملك ملك غيره بغير اذن شرعى ففي حقه قولان اى شرط او شرط  
بين المتاعين بل مطلقا كما في كلام جماعة بل قيل كما ان يكون له مالكا للصحة ويعتقد على العبارة من ذلك  
ومن جهة اخرى ان حصلت بالانقضاء وهذا الجواز كما شق من جهة العقد من جهة عدم نفاذه  
من جهة وقوعها قولان اشهرهما واظهرهما الاول وقطع الفائدة في الفاء للحلل بينهما وبين العقد  
الحاصل من البيع فهو المشتري على الاول كما ان تمام القس المعيش للمبايع وهذا لا يغير على الثاني  
لولا بمن للمالك بيعه في عينه ما له وما له مطلقا وغيره من مافيه المستوفى وغيره ما فيه التالف في ذلك  
اكتفى على المشتري ببيع هو بذلك كله على المايع اذ لم يحصل له نفع في مقابله مع حصوله اسكا الكذا  
اذا اكره عالمه ان لا يبيع او ادعى المايع الاذن والالم ببيع ما اكره وهل يرجع بالقس المشهور

مطلقا وفيه شيئا للمشتري الثاني عما اذا تلف قال اما مع بقاءه فلا الرجوع لا تمامه وهو مطلق  
مقتضى الاصل العزم ولم يحصل منه ما يوجب انفسا عن ملكه لانها فادعه عوضا عن شيء لم يسلم له الا  
مجازا بل جعل الرجوع مطلقا في القس في عينه وما يدرى به يقره كبايع فيه لا تاكل مال بايا  
فيكون مضمونا عليه ولو لا ادعاء العلامه في كونه الاجماع على عدم جواز الرجوع مع تلف العين  
لكان في غاية القوة وهو حسن ولو بايع ما لا يملكه مالكا في العرف والعادة كالمتر بفساد لا  
من شره ووجهه الخاص والبق والرعوث والقول والديان للمعارضة بغيره فان لو خط  
المنافع الموصفة له في مواسفها ولو جمع بين ما يملكه بصيغة المبيع للمفاضل وما لم يملكها على  
واحد كعبه وبعد غيره في البيع ولزم في عقد مفاضة بل خلافت وعقد في الاخر على الاجازة على انما  
في الفصول وبعد على غيره ثم ان اجازة البيع ولا خلاف في جاز وان من غير المشتري مع حمله  
بالحال بين الفسخ والامضاء فان فسخ رجوع كل مال له مالكا وان مضى في المملوك للمبايع بحسب  
من العتق ويعلم مقدارها بقوى ما يجتمع في تقدير احداهما من ان لم يبق فيه الى القيمة الجوزية  
من الثمن بمثل تلك النسبة وانما اعتبر قيمتها بمجموعها اذ لم يكن لاجتماعها ما يدخل في زيادة قيمتها  
كمن من العانة اما لو استلم ذلك كلفه في باب القسوما مجمعة بل منفرد من بلاد اسكال المبيع علم  
بالحال وشكل مع حمله بها والاحتياط لا يترك على حال اما لو بايع العبد او الشاة والعمر من راء  
واخذ في البيع فيما يملك ويطلبه الاخر وشيئا للمشتري مع الحمل ويقوم ان جميعا بمقتضى  
احدهما منفردا عن الاخر ثم ينسب قيمته الى قيمة الجوزية وينسب من الثمن بقدر ما قبل الفسخ ملك

وطريق التقويم في المعلوم ظاهر وفي غيره فلهذا يقوم ليكون عبد اعلى من الصغار والحقائق  
والخبر والخبر يقول ما ان يسميها ما عند مستحليها اما باخبار العامة منهم كثير يوزن من اجسامهم على  
الكتلة يحصل من قولهم العلم او الفن المتأخر له او باخبار عدلين من المسلمين بطلان طاعته  
لا منهم مطلقا **الثاني** فحين العوضين كما في رايتهما اعادة بحيث يتفق الحكماء من الكيل  
او الوزن او العد او الذبح والمشااهدة فلو باع ما كان له اعادة او يؤخذ او يعيد او يردع او يثاب  
لا تكن بطلان للعرض والمعرض صالح البلد ومكيا له المشهور فلا يجوز بالتأخر ويجوز الاتفاق في الكيل  
او الوزن على اخبار البائع ولو تعدد الوزن فيما يؤخذ والعديد ما اعتبر مكيا له واحد ولا واحد  
بعد ذلك بحسب اختلاف في الجواز دائما اختلاف في اشتراط العد في كل من كثير يتالمون  
العرض او العرض كما يتأخر بغيره بين هوم ما دل على غير عدم الاشتراط بل بين ما كان عليه شيئا  
الثاني وغيره لزمان العرض وحصول العلم واعتقاد القايوت والخير والحق الاول والثاني لا يخفى  
وحيث ان الحكماء من الاعمال باع الكيل والوزن فيما يبيع بهما في زمان الزمان مطلقا وان لم يبيع الا كذا  
وايضا من العرض مشكل الا ان الامر فيه هين بناء على عدم معلومية ضل في زمانه لنا الان الا في نحو  
والرشد بالمعبر انما لها بطلان الا ان ذلك وان غير الكيل بالوزن في بعض وعكس فاعرف ولا بأس بالان في  
المشهور ولا بطلان الوزن وعينها في العكس ان الحق طاعة بالاول والخير في ضعف سدا ولا في  
في السر في الخلاف من عدم جوازه ويترك على الشرط ان لا يكون مشاهدا الصبر المحقق والكيل  
المجهول كضعف الخاف وان تراعى عليه ولا الوزن المحقق كالاتحاد على حصة معينة وان عرفه

تحقيقا او كاله او وزناه عبد ذلك ولا العد المحقق بان غولاه على ملا اليد والرجل ما قبل عليه ضم  
اعتبار العد بغيره ويجوز ان يبايع حرة مشاع معلوم بالشيء كالصفحة ثلث من معلوم بالكيل او الوزن  
مطلقا وان اختلف خبره كالجواهر الحيوان بالاختلاف فيكون بيع نصف الصبر المعلوم بالمقدار  
الوصف وكثافة المعلومة بالمشااهدة في الوصف يعلم ان اقسام بيع الصبر عشرة ذكر المان منها  
بعضا مستطوق وبعضا مقوما وجليها هذا اما ان يكون معلومة بالمقدار او بمجولته ان كانت معلومة  
بشيء يجمع وبيع حرمها معلوم مضاف وبيع مقدرة معين علم انما لها على كغيره ببيع كل صبر  
لا يبيع كل قبيح منها كذا والمجهول بطلان بيعها في الاقسام الخمسة الا في الثانية شرط العلم بمشااهدة  
المقدار كما عن الاكثر او مطلقا على قول بحرقه بغير المبيع فيه اذا عجزت الجارية عن اخذ الموجود منها  
من الصبر وبين الصبر والاختلاف فيما عد الامام فيكون عن الصبر من الحكم بالحق في القسم الرابع ولو  
الصبر بمجولة وهو ضعيف كاحتمال الفاضل فيها الصبر في القيمة الواحد لا يجمع وهذا في القد  
المعلوم على الاشاعة او يكون البيع ذلك المقدار في الجمل وحسب اجودها الثاني عند طاعة وعقد  
دعا به صحته وتظهر الفائدة فيما لو تلف بعضها على الاول سلبت من المبيع بالثبوت وعلى الثاني يوجب  
ما بقي قدره **الثالث** لا يبايع العين الخاصة الا مع المشاهدة لها او الوصف لها اجمع الحكماء فيكون  
كل شيء يحسب له في المعاملة به في العادة حيث يكون للمعااملة به وندرها وبها ذمة حتى يفسد المبيع  
الصبر والكبر ومنه قد انالتم وفي نحو الغنم المطلوب من ثلث مقدار به وفي نحو البتل المطلوب من  
وعرضه كمثلها وفي النوق المطلوب به او ما منة التي تعاقب ليقعة تبعا لها وما هكذا ولو كان

بشيء مما كان له من مثله أو نحوها كالمسك والزعفران ونحوها فلا بد من اختيارها بها أو الوصف هذا  
إذا لم يفسد كسبج به أي بالاختيار أو لا يفسد بغيره من ذلك ما في ولو بيع مثلهما ولم يختار باليمين  
ولم يوصف طهما أو وصفه فمفالم تنل معدلها الزمان على أصالة الحق من الأثرة فيها هي الأصل فيه  
ففي الجواز وعدمه قولان ولا يمكن أن استعملوا في شتمها الجواز مع العلم بغير هذه المحبة كالقوة  
والقيام ونحوها مما يختلف باختلاف القيمة ولا يكون موجبا بين الرد والارشاد عند  
يتحدثنا إذا على اختيار ومقتضى الارشاد بعد الأحداث الزائدة كما في غيره من أنواع المبيع وكان  
المشتري لم يحدث أصري على الامتوى والعقول الثاني بالعدم إلا بالاختيار أو الوصف المجازة من قوله  
وهو لحوط وادى ولو ادعى اختياره إلى افتدائه كالمجوز في البيع وشبههما جان شراؤه بغيره  
بوجه آخر كما مضى بل الجواز هنا أولى ولذا لم يختاروا فيه هنا وإن اختلفوا في إطلاقه وإن تعبد به بشرط  
العتق أو مع البر من الأثرة أو أحدهما على قول أشهرهما وأظهرهما ولهذا قيل إن المشتري في الجواز  
البيع بالشرطين لا بشرطهما فلا خلاف في المعنى فثبت مع العتق الارشاد لو خرج معيار الارشاد  
الشرطين ويرجع بالحق كدولم يكن المكسور حقيقة تبدل له عارة كالمجوز في العتق والبيع بالشرطين  
ولو اشترط البائع البراءة من العيب على الأقوى والأظهر لا شتمه انضاج العتق من أصله وكذا يجوز  
في حارسه وبما فيه وهي الحيلة المشتملة عليه وإن لم يقتضها بشرط العلم بعتاده ونحوه مما يقتضي شراؤه  
وتفاوت قيمته باختلافه ولكن فقد بان يدخل فيه خطا بآية ثم يخرج ويشتري لحوط ولا يجوز  
الإجماع من دون حقيقة ذلك الم يمكن حصول مشاهد الجاهلته ولو بعضا بالاختلاف منه ولا في الجواز

فقال

قبل مع الحصر والمشاورة لا تتواءم اجتماعهما لزم الحكم بالبيع مطلق وإن ضم إليه العيب نحو  
على الأصح الاستحسان وكل اللذين في الصفة يقتضي الصادق الذي علم حين بيعه ثم ولو ضم إليه العيب  
منه على الاستحسان خلافا لما لا يتراءى وجماهه فليجوز فيها وعليه لا يجازي في العتق ولا شواهد من كتب  
خلاص عن قوة ولكن المنع لحوط هذا إذا لم تكن الضميمة مقصودة في كذا في المعاملة فيجوز  
فقط كما خرج به جماعة وكذا العقول في كل مجهول من المعلوم كما صوّف الغنم على ظهورها إذا  
بيعت مع ما في ظهورها خاصة ودعا ان قلنا معلوميتها لا مساوية ولا يجوز مطلقا ولو كانت  
مقصودة لجهولهم بما على هذا القدر قطعنا خلافا للشيخ وجماعة يجوزون بيعها لرواية ضعيفة  
وكذا لا يجوز بيع كل شيء من الأصوين وما في البطلون من غير اختيارها لا شرعا لمعاذ ولا ظاهرا  
الأشهر الجواز في الأصوات مع المشاهدة لا خلاف في العتق بها الجاهلته وإن هي حجج إلا كالثمرة على  
ليست ككيفية والمستهول لا شرط أو كونه مستحسنا بالعتق أو أنه وهو لحوط وإن كان في تعينه نظر ولو شرط  
تأخيرها عن وقت البيع مدة معلومة وتعيين الجاهلته في البيع يبي على القاعدة فإن كان المقصود بالان  
هو الموجود صحيح والا فلا ذلك لا يجوز بيعه بل البيع المحلل وهو ما تحلله الناقصة من غير الجاهلته وكذا  
ما يضر به الصواب ليس كمنه من غير الجاهلته وكذا استقامتها إلا أن تكون الضميمة مقصودة بالان  
**الراجح** تقدير العتق وتعيينه وتعيين جليبه ووصفه فلو اشتراه بحكم أحدهما أو جليبه فالبيع باطل  
بلا خلاف وكذا لو اشتراه بغير مجهول العتق وإن شوهه أو الصفة كما أنه دبره وإن كانت شتما  
لا يعلم وصفها مع تعدد النقص الموجود أو العتق وإن علم تعدد النقص المحل في الجميع فيكون

الشراء فاسدا وان افضل به القبض وليس كالمطاطات لان شرطها اجتماع شرائط البيع سوى  
 العقد الخاص بالاختلاف وحيث يطلق البيع فيمن المشتري يلف البيع مع مبصرة وبفصاحة في  
 النون الثانية عطف على بقاى مبصرة بقاى عينا او مفعلة بالمثل ان ملأوا لآبقا القيمة يوم  
 على الاجرة وقيل يوم القبض وقيل الاعلى منه اليد وهو حوط سيم اذا كان تفاوت بين شيئين العن  
 زيادة بل هو مبصرة في كل بيع فاسد فيمن القايض المكنة النصان والمقو  
 المشهور بالمعقود بالسوم وفيه اسكال والاحتياط واجب على البايع ان يمد عليه على المشتري  
 ما زاد في البيع عقلا وعلما منفعة كانت الزيادة كعظيم الصنعة او عينا وهي امتان اليها بالبيع  
 الاستدلال به من قول ان ان كان بعدم وجوب الرد مطلقا او في المنفعة خاصة وما العن يجب  
 مع امكان الفصل الا ان كان شريكا في البتة مع القيمة ولا يخفى عن وجوب ان كان الا هو لحوط بل  
 واظهر من جعل القايض بالفساد والامتنع كالتعويض الذي لم يرد الرجوع الى المنفعة بالفساد  
 كما في المذهب واذا اطلق العقد فمرد الى العقد البطلان فيجب البتة في المقطوع ذلك وان  
 مع الوجوه واما مع العقد فلا بد من البتة الى ان يكون هناك مرد غالبا غير ان لا يرد  
 فكل واحد هذا اذا اختلفت الاراد بحسب الحقيقة وان اختلفت بحسب الغيبة خاصة فالتعيين  
 وان كان في حصة نظر فان عين نقد في متن العقد لم يكن ما كان ولو اختلفا في قدره  
 فادعى البايع الاكث والمشتري الاقل فالقول بقول البايع مع عينية ان كان البيع عينا القيمة  
 قول المشتري مع عينية ان كان نقدا فعلى الاظهر لا شئ وفيه وقاها القيمة ووجهها الجماع

فان

في المسئلة افعال اخرى على المختار لو كانت العين قائمة بعينها لكنها قد انقلبت عن المشتري  
 لا وما في متنه من هذا التلف وعدمه وقول ان اجودها الاول ولو تلف بعضه فالظن به  
 من ان تلفه لا يمنع فالقول فيه وفي سابقه وقول المشتري وكذا لو اقبض بعينه اخرها لا يكن  
 تحصيله ويجوز ان يوصح ويسقط لظن وقت السلم والربح ونحوها بعد بيعها وهي فيها ووزنها  
 معها ان كان وضعها معتادا سواء كان ما جرت به العادة زايلا عن وزن الطرف فاما  
 لا زايلا عن المعتاد فانه لا يجوز الا مع التراضي كما لو لم ينظر العادة **الخامس** العقد على تسليم  
 العوض من المختار او الثمن فلو باع الابن المقتدر تسليمه فمرد للمرجع اجماعا الا اذا اقتد بالمشتري  
 على تحصيله دون البايع فيجوز فاما جماعه خلافا للشيخ ومن بعده فالقول المنع من اعادة حوطه  
 المختار لو باع مع القيمة لم يلزمها احكامها الا في بيعه بغيره فمرد البتة بغيره  
 سواء كان مقصودا بالذات ام لا فان وجبه المشتري وقد رد على ائبائه عليه والا كان ضمن  
 بان القيمة سواء كان عدم العدة للتلف وغيره والاختيار له بذلك مع علمه باقرا اما الوجه  
 حان الفسخ ويشترط في بيعه ما يشترط في غير من الشرط سوى العقد على تسليمه ولا يلحق بغيره  
 في معناه كالبيع الشاردها العرس الغاير على الاشهر الاقوى بل للملوك المقتدر تسليمه بغير الا  
 ايم فلا يجوز بيعه منفردا ولا مضمنا الا ان يكون القيمة مقصودة بالذات وكذا المحجور  
 على الاقوى **واما العقد** في المسحبة المنفعة ولو بالقبض للمطابق للقيمة في استولاه بنفسه  
 صحيح العقد من فاسد وليس من الزاوي او اليد والتوبة بين المتبايعين بقدر ما انبأ الوجه

على التاء المشتقات من فوق جميع متابع في الانصاف وحسن المعاملة فلا يفرق بين المالك وغيره  
بين الوضوع والكسب نعم لو فات بدينهم بسبب فضيلة وديانة فلا بأس كما ذكره جماعة ولا فائدة  
وضيح للمعاملات استعانة وطبقتها اذا كان مؤمنا مشترا كان او باعيا والتمها اذا كان بالتوحيد  
الرسالة والتكبير هذا الالباع ما لا يعيدها اللهم اني اشترتها الثمن فيمن فضل فاجعل لي نصيبا  
اللهم اني اشترتها الثمن فيمن فضل فاجعل لي نصيبا وفيها ما اكل واحد من  
حرث وتطهر الذماء لخصاص استحقاقه للشراء لا لبقائه لا مطلقا ومع ذلك استحباب التكبير في الكيفية  
لا مطلقا لان الشراء دين به والحكم باستحقاقها من دونهما كما في العباة وفيه هلم اتفاقا من الاش  
على غير ما حكاه المصنف وكبر ولا بأس به وان ياخذ ناقصا ويبيعها حقا او غشيا لا يؤذيها  
الحال ان يربح كثيرا بحيث يجعل قدره تقريبا ولو شاء في حقها الفضيلة قبل قد من  
الميزان والمكاييل **فذكر** مع البائع سلعة وزم المشتري له والحلف على البيع وكسره اذا كان  
صادقا والافعلية لعنه الله تعالى في البيع في موضع يشتر فيه العيب من غير اعتدال ليدفعه  
القاسم لربح على المؤمن الا مع الضرر في ما خذت ففقدت ثوبا له وللمدح من على المعاملتين  
ذلك اليوم مع انبساطهما الاثر الربح على المعامل بعد تحصيل ثبوت مؤنة كل ذلك مع شرائه  
للقوت اما التجارة فلا كراهة مع التيقن كما في رواية وعلى من بعده بالاحسان كان يقول هلم اشتر  
فجعل احسانك الموعود بترك الربح عليه تقوم وهو لا شغل بالاجاق وعاب من يبيع في  
طلوع الشمس ودخل السوق او لا واخر وج اجزا بل يارو المقتضا لجلته منه ويخرج سريعا

فوق

فرق في ذلك بين الماجر وغيره ولا بين اهل السوق عادة وغيرهم ومما عدا الادب من كسبه  
فيل وهو الذي يمايون على النخيل دون ولا ومن لا يبيع الا هاتان ولا يبيعه الا  
او من لا يباي عباقل ولا ما قبل له وفي الحقيقة لب القاسم المنة الى الاخبار لكن في تفسيره  
ودفعه لعمامات والقصر في الابدان كما يجوز ان البرص والعرج والمجذوم لا يكره  
معروفون وكسره من مباشرة الكيل فلو كان اذ لم يحسن ثيابها والاحتياط اي طلب الموضحة  
من الثمن بعد الصفقة ولو زوم المعاملة فكن زيادة في السلعة وقت الشراء عليها من الدلائل  
يصير حتى ليكت ثم يربح ودجوله في سوم لحيث للمؤمن سعيها وشراءه ان يطلب شيئا الذي  
ان يشتره ويبدل زيادة عنه ليقدمه كالبائع او يبدل المشتري متاعا غير ما اتفق عليه هو  
البائع وقيل بالمنع عنه وهو احوط وانما يكره او يحرم من قبله حتى او ما يقرب منه ولو ظهر منه  
مما يدل على عدمه فلا منع أصلا ولو كان السوم بين اثنين سواء دخل احدهما على الشئ لم  
بان ابتداء وفيه معاقبة محل الشئ لم يجعل نفسه يدا عن احدهما ولا كراهة فيما يكون في الدلالة  
لا كراهة في موضوعه لطلب الزيادة مادام الدلال يطلبها فان حصل الاتفاق بدينه وبين كبره  
تعلمت الكراهة وان كان سيدا لدلال ولا كراهة في طلب المشتري من بعض المطالبين الزك لا  
ان يستلزم محله الوجوب كره مع احتمال العدم ولا كراهة في تركه للمقتضى قطعا بل بما يجي  
لان منه قضاء حاجته لا حيلة وان يوكفه بيع المال حاضر فاد وهو كغيره في المطالبين بالدين وان كان  
قريبه لا يحرمه مطلقا لا كره في تركه وقيل بحرمه وقيل بانها لا تجوز في وقت والحال ما بين حرمه وهو احوط

لشترط في المنع مطلقا علم الحصري بما لا يفي كافي كل تكليف وجه الغريب بغير البلد فلو علم بغير  
البلد لم يكن كما لا يفي بعض النصوص ولا دليل على اشتراطه ذلك فلو علم بالبلد لم يكن  
له ولا بأس به وان كانت الكراهية فيها ايضاً محتملة وتلقى الركبان القاصدين الى البلد البيع و  
الخروج اليهم للبيع علمهم وكثرة مناهم وقيل يخرج منه في وقت الاجتماع عليه وهو اظهر خلافا  
للاكثر وحده انما يخرج فادونه دون ما اذا فانه تجارة ويشترط في المنع مطلقا العقد  
الحاكمي وحده لراكب القادم بالمتاع بغير البلد فلو صادف الركب فخرج منه لغيره لم يكن  
به ولا بأس به كذا لو خرج قاصدا مع الناقصة والمقصود مما قصد وكذا الموضع الركب بالسرقة  
مكره وليس ما من بعض الاجازات نقاء الكراهية بعد وصوله الى حدود البلد ولا بأس به  
ان كانت الكراهية محتملة ايضاً ولو باع في محل المنع مع على الاصح قيل لا وهو محمول على  
الصحة بطلب الخيار للركبان يثبت لعين اما حشر على الاشهر لا ظهر وهل هو على التزام  
العقد مقتضى الاصل الاول خلافا للاكثر فالتأني وهو محمول والزيادة على السعة موافقا لما  
يعقلا لا يتم على شيء لا يريده بما فوق ثمرة رغبة المشتري ولا يخرج منه عدا ما لا اكثر من خارج  
الاجماع عليه وهو المسمى بالجنس البون والبيع والشين للبيعة ولا يطل به البيع وان خسر المشتري  
مع الحائزين الفاعل حشر فاما للاكثر في الاول في وقت فخر الخلاف عند الحائزين الثاني في حكم  
وهو حشر الطعام كما عن الجوهري او يطلق الاخرى في بعض به العلامة في المشتري في البيع وقيل  
يخرج من العالم الصديق والعاصي والمحل والمحل في حد قوله وجماعة من المتأخرين وكما في قول

خلافاً

خلافاً للمبتدئين والفاضل فاختاروا الكراهية وانما يكونوا لا يحكمون في خمسة المحظرة ويشترط  
العقد بطلب وكسح على الاستمرار وقيل بزيادة ولا يخرج عن قوة وقيل بشيئيه في المبيع ايضاً وكما  
الشيخ وابن حمزة ولا بأس به على القول بالكراهية وانما تحقق الكراهية اذا اشتراه واستبقاه لربها  
التمتع مع فقه في البلد واحتاج الناس ليدوم بوجدها ولا يذلل محظرة فلو لم يشترط بل كان من  
عنده واستبقاه لقوته او وحده في البلد غيره ولم يخرج اليه الناس فلا كراهية ويحتمل بوجدها مع اتفاق  
الشرط الاول ايضاً والاحد له غير احتاج الناس مع عدم باذن وفاقا للاكثر وقيل له حد هو  
ان يستقيمه في زمان الرضا بعين يومئذ وفي العتلة لمدة يوم ملاحكه قبل الزمان فيقول  
الشيخ والعاصي ويحرم المشتري على البيع مع الحاجة اجماعاً وهل يسير الحاكم عليه السعة الاجماع  
الاستمرار مطلقاً نعم لو اختلف امره بالنزول الى ما دونه **الفصل الثاني في الحائز والاعطاف**  
في اقتضاه واخرى في احكامه واقتضاه على ما في الكتاب سبعة **الاول** في الحائز من اهل  
مع كونه غير معتبر في توثيق الاجماع وانما المعتبر عدم التعرق بالامان اما يجوز في اطلاق بعض  
الاصول الحقيقة او لا في حقيقة محرمية وهو ثابت بعد العقد المتأخرين اي طر فيه مطلقاً  
كان العقد طرأ اليه بها وعلى التعريق على بعض الوجوه في الاخيرين في كل بيع عالم في طر  
منه اي في العقد سقوطه فيسقط به وباسقاطه بعد العقد وقيل اذا وقع عليه العقد لا  
مطلقاً على الاخرى وبما تقتضيه مطلقاً في ظاهر الاصطلاح ان تم اجماعاً او لا فانه استحال ايضاً  
يكون مقتضى كل في مالها لا ان يدل على الشيخ وحده ما ذكر من سقطات ثلثة ومع عدم

منها يثبت الخيار ما لم يفتقر بما بدلتها فلو اشتراها واحد من صاحب ولو غطوة لزوم البيع وثما  
النقص والقوى اعتبار المباشرة والاختيار في الاضرار ولو غطى بهما او اضره فكله المصلحة  
مع منعه من الخيار اذا ازال الاكراه فلهما الخيار على من قال ولو لم يتعاضدا فلهما  
العقد ولو اقرن ما بالعقد قبل التفرقة او احدهما بموجب الالتزام كما كان من المصلحة سقط  
خيار الملتزم ولو كان احدهما وبجانب خيار الاخر ولو منعه احدهما واخره بالالتزام فلهما  
ان تقرر منعه عن الاجازة وهذا الحكم عام في كل خيار مشترك ولو خيرا من كنت بموجب خيار التاك  
بغيره او كذا الخيرة على الاستمرار لا قوى **ثاني** خيار الحيوان حتى المملوك مطلقا وهو ثلثة ايام  
من حين اعتد المشتري خاصة دون البائع على الاستمرار بل في الغيبة الاجماع عليه وعليه  
من تقرر ولا فرق بين ان يكون الثمن حيوانا او غيره وسيط هذا الخيار ولو شرط البائع سقوط  
في العقد واسقطه للمشتري بعد العقد وتقرر فيه المشتري فيه بعده سواء كان تفرقا او لا  
لانها كالبيع وغير لازم كالوقتية والحيث قبل القبول وغير ناقض من حيث تفرقا وحدثا تفرقا  
لا من اصل الامر ونظر من هذا الى ما كان محتملا عليه قبل الشراء فيسقط بها الخيار الا اذا قصد به  
الاختيار دون الالتزام فيبقى الخيار وثما بعض المحققين **ثالث** خيار الشرط ان ثبت به وجه  
بجانب الشرط لاحدهما او لكل منهما او لا يثبت عنهما او غير احدهما او لم يقع احدهما عنه وغير الاخر  
او لمعهما واشترط الاجتناب فيكلم لا يؤكيد من جعله عنه فلا خيار له معه وكما يجوز اشتراط الخيار  
لوجوب اشتراط مؤامره والرجوع الى امره ويلزم العقد من جهة المتابعين في المقامين وتوقف

على خياره في الاول واخره في الثاني فان امره بالبيع جاز للشرط استماره الفسخ ولا يثبت  
عليه وليس كذلك لو امره بالالتزام فانه ليس له الفسخ وان كان اصله ولا بد ان يكون حقه  
اي الخيار وكذا الاستمرار مبنوية غير محتملة للزيادة والقصص مصلية بالعقد كانت مفضلة  
ويصير العقد على الثاني جازيا بقدره ولو منعه من المجلس ولو شرط جازيا او اطلقا من دون  
بيان مدة بطل الشرط على الاستمرار من من تقرر خلافا لكثير من القدماء فيصح ولكن الخيار الى  
ثلاثة ايام وفي الاقل اربعة والغاية الاجماع عليه وهو الاقوى هذا اذا شرطه ولم يذكر  
لعدة اما لو ذكرها صراحة بحيث كانت محتملة للزيادة والقصص لم يجرى مولا واحد وذلك  
كقصد من الغرات وادراك الغرات وبخود ذلك ويجوز اشتراط مدة معينة بريد فيها البائع  
الثمن او مثله ويرجع للبيع وانما افترده بالذكر مع دخوله في السابق لامتيانه عنه **ثاني**  
الفسخ فيه برهما الثمن دونه فلو انقضت المدة المشتري ولم يرد الثمن لزوم البيع ولو تعلق  
البيع في المدة كان من المشتري دون البائع وكذا لو حصل له مائة ومائة كان لرد  
وظاهر المصنف في عبارة انصاف البائع برهما الثمن خاصة ولو خيرة عن الفسخ قبله خلافا لما  
الاختصاص كما قبل فاشترطه وهو احوط وسيط هذا الخيار بالاسقاط في المدة والحق  
كما ياتي **الرابع** خيار العين ليكون الباء واصلة المذمومة والمراد هنا البيع وكشراء بغير  
القيمة واعلم ان مع ثبوته وقت العقد باعتراف الغائب او التبيد بما لا يتجاوز ولا يقبل  
فيه خالبا والمرجع فيها الى العادة وشيخ حمزة الملقب بالمتبعين بالعين باعها الامرين قطعاً

يقول مع مبيد بشرها مكافئ حقها على احتمال قوتى ينسب لمدى المعينون كاشا من  
الخيار بين الغني والامضاء وظاهر العبارة كصرح الجماعة انه لا ارش مع الامضاء  
 الاجماع في كرهه في سقوط الخيار بهذا الغاير التفاوت قولان اخبرها واشهرها  
 عدم فليست ودائه لا يستطعن الخيار بالقرص مطلقا سواء كان المشرق الغاير  
 للمعنيون وسواء خرج به عن الملك كالبيع ام صنع ما يقع من الرد كالاستيلاء لا الا ان  
 يكون المعنيون المشتري وقد اخرج عن ملكه او عرض له ما يقع من رده وان لم يخرج  
 ملكه فليست حياته اذا لم يكن مع رده العين المقتضية لياخذ الثمن خلافا لجماعة فيطردوا في  
 الاستثناء قيل للمضرة على المشتري مع بقره فيه على وجه غير من رده ولو لمنا فليست  
 به مع الجهل بالعين او بالخيار والضرر معنى بالخراب هو مستند هذا الخيار لا ان فيه محض  
 مع فليكن الضعيف مع بقره فذلك والزامه بالقيمة ان كان قيميا او للمثل ان كان متليا جمعا بين  
 وكذا لو تلفت العين واستولدت الا انه كما ينسب ذلك لو كان للمشرق المشتري والمعنيون ليا  
 فانه اذا منع فلم يجد العين يرجع الى المثل او القيمة او استوجب هذا الاحتمال شيئا في حله  
 انه قال لكن لم اقف على قابل به نعم لو عاد الى ملكه فعنه او قال لا وغيرها او موت اولاد  
 الفسخ ان لم ينفى القومية الحائض حيا والضرر في تأخير ما قبل الثمن والمشتري من باع ولم يقص  
 الثمن ولا يقص بتسديد الباء للبيع ولا اشتراط التأخير فيها احترق ببعض النسخ والسلف  
 لازم للتأخير ليس لها الخيار بل ثلثة ايام ومع انقضاءها واحال هذه ينسب الخيار بين النسخ

وكذا

والا معناه للبايع خاصة ولا من في البيع بالامضاء الى مدة الخيار بين الامدة وغيرها في  
 الطلاق اكثر التصور من الفسادي وقيل الخيار فيها الى شهر للصح وهو في الجملة احوط وان كان  
 الاول مطلقا اجود والمعتبر بقص الكل فلا يحرم بالبعث وكذا ان كان له فلا ارش بايقين  
 كما لو ظهر الثمن مستحقا او بعضا دقيقه هذا الخيار بما فيه الباع الثمن بعد الثلثة وان كان  
 قرينة الرضا بالعقد على اشكال مع القرينة ولا يسقط بهذا المشتري الثمن بعد هاهنا الا ان  
 فان تلفت البيع بعد بثوث الخيار بانقضاء الثلثة مع شرطه كان من البايع اجماعا وتختلف  
 فيها لو اختلف في الثلثة مع شرطه كان للبائع فعلا للمفيد عليه رخصة وكثير من تعليل  
 في الثلثة من المشتري وبعد ما من البايع وعليه اجماع في الانتصار والغلبة واجبه للمشتري  
 البايع في المالكين لان التقدير ان لم يقص وقد قال صلى الله عليه والكل بيع تلف قبل قبضه  
 فهو من مالك بايع وعليه استقرار المتأخرين كافتريحت كاد ان يكون اجماعا كما صرح به في  
 وفي المسئلة قول اخر بالقصيل ولا وجه له ولو اشترى فانه يدين يومه ولو يفتقر الوصف  
 فوات الرعية كما في المحفلات والتم والعب وكثير من القواكه فخرى واية حرس على بها الوجبا  
 كافتريحت في المهذب مؤذنا بدعوى الاجماع كما في صحيح الغنية انه يلزم البيع الى الليل  
 لم يات المشتري بالثمن فلا بيع لو ثبت الخيار للبايع وفي نسخة الحكم الى الرواية اشعارا بالرد  
 وفي المسئلة بعكس ليس بضعف الشدائد ولا لرب لان الطاهران هذا الخيار انما شرع لوجه  
 الفرق وانما وقف بقوة على تحول الدليل مع كون الفسخ يحصل من يومه كما في قوله لا يفسخ

به القرض عما سيقع من قبل الضاد ولذا فرضه شخيا في الدرس خيرا ما يفسد البيت وهو  
حسن وان كان فيه خروج عن ظاهر النص لئلا فيه معنى القرض معنى ان يحل عليه بارادة المليك ليعلم  
اليوم عظم ما لا يقرب بعد ميل كل ما سيقع في اليد الضاد عند خوفه ولا يقبل بالليل فلو كان  
تماضي في يومين تاخر الخيار من الليل الى حين خوفه وفي الخاف خوف فوات السوق بخوف انما  
يجهل والا حوط بل الاظهر لعدم وتظاهر العجالة ويخرج جاعلة كالفنية مدعى الاجماع على كونه  
هذا الخيار من حيلة افراد خيار التاخير فيشترط فيه ما يشترط فيه من الامور الثلاثة **الاول** خيار  
وهو انما يثبت في بيع الاميان الحاضرة اى الشخصية الموجودة في الخارج اذ كان بالوصف من غير  
مشاهدة مع عدم المطابقة وكذا الوصية بربو قد عيرت بغيره بخلاف ما راد الا الله ليس من  
اخر هذا القسم بغيره وقوله ولا يصح البيع في مثلها حتى ينكر الخبير الوصف الى اثنين للعلم اذ  
يشترط في عين وذلك انما ذكر من الشرط معضود على عالم بر اصله اذ لا يشترط وصف ما سيقع فيه  
وتفريق على الشرط انه لو انفق بطل وانفقت الاسارة كان البيع كليا لا يوجب الخيار لو لم يطابق  
المدفوع بل عليه لا بد ان وحيث وقع البيع على المشار اليه للوصف فان كان موافقا للوصف  
دون زيادة ونقصان من البيع والايوافق بان يقر عنه كان المشتري الراد اذ كان هو للوصف  
له دون البيع وكذا العلم به اى البيع للبائع وبعده واشترى المشتري منه بالوصف من غير رضى  
سواء كان للوصف له المشتري اى اجبى كان الخيار للبائع لو كان البيع خيرا او للصفة وليس  
للمشتري خيار مع الرؤية واذا اشترى هو بالوصف ايضا فله الخيار كما للبائع اذ اذا وقرى

ويعلم

وعقد الفسخ منها كما مضى وهذا الخيار على القود والراى قولان اشهرهما وجوبه الا  
وان كان اجودها الثاني الا اذا استلزم القرض ويلزم بالاختيار وسياتي فيما لو قبل قضاء  
الله تعالى وهو السابغ واعنا اخر وكثرة مباحته بخلافه اصله براسه **واما** الاحكام المتعلقة  
بالخيار فها ان **الاول** خياره المجلس يخفى بالبيع ويجزى في جميع انواعه دون غيره من مائة العقود  
**الثاني** القرض من الخيار لا يقطع خلا لشرط سواء كان الفرق في مال او المنقلب اليه فان قد  
الاول فسخ للعقد وفي الثاني لا التزام به بلا خلاف ولا استكمال الا اذا اقرن بما يبدل على عدم  
والالتزام فلا يسقط البيع الشرط المشتري في الغرض بغيره مثل الغرض **الثالث** خياره بانواعه ورويت  
مشروعا كذا ولا راد الاصل اى باصل الشرط بلا خلاف ولا استكمال الا في خيار المجلس وهو مضاف  
وقولان الا ان ظاهر الشرط الاجماع على ان يورث فان كان الخيار رضى لا بشرط مثلا فيثبت له  
بغير المدة للقرض وبكامل المورث فلو كان غايبا او حاضرا وتبلغه الميز حتى انقضت المدة سقط  
خياره ولو قدرت الورثة واختلفوا في الفسخ والاجابة قيل قد قدم الفسخ وغيره نظر وعلى تقدير  
فنى الفسخ الاجماع او في حصره ثم يميز الاخر ليعجز الصفقة وجهان ولو جزم قام وله مقام  
**الرابع** البيع ملك بالعقد على الاطراف الاظهر في الشرط الاجماع فيكل به فاما شرط الخيار  
سعى عدم الفسخ اطلاقا كما في الاستكافي والشرط يكون الخيار للبائع او للمالك الا في  
وفي اجزائهم يبيع عن ملك البائع خاصة وان لم يدخله ملك المشتري وعلى هذا القول فمثل  
الاقتضاء مع عدم الفسخ نافذ كما في الاول او كما شئت كما في الثاني اجودها الثاني وطهر

في صورتهما في الماء المتصل المتصل كاللبن والحل والشر المتعددة في من الحيا والمشتري على  
الحقار مطلقا ولكن اعلى لكشف ان لم يبيع للمبايع مطلقا على القول الاخر ومنها فاحذر بالشعر  
من الحيا وفي جريا تنفي حول الزكوة لو كان زكوا وبها ما اشار اليه بقوله واذ كان الحيا لم يشر  
حازله المشتري في المبيع وان لم يوجب المبيع على نفسه قبل الحيا وتوقف على الاجابة انفسا  
مدة الحيا وعلى غيره ولا فرق في المشتري بين ان يرد وكذا اذا كان الحيا للمبايع فلما قدر في  
الشر مطلقا وليس للمشتري المشتري في المبيع ق اذا كان فاعلا كما يبيع والوقف والمطهر لا ياذن  
الاخر نعم لا الاستعداد هو المنافع والوجه على اشكال من من جلبت فالاقرب الانتقال الموجب  
الاستيلاء **الخامس** اذا تلف المبيع النقص قبل قبضه فهو من مال بائعه بالمفرد والجماعي وظاهرهما  
اختصاص الحكم بالتلف باقعه سحبا تملأ بجبان من يرجع في التلف الى مقتضى الاعتد  
النماء بعد العقد قبل التلف بالافرة للمشتري ولو وقع التلف من حيزه على الاصح وكذا لو تلف  
بعد قبضه وقبل انقضاء حيا والمشتري في ثمنه لم يبيع اذا لم يكن له خيار فان التلف من الحيا  
من الحيا ولم يلا خلافا واذ كان له خيار ايقه من المشتري بلا خلاف يعرف ولو تلف بعد  
اي بعد انقضاء الحيا وكان من المشتري وكلما ذكر في هذه مسئلة من الاحكام في تلف المبيع  
بعينها كما نرى في تلف الثمن فاقتر قبل قبضه من مال المشتري مطلقا وكذا اعبه قبل انقضاء  
المبايع فعند اذ كان الحيا وظاهر ان التلف بعد انقضاء حيا والمشتري **السادس** لو اشترى عينة  
ناى بعينها وصف اشرها كان له الخيار فيها المبيع اذا لم تكن على الوصف الذي وقع عليه

ولا يجوز له الفسخ في البع **المفصل الرابع** في لواحدة المبيع وهي **الاول** في بيان كونه  
النسبة واحكامها اعلم ان البيع بالنسبة الى تعجيل الش والمشتري وتأخيرهما بالتعجيل  
الاول وتأخير الثاني وبالعكس اربعة اقسام فالاول العقد والى في بيع الكال بالكال  
الثالث السكن والرابع النسبة وكلها صحيحة هذا الثاني هذا اذا شرط احدا لا مورا لا بعد ضمن  
العقد واما لو عجز عنه لكان بائعا مطلقا من حيزه اشتراط تأجيله احدا للموثرين ولا تعجل  
في الش وكذا المشتري حاله كالوشرط تعجيله ق المشتري في الحال واشتراط التعجيل ان كان فري  
تعيين زمان اذ انما كيد خاصة في المشهور وان كان معد بان شرط تعجيله في هذا اليوم مثلا فغير  
لرأول يحصل الشرط في الوقت المعين بين الفسخ والامضاء واما للشهيدين بلما تحسن بهما بشو  
الحيا دفع الاطلاق ايضا لاول بعوض اوله وقت لا خلافا بالشرط ولا باس به ولو شرطه الحيا  
في الش مع تعيين المدة صح ولا فرق فيها بين القصرية والحولية حتى يحول من سنة عام لم يتقار  
عدم بقاها اليه عادة ولو لم يعين المدة بطل البيع وكذا يبطل او عين ابعلا محلا به محلا للزيادة  
والفقصة كعدم الفرات وادراك الفرات او مشركا بينهما وان كان في الحيا بعينه كعدم  
شهر ربيع الاول او يوم جمعة او خميس مثلا وقيل في الاخير بجمع ويجوز على الاول ولكن يستعملها  
مثل القصرية وتوجه قصد ما الى اجل مضبوط فلا يكون ذلك شرعا مع جهلها او احداهما مع قصد  
لا اشكال في صحة وان لم يكن الاطلاق منصرفا اليه عادة وكذا يبطل البيع لو قبل بعينه هذا كذا  
وكذا اضر لو كذب او كذا النسبة على الاظهر الاسم ولكن في رواية ان لرافل اثنين الى احد لا يجوز

على البيع في النهاية وكذا قد رجح صحا في فتكون شاذة ومع ذلك في مرق السند بل صيغة  
مخالفه للاصول الشرعية ثم على المختار وهذا البيع حكم البيع الفاسد فيرجع مع البيع  
الى المثل او القدر لا يبرج مع على ما في هذه الرواية اشهرها بين المتأخرين الاولين المتقدمين  
التي للصحح وغيره في الغيرة الاجماع ولا بأس به وظاهر الاحتجاب عدم الفرق في الحكم محتمر وعللا  
بين ما تقدم وبين ما لو كان البيع المتردد في منزلة الاجل كغيره بدنيا وشهرين بدنيا فان كان  
اجامعي والاكابر في تفسيره قوله بطل من دون اشارة الى خلاف من سوى ادواته كان المختار هنا ان  
منه في معنى لفظة الغارض منه اصلا ويقع ان يتباع البائع ما بعد من المشتري ونية قبل الاجل  
من الثمن الذي باع به ونقصان يحصل الثمن وغيره خلا وهو محتمل للاختلاف اذ لا يشترط البائع في  
الاول ذلك او سعيه من ثمنه ان لا يصح الا اشتراط الاختلاف ولو جعل الاجل فابتاعه من المشتري بغير  
الاجل الثمن او بغيره من ثمنه ونية ولا نقصان صح باختلاف يظهر في رواية الثمن الذي باع او لا  
او نقصه منه رواية ان وقولنا ان استه بها واستمرها الجوان ثم يكره من وجاه من شهيد الاختلاف ولا يفي  
المشتري بغير الثمن حتى قبل حلوله وان طلب البائع اجماعا ولو تفرج بالدفع في بيعه البائع القرض  
منه اجماعا ولو اشترى البائع منه في القايين فذلك من غير شرط من الماذل فيه بلفظ من البائع طلبا  
وفا على اجماع خلا في الاخرين محضوه مما اذا لم يمكن من الدفع الى الحاكم ولا يفي عن قوة بل ادعى عليه الثمن  
لكنه غير ملازم لوجوب المدعى بعد التسليم البائع من القرض او لمرة فله القرض فيه والمتأخر بغيره  
لو الى الحاكم حيث يكون كليا الى ان يطلب المالك من يقوم مقامه الا ان الاصل الى الميراث

صاحبه الى ابراء الذمة ونقصان من قوما الاجامعي وكذا الكلام في اقرار من الاحكام في مرق  
البائع ولو باع سلما وطلعا فلا يجب عليه الدفع قبل الاجل ويجب بعده وعلى المشتري قبولها  
لا في سابقه مع عدم قبوله حيث يجب عليه فالتلف منه مطلقا وعلى القرض المتقدم وكذا الحكم  
في كل حق واجل تنسخ صحته عن قصد واعلم ان البيع بالنسيئة الى الاجار بالقرض وعدم ابرائه  
لا يبراه ان يخبر به او لا والثاني المسألة الاولى ان بيعه مع عدم ابرائه المثل فتوليه او بزيادة عليه  
في غير النقصان عنه فواضحة واجمع جازين ولكن الاول افضل ويجب فيما عداه ذكره في المال من غير  
زيادة او نقصان وكذا الاجل ان كان عليه فلو اتى باجل ونام حراجه او توليه او مواضعة فظهر  
المشتري بالاجل ولو لم يصر به صح البيع باختلاف ولكن كان المشتري الجار بين اودع الاصل ايضا  
ويمكن ان من الاجل المذكور شيئا اصلا واما المثل فهو كذلك في الحكم فيما لو ظهر كذب في الاحتجاب  
او جسد او وصفه او علمه فيمنعته او امر او كان في رواية بل روايات معتبرة انما ينه عن  
الشيء وجماعتهم للمشتري من الاجل شد ولا يخفى قوة ولكن المسألة بعد محل شهيد ومما قول اخي  
بالفضل لا وجه له وهذا مسئلة **الاول** اذا باع مائة طينين البائع الى السلف كان يقول  
ببكتا بكذا او ببيع كذا او لونه الى المال كان يقول ببكتا بمائة وبيع المائة عشرة مثاقيل  
اصحها ما اشهرها بين المتأخرين الجوان مع الكراهة والقول الثاني الحرمة ذهب اليه شيخ في يد ولكنه  
ومع ذلك يجمع عنده في دفعه الى الجوان مدعي اليه الاجامعي **الثاني** من اشترى مائة مثاقيل طين  
واحد رضى بذلك اعتادا بما كانوا يصنعونه من وضع اصد هاريد في يد صاحبه حال البيع او ان يصيق

احدهما على يد الاخر عند انقضاء العقد لم ينجس ببعضهما بل بغيره وقولنا وهو واحد سواء وقع بينهما  
الشرع عليهما او باع حيا وهما بلا خلاف فيما اذا كانت متصلا كذا اذا كانت متفادية على الاشهر  
 الاموى ولو اخبر بذلك اى بغير الاول وثقوى على جميع ما يقابل من الحق حاز مطلقا بلا خلاف ولكن  
 يخرج بذلك عن وضع المراجعة لا تراه فيما من الاحبار براس المال وهو هنا غير حاصل لا تراه  
 تلك التسعة وحدها بشئ حتى يخرجه ولو قوم التاجر على الدلالة المتعاقبة معتبة ولم يوجب  
 باجراء الصيغة وجعل الزايد عليها او شاركه فيها او جعل للصنف شيئا معينا فللادلال الزايد  
 لم ينجس للدلالة ببيع ذلك المتاع بل بجهة الاختلاف لا بجهة اذ سبق احبانه ان بجهة القبول لا بجهة  
 ويجوز لو اخبر بالصورة الا انه خارج عن وضع المراجعة كما قلناه في الاول ولو باع ذا يد يكون  
 للدلال الاجرة اجرة المثل ويكون الفائدة والمنفعة المشتركة للرجل مطلقا سواء كان التاجر  
 دهاء او لا كان قال لبيع هذا كذا ما اذا او ابتداء الدلال فقال اخبرني بجزء هذا المتاع ابيع  
 على فيه شيئا لا بغيره ففعل ذلك التاجر هذا هو المشهور بين الاصحاب كالنخيل وكذا حتى فرق  
 بين الصنفين في موافق الاكثر في التسمية وخالفهم في الاول فامضوا الى الزيادة المعبرة للقبض  
 وحملها على صورة التسمية ولا فرق حملها على المراضات ونفى الباس معها الا في جواز رجوع  
 المالك عما قال او لا **الثاني** في بيان ما يدخل المبيع عند اطلاق القطع من باع ارضا حصة على لفظها  
 لم يدخل فيها حصة او حصة بلا خلاف الا ان بشرط ان يكون له حصة او يكون حصتها غائبة  
 ولا يدخل على الاموى الا ان يكون هناك عادة تحكم بالدخول بجهة ذلك فدخل مطلقا على من

(مكرر)

تكون عادة فيها حصة وانما الكلام في هذه المباحث فالحجة فيها وفق رواية صحيحة انما اذا باع  
 المشتري الاثر بغيره فلا يحددها وما احاطت عليها فليس جميع ما يباع من ثمن او حصة او غيرهما  
 العارية الترويض فيها ولا وجد له بعد صحة السند مواصفة للمصنوع منطوقا بلفظ العارية وقيل  
 ان في البيع لا خلاف فيما اذا لا يدخل في الارض المحل والحصة الا مع الشرط فكل ان يقع سواء كان  
 محض ذم او اعلى الاموى ولو باع دابة دخل في مفهومها العرصة والخطيان والابواب والاغلاق  
 للمصنوع بها الا حيا لم يستلزمه وسلم المشتري فكل ما يقع على قول وبنت الاعلى والاسفل لا يفسد  
 ذلك ككثرة الا ان يغيرها وتشهد العادة للاعلى بالانفراد كما في بعض البلاد فيخرج ج ثوبان بغيره  
 بشتي طلع الاناث ودر طلع الذكر ويترفع المشرع في العدة للبايع على الاصح الا ان  
 بشرطه ان يكون هناك عادة بشتي الانثى لا وتكون البواع شجرة ممتدة وفيها ثمرها مطلقا سواء كان  
 تقاطعها بخرج جنة ولم يفتق او خرج المبيع او غيرهما على الاموى او دابة حاملة لم يدخل كثر  
 ولا المحل جميعا على الاطراف الاموى وقيل بالدخول وهو صنف الاصح العادة هو الشرط فيجوز  
 قال تعبك هذا الجارية وحملها او شئت لك حملها او يعتكيا كذا او حملها بلا خلاف فيما عدا الصور  
 الاولى وعلى قول جماعة فيها انه لقاعدة التسمية خلافا للسند كذا فينبط الحمل التزول ولم يوجب  
 بيعت فالطلي المشتري بلا خلاف حتى ونصا وهل يخص به ذلك بالبيع ام به سائر الاسماء لا  
 والصلح ونحوهما قولان اجودها الاول الاصح العرف فشرطه كونه شرا وفي كلام بعض النجاشي  
**الثالث** في بيان الصنف المسك ما يطلق العقد ويخرجه عن شرطه تاخير احد العوضين او تأخيرها اذا

حينئذ واحدتها تقتضي وجوب تسليم البيع وكفى على المتبايعين فولا فبقا بضآن معا لو تبايعا من  
القديم سواء كان العتق مينا او دينيا على الاستمرار لا موقوف فان استغنا الجهرها الحكم معايج امكانا  
يجوز المتع من ضمن ما لا ويجوز اشتراط تأخير اقباض احد العوضين مدة معينة والاشفاق يقتضيه  
معنى ولا يجزى المشتري ان لا يقرضه الاقباض بل لا بد له من اقباضه ولا كل غيره فقبض الاقباض من موقوف  
والقبض هنا وفي كل موضع يعتبر هو الصلابة بين العتق ومقتضاها بعد دفع المدين عن اقباضه لا سيما في القضا  
اتفاقا وكذا انما يقبل منه المصنف هنا وفي بيع وقيل في القاتر بخلافه مما تقدم بالبيد كما للقيام والتمسك  
والجواهر هو الامساك باليد وفي القيوان كالعبد واليه هو فله وفي المكيل والموزون الكيل او  
الوزن مع رطله عند التقابل الاكثر وهذا القول اخر لوجه اخر في ان من ثمة في الموقوف هو النقل  
لاخذ باليد وفي المكيل والموزون هو ذلك او الكيل والوزن والفرق بينهما بين المشهورين وجيز  
الاكتفاء عليه في الموقوف باخذ اليد من غير احتياج الى النقل في المكيل والموزون في غير احتياج  
الى الكيل او الوزن وعدم الاكتفاء بينهما ذلك على المشهور وفي القاميس بل لا بد من النقل في الاول  
الكيل او الوزن في الثاني فلو قبض باليد في المكيل لم يحصل القبض مطلقا لم يربط يابه ويوجب تسليمه  
القول لمواصلة له في القبول برفق وقيل في نقل قول الاكثر او لتسليمه وان كان المكيل  
قوله في بعض الاحيان لحوط وحاشا لغيره انه الكيل والوزن في الاقل الى اعتبار القبض ثانيا  
الاكتفاء بالاعتبار السابق وجهان لوجهها الاول فقامت جميعا ويوجب تسليمه المكيل حاله  
مفر عن مقتضى البيع وغيرهما مما لم يدخل في البيع فلو كان فيه متاع مقل البائع ان التروا لغيره فلو

منه

استقلا لا بدع لم يبلغ وجبا البصر الى ان يكون ان احتاره البائع ثم ان كان المشتري عالما  
بالحال والاختيار بين الضيق والبصر ان احتاج الى مقل في ان يقوت فيه بين الضيق المعتد به  
لو كان فيه ما لا يخرج الا بعد وجب ارشده على البائع ثم ان التفرع وان كان وليا الا ان الحكم  
عدم توقف العتق عليه بل لو دفع المشتري بسليمه ولا تم وجب التفرع بعده ولا بأس ببيع المشتري  
عالم بصيرته لم يكن مكيلا ولا موزونا بلا خلاف ويكره في الكيل او الوزن مطلقا وسأذكر الكراهة في القضا  
وقامت جماعة بل المشهور كما قيل وقيل بغيره مطلقا وطعنا كان او غيره بتولية او غيرهما كمن القضا  
وان كان مطلقا خاصة كمن الصدوق والقاضي وطعنا الغيبة من غير الاجماع وكذا من قوله  
وطعنا صحة بل روايات لا تسع من تحصيله الا ان توليه وسيلان العبارة في غير بعد ما قبل منها وهو كذا  
قبل زمانه واما بعده فقد اختلفوا في التمسك الثاني في جملته من كتمانها فالحاكم بين الاجبا  
المختلفة والجميع بينهما كما ذكرناه من الكراهة مطلقة صراعا في النظام ومؤكد في هذا الجمع التولية  
الكراهة فلو قبض المشتري المكيل فادعى نقصا ثم ان حضر الاصل او الكيل وشمله في القول  
قول البائع مع معينه بلا خلاف لغيره هذا ان ادعى العطل وان ادعى عدم وصول الحق او لم يحضر  
الاعتداف لقول قوله او المشتري مع معينه فطعنا وكذا القول بالنقص من موقوف المحضور وعق  
العطل في الاول غيرهما في الثاني في الموزون والمعدود والتمسك في الثاني في بيان الحكم لغيره  
للمروية في متن العقد التي لم يعلق عليها ويصح منها ما كان سائلا لم يمنع عنه كتابه لا يستدبره  
استد ان لا يؤدي الى الجمل الزوال خلاصا لغيره المشتري عليه كفارة التوبة نحوها وغيره

لمستحق العقد ويجب كونه مطلقا على الاستمرار لا موقوفا على العينة ولا يجوز  
اشتراط ضمير المتبايع ومناظرهما احل حراما او حرره حلالا باصل الشرط لا بقوسط العقد ولا بغير  
المقدور عليه الزرع على ان يصير سبلا في الدابة على ان يصير جاملا وهو ذلك سواء شرط ان يباع  
ذلك بعقد لم يعقل الله تعالى ولا بأس بشرطه بقية الزرع في الارض اذا بيع احدهما دون الآخر  
الى اوان ولا يعتبر بغير مدة البقاء بل يحل على المقارن لا بغيره فيلزم البائع بيع القيمة  
الى الغاية كما ان بيع اطلاق المتبايع من دون اشتراط القيمة يلزم البائع ايضا اقباله الى اذله  
وكذا لو اشترى بغيره منفردة عن الاصول مطلقا وعن المشتري بلا خلاف وعن المبيع فيه  
قولان اجموعهما الصحة كمن كره مؤذنا بدعوى الاجماع وكذا التبايع الكفاية بغير شرط  
فانما وفي بالشروط الاختيار لا يبيع بين منفع البيع والمضارة فان فسخه استرد وان استقر قبله  
ملك المشتري وكذا يجتزأ لو مات قبل العقد فان فسخه يرجع بقيمة يوم التلف على قول ولو انفق فخر  
ولو فسخا والا مضاء فهل يرجع على المشتري بما يقضي بشرط العقد من القيمة فانه يقضي نقصا  
من الثمن ام يلزم فاعين منه خاصة قولان ولكل اجموعهما الثاني وعلى الاول طريقة مع شرط  
ان يقوم العبد بدونه ويقوم معه وينظر القناعات بين القيمة وبين القيمة التي هي  
اشتراط ويؤخذ من المشتري مضاهي الثمن بمقدار تلك النسبة وكذا كل شرط لم يلزم المشتري  
بغيره بخير بين منفع العقد لمنه واهضائه ولو اشترط ان لا يعق او لا يبيع الا في سنة بطل  
في المشهور فان كان اجماع والا لا يظهر القهر وعلى المشهور قبل بطل الشرط خاصة وقد اجماع

الاسكان في الفاسخ والحق ما بين زهر من مبيع عليه الاجماع وهو الاصح خلافا لاكثر المتأخرين في بطل  
البيع ايضا وهو ضعيف جدا وكذا الكلام في كل عقد شرط فيه شرط فاسد ولو اشترط الا ان  
لا يبايع ولا يزوج فالمراد في بيعه العيصين وعزها الحيوان ولا بأس به خلافا لما جاعلوه منعوا بشرط  
واستدوا واد بعضهم فاسد والبيع ايضا ولو بايع ارضا فاشترط مشاهدته او موصوفته على كونه  
جريا فامعية ففقت فليست في الخيار بين الفسخ والامضاء قيام العشر وفاها لجماعة ولكن في  
دعوى معينة الاستدلالان يفسخ او يبيع او يبيع عتبه من العتق وعملها اخرون بل المشهور بان  
استدله وفي هذه الرقابة انه ان كان للمبايع ارض يجب تلك الارض لزم البائع ان يوصيها  
وبه انتهى في نسخ في غير خلافا لاكثر فاطلقوا الخيار ولا ريب ان العمل بها اصول المشتري مطلقا  
ويجوز ان يبيع تحت شرط كونه يحول في سنة واحدة وعقد واحد ان يبيع مبيعين سلفا  
بيع وكما في واجدة فيقول بعثك هذا الثوب وطعنا من خطبة الى سنتين وبعثك ابني فلا  
وحيث انك وارى هذه الى سنة يمكن افعال قبلت فسخ عندنا بلا خلاف ثم ان الحجج لا القسط من  
على قيمة المبيع وابعدها للمثل عندنا **الخالفون** يبان اليوم في الجوزة للرقصا عليها ما كان  
ذا ايد من الحقة الاصلية وهي خلفة اكثر النسخ التي يعتبر منه الزايد ذلك ذاتا سنة او ناضا  
عنها عينا كان الما ايدا والناسد كما لا يصح ان ايد على المحس او ناضة عنها او منفردا على ولو يومها  
بان شتر به بغيره محموا او يتم قبل القبض وان يتر في اليوم كما قيل وعلى يعتبر به ذلك كون الزايد  
والنقصان موجبين لنقص الما ليرام الا قولان اطلاق النقص ولا نقا في حق ان النقص عيب يفسخ

في مادة البالية وكان عدم شتر على الركيب العائد كما يدل عليه بعض المعية المبيحة وقوسه  
 جعل الطافية صتيق الثاني والاطلاق العقد فيبقى السلامة من العيب مطلق العوض فلو طهر  
 عيبه المبيع سابق على العقد بخير المشتري بين الرد واسترد ادا الحق وكلا مضاء مع اخذ الاكبر  
 وهذا هو السابغ في اتمام الخيار المطوى ذكره مفصلا سابقا ولا يخفى للبايع في هذه الصورة  
 وان ثبت له دون المشتري في الواقع كما لو خرج الفرض مبيعا لم يقطع به بالبرهانه كما يعطى  
 ولو اجلها كان يقول قبل هذا بكل عيب على الاستحالة لا يوقى في الغيرة الاجماع ولا يوقى بين  
 المتباينين بالبيع جهلهم لا تقترق ولا بين الحيوان وغيره ولا بين العيوب الباطنة والحادثة عليه  
 في كلام جماعة ولا بين كونه حال العقد والمقابلة بعد حيث تكون على البيع مضمونه وغيره  
 في كونه وبالعلم به من اوله لثبته لثبته قبل العقد بالرضا المستدعية وادى من آخره باستحالة الباطنة  
 منها والارسل قطبا خيرا الرديع لعلم بالبيع في الغيرة الا ان طاعرا احيانا المتأخرين كاذبة فلا بد  
 ففوق الغيرة عن هذا الخيار من غير خلاف حرر كما مر به جماعة بل ربما احتل بعضهم اجماعا فهو  
 محذور عيبه مضمون عليه سواء كان هذا ومن جهة اتمامه لا خلاف في جليته كما عرفت في فوطه  
 بالثبوت حاله لو كان حيوانا وحدث العيب في قبله غير جهة المشتري فاشترى لا يمنع كونه ولا كونه  
 مضمون على كبايع ولو رضى البايع به مجبورا بالادش وغيره هو وكذا في حكمه لو اشترى  
 مستحالة فظهر من وجوب اختلاف احداهما واشترى ثمان مائة فاشترى احداهما من الرد في الاخرى مع  
 الرد اشترى وان اشترى الاخر سواء اعتدت العين او تعددت اقتسامها لا وابطال شتر في البيع عند

العرف مقرر فذكر كونه كذا في طريق كونه ومنها وحيد ما علب ليس كونه فماتت وسكنى الدار ونحو  
 ذلك وينبغي بقية بما لم يظهر ولا شتر على عدم كونه فلا يقطعه كما مضى واطلاق شتر على العرف  
 الناقل كبايع وعينه والمخير للعين وغيره وما لو كان قبل العلم وبعده وعاد اليه بعد من وجب من ملكه لم لا  
 خلافا للسلوك في شتر في العرف قبل العلم فلم يقطعه بالخيار وهو ضعيف ثم كل ذاتي سقطت الرد واما الاخر  
 بالثبوت الاول من المقتضى لا بد من اختلاف دون الاخيرين على الاظهر الاستحالة في الغيرة الاجماع ولو تابعي شتر  
 ضاعدا منقولا وحقه ظهر العيب البعض فليس الرد كعيبه عند او كونه لم يرد اجماعا واحدا لا شتر فاسترد  
 وكذا لو اشترى انسان مائة مائة مطلقا من بايعه في عقد واحد ومنعه واحدة فلها الرد مع الباطنة  
 الا ان لا يرد لاحدهما الا ان يرد دون الادش على الاظهر الاشهر والى ما يمنع رد الاثر العيب بالرد ولا  
 الاثر عيبا لم يرد به اما مطلقا كما عليه اكثر من شتر لكونه من المولى الا فلا شتر كما عليه من عليه  
 في الحكم باشرها معها نصف شتر منها اذا كانت ثوبا وعرضا اذا كانت كبرا كما استعاد من النقص المعيرة  
 الوارد اكثر مما لا يرد الاول مطلقا وبغيرها في كل يتبرر بل على التفصيل المتقدم بها وبين القاعدة  
 وشكل على قول الأكثر بناء على ان الشتر قبل العقد للمشتري فلا وجه لرد اشترى مطلقا وعين جليته ولا  
 على القول الثاني في ضمانه لا اصول مع سلامة ما علب على قول الأكثر الا ان يكون له اكله لا انشاده  
 فلا يخفى عندئذ الحكم بالرد اشترى على كونه بعد الرضا بالرد على علم كونه حوطا وادى وهذا  
 الاول القوي وهو صحيح لثبته وما في حكمه من البقرة والناقة ردون ان شتر على الاستحالة في فوطه  
 بتركها بعينه صلب ولا رطل فظهر انما هل يملك اكثره بجلية في شترها بطلان كذا ليس محذور عيبا  
 للمشتري بين الرد ولا مضاء بدون ادش ثبت ان لم يعرف بها البايع ولم يقر به بائنه باختيارها  
 فلا نفقت بها العليانة او اذا ثبت للاختلاف فلا يرد فان اختلفت الثبوت في ثبوتها بعد كونه لا  
 من غير تأخير على اختلاف الوجهين بل القولين ولم يثبت الاعتراف والبيته جازا الفخر من حين الشتر  
 الثلثة فالتعريف بعينه الاختيار بشرط الفقهاء فلو شترها وادش هبة من الله تعالى والحق في  
 وكفر في بين مدة الشتر به وحقا للمحلول على الاول لما عرفت ان الخيار في ثلثة المحلول فيها وفي ثلثة القوي

كان اهل الناف ان قلنا نفوذ هذه المقام منسقط بالاختلاف في احوال الحيوان وكذا ان لم نقلها بالحيوان  
الاختيارية تطرح الفائدة فيما لو سقط احد ما واخذوا به من غير ما نحن في الموضع وحين العقد دون العقد  
على الاقوى وان كان ربه ايقظ احوط واولى ولو قلنا اننا قلنا اننا لا نصل اليها مع الامكان  
فمن سخط على الله لا يظهر فيك بريد مع اساق من بره سخطا والقاتل الشيخ في احد قوليه في قوله الحق لا  
بالقول والحق على التحيز بين زعم مدعي الاحكام جميعا بين النبيين ولضعف ما نزلنا الا بغير علم اذا  
وكان ذلك هو القيمة السوفية ولا بأس برجعها بين الاول **الثاني** الشبهة في الاما وليت حياط  
على الاشهر الاقوى وفي الحق لا تعلم خلافا لعموم شرط السكا في عقد وقت سبق النبوة واليه  
اعتراف الربا مع قرب زمان الاختيار بل زمان البيع بحيث لا يمكن فيه عقد معا عاده كان ذلك في حق الله  
الاشهر لا يكون تعبيا بل كان الشرط فليس له مع الخصا والارض ما كان ثب لمرحوظ بل قيل اشهر ولو لم  
القديم فلا يخلو خلاف لا من قد تذهب الجلة وكثرة **ثالث** الامر والعبد بل المملوك مطلقا بالادب  
الحادث عند المشرى ويرد بالامان في القوم عند ما بيع ولو لم يرد على الاشهر الاقوى **رابع** لو اشترى ان يبيع  
في سنة اشهر خلافا او غيرها بحيث قلل الوكيل له على الاقوى لا يفي في البيع ولا ذلك لا يكون الا اقام  
حيث يبيح يكون عبدا ومقتضى الدليلين ان لا يعتبر في ثبوت حياط الحق من سنة اشهر بل يثبت متى بدت  
عقده فيها ذوات استمرارية تلك البلاد وان عدم محققا لحدسية البيع في المدة المزبورة ليس عيبا  
فان اشأله المخلص على الباعه ويمكن ان ينزل على النحو العبارة **الخامس** لا يرد كونه يبيع اليه كونه  
حب يوحى من هذا لرد من الكائن كانه يعتقد بوجوه من هذا من البره ويطبق على الدهن كما في الجوه  
ولكن يجب ما يوجد من غير من العمل العاد بغير الشئ هو انما قلنا اسقم من كونه حياط المايح نعم لو لم  
بالكثرة عن العقد الذي جرى به لعدا حياطه بل لا يعلم قبل العقد ما جاء به العلم به **سادس**  
ملفان عا في شئ من سقطات الحيا كما لا يترى من العيب نحوه فاما العيب يرد مثلا فبقا لاذ القول قول  
مكتم مع غير بلا خلاف والخبر اورد فلا في ذلك شاذ مع ضعفه سندا ودلالة **سابع** لو ادعى  
المشتري عيبا لم يثبت الحق وانكر ما يبيع ولا يثبت المشتري ما لعقل قول البائع مع عيبه على القطع

العيب منه مع احتيا وبيع قبل البيع والاختلاف على هذا باجره قول واحد وعلى نفي العلم به مع علم على قول واحد  
نفي العلم به مع عدم القطع كالاول على اخر وفيه ما ننظر انه ان قيد نفي العلم بما اذا عي عليه علم بالبيع  
فوجب له الخروج على نفيه كما عليه القول الاول ما لم يكن هناك قرينة حال قطعية فتعذر لاحد من الزمان  
الا ببيع وان مال الجرح مع قرينة ما ان البيع محتمل لا محتمل التاخر عاده فنعلم للمشتري وطرا وشره الجرح مع  
قوله ولما كان البيع معكم البائع من دون عيبه **ثامن** وكيفية اخذ الارش وهو ان يقول ببيع  
في حال كونه حيا وتامة ميبا اخرى ويرجع كشرى على البائع بنبذ ذلك التفاوت من ان كان لاضر  
تفاوت الحيا لا يرد في حيا بالتميز او تزويد عليه فليس له اخذ العوس وكعوض معا ولو قد وكفيم  
اختلف اهل الحجة بنبذ ذلك المبيع فيها واختلفت فيه افراد ذلك القول المماثلة للبيح بغير الاخير  
الوسعي المتكسر في كسب الحيا كشرى كشرى منها فيها البير بالتوبة من العامين يؤخذ نصفها ومن ذلك  
ثلثها ومن لا يبيع معها وهكذا وبما اخذت فيه من الجوه وبما البير كسبها واصلها ملك  
وطريقه ان يبيع قيمته بغيره واحدة وكيفية كل ويبس عليها الى اخرى وهو من تلك الشبهة  
بين اختلاف الموقوفين في قيمة حيا وميبا وفي احد ما قيل ان يبيع على قيمة لا يبيعها ويبيع وقد ثبت  
من المجمع فيها وفي الاكثر حيا كطريقان وقد يختلف في ذلك **تاسع** لو عذر العيب بغيره  
ويكفي ان كان المشتري كره بلا خلاف في جهاز اخذ الارش مع الامضاء كما في العيب بغيره  
اشبه بها واشهرها من المتكسرين وفيها جماعة من القهاء البتة خلافا للميسر وقد كسر في هذا  
من المعنوي معقول البتة وفي الكتابين الاخيرين عليه لا جازي فهو قريب وبلا خلاف وفي مع انكره  
احوط وكذا الوقف المشتري بغيره كسب ووجد تحريمه على الباني كان الحكم المتقدم ثابت فيما لم يبيع به  
فلا خيار بين كره والامضاء مع الارش او بينه ونحوه على الاختلاف فالاقوى عدم جواز ذلك في حيا  
بل لها الجرح او ما كثر فيام الشن او مع الامتن **مفسر** الخامس في كراهية وقد قيل في ذلك  
هو انة كراهية مطلقا وشرعا ومما رويته حكما ثلثين لمقددين بالكلية او كونه في غير ذلك  
وفي الملة بالاقوى من لادة في احد ما حقيقتا او سكا او احدها مطلقا وان لم يكونا مقدرين





المتكسر على الف على بصيرة الى الطلاق مطلقا مع ذلك متكررا ومتنوعا ان كان مراد بالجوهر والقياس  
التفصيل في الجواهر الواحد منهما بشئ مما او غيرهما كقولنا بوجوه النسخ ضار في الحقيقة من حيث  
كذلك هي حقيقة وبالعكس بشرط القابض قبل التفرق وليتقوا في اعتبارها كما في المشتري من جهة البيع  
مطلقا الصريح منها او المكتوب صريح وغيره فان جسد كل جنس بدني واحد فلا يباين كما في ثمة المقدار  
كان في احدهما عشر لم يجر مجبسا لما فعل لان يعلم زيادة كفا في ولو على فرض كونه او مقدارا يجر  
في المشتري من الجوهر اما لفرق اكثر عن ذلك الجوهر بما يتا بالجنس ولو يشترط ان يكون حقيقة وان  
يكون متوقفا على عادة وغيره كمن يبيع الجواهر بغيره على الاطلاق ولو لم يدر له مقدار السو  
وهو كذا ويجوز بيع احدك مشوشين المتجانسين الا في مطلقا ولو كان مقدار المتشوشين مجزوا  
ولو علم زيادة الخالص او اقله الى الصنف الاخر ولا يباع تراب معدن الذهب بالذهب الا في  
معدن كفضة الفضة او تراب الخليلط مما عاينا لهما مع جها لهما ولو علم زيادة الترس على الترس  
جنس لم يجر وان تفرق المشتري بناء على ان اكثر اية فيقدر له في مقابل كذا اذ وضوحه ان يجر  
بالخالص من مساوات مقدار جوهرها لعدم كماله اصلا وكتراب لعدم مقبلة لوجوده كعدمه  
يباع في احد اكثر اية من بغيره اي غير جنس يقد ان لم لا مطلقا ولو جاز ان يابا ان خلط او مزجا او  
اذا بيع بغيره منقصة واحدة معا جاز بغيره في جها اي جها لهما معا وان جعل مساوات مقدار  
والجنس منها الاخر ويجوز بيعها بغيرها وبيعها في كراهة وكذا من يبيع بالذهب كفضة  
وان كان ميز ليس من ذلك مطلقا وان لم يعلم زيادة كثر من ذلك البصر لم يقبض قبل التفرق مائلا  
لا في رقة معتدل وبيع غير معتدل بالبيع وشك في قبض منها على الحد وان ذلك توفى بحيث لا يحتمل  
منها شي من بعد على تقدير نزولها ويجوز ان يجر في كراهة وكذا في مشوشة من جنس الصنف  
التراب اذا كانت معلومة كفضة وكتراب بين كذا من معلوم يكن كذا بل كانت مجهولة لا يجر  
بالجواهر فانها لا يجر بها الا في احوالها واطفا وبعثها الا اذا كانا معا لئلا يجر بزيادة بلا خلاف في المفا  
فما مسائل **الاول** اذا تباين ديناران بدنيا مثلا ودفع زيادة مما يجر عليه ليا يجر او بالعكس

اراد

انما وقت على المدينين في الذمة والاكل ولو وقت على مدينين تخلف اشياء او مدينين على زيادة عينة  
كل لو كان كذا زيد معينا ومطلقا يفسد ما يقد يفسد من المعين بحيث لا يجر احد من وجه تحت المعامل  
تكون كزيادة اما متى يدر من وقت يدره لادبها الاستعداد او تقر بها اذا علم ان الدفع بطريق لا تخاف  
بلا خلاف وكذا الوجه في الحال بان بان ميز زيادة خارجة عن العادة لا تكون الا غلطا او عقلا  
عند اكثر خلافا للجنس وهو احوط واول ان لم يكن الحق ولو كان كزيادة عينة وقت بغيره  
بزيادة لم يجب اعادة ارجاعا ولكن يجب بيعه بغيره لو يجر من علم من مائة عدم كزيادة بمثلها  
بهم وان كانت معقاة من غيره فيرجع الى حكم المسئلة **الثاني** يجوز ان يبدل المدين بغيره  
غيره بغيره من جهة خاتم عند كثره وجاز خلافه الاخرين فيقول المدا ملة ولا يجر من جهة وعلى قول كثره  
الحكم الى بغيرها في العبارة فعلقا لفضل القابلة واحقا من الضمان المشبه على بقدر السليم والجملة  
ويجوز ان يغير مدينهم او كذا ناسه لشيء عليه ان يقدرا بغيره من اخرى وليس ذلك **الثالث**  
الجنس بطريق جواز يجر كذا في المصنوعة من ذهب كفضة مثلا باحداهما ان يكون في الحسن زيادة على  
ما في المصنوع من جنس بغيره الى الجنس الاخر وان قلت بعد ان تكون معقولة سواء علم مقدار كل منهما  
لا فكل في علمه ام لا كان الترس من جنس كفضة الاكل في المصنوع ام الاكثر وقفا لاكثر من تراب مثلا بالفضة  
المقدرة كفضة ليدخلها بغيرها معا بها كذا مطلقا وبغيرها كل خلافا للبيان وجاز فلو ان كان  
كل منها معلوما جاز بغيره بغيره من غير زيادة وبغيره بغيره مطلقا وان لم يعلم وامكن تعليمها لم يجر  
وبيعت بها او بغيرها وان تفرقا فخلص وكان الاضرب احدهما بيعت بالاقل منها سائلا وان كان  
سائلا قد بايعت بغيرها بغيرها وهذا الفصل الجديد لم يستل او هل يكون خلية الطر في ذلك كذا  
على جها ان لم يجر العلم بل هو لا يجوزها كذا في الا اذا جاز الى البيع وشك العلم ولا يجر بغيره بغيره  
بالطن دفع الضمان الحاشية والخلص **الرابع** كذا يكون وعوضها الحلة باحد المدينين ان يعلمها  
مقدرا للحلية او على خلاف بيعت بالجنس الحلة يمكن مع زيادة تقابل كرا كرا الصنف وهو  
حد يدة كسيفه ويجوز ان يكون بغيره بالجنس فكذا ولو بيعت نسيه فكذا من الترس ما بل الحلية











وغيره من ذلك كذا وكذا وقيل المستكبر يقول قليت وشهدوا وحملوا لا يجتمعون فليقل استلزم ذلك  
وتسلف وتوهمها جاز كاعتقوله من كسرها قبلت وشهدوا وكلمة فيرى امور ثلثة مشروطا بحكمة  
لواحدة **قوله** في شرط الحق وهو حجة **قوله** ذكر الحجة كذا وفيه حقيقة كونه كذا في حجة  
فكوصف الواقع للمجاز الكفاري بين احاد في ذلك كقولهم بغير ايات معلومة عندكم قد نزلت ظاهرة  
الملك والولي كذا مطلقا لو صف له كذا في تخلف الاحكام من اخلافها ظاهر لا يتسارع على علم  
فكر جرح في الاوصاف المحيرة لا كمن حدى كما ان الحادى امرت بانما كلفه وخطرها الاحكام كمن كلفه  
تتبادلا لا كمن كلفه الا اختلاف امان لا حادى لا حادى في العين ولا يبلغ فيه كفاية فانها افاضت  
الوجود بالاخلاق لا يظهر فلا يتصور كذا لا يضبط الوصف كذا كذا في حجة مشوية والحجج بانواعها والمجمل  
خلاف في الاولين وفي كلام جماعة الاجماع وعلى المشهور في الاخير خلافا للشيخ فليقل في حجة كذا  
بالمشاهدة وغيره من وجع عن وضع السلطان في البيع فيه لم يكن في الذمة من حادى الى مدة فلا يمكن  
فمنه يمكن الجمع بمشاهدة حادى من السلطان في حجة مشوية وهو غير حادى عن وصفه كذا  
من غلظت في معنية الاختصاص به ومع كذا في مشاهدة الحيوان عن كذا مكان في كوصف هو مشر لا  
المشهور بالحول وهو كذا كذا في الحول هو مطلقا في كذا الى كذا لا يتصل على اوصاف  
كثيرة بخلاف ما خلتها كقيمة في حجة مشوية مع مطلقا مشوية في كذا وكذا في حجة مشوية  
كل ما ياتي بالعدول ولا خلاف في الاوصاف كثيرة عرفنا مشوية في الامتعة والحيوان كذا ما كان  
ناطقا كقيمة في حجة مشوية كذا في حجة مشوية كذا في حجة مشوية كذا في حجة مشوية  
المال كمن قبل كذا في حجة مشوية كذا في حجة مشوية كذا في حجة مشوية كذا في حجة مشوية  
في حجة مشوية كذا في حجة مشوية كذا في حجة مشوية كذا في حجة مشوية كذا في حجة مشوية  
في حجة مشوية كذا في حجة مشوية كذا في حجة مشوية كذا في حجة مشوية كذا في حجة مشوية  
الامر كذا في حجة مشوية كذا في حجة مشوية كذا في حجة مشوية كذا في حجة مشوية كذا في حجة مشوية  
البيع كذا في حجة مشوية كذا في حجة مشوية كذا في حجة مشوية كذا في حجة مشوية كذا في حجة مشوية

وغيره من ذلك كذا وكذا وقيل المستكبر يقول قليت وشهدوا وحملوا لا يجتمعون فليقل استلزم ذلك  
وتسلف وتوهمها جاز كاعتقوله من كسرها قبلت وشهدوا وكلمة فيرى امور ثلثة مشروطا بحكمة  
لواحدة **قوله** في شرط الحق وهو حجة **قوله** ذكر الحجة كذا وفيه حقيقة كونه كذا في حجة  
فكوصف الواقع للمجاز الكفاري بين احاد في ذلك كقولهم بغير ايات معلومة عندكم قد نزلت ظاهرة  
الملك والولي كذا مطلقا لو صف له كذا في تخلف الاحكام من اخلافها ظاهر لا يتسارع على علم  
فكر جرح في الاوصاف المحيرة لا كمن حدى كما ان الحادى امرت بانما كلفه وخطرها الاحكام كمن كلفه  
تتبادلا لا كمن كلفه الا اختلاف امان لا حادى لا حادى في العين ولا يبلغ فيه كفاية فانها افاضت  
الوجود بالاخلاق لا يظهر فلا يتصور كذا لا يضبط الوصف كذا كذا في حجة مشوية والحجج بانواعها والمجمل  
خلاف في الاولين وفي كلام جماعة الاجماع وعلى المشهور في الاخير خلافا للشيخ فليقل في حجة كذا  
بالمشاهدة وغيره من وجع عن وضع السلطان في البيع فيه لم يكن في الذمة من حادى الى مدة فلا يمكن  
فمنه يمكن الجمع بمشاهدة حادى من السلطان في حجة مشوية وهو غير حادى عن وصفه كذا  
من غلظت في معنية الاختصاص به ومع كذا في مشاهدة الحيوان عن كذا مكان في كوصف هو مشر لا  
المشهور بالحول وهو كذا كذا في الحول هو مطلقا في كذا الى كذا لا يتصل على اوصاف  
كثيرة بخلاف ما خلتها كقيمة في حجة مشوية مع مطلقا مشوية في كذا وكذا في حجة مشوية  
كل ما ياتي بالعدول ولا خلاف في الاوصاف كثيرة عرفنا مشوية في الامتعة والحيوان كذا ما كان  
ناطقا كقيمة في حجة مشوية كذا في حجة مشوية كذا في حجة مشوية كذا في حجة مشوية  
المال كمن قبل كذا في حجة مشوية كذا في حجة مشوية كذا في حجة مشوية كذا في حجة مشوية  
في حجة مشوية كذا في حجة مشوية كذا في حجة مشوية كذا في حجة مشوية كذا في حجة مشوية  
في حجة مشوية كذا في حجة مشوية كذا في حجة مشوية كذا في حجة مشوية كذا في حجة مشوية  
الامر كذا في حجة مشوية كذا في حجة مشوية كذا في حجة مشوية كذا في حجة مشوية كذا في حجة مشوية  
البيع كذا في حجة مشوية كذا في حجة مشوية كذا في حجة مشوية كذا في حجة مشوية كذا في حجة مشوية













ارشد عشره سنه لا اتمها كانت بقدر شاذه فلهذا جعل على التقيده واولها الصنف على ما ذكره في رواية اخرى من جمل  
 الامساك بلوغ عشره في كثيره واردة في الطلاق في الاخر بلوغ تسع سنين بلا خلاف وباريه وعلى الصحيح  
 فتوى بصيرته التسع فكل سنه عشره كالحمل ولا يكتفى بالظن فيها الشافعي كرسيد وهو ان يكون مصلحا اما ان  
 تكون له حكمه نفسا غير يقين اصله وبعده عن افساده وبعده عن غير الوجه للاختلاف في العقل لا مطلقا ولا  
 في اعتبار العقل ان كان قد تردد واختلاف بين الاحكام لا ان عدم اعتبارها الظاهر في ذلك لا يكون على القول  
 باعتبارها فانما اعتبار ابتداء الادمان فان كان عادلا فاعطى المال ثم منقلم بحجر عليه بقول واحد من علمه ثم  
 البلوغ ان ارشد واحدا استمر الحجر عليه ولو طلق في السن بلوغ عشره وبعده عن سنه فاعطى بالجماع او بغيره  
 وشك في بلوغه بما لا يثبت من كسوفات ولا على الظاهر ايضا في الملك وعنده من كسوفه لا يملك  
 والمخط من كسوفه كسوفه فلا خلاف على وجه كسوفه في سنه والا فلا ولا يثبت في غيرها وفي ما فيها  
 نادرا من كسوفه لا خلاف في بعض الاحيان لو وقع من كسوفه في سنه او في كسوفه في سنه او في كسوفه في سنه  
 الا ان يصدق من سنه كسوفات من كسوفات في سنه مع بلوغه ورسده وبعده عن سنه في سنه في كسوفه  
 بلا شك في سنه في سنه من انواع املاك البلوغ لها ايقم وان كان كسوفه مع عدل كسوفه  
 نادرا وبشهادة كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه  
 في سنه في سنه ما يذكرك من شرايط في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه  
 بصيرت ما لم يغير الاخر من الصيرورته في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه  
 وسنده ولا يتوقف الحجر عليه ولا اذا لم يملك الحكم على صحيح الاقوال في بلوغه وانما هذه اى يثبت  
 حجره بغيره لم يغيره وبعده ان ناسب فقال العقل الامور امانة كولي فيقول له الفصول  
 جوان بيع الصيرورته ان كذا الوهب او اقر على بقدره على كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه  
 بقدره في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه  
 ان كان نفسا وكذا لسنه ان اوجب البعثة على اصح فيصير له اصداء دون الاخر كالاخر في سنه او كسوفه في سنه  
 في سنه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه

في سنه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه

انقضى من جميع كسوفات كما لا يرد غيرها ولا يرد غيرها منها الا بان المولى ويستثنى ما كان الطلاق ان كان قد  
 هي استلوى فان ذلك اليه دون مولاه على الاخرى كما ياتي وعن كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه  
 احسن له سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه  
 كتاب وصية وكذا الكلام في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه  
 في البيع او الاجارة او كفارة المودعة ولا يقع فساد من اصله بلا خلاف في كتاب الحمد للابن ان على بيان  
 على الصيرورته كسوفات بلا خلاف في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه  
 او سبق مقرر كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه  
 الوسط فان نفذا في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه  
 الاطباء فان نفذا في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه  
 له الاخر ما عرفنا في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه  
 رسته وادفع عنه الحجر في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه  
**في سنه** في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه  
 فعند شريعتهم في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه  
 بالمعنى الاخر في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه  
 في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه  
 فلا يبرح عن الصيرورته في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه  
 مرفوع الحجر عند ذلك في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه  
 الملوله دون اذن كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه  
 حقا ويكيله بالمولى مطلقا ان قال او قال ان يكون هناك معهود في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه  
 في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه او كسوفه في سنه

في سنه



لو قيل الحوازل من تولاير جمع الحال على الحيل بالمال المحال مطلقا ولو افترق الحال على الحيل شيئا  
 لا يمتنع عليه بل اجماعا ولا منقح من اخذ الحال شيئا من المال لا على كونه لا قوي ويشترط  
 الى الحال عليه وقت الحيل الزاد علم الحال باعسان بالاختلاف بينا ولو لم يرد عن وقت ولا منقح  
 فقولنا الحال لا يوجب كنهيل ونحو العقدان لا يوجب شيئا فلهذا صدق وقت الحيل لا فلو كان مليا فيه  
 ثم قد بدا الحال لا يوجب ولو انكسر فمجرد كنهيل لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب  
 جمع الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب  
 المال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب  
 اتفاقا صوابا لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب  
**ثالث** في الكفاية لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب  
 اي الكفاية لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب  
 الاشهر في كونه لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب  
 لا اكثر فان شرطه اهل فلا بد من كونه معلوما بالاختلاف بينا واذا وقع الكفاية لا يوجب الحال لا يوجب  
 المكحول له حلا لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب  
 يمكن من وضع يده عليه لقوة المكحول وضعف المكحول له وفي كونه لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب  
 العقدان اطلاقا لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب  
 اتفاقا ولو استغن عن شرطه قبل سيرة الحكم من غير ما يقع وهو احوط وكذا الاشياء عليه وعلى كونه  
 من قبضتها احوط وان كان في وجوبها كالتالي لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب  
 اما كونه فان كان المكحول عليه من غير حق فغير الغريم او يؤدي بالعلمية ان امكن اذا وده عند كونه  
 ولم يمكن كالمعاص ولا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب  
 والحكم عقوبة عليه في كل حق من ادا الحق مع قدسه وان لم يمكنه لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب  
 الفصل وان كان ممددا بغيره وجب كونه لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب

من الاخصار باءا لهما عليه اذا رضى به المكفول المروا ما مع عدم رضاه بغيره خلا لخصه من الاكفائية  
 مع قولان بجوبها لعدم وفا قايحج ثم على تقدير كون الحق بالاداء الكفيل برضى المكفول لا رضى  
 فان كان قد ادى اذن المكفوف عنده يوجب عليه ما ادى كذا ان ادى بغيره اذن يوجب له اخصا  
 واخصا له ولو تكفل رجل برجل وقال ان لم احضره الى هذه كذا كان على كذا كان كنهيل لا يوجب  
 المال بل عليه لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب  
 والفارق بين الملتزمين الضمان للمعسر والمكفول من قبل من قبل من قبل من قبل من قبل من قبل من قبل من قبل  
 العقدان اذا واهما عليه ان امكن كل من الدين دون نقصا من ماله وعقدان لا يوجب الحال لا يوجب  
 العقدان في الكفيل والمكفول كنهيل لكن هنا حيث يؤخذ منه المال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب  
 عند ولو كان كنهيل فلهذا كان او بغيره اذ ادى من الدين ولا يقص منه في العقد ثم ان اشترط  
 ما راد به كمال على المكفول وان يمكن في المكفول من قبل من قبل من قبل من قبل من قبل من قبل من قبل من قبل  
 يقص من القائل ولو كان عتق الغريم من يد كنهيل فلهذا كان الحق من قصاص او ما لا يوجب  
 الحق من الكفيل كان كنهيل من قبل من قبل من قبل من قبل من قبل من قبل من قبل من قبل  
 اخذ به لا خلاف الا اذا كان كنهيل من الكفاية لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب  
 المعاملة اذا كان قد شهد عليه من لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب  
 اشياء عليه ان لا يكون قد تغيرت بغيره لا يعرف ولا يعرف الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب  
 على اطلاقه اشكال ولكن احوط **في كونه** لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب الحال لا يوجب  
 لعظم كفاية المنازعة المتحققة او الموقوفة ولا يشترط من عندنا في خصوصه فلو  
 استدل على بعض بعض معلوم صح واما فنقل كل من المؤمنين كالمبيع ويجوز بيعه لا يوجب الحال لا يوجب  
 عليه لا دين ولا كونه ان كان للذي يحق استباح ما دفع اليه كونه صالحا والا فهو حرام با  
 عينا كان ام دينا حتى وطأ حتى كنهيل ما لم يرض به جميعا بالحرام ولا يستثنى له منها مقدار ما  
 المير من المؤمنين ثم لو استندت كونه على كونه كونه لو وجد بخط مورثه ان له حقا على المير فلهذا كان

في كونه

على استقلالها بما لا يخفى من جهة الصلح ومثلها الوفاق حيث كد عوى بالهبة لان كبتين حتى يتصلح  
على استقلالها لا ما حرر حلالا ولا خلا حراما فلا يتبع اتفاقا ويصح كقولهم علم المصطفى من عاقبة  
الملك زعمه مية ومع جهالة ما مطلقا وديا كان ما كان زعمه مية او ميا اذ كان او غيره واطلاق كقول  
والمتن يشمل صور كون المتناقض في معرفة ما مطلقا ولا اسكن معرفة في المال لا لغير  
مكيال او ميزان ومعرفة من اسباب المعرفة ولا خلاف في الاول ولا اشكال وكذا في الثاني عندنا  
لقد تعلم به في المال مع اتفاقنا كقولهم ومسا من عاقبة الوفاق وكقولهم وتباخيره وافضا كقولهم  
فعله من هذا الطريق كقولهم ايضا الصلح على نصيب من ميراث او عين متخذ كقولهم متخذ في المال يقع  
امكان كقولهم في مقتضى من الى عالم به مع سبب كما جعل في شكل في المال وفي كل في الثانية وكقولهم  
فيها المتع وفا كما عتدوا لواقع الخجل باحدها فان كان المستحق لم يتبع الصلح فليس الامر الا ان يكتف  
الامر بما يتصل بحيث يعلم مقدار الحق ولا بد من علم على ما سلك عليه في البينة او اعتراف من عليه الحق بذلك  
فيغير بطلانه فظهر وباطنا هذا اذ لم يكن من الحق قد رضى بالصلح بالاعتدال بالحق المورث به كقولهم  
صحيح مطلقا وفا كما عتدوا فلا يجوز للمحقق حق احدهما الا عن ثبوت الصلح وان علم الزيادة وان كان  
الغريم وارادا الفصل عن الحق فان كان ما صدق عنه بعدد او دونه لم يمان اجلا وكذا اذا كان ثبوت  
عليه مع رضى اخر من به باطنا او ما مع عدمه فلا يتبع باطنا وهو عقد لازم من جهة استقلاله بغير عطف  
على الاقوى ولا يبطل الا بالقابل ولو اطلق الشرط كان على ان يكون الخزان على احدهما وكقولهم  
ناس ما لا يخفى من بطلان ولا اشكال اذا كان ذلك مبداء فقتضا كقولهم ما اذاعة فصح ان يكون  
مع من هو معه غير ثمة البينة والخبر ان على من هو عليه غير ثمة كقولهم ما اذاعة فان كان ذلك في عقد كقولهم  
او بعد ولم يرد فيه من خلاف ولا اشكال ولا اقوى على عدم كونه وفا كما عتدوا ولو كان بعد ثبوت  
ددها فقال لبيدها الى وقال الاخرها يفرح بذلك ولا يفرح بها فلما علم الكل دهم ورضوا بالاقوى  
بقي والملاقاة كقولهم وكقولهم في دعوى كافي للدينهم معينا او اتساعا فكذا في وقوع كقولهم  
حلف كل منهما على استحقاقه كقولهم في الذي يائنه او قبله وهو لا قوى واذا كان مبداءها او ثبوتها

فان كان

حكمها الذي اليد مع الملك على عدم استحقاقه الاخر فان كان مدعى الدين كانا له من حلف  
للاخر مع عدم استحقاقه شك كذا ان كان مدعى الدين كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم  
الاخر الدين الثاني وان كان ثالثا فلها ان كذا لها فيعاقب لها ويغني به الدين وان كان  
ان الحق لم يصدق وكذا الوادع افسان درهمين واخر دها في قرض كقولهم كقولهم كقولهم  
الودعي وثالث واحد منها ولم يعلم من الجاهلية ولا باقرار فلما حل كقولهم كقولهم كقولهم  
على المشهود بين صاحب الجهر بغير علمه ولو كان لكان المصلحة كقولهم كقولهم كقولهم  
عن بقرض على الوكيل ان بقرض فان الودعي يعين كالتلف فيختم اليها ويقبضها من غير نقص وقد  
يقع مع ذلك كقاسر على العين فيغير بقرضه ولو كان بذلك كقولهم كقولهم كقولهم  
وهما مستدان كل الحظفة وكقولهم كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم  
بغير بقرض فان التالف على سبب المالكين وكذا الباقي فيكون لصاحب بغير بقرض وكذا في الاخر كقولهم  
واقرض ان الذهب ما اعطاهما معا فبلا ان الدين فانه مختص باحدها قطعا ولو كان لوالد فقولهم  
نعميرين دهما ولاخر قولهم بقرضه في ثلثين دهما في ثلثها فان خراجها صاحبها فقد انفق ولا  
يغير بل قاسر اربعا وستم كقولهم بينهما اثنا عشر ويطول صاحب ثلثين ثلثة ولاخر اثنين على ثلثة  
للخبر الجبري لعل ولولا له لاجبة كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم  
والاثمان ولا متعة واذا ظهر استحقاق احد كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم  
الصلح ان كان معينا في العقد وهو واستحق كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم  
فلا يخفى دعوا للمضرب في بقرض بينه وبين الدرس اشكال الا لاصل بقرض الجبر ولو ظهر من اذاعة  
متساويين مثله فقولهم ثبوت الجبر وبقرض الجبر كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم  
وسكون كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم  
على سبيل التيسار وانما عتدوا ثمة جبران بقرض الملاك الذي لو ائتم على سبيل التيسار وثالثها  
وهو هذا الذي سيدعي بقرضه في جليله كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم

التي

شركة في الاموال الامع اشراج المالكين المتجانسين على وجه لا يمتثل احداهما عن الآخر بان يتفقا  
في كوصف بانه على اتفاق في البشارة فلو لم يتفقا او اتمت ما جئت عيكن القين وان عسر كالمسطة  
الشعير او الحراء من الحصة بغيرها او كغير الحيلة لصغير بعض ذلك فلا اشتراك ولا فرق في الامور  
بين وقوعه اختيارا او اتفاقا ولا في المالكين بين كونها من الاموال او كغيره من اجماع من الاتفاق  
الايمان مع الاتفاق في كوصف ولا في كوصف بين ذوات القيم منها او لا مثال على الاقوى وعرفنا  
كراه الاجماع ومع تحقق شركة في ذوات القيم منها او لا مثال على الاقوى وعرفنا كراهية  
ما لكل واحد منها كان لا يشترط على الشركة ولا في الاقوى الرجوع الى الصلح الامع كما سلك  
الحكم بالثابت ولو قلنا ان الشركة في الشيء كترجى فطريق الفصل من كترجى فطريق الفصل من كترجى  
فيه وفي المثل حيث لا يصل شركة بالترجى بغير الجبس او كوصف ان يبيع كل منهما حصصا في بئ  
حافى في الاخر او يتو هاتنا كحصصا ويبيع حصصه بغير معين من كترجى فطريق الفصل من كترجى  
او غير ذلك من الحيل وهذه شركة كترجى كانت على حصة اختيارية وقد كثر في كترجى فطريق الفصل  
وحصة الجميع عليها بين كترجى كترجى ولا يعقد عند ناهيها من شركة بالانطلاق والكمال في  
سجاعة اعلان في كل واحد منها بغيره في كترجى كترجى في كترجى كترجى في كترجى كترجى في كترجى  
او في كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى  
حصل وهو اجره عند ان يميز احد كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى  
الوجوه وهو ان يشترك وجها ان الاموال على عقد افق له شيئا على كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى  
يكون بينهما في كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى  
مال ليكون الغرض الوحيد مال المال ويكون المال في يده لا يتصل الى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى  
يبلغ كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى  
وقد اعاد انعقد افق على ان يكون بينهما ما كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى  
لها فترغم في كل منهما الاخر مثل ما يترجم من كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى

شركة

ان وكذا الترتيبا من غير ان يمتثل احداهما عن الآخر بان يتفقا  
ذلك ولا يشترط من ذلك الامور في كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى  
مباطنة باجماعا فكل واحد منها ما كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى  
لا يقتضي حتى لا يمتثل احداهما عن الآخر بان يتفقا  
باشية ومع ذلك ليس لأحد من حصص الشركة واذا اشترك العيان والى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى  
قترجى فيها سواء او لا حقيقة فافترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى  
في كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى  
مع كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى  
او كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى  
ولو شرط احداهما في كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى  
وقد ابل ان الشركة كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى  
عقود كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى  
الثاني وقا في كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى  
ويكون كل منهما امره على كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى  
لصاحب كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى  
ويصح كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى  
حتى بالمعنى الاول وسواء كان بينهما ما كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى  
على ما اقتضاه الاول فلا يجوز له كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى  
غيره في كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى  
السبع كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى  
المعنى والحوال كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى كترجى

شركة

الاصح كقولهم ولا اطلاق في البيع ولا المضاربة عليه لان ذلك ليس من اوراق التجارة فلا يملك  
 طلاق ولا يورث في القرض فم كشرط اقصا ارض هو وقلادون وهما في شركة بالبيع والاشارة  
 وكذا الشركة بالبيع كذا في المتناهي من الاول مع اشترى كذا لكونه لا يصل بنفسه لكونه في القرض ولكل  
 منهما فصيحا بمصالحهما ومطالبة القرض والمبيع من القرض كما في قوله في الشركة او في الحصة وليس لاحد  
 اشراك ما لا يتنازع عن احده عند المطالبة لئلا يطالب بغيره اياها بل يجب عليه ومنع امتناعه فلو امكن ابطاءه  
 عليه الا ان تتحقق اشتراطه على المستع او عليه اياها في المقامين مطلقا لا الاصل للمطالبة  
 من غير جهة القرض وان كان منزهة اقوى ويترتب مع كل احدى بطريق الشركة في غير الجارية كالمقر  
 على الرق من غير لادعيا ومقر حصته في كل احدى من الطرفين ومنه مستتر ان من لم يشر في  
 اجزاء وتحقيق الشركة كذا في الجبر بقبول العينة مطلقا على ان يكون له ايلزم احكاما فيكون او لا يكون  
 المال وانما صدر بل كطالبة بالقسمة قبل مطلقا لطبيعتها من عدم الا لانها في الشركة كذا في  
 المال او شرط وهو كقصر في حفظه وما يتم به صلاحته او كقوله مع غيره ولو ادعى  
 شئ لنفسه فما عطف قبل عينية ولا شئ مؤجلة مثلا او لا يلزم الاجل بل كل ما فيها شئ او لا  
 وانما انكره كبايل فيما عدم جواز القرض بعد الاجل وظاهره بقا الشركة بمعنى جواز القرض  
 بالاذن لانه خاصة بالافلو كان مرادها من لزوم الشركة المصلحة فالجواب عن حجة ظاهره  
 من ضا كشر كمن اسلم او طلاق لادن في القرض كاستعاضة عنها كذا في كتاب ايجال  
 المصلحة فضاها انفسها ايضا لان لادن منها في القرض مبنى على اشتراطها للزوم وتوهمها  
 شرطه حيث عند من سيج عليه وتقبل الشركة بالمعنى الثاني بالموت مطلقا وكذا بالجنون وكذا  
 لغسل وسفوفه وكذا الذي لا الكا قه مطلقا وانما قد وهما ان يذموا بالبيع والاشارة  
 لا انفسها وانما اعدى دفع المال اليدوية

**كتاب المضاربة**

وهي ان يد من الانسان الى غيره لما لا يحضروا ليعمل فيه بحسبة ومغيرة من سيج من نصف اقل  
 فيها نحوها بحسبة المضاربة ولو اشترطوا جميعها للمالك فهو مضاربة ولو انعكس فهو قرض

المضاربة

مضاربة وان لم يشترط شيئا وكان العمل بما لاجرة في القرض والمطالبة فانه سيج كذا في ذلك وللغافل  
 المثل وكذا لو اشتراك بعضا وبعض شرطه كذا ذكره ويجوز لكل منهما الرجوع ونسخ العقد  
 سواء كان المال ناسبا مستقوما دراهم ودنانير او مستغلا بالبر وغيره ان كانا سيج كذا في  
 يظهر به فلاح في علمه وان كان المالك مني للعامل اجرة المثل الى ذلك كوفت ويجعل مستغلا  
 ولو ظهر به في القاضين فهو على شرط وقيل في لوانه جوازها وقومها بكل لفظ يدل عليه وفيها  
 وقوى قول لرافقيا وجوازها بالفضل ايضا فلو ان قويا ثانيا في صفة مئة المدة وكذا  
 عدم قيام بنيانها ولا جوازها لا كفا في طرفي الايجاب واعتقوله بكل لفظ فان لم يجمعا  
 والا فلا يولى خلاهما اقتصادا وايضا حاله لاصل الدال على ان كسبه تابع كماله للعامل اجرة  
 المثل المتبقية مع رجوع ذلك كذا في تارة وكذا في غيرها اخرى عن المتيقن ولعل هذا اجتهادنا  
 القائل بين الاجاباين وبغيره عدم كتحليل على شرط او سفوف لا يلزم منها اشتراط الاجل  
 ان لا يوجب لشرطها الاجل بل يجوز له مطلقا وعنه التبعي ان الاجل اذا شرط فيها فهو شرط  
 بل يجوز لكل منهما الرجوع فيه كما في اصله وكل اعيان سيج وفي التبديل بعد كل يوم حصة  
 من كسبه ثانيا منها اشارة الى بقوت القرض ولو جوبه ان يترك سيج من القرض بعد الاجل الا ان  
 حديد وكل لوانه بعض تصرفات كالباع او كالمشتري او كالمستأجر او كالمضارب في الجارة ولا  
 كذا في لوانه اشتراط لزومها الى الاجل او مطلقا في شرطه او مطلقا على لاشترطه لا يورث  
 خط الماصل ان يقتصر الجارة على ما عين له المالك من القرض بحسبة فيها ومكانها وفيها  
 منه او يبيع عليه او غيره الذي ولو اطلق لادن بقرض في الاستثناء والاستثناء كذا في  
 من جوبة القرضات ولو غيرهما كالمصلحة والاشارة المصلحة وفاقا لمعاصرة القرض  
 ان لم يتعين لادن بذلك مفاخرة ولا في اشتراط المصلحة ويقول ما اعيد توهمه للمالك يستفي  
 من غير من كذا في لوانه مضاربة وبيع وشرا وشروطه كذا في اجازة كذا في قوله  
 ولا اجرة له على مثل هذه الاعمال ولو استاجر على ما لم يورث كذا في باستجاده عليه كذا في لوانه



ان طهر منه ربح و دفع حصة كوا و شايه و كذا سلم كثر الى المالك و حيث حكم بطلان المصارف  
بالحوت و اريد بتبديلها مع و ارضا حدها الشرط و كذا نية اشتراط في الاصل و بشرط في مال  
المصارف ان يكون عينا فلا يجوز فيها كذا بل في ذلها و اوداهم اهلها و عليه فلا يفتي بالمعروض  
لا العكس و لا غيرهما حتى لا يفتي على لا يفتي على المالك و هو شرط للمالك حصة من المصارف  
و شكله ان يفتي بشرطها و كان كذا يفتي للمالك و للمالك المصارف كذا في كل مصارفة فاسد و شرط  
منه اية كونه معلوما كذا و منه قول بالحق و انما يفتي عن كذا يفتي و هو ضعيف اصف و منه  
الاكتفاء بالمصارف ان كان كذا في كذا يفتي و قوله و لو اختلف في قدره و اسما كان فادعى كذا  
الفتن و كذا كذا و لا يفتي له فاقول قول المالك مع غيره ان لم يرجع الاختلاف في  
مقتد ارا التبع الحاصل فلاما يقول المالك ليعينه كذا و للمالك في كذا ارا التبع كذا  
و عليه المالك فليفتي كذا يفتي و ان لم يفتي على كذا يفتي و لا يفتي على كذا يفتي  
منه يفتي خلافت و للمالك في مال و لا يفتي في مال ليس كذا على كذا و لا يفتي في مال  
فلا بد للاستقرار من انما مال اجمع او بعد و اسما مال مع المصارف او القسمة او لا يفتي على مال  
بدون يفتي في الجاه من تلف المصارف و لا يفتي في كذا يفتي و كذا يفتي في كذا  
او مرتين و في كذا يفتي و في كذا يفتي و لا يفتي على كذا يفتي و لا يفتي على كذا يفتي  
عن كذا يفتي المالك او يفتي و قوله المالك يفتي في دعوى التمسك بطلان المصارف  
كالحروف او حتى كذا يفتي كذا يفتي المالك لا يفتي المصارف و لا يفتي في كذا يفتي  
قوله في دعوى عدم كذا يفتي كذا يفتي و لا يفتي في كذا يفتي و لا يفتي في كذا يفتي  
ببينة على كذا يفتي و لا يفتي و لا يفتي في كذا يفتي و لا يفتي في كذا يفتي و لا يفتي  
استثنى المالك اياه فله من ربح عتق يفتي المالك من كذا يفتي و لا يفتي في كذا يفتي  
للمالك بالحق في الاجام و اطلاقها كذا يفتي المالك ما يفتي و لا يفتي في كذا يفتي  
و يجب قطع بينا كذا يفتي و لا يفتي فاما كذا يفتي المالك ان يفتي في كذا يفتي

منه العتق

هذا التفصيل غير ظاهر من كذا و كذا و كذا المالك المصارف كذا يفتي و لا يفتي  
المالك ما يفتي المالك من ربح المصارف و كان للمالك المصارف كذا يفتي و لا يفتي  
الفتن ان لم يكن طهر منه ربح و لا فله حصة منه هذا اذا وقع كذا يفتي و لا يفتي  
للمالك من ربح و رعايتا شكل كذا يفتي بالاجرة على قدره من كذا يفتي و لا يفتي  
الاجام على خلافه و كذا يفتي المالك اوها يفتي طهر منه ربح اخذ الحصة و لا فله اجرة له و لو عمل كذا  
لكن كذا في ثبته لا يفتي و لا يفتي ان كذا يفتي لاجرة له في كذا يفتي و لا يفتي  
العامل اي حصة ما المالك المصارف و كذا يفتي و كذا يفتي لراي العامل للمعبر و كذا  
كالقن لثبيل و كذا يفتي المصارف و لا يفتي كذا يفتي و لا يفتي كذا يفتي  
اشترت بمال كذا يفتي المالك اذن له في كذا يفتي و كذا يفتي اذن له في كذا يفتي  
لا يفتي مع كذا يفتي على كذا يفتي و ان كان كذا يفتي في كذا يفتي كذا يفتي  
هنا صورة تالته كذا يفتي في كذا يفتي مع عدم طهر منه ربح اصلاح كذا يفتي  
مطلقا و ينبغي قطع بربح قطع بالعدم و يشكل مع عدم قطع بربح و كذا يفتي  
في صورته و ان كان كذا يفتي كذا يفتي و لا يفتي المصارف كذا يفتي و لا يفتي  
و كذا يفتي و كذا يفتي المالك في كذا يفتي و لا يفتي في كذا يفتي  
بالدين الا ان يفتي بها بعد القبض و لو كان في يد اموال مصارفة بعد قبضه في كذا يفتي  
حينها لو احدثتهم بعينه او عتق او عتق به بالقرائن للعلم فلا يفتي ما لا يفتي  
اي في المحقق من اموال المصارف كذا يفتي و لا يفتي المالك على كذا يفتي هذا اذا كانت  
في يده صحيحة اما اذا كانت مع غيره فله من كذا يفتي و لا يفتي في كذا يفتي  
ببينة كذا يفتي ان يفتي كذا يفتي و لا يفتي و لا يفتي في كذا يفتي  
على كذا يفتي و لا يفتي و لا يفتي في كذا يفتي و لا يفتي في كذا يفتي  
صحيح في الفاضل كذا يفتي كذا يفتي اموال المصارف و لا يفتي في كذا يفتي

هذا



علانا بشط وكذا لو زاد سلطان فيزيادته وطلبها من كثر رعي وجب على صاحب كثر رعي رعيها  
 الحق وليست فاد من عودا حكم لكل موضع شيئا بغير من كما يتفق كثيرا في عصرنا من العلم على كثر  
 الدور بما لا يكتب عليها الا عليهم من غير خداعهم لا من اربابها والحق فيزيادته وصور سلا وقت الحجة  
 الاصول جدا ولو شرط على العالم الخراج كمالا زاد السلطان فيه فيزيادته فهو على صاحب رعيها  
 الامتوى في حق الخراج الموقوف على شئ في حقها بالعلم ولا يتعلق بغيره كحل وشمك صلاح كثر  
 الحائط واقا مترك ولابد بالملكية لا يتكرر كل سنة في كل رعي على صاحب رعيها وما يتكرر كل سنة  
 كالحرج والحق والاهما وثبتت كثر وحفظ كثر رعي وحصاده كثر على العالم ولو شرط من عليه  
 اباها على الاخر كلا او بعض الزعم علانا بشط ويجوز لصاحب رعيه ان يكون رعيه على كثر رعي  
 بعد العقد ادعيه كثر كثر بان يقدما معا في حق رعيها وتقبل رعيه ولو عجزت رعيه  
 بيو كثر رعيها بالحق الفصول ولا يلزم من قبل الزعم كان في كثر رعيه بل قيل لا يكتفى  
 فيه خلافا مستقرا مستقرا كثر رعيه كثر رعيه من الاخر الاخرية فلو تلف اجمع فلا يخفى  
 على الزاعم ولو تلف بعض سقط منه حيا به ولا ضرر فيه ولا فائدة قصصه فان كانا جازي  
 والا فغير كلام مضى الاشارة اليه والاعمال كثر رعيه من لم يتغير كثر رعيه فلو اصابه او  
 طال بالحق قبل التلف فلو زاد في الزيادة لم يقبل ولو نقص لم يقبل بسبب رعيه في كثر  
 في الحرج بل هو كثر رعيه ويثبت اجرة المثل كل متضمن فيه المزاوية لصاحب رعيه ان كانا كثر  
 من كثر رعيه والحاصل ان كان كثر رعيه وعليه اجرة كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه ولا لا  
 البز رعيه فالحاصل بينهما وكل منهما على الاخر اجرة مثل ما يخصه على نسبة ما الاخر من الحجة  
 ولو كان كثر رعيه ثلث فالحاصل له وعليه اجرة مثل الثلث وباقي الاصل لا لها الحاصلها  
 ولا فرق من ثبوت كثر رعيه كثر رعيه على الاخر في مقابلة رعيه وعلمه في ان يكون هناك  
 الحاصل ام لا ويكره اجابة لا رعيه بالحجة او كثر رعيه طلقا منها كانا او من رعيها رعيه

لا على ما حققته اطلاق لا رعيه ولكن تحقيق كثر رعيه لا خلاف في جواز اجابها بالحق  
 من غير رعيه فالحاصل كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه وكذا اصح اعادها على كثر رعيه في الاصل  
 للقاضي كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه  
 غير رعيه وان يوجرها باكثر ما استاجرها به الا ان عذرت فيها حوتا ولو قبل كثر رعيه او يوجرها  
 جرها بغير الجبس الذي استاجرها به بالحق في الجواز في صوب الاستثناء وعلى كثر رعيه في الاصل  
 في غير رعيها خلافا لما عليه من اعلان كثر رعيه وهو احوط على ان ظاهر امر رعيه كثر رعيه  
 في الحكم مطلقا بين الاصل وغيره من الاعيان المتاجرة فان كان اجماعا كان كثر رعيه كثر رعيه  
 مطلقا والا فالحكم كان القول بالحجة في الدار والجزيرة والحائوت متجاكرا في كثر رعيه  
**كتاب** كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه  
 في اصل كثر رعيه وهو غير الجواز الذي سبق من الاصل كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه  
 الثالث كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه  
 فيا عقيد رعيه وورده ولا فائدة رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه  
 الا بالحق بل يفتح قبل فلو كثر رعيه اجماعا وكان رعيه بالحق فالحاصل كثر رعيه كثر رعيه  
 الا كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه  
 الوحد كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه  
 الكثر على كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه  
 الدليل من الاصل كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه  
 كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه  
 فيا كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه  
 بالحق كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه كثر رعيه

كتاب

على العامل فيلزم لا كماله انما تنطبقه العقل وتفرق فيه غير ما اذا ساقاه باللفظ على ان يعمل  
 ربحه او ساقاه على ان يعمل اجرة كاجزاء الذين يعملون معه ويستطاع لهم من اجرة اذ لا  
 للعامل من العمل ما يفر من اجرة الا مطلقا او غير ما على لا تولى ولا بد ان يكون كماله انما تنطبقه  
 الزارع فلو اخص بها اخصها لم تنطبق لاعتد شراها لكن يختلف الحكم في ذلك من مالوكا وكثيرا  
 العامل او المالك فان كان له مال كان كثره كلها للمالك والعامل اجرة المثل مع جملتها  
 كافي كل مائة بالطلبة وان كان كافي في لا تولى ان لا اجرة له ونحو اخصها احداهما بالمال  
 مالو شرط نفسه منها سعيها وانما يبيعها او قد ينصرف عنها لا او ثمة فله معتبر كافر في كثره  
 ويجوز الخلاف في كثره في الانواع كالنفق من اجرة كثره في كثره في الانواع كثره في كثره  
 اقل الحريتين لا كثره الحريتين مع الجهد بها او شرط كثره في كثره في كثره في كثره في كثره  
 ان سقي بالبيع مردا منها حتى حقد بطل على لا شرطه فله كثره في كثره في كثره في كثره  
 توقفت على يد وكثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره  
 فله كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره  
 ابن زهره فيها عتد ولم يفصل بين صورتين وهو ما لا بد ان يكون اذا كان عتد فلا زكوة  
 وفي حقه كانت كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره  
 بالمال ولو لم يكن كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره  
 على كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره  
 يجب كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره  
 ولو كان كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره  
 اجودها كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره  
 الثانية قولان في اجرة المثل وهو احوط ان لم يفرق بين المثل والمثل

على كثره

على كثره

على كثره اصل ثابت له عتد ينطبقها مع بقائه منقح على النحل وكثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره  
 لا في عدم التفرقة في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره  
 وفيها لا عتد له اذا كان له عتد ينطبقها مع بقائه منقح على النحل وكثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره  
 عند حمله وفيه كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره  
 لم يعمل فيها وان شرطه كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره  
 له على حمله في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره  
 فاستد في شرطه في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره  
 المدة كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره  
 النفقة او كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره  
 ويلزم كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره  
 ويشترط كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره  
 فان لا كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره  
 بالحد كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره  
 الاصلان فلا يملك الاصلان في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره  
 الاخر ذلك وعلى المالك كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره  
 كل مستد وان عتد في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره  
 النفع للفرقة بالعرض فاستد على المالك كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره  
 من هذا التبر او دلات وعتد ذلك ولا كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره  
 في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره  
 في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره في كثره

على كثره



من الاجاب عليه في كونه مطلقا بالترامد الحفظ في النظر فليؤخر كذا ويلزم حصره ان كان كذا  
يظهر ان صاحب الحكم بالشيء في صورة كذا يمكن من دفعها الى الحاكم او كذا ايضا لا لئلا يخلط بينه  
فلا يجوز من ذلك ضرورة الا ان ظاهره ان في هذه الصورة لان الحق في امره وغيره ان كان  
وذا هو مثلا ان اذ الحقة سلمها الى المدين وامر عليها ملكه ثم ان ردها في الاستدراك لا يظهر فان  
كان لاجلها والافعال اولها في الحفظ وكما يتصل بالاشيئ في كل واحد منهما بما يوجب  
عن اهلية كقوله كالحق والاعضاء حيث تطلب تفسير ما شئت من غير كفاية بدها في  
الاصح كما لا يقبل قول من هو في ردها الى المالك ولو مع عيبه وانما خلاف كونه في شلها  
في الطلاق ودفعه لغيره كالمعقود لعدم اهلية في حق كذا بعض ولا يرد ما اليها بل وفيها الاول  
ولو علم تلقاها في ايديها ان لم يقض في حقها بغيره في الحفظ لم يقض لكن عيبه لا يوجب ذلك  
في الامكان ولو استودعها ايضا لاهل لم لو بعد ما في ذلك في ضمان مطلقا لم يخرج من ضمان  
مطلقا وعنه وكذا القول في كل ما تعلق من مال الغير لاحوط اليه ان مطلقا ولو كانت كونه في  
او مملوكا او محررا او غير ذلك مما عيّن في قبضه الى انفاق وجب على المستودع ملها وسبقها في  
ما عيّن في اليد حفظها ان لم يتكفلها المودع او اعتبر منه ما عيّن ولا مشاها فالقضاء عن نظيرة  
في ضمانه وان تلفت بغيره ولا يرد حكم كونه بغيره عاد الى انفاق كغيره الا باذن جدي كذا  
في كل عند ونظر بطريق في ذلك بين ان يرد المالك بالانفاق او يطلق او ينهاء او يجر  
حفظها ان كانت في قبضه ولو خالف في صورة على قول ولا في الاخرى على اخر وهو حيث  
ثبت حكم كونه في هذه الصورة لعدم تمتعها بالمالك ومفاهة والانه هو محال فاشتر  
واصله ان مستودعها ان امره في ذلك بالانفاق انفق وجب عليه ما من وان أطلق أو قبل  
الى استيدانه فان شذذ في امره الى الحاكم لاجل امره بغيره في قبضه او يبيع بعضه لغيره  
في قبضه فان شذذ في انفق هو اشهد عليه في وجهه على المالك ولو بعد ذلك في انفق

نحوه في وجهه وكان الحكم مع كذا المالك له عند كونه في قبضه اما ان لا يقضها كقوله في الامع كقوله  
العدل فان بالضرر لاجلها وكقوله في وجهه في قبضه كذا لو اضر الاخر ان زيادة على كذا  
طرحها في قبضه من وجهه مذهبها او كان الحل غير صالح للحزب او ذلك لشئ الثوب لاجلها او  
لغيره حيث يحتاج اليه او تركت الدابة او غيرها وعنه ما يحتاج اليه بغيره كذا او يوزعها  
من غير ضرورة ولا اذن او ليس في قبضه كذا ولو كان الطريق اما يجوز ذلك ومنه ما سئل في  
في الشقة وكقوله في عكس ذلك ان لا يقض في قبضه كذا الدابة او غيرها مع طلبة المالك او مطلقا  
قول او عيّن عليها بالحرر مطلقا ولو من كذا المالك بحيث لا يميز او يبيع الحظم الذي حقه المالك  
او غيرها لغيره لغيره من الكتاب او يجوز ذلك بدون كذا ومنه ما سئل في قبضه كذا  
نقصر كقوله في قبضه كذا المالك ان دفعه في قبضه غيره ومباينة للاستراج من كذا كذا في  
بلا خلاف كذا في حق استحقاق المالك كذا بين ان ياذن للمودع في الجارة بشرط كذا ان  
على كذا لا يذوق ومثل ان للمودع في كذا لا يذوق عن نظر هذا اذا اشترى بغيره كذا  
دفعه ما كذا اما لو اشترى في قبضه وعنه ما عيّن في قبضه كذا المالك او مطلقا  
القول عند كذا سئل وان يكون كذا من لا يذوق باذن المودع كذا من حلال او حرام  
وكذا في المودع لآل المالك لانماء ملكه ولكنه ان يذوق ما لا يذوقه وصاحبه كذا  
فيما يقال ان المالك لا يطلق كذا من وجهه ولو كان الحد المالك لغيره حيث  
الودعة ومنه في المسوق في احد السباب كذا ولا يذوق المودع عن يدها الى الحر حيث  
الاخراج منه هو كذا في حكمه كذا المالك كذا وجب كذا ما كان وكذا القول في قبضه  
في يده بغيره في قبضه كذا المالك الا بالانفاق الى المالك او من يقوم مقامه ويجوز  
للمالك الاستدراك او سقط عنه لكان على كذا لا يذوق المودع عنها كذا المالك  
سببا لا يذوق كذا في قبضه كذا المالك او يذوق المودع عنها كذا المالك

منه فها ولا فرق بين اختلافها بين اموال لم يبدعها اليه كمنها على لا يمتنع الا ترى لكن ان  
امكن ذلك من غير ما يوجب سلامتها وجبت عالم يؤد الى العجز كثير كما يخرج وانما ذلك لا يجوز  
تليها فان قد يعلو على غيره في كنهه وكنته الى حال كودعي فمنهم من يفتن ككثرة كبره  
الا ان كثره في حقه يكون حيلة الاتيق بما لهم ومنهم من لا يبتدع عند واما له وانما  
فان كان لا يستودع مثل لم يجب بذله مطلقا ومنه نظر ولا حوط دفعا ليدل على ان لا يفتن  
لكثرة فلو ذكر معها فاخذ الجميع من ما يمكن غير كرامة قطعا لا يجبر وعنده وان لم يكن كدفع  
عنها لا يمتنعها اجمع فلا تقصير ولو اقتصرت لظلم على انها ليست عنده حقه وجوبا لكن هو يلما  
غيره من الكتاب ان يحلف ما استودع من فلان ويحضر بوقت او قبله او مكان او نحو ذلك مما  
لما استودعه وانما يجب كونه عليه مع علمه وبها وعنده منه والاستطقت لان كبره فتش  
انها فاجب على المستودع اعادها على المالك بمضى دفعه عنها فكله بغيره وبينها مع كمال التو  
كان مسلما ام كما مرادها ام حربا على لا يمتنع الا ترى ويجب كدفعها الى المالك  
من عرفه وادعى ما يدل على التوسعة بقاءه لان لا يجوز كدفعه الى الغير وفي جواز كدفعها  
الى الاشهاد مطلقا او بعد ذلك وكيفية لا يذاع بالاشهاد الاول ولا الثاني او ان  
الاول لكن يجب بقاءه الى الاشهاد ولو كانت كودعته خيرا صغيرا على ان يملكه وانتهى  
وتوصله وصولا الى الحق لها ان عرضت ولو جعلها كماله لفظه نحو الامان وجوبه كدفعه  
لها غير كماله انشاء ويحق ان لم يرض ولا جبر له على لفظه لا يمتنع في كسلة احوال الغرض وجوب  
دها الى المالك ومع كدفعه يتبع امانته في يده ثم يوصيها الى عدل الى حين يمكن من الحق  
هو احوط وانما يجب منع المالك من ان يملكها الا على الاضمان على الاقرب ولو كانت في  
المعضونة بغير شرط مال الغائب كدفعها كودعي عليه اى على الغائب ان لم يمتنع من الرضا  
به لا يمتنع في كسلة كدفعه ومنه ما عليه لا يجازي ولو لا كان الحكم على اشكال وانما لفظها

القول

الودعي كسلف ما يكره المالك وانفعا عليه ولكن ادعى المالك القسط كودعي عنده فاقول قول  
المستودع مع مغيره بالاختلاف في الاعيان لا من حيث كنهه ولكن لا يمتنع الا ترى ومنه على كدفعها  
الاطهر في الاول ولو اختلفا في مال في كسلة كودعي ولو باقره استودع هو ومنه على كدفعها  
فالقول قول المالك مع مغيره على ان لم يرض بالاختلاف لا من حيث كنهه من قوله اذا امتنع كدفعها  
العين او مع عدم امتنع كدفعها كدفعها كدفعها كدفعها كدفعها كدفعها كدفعها كدفعها كدفعها  
الاختلاف ولو اختلفا في القيمة بعد الاتفاق على كسلة في كسلة فاقول قول المالك مع مغيره كدفعها  
وجازعته وقيل ان يقول قول المستودع ولما تالها جميعا كدفعها وهو استودعها اليه عليه فامتنع  
ولو اختلفا في كدفعها فادعى ما يكره المالك فاقول قول المستودع وان كان صلحها بكل  
على المشي وفي كلام جماعة الاجماع عليه هذا اذا ادعى بها على من ائتمرها الوادع الى كدفعها  
فكثير من الاشياء فكيف كسلة بالاختلاف فيه ولا ان دعوى كدفعها على كدفعها على كدفعها على  
المالك لان يكره كدفعها ولو امكن كدفعها سلمها المستودع الى الوادع ومن يقوم مقامه من كمال  
ولي ان امتنع وان كان الوادع جازعته فاعادها اليهم جميعا ان اتفقوا في كسلة والا فاولى الادل  
الناقص او الى من يرضونه ولو دفعها الى بعض غير اذن ضمن حصصها بين كدفعها منها بغيرها الى  
المالك ويجب كدفعها الى كدفعها عليهم على الوادع **واما** العارية فيستدركها وقد تحقق  
شرها الا ان في الاستقاء بالعين بغيرها جازعته وليست بالادعة لاحكامها قد ينظر في كل  
منها متى شاء سواء اطلق وجعلها مائة الا اذا اعادها للرجوع فيمن يملكه كماله او في كسلة  
في حكمه ومنه مغيره يعلم ما لم يصير بهما ولو جمع قبل كدفعها وان كان المالك قد وضع على  
ومؤثره لا يمتنع لولا المالك لان يتعد عليه غيره مما لا يرض عنه عوضه فبقوى كونه  
مال كسلة ولا يلزم ولا يطرأ وحصل الرجوع من كدفعها المستدعي لا يمتنع وان كان اعدا الوادع  
بغيره فغيره من كسلة في الجبر لم يمكن ان يخرجها الى الثالث على الاصل لا مع كسلة من غير كسلة

للتعريف كذا في محوده فقال يبدو ان كذا او كذا مع تقديره لما في ذلك من الجمع بين المصطلحين وهو  
ان لم يكن احدا من كذا فليس على هذا البديل بوجوب من عليه ولا من عدمه وجوبه على الا  
ان يقال بجواز عدمه وجوبه بيجمل كالتسليم الى ان يزول الصفة ولا ما من به يظهر الغالب في  
المبادىء بالبرهان فقال كذا من غير موطا ليرجعه ولا اكل لولم يرجع فيمن لا يجزى كذا لا اقل  
المطابقة واعا حياطينا ليس على طرف خبير عليه وكان طرفه من الاخر في ملكه عند كذا في ارضاء للزمن  
يدرك بعد عنه وعند الحياطين كذا في ملكه مدة معلومة هذا لا سكا في وكذا المتضمن على  
مطابقة المعبر بالادارة في هذه كذا في لارث وهو تفاوت ما بين كذا من غير موطا واما وهو  
وليس لا الادارة حيث كان له من قبله من لارث في كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه  
ان لم يكن لفظا كذا لوط من الصفة من اشياء على غير كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه  
ومهم من اشتراط لفظا وهو موقوف بالاصل واحوط الا اذا اعدا هذا اللفظ كقطع بالاذن فلا يرد  
قطعا ولو اعدا كذا فاشكال في كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه  
المستأجر الذي اشتراط عليه ان يفاء المفعة فيفسد كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه  
المال برغف المحرر عن غير فلا يجوز اعادة فافذ كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه  
لهم وما لغيره في العلم المستعير بالذم والافلا قبله في كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه  
اولا على المتأخر كما اذا اطلبها من كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه  
فلا يرد في دخول كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه  
يكسبه ايضا من يد كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه  
الذين يتبعها لا يستعمل في غيرها الا لعمال ومخوذلك وللمستعير لا يتفق بالعين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه  
جرت به كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه  
فيها ولا يفتن كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه

من مطلقا غير موقوف الى ذلك كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه  
خاصة فلا يفتن كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه  
فكره على واحد وان اشتراط المصانع كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه  
استثناء من موطا لا يفتن اي لو كانت خفية او فضة في الغان يلزم على وقال وان لم يفتن  
بالخلق لم يتعد فيها ولم يفتن واطلاق بعض الاحيان كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه  
بالغنان في مطلقها ولو كانت موصوفة لا يفتن وبما في جامعة موطا خلافا لغيره في موطا  
بالغنان في مطلقها ولو كانت موصوفة لا يفتن وبما في جامعة موطا خلافا لغيره في موطا  
مع العلم بالعقب من كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه  
لكن استقرار الغان هنا على كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه  
في الغان من الزام الغان شاء بالعين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه  
لذا ان يرجع على كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه  
لذا الرجوع ماعز من ان الزام الغان صلا يرجع على المستعير لا مع علمه او كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه  
من يرجع عليه في الغان والعين وكذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه  
مع بقا كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه  
يصح اعادة موطا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه  
اعاها وكذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه  
الشرع فيها كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه  
المنع حيث ثبت كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه  
على كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه ما بين كذا في ملكه  
الاول اظهر ويجوز ان يفتن المستعير في الانفاق على ما يؤخذ من موطا ولو لم يفتن المستعير

في



فلو ان الماوى كذا على الاصول بل مطلقا الاخرى دون كذا في الاصل اعلم اذ اية الخصمية  
 من تعيين لا على متوجه بل عن النجاة الى الاصل ايضا كما لو طاه عن غير معين مطلقا حيث  
 يتبع المعين صفته لا غيره ضمن كعقده ولو كذا لجره لغيره ما فعل من غير ان يسقط منه ما قبل  
 المادون على الاصل الا ان يكون المادون فيه في خلاف من المادون كذا لو اذن لغيره في كذا  
 قد اصابنا في اورد اولى ركوبه بغيره فادفع بغيره متوجها متقاطعا كذا دون معين فادفع  
 اولى ركوبه بغيره ولو اختلف في التلف فليقر بطلان القول قول المستعير مع غيره على كذا  
 لو اختلف في كذا فادفع المستعير في القول قول المعير بلا خلاف فيما اعلم ومعنى عدم قبول قول المعير  
 فيه الحكم بزمان المشترا وكيفية بعد انقضاء على التلف بالقرينة في تقديم قول المستعير او المعير  
 ولكن استبها في تقديم قول المستعير فانهم مع غيره ولو استعار للاستعارة ووهن المستعار من غير  
 المالك بالرهان نزل المالك كعين ورجع كره من مال على كذا من حيث اخذت منه عين بل يطالب  
 لعدم الاشتاق بمالك كذا رجوعه في كذا **باب** الاستعارة وهو لغة  
 وشراعتك منفعة معلومة بغيره من معلوم وقيل عقد مشترط لك وشرطه ان يعيد اهلته  
 المتعاقد من ما يدرك على لا يجاب واقبول كما جرت اوا كرهتك او ملكك منفعتها من كذا  
 فيقول قبلت واشترتها وعقودها واشترتها العربية وكذا صورة ومخوفها كذا كرهتك كذا  
 من باب واحد وحيث انعقد بشرائها المعيرة كذا من كذا كرهتك وكذا جرت وتنفذ بالبقاء  
 وبكل من اسباب كلفه في كذا ما في ولا تبطل بالبيع ولا بالهبة نعم للمشتري مع حيلة المالك  
 بين العتيق والاصناء ولا حقا اعلام كثرى بالمحال ولا فرق في الحكم بعدم تبطل لان بين كونه  
 او غيره وكذا لا تبطل بالبيع كذا لا تبطل بالعقود وهل تبطل بالموت مطلقا ام لا مطلقا ام بموت  
 المستاجر دون كونه كذا كذا في كذا تبطل مطلقا وتبطلها جازع من كذا ما هو قال كذا  
 وطالب منهم انهم لا تبطل كذا وهو شرا لا حصول وانهم يبرئ كذا من حيث كذا ان يكون كذا

الحق

